حالة من عدم الوحدة: ديناميات الصراع في ولاية الوحدة، جنوب السودان، ٢٠١٣-٢٠١٥

بقلم جوشوا كريز وجيروم توبيانا
مع كلوديو غراميزي

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA

حقوق التأليف والنشر

تم النشر في سويسرا من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development © Studies, Geneva 2016

نُشر للمرة الأولى في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦
الترجمة باللغة العربية في يونيو ٢٠١٧

جميع الحقوق محفوظة؛ ولا يسمح باقتباس أو إستنساخ أي جزء من هذه الاصدارة او تخزينها في أي نظام إسترجاع للمعلومات، أو نقلها في أي شكل من الأشكال وبأي وسيلة دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو وفقاً لما يجيزه القانون ذي الصلة بشكل معلن، أو بموجب الشروط المتفق عليها مع المنظمة المختصة بحقوق تصوير نسخ من إصدارات أو اعادة انتاج الرسوم البيانية. وينبغي إرسال أية استفسارات تتعلق بإعادة إنتاج خارج نطاق ما ورد أعلاه، إلى مدير المطبوعات، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، وذلك إلى العنوان التالي:

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

محرّر السلسلة: ايميلي ليبرون (emile.lebrun@smallarmssurvey.org)
محرّر النسخة: تانيا إينولوكي (tania.inowlocki@smallarmssurvey.org)
المدقّق اللغوي: دونالد ستراتشان (donaldstrachan@outlook.com)
رسم الخرائط: جيليان لوف (www.mapgrafix.com)
الطباعة بخط AXtManal وخط Myriad Pro :واتق زيدان (watheqz@gmail.com)
تمت الطباعة في نبميديا (nbmedia)جنيف، سويسرا
الرقم المعياري الدولي: ISBN 978-2-940548-36-1

المحتويات

قائمة بالإطارات والخرائط والجداول ٥

قائمة الاختصارات ٦

١- المقدمة والنتائج الرئيسية ٨

٢- موجز عن تاريخ ولاية الوحدة ١٧

الانقسامات في ولاية لا تمت لإسمها بصلة ١٧

الخلفية ١٨

ولاية الوحدة خلال الحرب الأهلية الثانية ٢١

فترة اتفاق السلام الشامل ٢٨

نشاط المليشيات في الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٣ ٣٢

٣- الصراع في ولاية الوحدة، ٢٠١٣-٢٠١٥ ..... ٣٨

بداية الصراع (ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣- يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤) ٣٨

تقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب (فبراير/ شباط – أبريل/ نيسان ٢٠١٤) ٥٢

استعادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة للسيطرة على بانتيو (أبريل/ نيسان ٢٠١٤) ٦٢

استعادة الجيش الشعبي لتحرير السودان للسيطرة على بانتيو وصراع موسم هطول الأمطار (أبريل/ نيسان- نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤) ٦٧

الاستعدادات للحرب (ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤- مارس/ آذار ٢٠١٥) ٧٢

الهجوم الثاني للحكومة على الجنوب (أبريل/ نيسان – أغسطس/ آب ٢٠١٥) ٨١

اتفاق السلام والمزيد من المواجهات (يوليو/تموز- أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥) ٩٩

الخارطة الجديدة لجنوب السودان ١٠٧

البعد العسكري للصراع في ولاية الوحدة ١١٢

٤- أشكال التوتر السياسية والعسكرية في ولاية الوحدة ١٢٧
مقاطعة باريانغ والدينكا في ولاية الوحدة ١٢٧
حقول النفط في ولاية الوحدة ١٣١
نوير بل ١٣٣
سياسة الشؤون الإنسانية ١٤١
موقع حماية المدنيين في ربكونة ١٤٤
٥- الحياة عبر الحدود: العلاقات بين السودان وجنوب السودان خلال الحرب الأهلية ١٥٢
علاقات الجبهة الثورية السودانية مع جنوب السودان حتى ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ ١٥٢
دور المتمردين السودانيين في جنوب السودان ١٥٧
دور السودان ١٨٦
دور المسيرية ١٩٧
صراع جديد على الحدود المتنازع عليها ١٩٩
الخلاصة ٢٠٢
الملاحظات الهامشية ٢٠٧
قائمة المراجع ٢٣٤
نبذة عن المؤلفين ٢٤٢
شكر وتقدير ٢٤٤
مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ٢٣٥
مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري ٢٤٦
بحث تسليح النزاعات ٢٤٨
إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري ٢٤٩
المصادر الإلكترونية ٢٥٥

قائمة بالإطارات والخرائط والجداول

إطار

١	نقل الأسلحة الأممية إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة	٤٥

الخرائط

١	ولاية الوحدة	٩
٢	التقسيمات العرقية في ولاية الوحدة	١٩
٣	هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠١٤	٥٣
٤	هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠١٥	٨٢
٥	الاشتباكات ما بعد اتفاق السلام، أغسطس/ آب- سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥	١٠٥
٦	العلاقات الحدودية بين السودان وجنوب السودان خلال الحرب الأهلية الجديدة، ٢٠١٣-٢٠١٥	١٥٣

الجداول

١	العشائر الرئيسية لولاية الوحدة	٢٠
٢	مجموعة مزاعم مختارة وجهتها الخرطوم إلى جوبا	١٥٤

قائمة الاختصارات

APC	ناقلة جنود مدرعة
CoH	وقف الأعمال العدائية
CPA	اتفاقيّة السلام الشامل
DPKO	إدارة عمليات حفظ السلام
FDP	الحزب الاتحادي الديموقراطي
GoS	حكومة السودان
GOSS	حكومة جنوب السودان
GPOC	شركة بايونير الكبرى لعميات البترول
GRSS	حكومة جمهورية جنوب السودان
IDP	النازحون
IGAD	الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)
JBVMM	البعثة المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها
JEM	حركة العدل والمساواة
MoU	مذكرة تفاهم
MSF	أطباء بلا حدود
MVM	آلية الرصد والتحقق
NCP	حزب المؤتمر الوطني
NGO	منظمة غير حكومية
NISS	جهاز الأمن والمخابرات الوطني
Norinco	شركة صناعات شمال الصين
NSS	جهاز الأمن الوطني
PCTSA	وقف إطلاق النار الدائم وترتيبات الأمن الإنتقاليّة
PDF	قوات الدفاع الشعبي
PoC	حماية المدنيين
RPG	قاذفة من نوع آر بي جي (RPG)
SAF	القوات المسلحة السودانية
SDBZ	منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح
SLA - AW	جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد نور

SLA - MM	جيش تحرير السودان – ميني ميناوي
SPLM-A	الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان
SPLM-IO	الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة
SPLM-N	الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال
SPLM-Nasir	الحركة الشعبية لتحرير السودان – الناصر
SRF	الجبهة الثورية السودانية
SRG	الحكومة الإقليمية الجنوبية
SSAF	القوات المسلحة لجنوب السودان
SSDF	قوات دفاع جنوب السودان
SSDM-A	حركة/ جيش دفاع جنوب السودان
SSIM-A	حركة/ جيش استقلال جنوب السودان
SSLM-A	حركة/ جيش تحرير جنوب السودان
SSP	جنيه جنوب السودان
SSUM-A	حركة/جيش وحدة جنوب السودان
TGoNU	الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية
UN	الأمم المتحدة
UNCHR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNMISS	بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
UPDF	قوات الدفاع الشعبية الأوغندية
WFP	برنامج الغذاء العالمي

١- المقدمة والنتائج الرئيسية

منذ اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، تعرضت ولاية الوحدة لأحداث عنف واضطرابات أكثر من أي ولاية أخرى في الدولة الوليدة.[١] وبنهاية عام ٢٠١٥، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في موقع حماية المدنيين داخل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ربكونة ١٤٠,٠٠٠ شخصاً. وكان هذا العدد هو الأكبر على الإطلاق في أي قاعدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، حيث يمثل أكثر من ثلثي النازحين البالغ عددهم ٢٢٠,٠٠٠ نسمة ممن اتخذوا من قواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ملاجئ لهم (المنظمة الدولية للهجرة، 2015b). وإذا كانت الشوارع المهجورة في بانتيو، عاصمة ولاية الوحدة المدمرة، هي المقياس، فمن الممكن القول أن اتفاقية السلام- الموقعة بين رئيس جنوب السودان، سيلفا كير مايارديت، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة،[٢] رياك مشار تيني، والتي تمت المصادقة عليها في ١٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥- لم يكن لها أي أثر يذكر على ديناميات النزاع في الولاية. ومن الآمن القول أن المصادقة على الاتفاقية، والمفاوضات التي تلتها بشأن الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية، لم تفرز تغيرا ملحوظا في أسلوب حرب الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة.

وتقوم ورقة العمل هذه بدراسة وتقصي أول سنتين من الحرب الأهلية في جنوب السودان في ولاية الوحدة وتحليل ديناميات النزاع الأساسية. وفيما عدا حدوث تغييرات طفيفة، ظلت خطوط التماس ثابتة نسبيا خلال هذه الفترة. فقد ظلت مقاطعتا أبيامنوم وباريانغ التي يقطنها دينكا بادانغ تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما يعكس ولاء دينكا النهر لحكومة جمهورية جنوب السودان وصعوبة عثورهم على مكان في الولاية الوحيدة في الدولة التي تسكنها غالبية من النوير (انظر الخريطة ١).[٣] ويمر خط التماس بين الأطراف المتصارعة بشكل كبير من الغرب إلى الشرق، إلى جنوب عاصمة الولاية، عبر مقاطعتي غويت وربكونة. وكانت غالبية مايوم، موطن نوير بل، وهم القسم الوحيد من النوير الذي قدّم التأييد بشكل كبير لجوبا على مدار هذا النزاع، ظلت عموماً، تحت سيطرة الحكومة.

ظلت أسوأ انتهاكات الحرب الأهلية تحدث في المقاطعات الجنوبية للولاية- كوش ولير ومايندیت وبانييجار. وقد تعرضت بلدة لير، مسقط رأس مشار، لهجمات متكررة، حيث شنت القوات الموالية للحكومة، هجومين خلال الموسم الجاف (يناير/ كانون الثاني- فبراير/ شباط ٢٠١٤ ومايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٥) ضد نوير الجنوب، مصدر دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في الولاية.

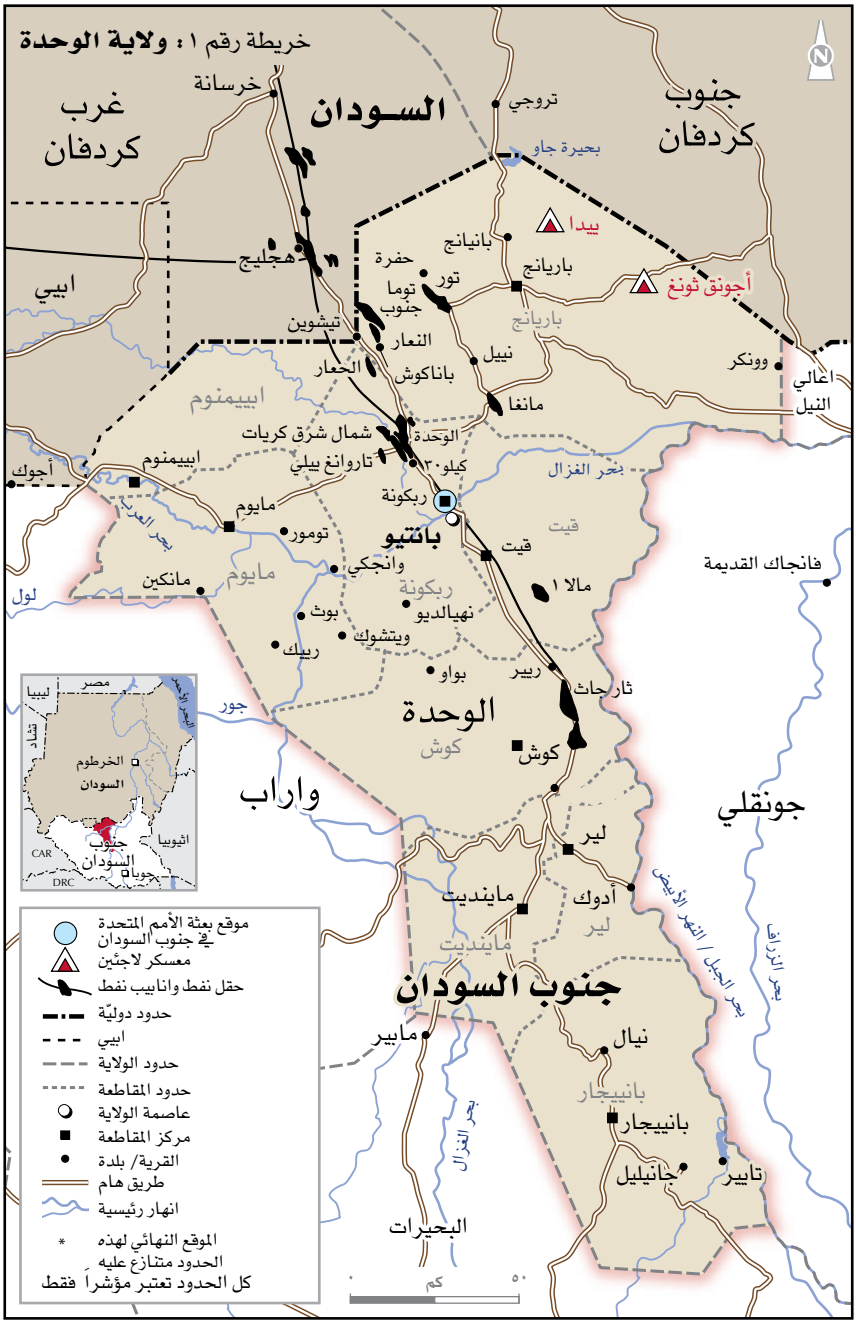
خريطة رقم ١: ولاية الوحدة
غرب كردفان
السودان
جنوب كردفان
خرسانة
تروجي
بحيرة جاو
ابيي
هجليج
بانيانج
بيدا
حفرة
تور
باريانج
أجونق ثونغ
توما جنوب
تيشوين
النعار
نيل
ووناكر
اعالي النيل
الحمار
باناكوش
مانغا
ابييمنوم
شمال شرق كريات
الوحدة
تاروانغ ييلي
كيلو٣٠
بحر الغزال
أجوك
ابييمنوم
ربكونة
بانتيو
مايوم
تومور
قيت
فانجاك القديمة
مانكين
وانجكي
مالا ١
لول
نهيالديو
بوث
ويتشوك
ربيك
بواو
ثارجاث
الوحدة
كوش
جور
واراب
جونقلي
لير
ماينديت
أدوك
جنوب السودان
مابير
نيال
بانييجار
تاير
جانيليل
البحيرات
بحر الجبل / النهر الأبيض
بحر الزراف
٠
٥٠
كم
موقع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
معسكر لاجئين
حقل نفط وانابيب نفط
حدود دوليّة
ابيي
حدود الولاية
حدود المقاطعة
عاصمة الولاية
مركز المقاطعة
القرية/ بلدة
طريق هام
انهار رئيسية
الموقع النهائي لهذه الحدود متنازع عليه
كل الحدود تعتبر مؤشراً فقط
مصر
ليبيا
تشاد
الخرطوم
السودان
جنوب السودان
اثيوبيا
CAR
DRC
جوبا

وتقدر مصادر الأمم المتحدة أن أكثر من ١٠,٠٠٠ من المدنيين قد لقوا حتفهم في ولاية الوحدة خلال الفترة من أواخر عام ٢٠١٤ وحتى أواخر عام ٢٠١٥، وهي الفترة التي شهدت حملة الحكومة في عام ٢٠١٥ ولكن ليس هجومها في عام ٢٠١٤ (خدمات الأمم المتحدة الاجتماعية لدعم ذوي الإعاقة، ٢٠١٦، (ص ٦،٢٢)). وخلال هجوم عام ٢٠١٥، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجموعات الموالية باجتياح الجنوب، حيث أحرقوا القرى واغتصبوا النساء وخلّفوا أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نازح. وبحلول نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥، في أعقاب هذا الهجوم، ارتفع إجمالي عدد النازحين إلى نحو ٥٦٠,٠٠٠، أو حوالي ٩٠٪ من سكان الولاية. وهكذا صارت ولاية الوحدة صاحبة أعلى عدد وأعلى نسبة من النازحين ضمن ولايات جنوب السودان (مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، 2015a; 2016). إضافة لذلك، فإن أعداد الناس الذين سعوا للجوء إلى السودان تصل إلى عشرات الآلاف، بمن فيهم اللاجئون السودانيون الذين اختاروا العودة إلى مناطق النزاع في جنوب كردفان ودارفور. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦، كان هناك ما يقارب من ١٠٠,٠٠٠ لاجئ من جنوب كردفان لا يزالون يعيشون في ولاية الوحدة، محاصرين بين منطقتي حرب.

بالإضافة إلى أن ولاية الوحدة تُعتبر أحد المراكز العسكرية للحرب، فإنها تُعتبر محوراً للعديد من القضايا السياسية التي تشكل أساس الصراع الحالي. وباعتبارها الولاية الوحيدة في الدولة التي تسكنها أغلبية من النوير، فقد شكلت المؤشر المرجعي في الصراع من أجل تحديد الهوية الوطنية لجنوب السودان. وبغض النظر عن مخرجات عملية السلام الحالية، فإن مآسي سكان النوير المستمرة في ولاية الوحدة تتمحور حول الشعور بالاغتراب عن حكومة جمهورية جنوب السودان- بالإضافة إلى الاغتراب عن الإدارة على مستوى الولاية في بانتيو- والغضب العميق بشأن الأحداث التي هزت جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، حينما قامت ميليشيات الدينكا بمهاجمة المدنيين النوير وقتلهم داخل منازلهم.[٤]

وتُعتبر الولاية بحد ذاتها حديثة التشكل. فاسم "الوحدة" كان قد تم اقتراحه في عام ١٩٨٠ لولاية ستضم مناطق إنتاج النفط لما أصبح حاليا حدود السودان وجنوب السودان. ولم تهدف إعادة ترسيم الخريطة فقط إلى إلغاء سيطرة الحكومة الإقليمية الجنوبية على حقول النفط، بل وأيضا إلى تفتيت وحدة الجنوب من خلال إيجاد سلسلة من الولايات الأصغر.[٥] وبالتالي فإنه، ومنذ فجر تاريخ، ولاية الوحدة كان الهدف منها هو خلق حالة من عدم الوحدة. وهذا ما حدث بالفعل. فخلال الجزء الأخير من الحرب الأهلية الثانية في السودان (١٩٨٣-٢٠٠٥)، كانت ولاية الوحدة مسرحا "لحرب النوير الأهلية"، حيث حاربت قوات نوير بل، المدعومة من الخرطوم تحت قيادة باولينو ماتيب، ضد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المنشقة بقيادة مشار، والمدعومة أيضا من الخرطوم.[٦]

كان أحد الأسباب الرئيسية لهذه الاشتباكات هو النزاع على منصب حاكم ولاية الوحدة والذي وقع في عام ١٩٩٧، الذي حدث مباشرة بعد دمج باولينو ماتيب قواته في حركة/جيش وحدة جنوب

السودان مع قوات دفاع جنوب السودان، وهي مجموعة تضم تحت مظلتها القوات المدعومة من الخرطوم في جنوب السودان، بما في ذلك قوات مشار.[٧] وقد دعم حزب المؤتمر الوطني جوزيف غوين مونيتويل ويجانج من نوير بل الموالي له من أجل الحكم، في حين قام مشار بدعم تعبان دينق غاي، من نوير جيكاني من مقاطعة غويت، ودعم باولينو ماتيب مرشحا آخر. وفاز تعبان دينق بالحكم، وأدى النزاع إلى ترك ماتيب لقوات دفاع جنوب السودان وتسبب في نزاع بين نوير بل حول حركة/ جيش استقلال جنوب السودان التي يقودها ماتيب ومشار.

ويظل هذا النزاع واحدا من التوترات الرئيسية التي يقوم عليها النزاع في ولاية الوحدة، فبعد تنافس غوين مونيتويل ويجانج مع تعبان دينق غاي على منصب الحاكم مرة أخرى، من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، انتصر تعبان دينق مجددا- وقد انتصر هذه المرة لأنه تحالف مع كير ضد مشار.[٨] ولكنه وفي أعقاب نجاحه في انتخابات الحكم في عام ٢٠١٠، خسر الدعم في ولاية الوحدة وقفل عائداً إلى مشار، ويُعزى ذلك جزئيا إلى النظرة المتكونة عنه بأنه كان داعما لهجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد نوير بل في عام[٩], ٢٠١١ وخلال الأحداث التي سبقت اندلاع الصراع في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، قام كير بعزل تعبان دينق، واستبدله بغوين مونيتويل، الذي جلب معه دعم حركة/ جيش تحرير جنوب السودان، والتي كانت تحارب الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل عام فقط.

وفي جذور تحولات الولاء المذهلة هذه، يوجد تعارض أساسي بين قادة نوير بل المتحلقين حول ماتيب، والسياسيين المتحلقين حول مشار وتعبان دينق. وتنافست هاتان المجموعات على السلطة في ولاية الوحدة، ورغم أن تحالفاتها مع أطراف خارجية- سواء كانت الخرطوم أو جوبا- مشروطة إلى حد كبير، فإن التنافس ظل مستمراً. وأحد الأسباب الجوهرية لعدم انضمام غوين مونيتويل إلى المعارضة في بداية النزاع الحالي هو كراهيته القديمة لتعبان دينق.[١٠]

إن القوى المحركة للحرب في ولاية الوحدة على مستوى النخبة تمثل، في العديد من النواحي استمراراً لممارسات الحرب الأهلية الثانية. فقد تعامل باولينو ماتيب فعلياً مع مقاطعة مايوم كإقطاعية خاصة خلال الحرب، حيث سخر سيطرته العسكرية على معظم شمال ولاية الوحدة لبناء قاعدة اقتصادية للمتاجرة بالذرة السورغوم والماشية، وتقوية موقفه السياسي من خلال زيجات تاكتيكية. وقد أجرى ماتيب مفاوضات لإنشاء تحالف مع الرئيس عمر البشير، ليس نتيجة لأي نوع من الولاء للخرطوم ولكن من أجل الحصول على المزيد من السلطة في ولاية الوحدة. فهو لم يظهر بوضوح أي اهتمام بتشكيل حكومة أو بتحديد مستقبل جنوب السودان.

يدور الحديث عن ماثيو بولجانغ توب، القائد السابق في جيش تحرير جنوب السودان والذي يحارب حاليا لصالح حكومة جمهورية جنوب السودان، بوصفه خليفة لماتيب- وقد تصرّف على هذا الأساس،

من خلال فرض الضرائب على الماشية والدخل في مايوم، وشن الغارات على جنوب ولاية الوحدة لزيادة قطعانه.[١١] وعلى نحو مشابه للحرب الأهلية الثانية، فإن الحرب الحالية تتيح للقادة العسكريين السعي وراء نوع من أنواع السلطة غير مرتبطة بالمفاوضات في جوبا، وغير مرتبطة برؤية تتعلق بمستقبل دولة جنوب السودان. وما يميز بولجانغ عن ماتيب هو أنه في الوقت الذي تلقى فيه ماتيب الدعم من حكومة السودان، فإن بولجانغ يتلقى الدعم من حكومة جمهورية جنوب السودان. غير أن العلاقة بين قادة نوير بل المسيطرين حاليا على ولاية الوحدة مع جوبا علاقة مؤقتة وغير مؤكدة على نحو مشابه جدا لما كان موجودا بين ماتيب والخرطوم. ومن منظور بانتيو، فإن الخرطوم وجوبا داعمان خارجيان مفيدان في حرب داخلية.

إن علاقة غوين مونيتويل مع جوبا، تبدو في نواحي متعددة، علاقة استغلال متبادل. ففي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، كانت أغلبية عناصر الفرقة الرابعة من الجيش الشعبي لتحرير السودان إما قد انضموا إلى تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الناشئة أو تم تسريحهم. وكانت حكومة جمهورية جنوب السودان معتمدة بالكامل على قوات جيش تحرير جنوب السودان المخلصة لغوين مونيتويل وشقيقه، بابيني مونيتويل، مسؤول الخدمات اللوجستية السابق في القوات المسلحة السودانية والذي عمل سابقا كمسؤول عن بولجانغ. بالإضافة إلى طيب غاتلواك، قائد الفرقة الرابعة خلال الحملة العسكرية على ولاية الوحدة بين عامي ٢٠١٤–٢٠١٥، والنائب السابق لباولينو ماتيب، غوين مونيتويل، وماثيو بولجانغ يشكّلون النخبة السياسية والعسكرية في ولاية الوحدة.[١٢]

وتعمل ورقة العمل هذه على تحليل الآثار المستمرة للحرب الأهلية الثانية في الصراع الحالي، إضافة إلى الديناميات الاجتماعية والعسكرية الجديدة التي برزت منذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣. وقد أجرى كُتّاب هذه الورقة أعمالا ميدانية مشتركة وأخرى مستقلة من أجل الورقة هذه في الفترة ما بين أبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران ٢٠١٤، وديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ حتى يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، ومارس/ آذار إلى يوليو/ تموز ٢٠١٥. قد قاموا إضافة لذلك، بإجراء مقابلات هاتفية ومقابلات عبر الإنترنت مع المخبرين الرئيسيين طوال تلك الفترة وحتى يونيو/ حزيران ٢٠١٦. وغطى العمل الميداني لمعدي الورقة جميع المقاطعات في ولاية الوحدة، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة، باستثناء مقاطعة بانييجار، والتي تمت تغطيتها من خلال مقابلات في مقاطعة لير المجاورة لها وغيرها من الأماكن. وتستند ورقة العمل إلى الزيارات السابقة العديدة التي قام بها معدو التقرير إلى ولاية الوحدة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠–٢٠١٣. كما تم إجراء مقابلات تكميلية في أعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ في مناطق أخرى من جنوب السودان (وتحديدا في جوبا وشمال بحر الغزال)، وفي أديس أبابا وكمبالا ونيروبي وبروكسل وباريس.

وتقدم ورقة العمل هذه نتائج تحليل المعدات العسكرية لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة ومشروع بحث تسليح النزاعات. وقد حققت فرق البحث في المواد على كلا جانبي خط التماس في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ٢٠١٤.

من بين النتائج الرئيسية لورقة العمل هذه ما يلي:

الديناميات العسكرية والأسلحة

- تعرضت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة لهزيمة كاملة تقريباً في ولاية الوحدة، لسببين رئيسيين هما الافتقار للسلاح والذخيرة والافتقار لمجندين ينضمون للمتمردين في الولاية.
- اعتمد المتمردون على الاستيلاء على الذخيرة والأسلحة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى عدم حصولهم على امتدادات كافية من حكومة السودان، التي تُعتبر داعمهم الخارجي الرئيسي. وفي بعض الأوقات، لم يكونوا يستطيعون نقل الإمدادات التي توفرها حكومة السودان من المنطقة الحدودية إلى منطقة القتال، كما كان الحال مع الذخيرة التي كانت موجودة في باناكواش قبل الهجوم الحكومي في عام ٢٠١٥ مباشرة. كما فرض النقص في الأسلحة والذخيرة على المتمردين أهدافهم الاستراتيجية خلال الحرب، مما قادهم إلى السيطرة على مدن وحاميات لفترة طويلة للاستيلاء على أسلحة الجيش الشعبي لتحرير السودان.
- لم تكن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة قادرة على جذب أعداد كافية من المجندين فيما كان ينبغي أن يكون الساحة الأساسية لدعم التمرد، بسبب الافتقار إلى الحماسة للصراع. فإخفاق بيتر قديت في استمالة نوير بل إليه خلال مدة عمله كقائد للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في ولاية الوحدة تركت الجماعة دون قوات كافية لشن حرب فعّالة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان (انظر الصفحات ٧٧-٨٠).
- كانت معظم الأسلحة المستخدمة من قبل طرفي النزاع في ولاية الوحدة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٥ متوافقة مع معدات الجيش الشعبي لتحرير السودان المعروفة سابقا. ولكن الجيش الشعبي لتحرير السودان حصل على واستخدم أسلحة إضافية تم توريدها إلى الدولة بعد نشوب النزاع أو قبله بفترة قصيرة، بما في ذلك أسلحة من الصين وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة. ومنحت هذه الأسلحة أفضلية ملموسة للجيش الشعبي لتحرير السودان في النزاع في ولاية الوحدة (انظر الصفحات ١١٣-١٢٦).
- أخذ النزاع في ولاية الوحدة شكله من فشل الطرفين في الوصول إلى الإمدادات، الأمر الذي قاد كلا الطرفين إلى شن الغارات والهجمات على مناطق المدنيين من اجل الاستمرار والحصول على موارد للهجمات التالية. ولأن هذا النوع من الحرب منفصل عن النقاشات في أديس أبابا، فإنه كان حرب

استدامة ذاتية أكثر منه حربا موجهة لغايات سياسية محددة (انظر الصفحات ٨٥-٩٤ و١١٣-١٢٦).

- منع الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل متكرر وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. وبشكل عام، فإن كلا الطرفين المتحاربين قد تلاعبا بالمساعدات الإنسانية كجزء من استراتيجيتهما للسيطرة على حركة الناس والموارد في الولاية، بشكل يشبه إلى حد كبير ما حدث خلال الحرب الأهلية الثانية (انظر الصفحات ١٤٢-١٤٤).

الآليات السياسية

- بالرغم من هزيمة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة عسكريا في ولاية الوحدة، فهناك غضب واسع الانتشار بين النوير في الولاية بسبب هجوم الحكومة الجنوبي في عام ٢٠١٥. وتصاعد الاستياء عموما ردا على اتفاقية السلام التي وقعتها الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥، وتم اعتبارها تنازلا عن العديد من الشروط — مثل بقاء كير في سدة الحكم- التي كانت تُعتبر خطوطا حمراء. وقد قبلت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في ولاية الوحدة اتفاق السلام على مضض بسبب صعوبة استمرار الصراع العسكري في الولاية. والآن وبعد أن أصبح اتفاق السلام مجرد أنقاض، فإن الحائل الوحيد في وجه عودة ولاية الوحدة إلى الحرب هو الموسم المطير ونقص الأسلحة (انظر الصفحات ١٠٠-١٠٤).
- قام مشار بعزل بيتر قديت وغاثوث غاتكوث في أواسط عام ٢٠١٥، ويُعزى ذلك جزئيا لانتقادهما لطريقة تعامل القيادة مع الحملة في ولاية الوحدة. وقد اعتبر كلا الرجلين أهداف مشار - تعبان دينق السياسية قصيرة النظر وتخدم مصالحهما الشخصية وغير ذات فائدة لجماعة النوير.
- تشكل وتيرة دعم السودان وجنوب السودان متمردي كل دولة منهما في مختلف النزاعات، بما في ذلك النزاع في ولاية الوحدة، خطرا على أي اتفاق سلام في جنوب السودان، وتحديدا في حال حاولت الخرطوم خدمة مصالحها قصيرة الأمد من خلال دعم المتمردين داخل الولاية.
- تم عزل بيتر قديت، الذي كان سابقا أحد أهم قادة النوير في ولاية الوحدة، في أواسط عام ٢٠١٥ بسبب انتقاده لقيادة مشار. وقديت، المتواجد في الخرطوم حاليا، يُعتبر واحداً من بين قادة النوير العديدين الذين يمكن أن يصبحوا مخربين في المستقبل إذا أحيا السودان استراتيجيته في دعم المتمردين داخل جنوب السودان (انظر الصفحات ١٠٠-١٠٤).

الديناميات العرقية

- كانت الهجمات الحكومية المتكررة على جنوب ولاية الوحدة، والتي يشارك فيها نوير بل بشكل كبير،

أكثر ضررا من الغارات التي تقع غالبا بين جماعات الرعاة الرحل. فالقوات المغيرة تقوم باختطاف النساء وسرقة الماشية وتهجير الجماعات المؤيدة للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، مما تسبب بإحداث أضرار كبيرة في علاقات النوير في هذه الأثناء. وفي موقع حماية المدنيين في ربكونة، فإن نوير ليك ونوير دوك، الذين أجبروا على النزوح من جنوبي ووسط ولاية الوحدة، يطلقون اسم "الدينكا" على نوير بل ويتحدثون عن الانتقام عند تغير الوضع السياسي. وهم يلقون اللوم على نوير بل على وقوفهم مع الحكومة وتخليهم عن النوير والإغارة على الجنوب. ومن الأرجح أن يستمر هذا العداء ويشكل خطر وقوع المزيد من أحداث العنف حتى لو حل السلام في ولاية الوحدة (انظر الصفحات ١٤٥–١٥١ (حماية المدنيين) والصفحات ١٣٤–١٤١ (نوير بل)).

- وبالنظر إلى كراهية جماعات النوير الأخرى لنوير بل في ولاية الوحدة، فمن غير المرجح أن يتنازل غوين مونيتويل وقادة نوير بل التابعين له عن أي نوع من السلطة في الولاية لأن هذا الأمر سيترك جماعتهم عرضة للهجمات الانتقامية. وهذا الوضع يجعل من الصعب تصور تحقّق تسوية سياسية مستدامة في ولاية الوحدة. وبما أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة عازمة على اختيار حاكم ولاية الوحدة أو الولايات الثلاث التي ستُقسّم إليها، فإن المواجهة السياسية بين نوير بل المدعومين من حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تبدو أمرا لا مفر منه (انظر الصفحات ١٣٤–١٤١ (نوير بل)).
- في الوقت الذي تبدو فيه جماعات الدينكا سعيدة بمرسوم كير الذي يمنحها ولاية خاصة بهم، فمن غير المرجح أن يؤدي تقسيم ولاية الوحدة إلى ثلاث ولايات إلى حل مشاكل الولاية. فالجماعات العرقية المتعددة في ولاية الوحدة عاشت معا منذ أمد بعيد وتحتاج لبعضها البعض؛ وقد يكون الفصل بينها وصفة لتصعيد الكراهية العرقية (انظر الصفحات ١٢٧–١٣١). ومن العديد من النواحي، فإن مرسوم كير يردد صدى النقاش الأصلي حول قضية ولاية الوحدة الذي كان قد طرحته حكومة الرئيس السوداني جعفر النميري عام ١٩٨٠؛ في إطار خطة من أجل الوحدة والفيدرالية، لم تؤدي إلا إلى التفكك والانقسام.

نشاطات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (يونيميس)

- تفاجأت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان باندلاع الأعمال العدائية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣؛ فبعد فترة وجيزة من تمرد الفرقة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان وسيطرتها على بانتيو، هرب الجنود من غير النوير إلى قاعدة بعثة اليونيميس في ربكونة وسلموا أسلحتهم إلى قوات حفظ السلام. وفي مناسبتين على الأقل في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، قامت بعثة الأمم المتحدة في

جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على خط التماس بالقرب من غويت. يونيو/ حزيران ٢٠١٤. © جيروم توبيانا.

جنوب السودان (اليونيميس) بتسليم هذه الأسلحة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، بحجة أن لها علاقات طيبة مع جيمس كوانغ شول– الذي أعلن نفسه حاكما عسكريا للولاية– قبل اندلاع النزاع. وفي وقت لاحق منعت إدارة الأمم المتحدة في نيويورك قيادة بعثة اليونيميس في جوبا من نقل الأسلحة التي تتم مصادرتها في قواعدها إلى الحكومة، لغايات الحفاظ على مظهر محايد (انظر الصندوق ١).

- منذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، ونقلا عن مسؤول في الأمم المتحدة، فإن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كانت في «حالة انتظار». فبعد قضاء ثلاث سنوات من العمل في تفويض بمهمة مزدوجة «لبناء الدولة» و«حماية المدنيين»، كافحت البعثة للتكيف مع وضع أقدمت فيه الدولة التي تتولى البعثة المساعدة في بنائها بالانقلاب على مواطنيها (انظر الصفحات ١٤٥–١٥١).

٢- موجز عن تاريخ ولاية الوحدة

الانقسامات في ولاية لا تمت لاسمها بصلة

في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٠، اقترح البرلمان الوطني السوداني لأول مرة اسم "الوحدة" لكي يطلقه على هذه المنطقة. وقد أقترح إنشاء المنطقة الإدارية الجديدة لتضم أبيي وأجزاء من غرب كردفان، وبعض أجزاء مما كان يطلق عليه حينذاك غرب أعالي النيل.[١٣] وكان التبرير لإنشاء ولاية الوحدة هو إيجاد منطقة تخترق الشريط الحدودي لعام ١٩٥٦ بين محافظات السودان الشمالية والجنوبية، وبالتالي تشجع على الوحدة بشكل محدد.[١٤] وقال سياسيون من شمال السودان أنها ستعمل على تيسير التوزيع العادل لعائدات النفط، لأن جميع مناطق إنتاج النفط ستكون في ولاية واحدة.[١٥] وبالفعل، فقبل تأسيس الولاية، كان "الوحدة" هو اسم احد حقول النفط، والذي لا يزال موجودا في شمال غرب ما يعرف حاليا بولاية الوحدة.[١٦]

وبالفعل، كان لمقترح الخرطوم "للوحدة" هدفان. فهو جزء من تاريخ طويل من جهود الحكومات السودانية المتعاقبة لإعادة ترسيم الحدود الداخلية لجنوب السودان من أجل إضعاف الشوكة السياسية للحكومة الإقليمية الجنوبية من خلال تقسيمها، كما هدف أيضا إلى ضمان بقاء الموارد- وهي النفط في هذه الحالة- تحت سيطرة الخرطوم.[١٧] وكانت الخطة الأولية في الخرطوم هي أن تدير الرئاسة المنطقة الجديدة مباشرة "كمنطقة خاصة". وكان أشد الداعين إلى تقسيم المنطقة الجنوبية هم السياسيون الشماليون نفسهم الذين جادلوا ضد إنشاءها في اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢.[١٨]

وعارضت الحكومة الإقليمية الجنوبية تقسيم الجنوب بشدة، وكانت هناك ضغوط إقليمية على جعفر النميري، رئيس السودان في ذلك الوقت، من الدول المجاورة التي خشيت أن تؤدي عملية التقسيم، التي يعارضها جنوب السودان بضراوة، إلى عودة الحرب.[١٩] وفي الخرطوم، شكّل أعضاء البرلمان من غرب أعالي النيل، المعارضين لمشروع القانون، إلى جانب شباب النوير المتعلمين، بمن فيهم تشارلز كوت، الذي سيصبح أول مفوض في ولاية الوحدة في عام ١٩٨٤، ورياك مشار، لجنة حصلت على دعم الوزراء الجنوبيين في الخرطوم، بمن فيهم بونا ملوال (وزير الثقافة) وفرانسيس دينق (وزير الدولة للشؤون الخارجية) في محاولة للتصدي لتقسيم الجنوب (ICG, 2011, p. 2).[٢٠] وأدت احتجاجات الحكومة الإقليمية الجنوبية إلى إجهاض مشروع القانون.

ولم تصبح ولاية الوحدة ولاية رسمية إلا في عام ١٩٨٣، عندما قامت حكومة السودان بتقسيم المنطقة الجنوبية إلى ثلاثة أقاليم وهي بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل. وتم تقسيم أعالي النيل

لاحقا إلى ثلاث أقاليم، حيث قام النميري بإعادة تسمية إحداها، وهي غرب بحر الغزال، باسم ولاية الوحدة.[٢١] ومنذ البداية، فإن ولاية الوحدة كانت محاولة من الخرطوم لتعزيز سيطرتها على حقول النفط في المنطقة الحدودية بين الشمال والجنوب. وما فشلت في تحقيقه إداريا في أوائل الثمانينيات، حاولت تحقيقه عسكريا خلال الحرب الأهلية الثانية.

الخلفية

تمر بولاية الوحدة عدة ممرات مائية تشكل موارد رعوية للرعاة الرحل من الدينكا والنوير ممن يقطنون في المنطقة، ولجماعات الرعاة الشماليين الذي يتنقلون بقطعانهم نحو الجنوب في كل موسم جاف بحثاً عن المراعي. ويشكل بحر الجبل، وهو أحد روافد النيل الأبيض، معظم الشريط الحدودي بين ولاية الوحدة وجونقلي، قبل أن يتحول مساره شرقا إلى أعالي النيل. ويشكل النهر جدارا طبيعيا بالنسبة للنوير الغربيين من سكان جنوب السودان، في حين يشكل السكان الدينكا في ولايتي واراب والبحيرات في غرب وجنوب هذه التجمعات السكانية نوعا آخر من الحدود.[٢٢] وخلال الهجومين المدعومين من حكومة جمهورية جنوب السودان على جنوبي ولاية الوحدة في عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥، وقفت تجمعات دينكا ولايتي واراب والبحيرات حاجزا أمام فرار النوير إلى منطقة مجاورة.

ويجري نهر بحر الغزال، ويُسمى (نام بلغة النوير)، من الغرب إلى الشرق مرورا بقلب الولاية (ولاية الوحدة)، قبل أن ينضم إلى بحر الجبل ويشكلا معا النيل الأبيض ويُسمى (فوو بلغة النوير) الذي يجري خارج الولاية نحو أعالي النيل. وينضم بحر الغزال إلى بحر العرب، الذي ينحدر جنوب - شرق أبيي عبر مقاطعة مايوم.[٢٣] ويوفر النهران أراض جيّدة للرعي في ولاية الوحدة. وبحلول الموسم المطير- ما بين شهرين مايو/ أيار وأكتوبر/ تشرين الأول تقريبا - تصبح الفيضانات أمرا شائعا وتتحول معظم مناطق الولاية إلى مستنقعات. إذا كانت الظروف السياسية والعسكرية تسمح بالدخول إلى جنوب السودان، فإن جماعات الرعاة الشماليين تميل إلى البقاء في أقصى القسم الشمالي من السهول الطينية الجنوبية التي تمتد إلى الشمال من بحر العرب باتجاه قاعدة جبال النوبة.

تحتل ولاية الوحدة نحو ٢٧٠ كم من الحدود المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان وكانت مسرحا للقتال في عام ٢٠١٢ على موقع هجليج النفطي، أو بانثو، كما تدعي حكومة جمهورية جنوب السودان بأن هذا هو اسمه المعروف.[٢٤] وتضم الولاية نفسها احتياطيات نفطية كبيرة في ولايات غويت وكوش ومايوم وباريانغ وربكونة. وباعتبارها منطقة نزاع خلال الحرب الأهلية الثانية، فقد تم إيقاف هذه الحقول مع اندلاع الأعمال العدائية في جنوب السودان في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، وقد أصبحت غير عاملة منذ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥. وفي حالة حدوث انحسار جوهري في نطاق القتال في ولاية

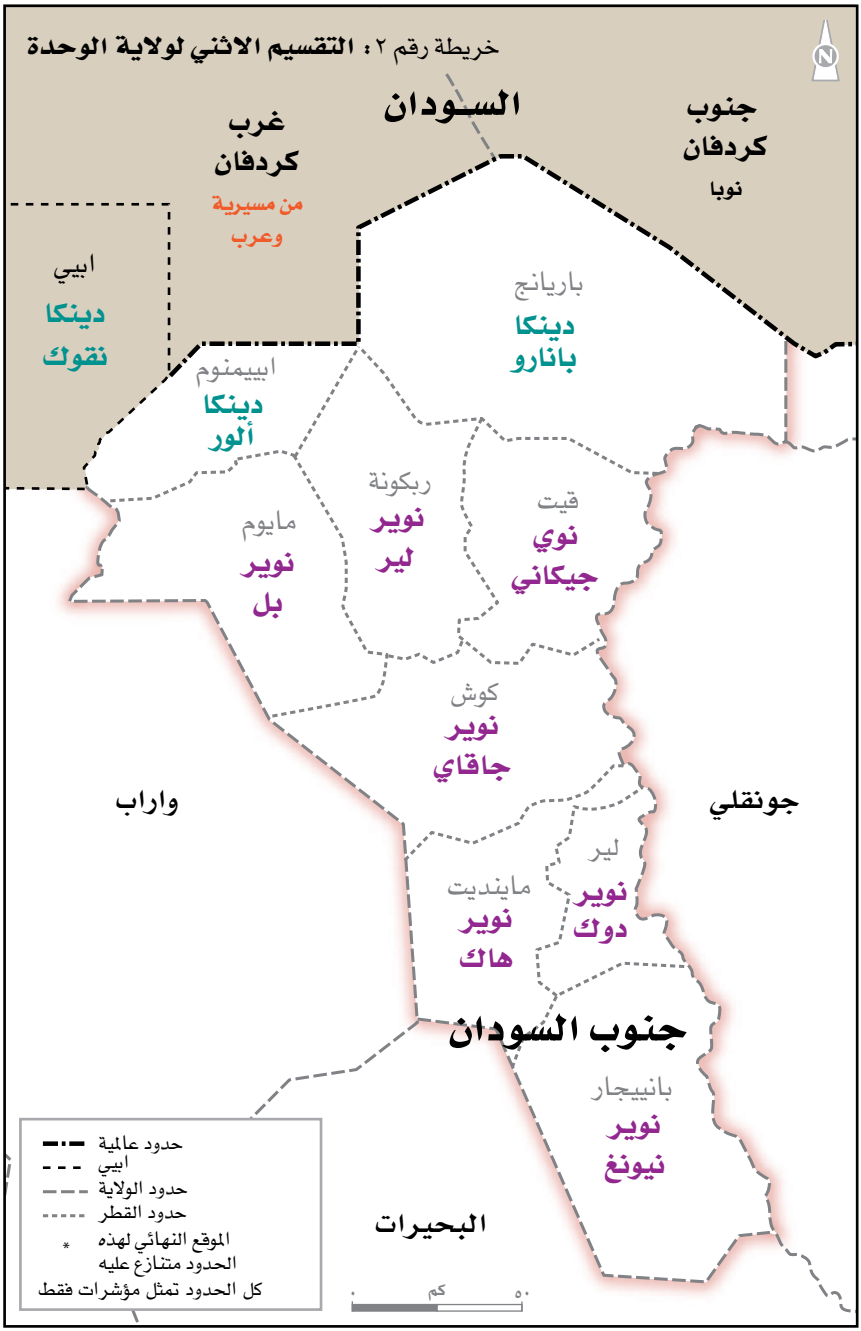
خريطة رقم ٢ : التقسيم الاثني لولاية الوحدة
السودان
غرب كردفان
من مسيرية وعرب
جنوب كردفان
نوبا
ابيي
دينكا نقوك
باريانج
دينكا باناارو
ابييمنوم
دينكا ألور
ربكونة
نوير ليير
قيت
نوي جيكاني
مايوم
نوير بل
كوش
نوير جاقاي
واراب
جونقلي
ليير
نوير دوك
مايندیت
نوير هاك
جنوب السودان
بانييجار
نوير نيونغ
البحيرات
حدود عالمية
ابيي
حدود الولاية
حدود القطر
الموقع النهائي لهذه الحدود متنازع عليه
كل الحدود تمثل مؤشرات فقط
كم
٥٠

الوحدة، وتم توقيع اتفاق سلام في جوبا، فإن إعادة فتح هذه المواقع النفطية قد يصير ممكنا. ولكن هذا قد يؤدي في نهاية المطاف أيضا إلى إثارة مسائل صعبة بشأن توزيع عائدات النفط التي ثبت أنها مثيرة للخلاف بشكل حاد خلال فترة اتفاق السلام الشامل بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١١.

ويكمن جزء من صعوبة هذه القضايا في كونها تمس العلاقة بين الولاية والحكومة المحلية من ناحية، وحكومة جمهورية جنوب السودان من ناحية أخرى، وبالتالي تمس موقع ولاية الوحدة- ذات الأغلبية من النوير- في المشهد السياسي لجنوب السودان. إن المقاطعات التي لا يسكنها النوير في ولاية الوحدة هي فقط أبيامنوم وباريانغ، في شمال الولاية. وتسكن فروع من دينكا بادانغ في كلا المقاطعتين (انظر الخارطة ٢ والجدول ١). وقد عانت أغلبية من تبقى من الولاية معاناة كبيرة، فقد استخدمت الحكومات السودانية المتعاقبة- أولاً بقيادة الصادق المهدي (١٩٨٦-١٩٨٩) ثم عمر البشير (منذ ١٩٨٩)- ميليشيات النوير بشكل رئيسي للسيطرة على حقول النفط في ولاية الوحدة وخلق انقسامات داخل الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان وسط النوير.

وقد عرضت الخرطوم هذه النزاعات باعتبارها تطورات بين السكان الأصليين، وأنكرت أي مسؤولية لها عنها. وبالمقابل، ظلت باريانغ وفيّة للجيش الشعبي لتحرير السودان طوال الحرب الأهلية الثانية واستمرت في دعم حكومة جمهورية جنوب السودان خلال النزاع الحالي.

وعلى عكس أي مكان آخر في جنوب السودان، حيث التي قادت الانقسامات السياسية فيها المجتمعات للنفور من بعضها البعض منذ الحرب الأهلية الثانية، فإن النزاعات في ولاية الوحدة ذات الأغلبية من النوير- والتي يقطنها القليل من الدينكا مقارنة بأعالي النيل ولا يقطنها الشلك بتاتا- تميل إلى أن تكون

الجدول ١: **العشائر الرئيسية لولاية الوحدة**

المقاطعة (من الشمال إلى الجنوب تقريبا)	القسم
باريانغ	دينكا بانارو
أبيامنوم	دينكا الور
مايوم	بل نوير
ربكونة	نوير ليك
غويت	نوير جيكاني
كوش	نوير جقي
مايندیت	نوير هاك
لير	نوير دوك
بانييجار	نوير نيونغ

بين جماعات النوير فيما بينهم.[٢٥] وإحدى اكثر القضايا المعقدة التي ظلت تواجه ولاية الوحدة، خلال الحرب الأهلية الثانية وفي النزاع الحالي، هي كيفية ربط أولويات مجتمع النوير مع المشروع العام للحركة الشعبية لتحرير السودان.

في عام ١٩٩١، وخلال الحرب الأهلية الثانية، قام فصيل رياك مشار المنشق، الحركة الشعبية لتحرير السودان – الناصر، بتسمية ولاية الوحدة "بولاية الليج". ويشير الاسم إلى شجرة مقدسة اسمها الليج موجودة في ما يُعرف بمقاطعة كوش، التي يعتقد أن معظم النوير ينحدرون منها، ويعود الاستخدام الأصلي للاسم إلى عامي ١٩٨٥-١٩٨٦، عندما كان يطلق هذا الاسم على فرقة الجيش الشعبي لتحرير السودان المحلية التي كان يقودها مشار.[٢٦] وخلال فترة اتفاق السلام الشامل، فكر أعضاء البرلمان من ولاية الوحدة في تغيير الاسم للتخلص من دلالته السودانية، وكان اسم الليج أحد الخيارات الرئيسية.[٢٧] وشهدت الحرب الأهلية الحالية قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بإعادة تسمية ولاية الوحدة "بولاية الليج"، كجزء من التقسيم المقترح لجنوب السودان إلى ٢١ ولاية. وهذا التغيير في المسمى يؤكد شخصية النوير التي تميز الولاية، وذلك جزئياً كرد اعتبار واعتراف بتظلمات النوير بشأن تهميشهم ضمن حكومة جمهورية جنوب السودان منذ عام ٢٠١١. غير أن بعض النوير انتقدوا الاسم لأنه يستثني الأقلية من الدينكا التي تقيم في الولاية.[٢٨]

من المهم الإشارة إلى أن النوير في ولاية الوحدة غير متحدين بأي شكل من الأشكال. فبنهاية الحرب الأهلية الثانية، في ٢٠٠٥، أدت رعاية حكومة السودان لقوات النوير المتنافسة، وفوق ذلك كله، صراعات السلطة بين قادة النوير وعشائرها، إلى زرع بذور الانقسام الداخلي بين من حاربوا مع ماتيب في حركة/جيش وحدة جنوب السودان، وخصوصا نوير بل من مقاطعة مايوم، وبين من انحازوا إلى قوات مشار.[٢٩] ومن المثير للدهشة، أن الحضور الفعلي للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة التي تشكلت حديثا يسيطر عليه بشكل كبير قادة كانوا فاعلين في قوات دفاع جنوب السودان، والتي كانت ترعاها حكومة السودان خلال الحرب الأهلية الثانية.[٣٠] ومن نواح مختلفة، فإن النزاع الحالي ما هو إلا إعادة فتح لحسابات لم يتم تسويتها خلال الحرب الأهلية الثانية.

ولاية الوحدة خلال الحرب الأهلية الثانية

يحدد هذا القسم بعض ملامح الحرب الأهلية الثانية التي تُعتبر أساسية لفهم ديناميات الصراع الحالي في ولاية الوحدة.[٣١] كما انه يسلّط الضوء على بعض الشخصيات العسكرية والسياسية التي هيمنت على الفترة، والتي لا يزال البعض منها يلعب أدوارا هامة في الصراع الحالي.

خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، بدأت حكومة السودان باستخدام قوات الميليشيات، التي تم تجنيدها من بين جماعات الرعاة العرب في كردفان، لمهاجمة الجماعات الجنوبية في المنطقة الحدودية. ولم تكن هذه الغارات الوحشية مجرد هجمات عسكرية على مواقع العدو- فأهدافها كانت في الغالب هي القرى وزرائب حفظ الأبقار (لواك). ولم تكن الغارات تهدف إلى تدمير الجيش الشعبي لتحرير السودان عسكريا، وإنما بالأحرى إلى مهاجمة السكان الجنوبيين وتهجيرهم للسماح لحكومة السودان بالسيطرة على الإقليم المطلوب في المنطقة الحدودية، بما في ذلك مناطق إنتاج النفط في ولاية الوحدة.[٣٢] وتوسعت هذه السياسة خلال الحرب الأهلية الثانية، حيث جندت أنظمة حكومة السودان المتعاقبة ميليشيات النوير لتعزيز سيطرتها على مناطق إنتاج النفط، وزرع بذور الخلاف في الجنوب.[٣٣] وقد غير العديد من قادة هذه الميلشيات ولائهم عدة مرات، مع تزايد عدد هذه التنظيمات والفصائل خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.[٣٤] ويكشف تحليل هذه الفترة عاملين رئيسيين يشكلان أساس ديناميات الصراع في ولاية الوحدة وهما رعاية حكومة السودان وسياسات القوى.

رعاية حكومة السودان

كانت إحدى ثوابت الصراع في جنوب السودان على مدار الثلاثين عاما الماضية هي الرعاية السودانية لقوات الميليشيات. وقد أدت هذه القوات عدة وظائف لحكومة السودان. فقد سمحت لها بإحكام قبضتها على المناطق المتنازع عليها وبالتالي السيطرة على موارد هامة، بما في ذلك النفط والمناطق الرعوية. وخلال الحرب الأهلية الثانية في السودان، عندما كان الصراع محتدما على ولاية الوحدة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة، اعتمدت الحكومة على العديد من الفصائل والميليشيات المتمردة المنشقة من النوير المحليين. ومنذ عام ٢٠١١، واستقلال جنوب السودان، أتاحت الميليشيات للحكومة طرح مطالبها الإقليمية في المنطقة الحدودية. كما تم استخدام رعاية الحكومة السودانية هذه لجماعات الميليشيات، بما في ذلك أيضاً استخدام الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، من أجل الضغط على حكومة جمهورية جنوب السودان في المفاوضات، ومن أجل محاولة وإجبار حكومة جنوب السودان على وقف دعمها للمتمردين السودانيين.

ويعمل الحلف في اتجاهين. فرعاية حكومة السودان كانت أيضا مصدر قوة للقادة الجنوبيين، الذي كانوا مهمشين من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو يأملون في تحول الخلاف إلى فرصة لكسب المال وإمكانية لإعادة انضوائهم تحت لواء الجيش الشعبي لتحرير السودان، في رُتب أعلى في الغالب (دي وال، ٢٠١٤). وبالطبع، فإن التوفر السهل لهذه الرعاية هو أحد الأسباب الرئيسية لتفتيت وتجزئة هذا

الصراع في جنوب السودان، وخصوصا خلال الحرب الأهلية الثانية، لأنها تقدم مورداً جاهزا لتسليح وتمويل الجماعات المنشقة.

تقدّم مسيرة باولينو ماتيب مثالاً حياً على ذلك. فماتيب من نوير بل من مقاطعة مايوم، وهو مثله مثل معظم القادة العسكريين الأقوياء في ولاية الوحدة حارب كجزء من نضال حركة أنيانيا ١ من أجل الانفصال في ستينيات القرن الماضي. وخلال الأيام الأولى للجيش الشعبي لتحرير السودان، كانت هناك حالات توتر بين قائد حركة التمرد، جون قرنق، الذي طرح أجندة تتعلق بسودان جديد، ومقاتلي أنيانيا ١ الذين يتكونون بشكل رئيسي من النوير، والذين يفضلون استقلال جنوب السودان. وقام ماتيب بتأسيس ميليشياته الخاصة في إثيوبيا في بيلبام عام ١٩٧٨، وبدأ قتاله ضد قوات قرنق ما بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٤. وكانت قوات ماتيب واحدة من عدد من الجماعات المتحالفة بشكل فضفاض والتي تحارب تحت اسم حركة أنيانيا - ٢. ومن نهاية عام ١٩٨٤، نجح قرنق في إخراج مقاتلي حركة أنيانيا - ٢ من إثيوبيا وإحكام سيطرته بشكل كبير على قوات المتمردين في جنوب السودان، في الوقت الذي حاربت فيه العديد من قوات حركة الأنيانيا إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وخلال هذه الفترة، أرسل الجيش الشعبي لتحرير السودان ثلاث كتائب تحت قيادة بول دور (من نوير ليك) إلى ولاية الوحدة. وفي المناطق المحيطة ببانتيو والتي كانت تسيطر عليها قوات أنيانيا - ٢ بشكل كبير، بدأت جماعات النوير بالانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد الخرطوم. غير أن المنافسات الشخصية التي تصاعدت بين القادة، وتحديدا بين ماتيب، الذي أراد أن يتم تعيينه كقائد عام للجيش الشعبي لتحرير السودان في الولاية ولكنه حصل فقط على رتبة كابتن، وبول نياوان، الذي كان مدعوما من قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان تعبان دينق، وهو نوير جيكاني مثله. وقرر ماتيب ترك الجيش الشعبي لتحرير السودان والاستمرار في القتال تحت لواء حركة أنيانيا - ٢. وكانت العداوة بين ماتيب وتعبان أحد العوامل التي ساهمت في العلاقات المضطربة بين نوير بل وباقي عشائر النوير حتى يومنا هذا.[٣٥]

وأدركت حكومة السودان التوترات القائمة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان الوليد وحركة أنيانيا - ٢. وفي عام ١٩٨٤، شرّع الرئيس نميري في بناء اتصال مع عدد من قادة النوير ضمن حركة أنيانيا - ٢ في أعالي النيل، بمن فيهم ماتيب. وخلال وقت قصير من ذلك، تم إيقاف تطوير حقول النفط فيما يعرف حاليا بولاية الوحدة في أعقاب هجوم على شيفرون من قبل قوات أنيانيا - ٢، وأرادت حكومة السودان العثور على طريقة لتأمين حقول النفط. ومع انقطاع الإمدادات لماتيب من إثيوبيا، وبالتالي الحاجة إلى رعاية خارجية من مكان آخر، واصل (ماتيب) بقيادة قواته الخاصة برعاية من حكومة السودان. وتزايد اعتماده على الدعم من الحكومة السودانية بعد عامي ١٩٨٨-١٩٨٩، عندما انضمت غالبية قوات أنيانيا - ٢ إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي غضون ذلك، ركز ماتيب على بناء إقطاعية شخصية

من قاعدته في مقاطعة مايوم، بشكل كبير من خلال المتاجرة بالسلع وشن الغارات على الماشية وفرض الضرائب على السكان الواقعين تحت سيطرته.

غير أن دعم حكومة السودان لم يكن ثابتا. ففي الوقت الذي كان فيه ماتيب يعرف عمر البشير— الذي أصبح رئيساً للسودان في عام ١٩٨٩- منذ أيام خدمة البشير كقائد للقوات المسلحة السودانية في مايوم في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، فإن حكومة السودان حاولت أحيانا الاستفادة من نائب ماتيب، طيب غاتلواك، باعتباره شخصا اكثر موثوقية للحصول على رعاية حكومة السودان. وقد توفي ماتيب في عام ٢٠١٢، ولكنه ترك ورائه إرثا قويا في ولاية الوحدة، كمثال- بالنسبة لقادة نوير بل- على المكاسب التي تُجنى من الحرب وكذلك من حيث الأفراد العاملين؛ فالعديد من الشخصيات المتصارعة في الحرب في ولاية الوحدة هم من القادة التابعين له. فقد كان طيب غاتلواك قائد الفرقة الرابعة في بانتيو في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وقام أحد نوابه الآخرين، وهو بيتر قديت، بتغيير ولائه عدة مرات خلال الحرب، وهو حاليا من بين الجنرالات الذين انشقوا عن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة بقيادة مشار وشكّل تنظيما جديدا وهو القوات المسلحة لجنوب السودان والذي يعارض اتفاقية السلام.[٣٦]

وهكذا، فإن دعم حكومة السودان للميليشيات داخل ولاية الوحدة أطلق شرارة التفتت العرقي. وجزئياً بالنظر إلى قرب مايوم من السودان، فإن قادة نوير بل- وبالتالي جنود نوير بل- هم الذين حصلوا على أسلحة وتمويل من حكومة السودان أكثر من أي جماعة أخرى في ولاية الوحدة.[٣٧] وقد أنشا ماتيب وجنرالاته اقتصاد حرب من خلال المتاجرة بالأبقار والذرة البيضاء (سورغام) واستخدام الزواج الاستراتيجي والشبكات العشائرية لتعزيز قاعدة سلطتهم.[٣٨] وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل، مع دمج قوات دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان، كان جنرالات نوير بل هم الذين صاروا إلى حد كبير في مواقع القوة العسكرية داخل ولاية الوحدة.[٣٩] وعند اندلاع الصراع في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، فإن جنرالات نوير بل هم الذين لعبوا مجددا دورا محوريا في تحديد نمط الحرب. واليوم، فإن قادة نوير بل، في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة وفي الجيش الشعبي لتحرير السودان، هم المسيطرون بشكل كبير على ولاية الوحدة، وبالتالي فإن هذا يُعتبر إرثاً مباشراً للحرب الأهلية الثانية.

لكن، وكما هو حال النوير انفسهم المنقسمين في ولاية الوحدة، فإن نوير بل ليسوا بحال أفضل. فأحد أطرافهم يضم قادة خدموا تحت قيادة باولينو ماتيب (أو نافسوه على السلطة)، مثل طيب غاتلواك؛ وهم يشكلون جزء من سلسلة شخصيات نوير بل، بمن فيهم غوين مونيتويل وماثيو بولجانغ، الذين يقودون بالفعل حاليا ولاية الوحدة. أما الطرف المعارض فيتألف من عناصر نوير بل المتحالفين أكثر مع رياك مشار والذين بدءوا الصراع الحالي في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة. وبينما كان

مونيتويل يتطلع ذات مرة إلى حكومة السودان من أجل الدعم الخارجي، فإنه يحصل حاليا على الدعم الخارجي من الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا.[٤٠]

ومن سخريات القدر في تاريخ جنوب السودان أن ٢٠ عاما من رعاية حكومة السودان لقادة ميليشيات نوير بل قد مكنت هؤلاء القادة انفسهم من تأمين سيطرة حكومة جنوب السودان على الولاية في الوقت الراهن.

سياسات القوى

من الصعب فهم التغيير المستمر في منظومة التحالفات التي حدثت خلال الحرب الأهلية الثانية. فبين نوير بل، تتقاطع الصراعات بين مختلف القادة مع الخلافات الاقليمية. ففي حين ينحدر غوين مونيتويل، الحاكم الحالي لولاية الوحدة، وقديت، القائد السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، من فروع مختلفة من نوير بل من كواش، فإن التزاوج بين عوائلهم كبير جدا.[٤١] ولا يمكن تقليص الصراع بين القادة المختلفين في مستوى معارضة أيديولوجية بين من كانوا مؤيدين لفكرة السودان الجديد التي طرحها قرنق، ومن كانوا يرغبون بجنوب سودان مستقل. إنما يُعزى إلى مجموعة من العوامل- الانتهازية والتكتيكات قصيرة الأمد والأحقاد الشخصية وآفاق الدعم الخارجي والحاجة إلى إرضاء قاعدة عملاء كبيرة تعتمد على كرم قائدها- تشكل الأساس للتغييرات المحيّرة في التحالفات خلال هذه الفترة.

ومن الأمثلة على تلك التغيرات علاقة ماتيب المتوترة مع رياك مشار. ففي عام ١٩٨٥، وبعد فترة قصيرة من ترك ماتيب للجيش الشعبي لتحرير السودان، تولى مشار قيادة الحركة في ولاية الوحدة كقائد عمليات- وهو تحديدا المنصب الذي كان يصبوا إليه ماتيب، ولكن تعبان دينق وبول دور دعما مشار ضد ماتيب. واختار مشار أن يكون مقر قيادته جنوبي مقاطعة مايوم. وفي ذلك الوقت، كانت القوات المسلحة السودانية تسيطر على مايوم، موطن وقاعدة ماتيب، الذي تحالف مؤخرا مع قوات الخرطوم. حينذاك أرسل مشار قوات للهجوم على بلدة مايوم، حيث ذكرت تقارير أن هذه القوات شاركت في النهب والاغتصاب والقتل. كما ورد أنها قطعت رأس ماليني كاواي، احد ضباط ماتيب، وتركته معلقا على إحدى الأشجار.

ولأن المهاجمين كانوا جزءاً من «قوة النسر» التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، فإن نوير بل يتذكرون الفترة ما بين عامي ١٩٨٥-١٩٨٦ باسم عام النسر. وفي عام ١٩٨٧، وهي سنة يعرفها نوير بل باسم سنة رياك مشار أو «اذهب إلى النهر»، وقد سيطرت قوات مشار على معظم مقاطعة مايوم مما أدى إلى هروب المدنيين من نوير بل إلى المستنقعات جنوبي مايوم إضافة إلى أبيي والسودان. وخلال هذه الفترة، كان بيتر قديت يحارب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكان نوير بل منقسمين.

وفي عام ١٩٩١، حينما انفصل مشار ولام اكول عن الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد إعلان ناصر، انضم ماتيب إليهما كقائد منطقة في ولاية الوحدة، وبعد ذلك بفترة قصيرة أصبحت

الولاية بأكملها، باستثناء باريانغ، تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – الناصر.[٤٢] ومنذ يوليو/ تموز ١٩٩١، تواصلت الحركة الشعبية لتحرير السودان – الناصر مع الخرطوم عبر تعبان دينق، نوير جيكاني من مقاطعة غويت وصهر مشار. وبالرغم من بقاء ماتيب مع مشار في الوقت الذي كان فيه شبح التفكك يحوم حول الحركة الشعبية لتحرير السودان – الناصر، فإنه كان يتلقى شحنات أسلحة مستقلة من الخرطوم وحافظ على إقطاعية شخصية في المنطقة حول مايوم.[٤٣]

عقب اتفاق الخرطوم للسلام في عام ١٩٩٧، انضم ماتيب إلى قوات دفاع جنوب السودان، التي تم تأسيسها كطريقة لدمج الجماعات العسكرية والسياسية المعارضة للجيش الشعبي لتحرير السودان. ولكنه تشاجر مع مشار مباشرة بعد ذلك تقريبا، بسبب الخلاف على منصب الحاكم في بانتيو، حيث كانت قوات ماتيب هي المسيطر الفعلي. وقام مشار بدعم تعبان دينق، في حين أراد ماتيب أن يكون هو الحاكم، وسعى حزب المؤتمر الوطني إلى تعيين غوين مونيتويل. واصبح تعبان ومونيتويل الحاكمين الرئيسيين لولاية الوحدة منذ عام ٢٠٠٥. وفي حين تم تعيين تعبان دينق حاكما في عام ١٩٩٧ وظل في منصبه حتى عام ٢٠٠٠، انشق باولينو ماتيب عن رياك مشار وترك قوات دفاع جنوب السودان. ثم انتقلت ما كانت تُسمى في حينها «بحرب النوير الأهلية» إلى ما يُعرف حاليا بولايتي أعالي النيل وجونقلي إلى ولاية الوحدة.[٤٤]

وفي عام ١٩٩٧، هاجمت قوات مشار، بقيادة قائد من نوير بل وهو تيتو بيل تاشول، ماتيب في مايوم وفرّ العديدون من نوير بل إلى مناطق الدينكا- إلى واراب ومن هناك إلى بحر الغزال- حيث يقال أن العديد منهم ماتوا من الجوع، حسب رواية بيتر قديت، الذي كان حينذاك نائب ماتيب وهرب إلى واراب. ويقول قديت أن هذا الهجوم هو السبب الرئيسي لبقاء ماتيب لاحقا متحالفا مع الخرطوم. ويتذكر نوير بل هذه السنة باسم «سنة رجال حركة استقلال جنوب السودان»، كما كانت حركة مشار تسمى في حينها.[٤٥]

ومن المثير للسخرية أنه وحتى عام ١٩٩٩، عندما اختصم مشار مع الخرطوم بينما بقي ماتيب معها، فإن كلا جانبي «حرب النوير الأهلية» الغربيين كانا من يتلقيا الدعم من النظام السوداني، الذي واجه صعوبة في التعامل مع القادة المتناحرين في ولاية الوحدة، حسب أقوال مسؤول سوداني كان معنيا عن كثب بهذا الملف. وحسب أقوال المسؤول السوداني:

> «كان تعبان مدعوما من البرلمان، لأنه انضم إلينا مع رياك بفضل اتفاقية السلام. وكان ماتيب أصلا في صفنا. ولم نرغب بخسارة أي منهما ورغبنا في استخدامهما (معاً) ضد قرنق، ولكن ماتيب كان صعب المراس مع تعبان ورياك».[٤٦]

وبالرغم من هذا، فإن ماتيب، كلواء في القوات المسلحة السودانية والذي يتولى حماية حقول النفط، فإنه كان الشخص الموثوق أكثر من غيره بكثير. وفي نهاية المطاف، فإن حقيقة أن الفصيلين حاربا بعضهما البعض بقدر ما حاربا الجيش الشعبي لتحرير السودان كانت تصب في مصلحة الخرطوم؛ فصراعهما الداخلي أبقى القوات العسكرية في جنوب السودان ضعيفة ومعتمدة على دعم القوات المسلحة السودانية، وحال دون تدخلها في سيطرة حكومة السودان على حقول النفط. وبحلول عام ١٩٩٧، كانت هذه الحقول قد عادت إلى العمل مرة أخرى مع رفع لمستوى إنتاج النفط فيها خلال عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩.

ولطرح الأمر على مستوى المخططات فإن، ولاية الوحدة شهدت سلسلة من التوترات بين قادة نوير بل الذين تنافسوا على الموارد والوصول إلى الدعم الخارجي من الخرطوم خلال الحرب الأهلية الثانية. والمهم بالنسبة للحرب الأهلية الحالية، فإن مثل هذه التوترات باعدت بين تعبان دينق ورياك مشار، اللذين انضما مجددا إلى الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان بين عامي ٢٠٠٠- ٢٠٠٢، من جهة، وبين ماتيب والعديد من قادة نوير بل، الذين ظلوا في صف الخرطوم حتى إعلان جوبا في عام ٢٠٠٦. ولا تزال هذه المعارضة تؤثر على ديناميات الصراع في ولاية الوحدة، حيث لا تزال الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ضعيفة عسكريا، وذلك جزئيا بسبب عدم قدرتها على احتواء أشكال التوتر بين تعبان دينق، مفاوضها الرئيسي، والعديد من قادتها البارزين. فقادة نوير بل هؤلاء لا يثقون بتعبان دينق، وذلك جزئياً بسبب الصراع الداخلي وسط النوير خلال الحرب الأهلية الثانية.

ورددت في عدة مناسبات، هذه الأنواع من الصراع على السلطة صدى بعضها. ففي عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، تحركت قوات ماتيب، بقيادة قديت، جنوب مواقعها حول حقول النفط ونهبت بلدة لير، مسقط رأس رياك مشار. وبعد ١٧ عاما، أي في عام ٢٠١٥، قامت قوات نوير بل بقيادة غاتلواك، نائب ماتيب السابق وقائد الفرقة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ذلك الحين، بالتحرك إلى جنوب بانتيو ونهب مسقط رأس مشار أيضا. وكانت كلتا الهجمتان جزءاً من محاولة مكثفة لتقويض قاعدة مشار الشعبية في ولاية الوحدة وفرض السيطرة على الولاية. وبالنسبة للنوير من جنوبي ولاية الوحدة، فإن الصراع حاليا يعتبر، جزئيا، تكرارا للعنف الذي شهدوه خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث تلعب حكومة جوبا دور حكومة الخرطوم، ويلعب قائد نوير بل، ماثيو بولجانغ، دور سلفه، باولينو ماتيب.[٤٧] وتلعب جوبا دور الراعي والمزود للأسلحة في الحالة الثانية، كما فعلت الخرطوم في الحالة الأولى.

إن الصراع الداخلي بين النوير في غرب أعالي النيل (ولاية الوحدة) أقرب إلى صراع بين مجموعتين قويتين من الشخصيات السياسية والعسكرية التي لها بعض القواعد الاثنية- نوير بل ضد نوير دوك ونوير جيكاني ونوير ليك- ولكنها تدور إلى حد كبير متجمعة حول فلك مجموعة من الشخصيات القوية وشبكاتهم. وتعكس التغييرات المتكررة في التحالفات والتي تميّز الحرب الأهلية الثانية والصراع الحالي

الحسابات السياسية لقلة من الشخصيات السياسية المتنفذة، أكثر مما تعكس صراعا إيديولوجيا أو عرقيا ضارب الجذور.

فترة اتفاق السلام الشامل

لم ينته الصراع بتوقيع اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥، لكنه صار اكثر تعقيدا. ففي أعقاب إعلان جوبا، ذهب باولينو ماتيب إلى جوبا كنائب قائد أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، أي الشخص الثاني بعد سيلفا كير في التسلسل الهرمي. ولكن من تلك النقطة وصاعدا، تم تهميشه بشكل مستمر في السلطة وتزايد مرضه حتى وفاته عام ٢٠١٢. وفي بانتيو، انفصل تعبان دينق عن رياك مشار وتمت مكافأته بتعيينه حاكما لولاية الوحدة، والتي بقي في سدة حكمها من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٣. وخلال هذه الفترة، كان شديد العداء لنوير بل، حيث أمر عدة مرات بشن حملات عنيفة لنزع أسلحتهم في مقاطعة مايوم وقام بتهميش قادة قوات دفاع جنوب السودان وحركة/جيش وحدة جنوب السودان الأقوياء الذين بقوا في الولاية.[٤٨]

وبالنسبة لحكومة جنوب السودان، حقق تعبان دينق غايتين مفيدتين. فبعد تصدع العلاقة بينه وبين مشار، حافظ على إبقاء منافس كير الرئيسي بعيدا عن السلطة في الولاية، وفي الوقت نفسه قام بتهميش نوير بل.[٤٩] وهكذا، ففي الفترة التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب الأهلية الثانية، والتي شهدت قيام الخرطوم بتقسيم مجتمع النوير، قام كير باستخدام نفس الاستراتيجية بفاعلية من خلال تقسيم النوير بهدف السيطرة على ولاية الوحدة وإضعاف شوكة مشار.

بالرغم مما حظي به تعبان دينق من دعم من جوبا، فقد كان حاكما يفتقر للشعبية كثيراً؛ وكثيراً ما زعم سكان ولاية الوحدة بأن كير كان قد فرضه على الولاية.[٥٠] كما أن المزاعم المتكررة بشبهات الفساد جعلته عرضة لتلقي الاهانات العامة. وينص كل من الدستور الانتقالي لجنوب السودان وقانون إدارة عائدات البترول لعام ٢٠١٢ على أن نسبة ٢٪ من كافة عائدات النفط يجب أن تذهب إلى الولايات المنتجة للنفط وأن المجتمعات المحلية في الولايات المنتجة للنفط يجب أن تشهد استثمارات ضخمة (حكومة جنوب السودان (1)176 .s ,2011،؛ جمهورية جنوب السودان، (1)28 .s ,2012).[٥١] غير أنه كان هناك بالكاد مساءلة تذكر بشأن الإيراد المخصص لولاية الوحدة، وقالت المجتمعات المتأثرة بإنتاج النفط في مقاطعة باريانغ بانها لم تر ثمار إيرادات النفط التي تراكمت خلال فترة حكم تعبان دينق.[٥٢] وفي بانتيو في عام ٢٠١٢، أقرّ مسؤولون حكوميون بأنهم لا يملكون أدنى فكرة عما آلت إليه نسبة ٢٪ من إيرادات النفط. أما في عاصمة الولاية، فهناك اعتقاد شائع بان نسبة الـ ٢٪ كانت تذهب إلى حساب تعبان دينق الشخصي، الذي يقال أنه يتشارك فيه مع كير.[٥٣]

وفي السنوات التي تلت تعيين تعبان دينق، تزايد الاستياء من حكمه بين العامة والخاصة على حد سواء. وفي عام ٢٠٠٨، تحالف باولينو ماتيب مع خصمه السابق، رياك مشار، لدعم غوين مونيتويل كمرشح لرئاسة الحركة الشعبية لتحرير السودان في الولاية. وأوضح مشار ما حدث بقوله: نحن جميعا ندعم غوين. فالناس غير راضين عن تعبان. والسبب الرئيسي هو سوء الإدارة، فجميعنا نشعر أن الموارد النفطية تذهب إلى جوبا.[٥٤] وتم انتخاب غوين مونيتويل في المؤتمر الحزبي للولاية الذي عقدته الحركة الشعبية لتحرير السودان في أبريل/ نيسان ٢٠٠٨.

وفي ولايات جنوب السودان، هناك قاعدة ضمنية تنص على أن رئيس الحزب سيكون هو مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان في انتخابات حاكم الولاية في عام ٢٠١٠. ولكن تعبان دينق رفض الرضوخ لما يحمله انتخاب غوين مونيتويل من دلالات، وبدأ القائدان بالتنافس على السلطة في بانتيو. عندئذ تدخلت جوبا لصالح تعبان دينق. وتم استدعاء غوين مونيتويل إلى جوبا وتعيينه وزيرا للصحة. ورغم بقائه رئيسا للحركة الشعبية لتحرير السودان في بانيتو، فقد تولى نائبه مهامه في غيابه. عندئذ قام تعبان دينق باستمالة النائب بأن عرض عليه منصبا في حكومة الولاية. وسعى غوين مونيتويل إلى استبدال نائبه، ولكن تعبان دينق أفشل مساعيه بعقد اجتماع لمجلس التحرير القومي التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان بغياب غوين مونيتويل لتأكيد منصب النائب. وقام بعد ذلك بإرسال موظفي الأمن في الولاية لاحتلال مكاتب حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان واعتقال مؤيدي مونيتويل.

وخلال فترة بقاء تعبان دينق حاكما، كانت علاقته مع حلفاء غوين مونيتويل عدائية إلى أبعد الحدود؛ وتطاير شررها مجددا قبل الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٠. فخلال عملية اختيار مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان، قام مجلس التحرير القومي بإعلان غوين مونيتويل مرشحا عن الحزب للسباق الانتخابي. ولكن بعد فترة قصيرة، رفض أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان ترشيح غوين مونيتويل. عندئذ قامت الأمانة الوطنية للحركة الشعبية لتحرير السودان بنقل عملية الترشيح إلى جوبا واختار المكتب السياسي للحزب تعبان دينق، بصورة أغضبت الكثير من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان على مستوى الولاية. كما طلب المكتب السياسي أيضاً، بشكل غير رسمي، من الطرفين اقتسام الترشيحات للمناصب التشريعية في الولاية بينهما، في محاولة لتخفيف التوترات.[٥٥]

وقرر غوين مونيتويل عدم المشاركة كمرشح مستقل لمنصب الحاكم نتيجة الضغوط من جوبا، حيث كان أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان يزعمون أن ولائه كان لحكومة السودان بسبب فترة خدمته السابقة كحاكم للولاية في ظل سلطة الخرطوم خلال الحرب الأهلية الثانية. وبالنسبة للنوير، يعرف عام ٢٠١٠ باسم "عام نياكويش ضد تعبان" حيث وضعت الجماعة المناهضة لحكم تعبان دينق في ذلك الحين كل ثقلها وراء انجلينا نياكويش تيني، زوجة مشار. وبمشاركتها كمرشح مستقل، حصلت

تيني على العديد من أصوات المؤيدين لغوين مونيتويل فيما اعتبرت أكثر المنافسات الانتخابية شراسة في جنوب السودان. ولم يكن تدخل تعبان دينق في حملة تيني هو وحده الذي أفسد انتخابات ٢٠١٠، وإنما هناك أيضا استخدام تعبان دينق لأصول الولاية والجيش الشعبي لتحرير السودان في حملته الخاصة. وتم إعلان انتخاب تعبان دينق كحاكم للولاية عبر إذاعة الولاية قبل إعلان هيئة الانتخاب الوطنية للنتيجة. ولقي ٣ أشخاص حتفهم في الاحتجاجات التي أعقبت ذلك. وادّعى مشار وتيني أنها فازت في جميع المقاطعات- بما في ذلك مايوم- باستثناء باريانغ وغويت، حيث تجاوزت أصوات الاقتراع أعداد الناخبين المسجلين. وبالرغم من المزاعم المنتشرة بشأن التلاعب بالأصوات، فقد تم تأكيد انتخابه.[٥٦]

وكان انتصار تعبان دينق هو ذروة إنجازاته خلال فترة خدمته كحاكم. فتوترات الحملة الانتخابية أدت إلى مشاكل داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان على مستوى الولاية. وشعر العديد من أعضاء الحزب أن جوبا فرضت تعبان دينق على ولاية الوحدة وفقدوا الثقة في حكومة جمهورية جنوب السودان والمكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان. وارتفعت موجة الغضب من إعادة انتخاب تعبان دينق لتتجاوز النخبة السياسية التي دعمت غوين مونيتويل أو تيني لتغطي أجزاء كبيرة من الولاية.

وفي الشهور التي سبقت استفتاء يناير/ كانون الأول ٢٠١١ حول حالة جنوب السودان، كانت هناك أيضا انقسامات حادة في الحركة الشعبية لتحرير السودان على المستوى الوطني. ووفقاً لمشار، فإن كير كان يخطط بالفعل لتغيير مواقع في قيادة الحزب، بما في ذلك جلب تعبان دينق وتعيينه كأمين عام في محاولة للحد من طموحات مشار. وكان السياسيون من أبيي أو ما صار يُسمى في المستقبل بـ "قطاع الشمال" (الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال) أيضا مؤيدين لجلب تعبان دينق إلى جوبا، ومؤيدين عموما للتخلص من مشار وباقان اموم أوكيج واستبدالهم بجيمس واني إيغا وتعبان دينق، اللذين يعتبرونهما معادين للخرطوم.[٥٧] وفي غضون ذلك، كان مشار نفسه مؤيدا لمنح تعبان دينق منصبا على المستوى الوطني بهدف استدراجه إلى خارج الولاية.[٥٨]

بدأ تعبان دينق من موقف ضعيف ومنعزل، إلى حد كبير، في ولاية الوحدة، في التقرب من مشار والعودة إليه. وفي أواخر عام ٢٠١٠، وقبل الاستفتاء الشعبي على حق تقرير المصير، عقد القادة السياسيون للحركة الشعبية لتحرير السودان من ولاية الوحدة مؤتمر مصالحة ناجح، تصالح خلاله تعبان دينق مع مشار، بل وحتى مع غوين مونيتويل، رغم أن مصالحته مع الأخير كانت مؤقتة نوعا ما. وقال مشار أنه أقنع تعبان دينق في حينها بعدم الترشح لفترة أخرى كحاكم للولاية. وقالت تيني أن المصالحة زادت من شعبية تعبان دينق وساعدته على تعبئة ناخبي ولاية الوحدة للاستفتاء، ولكنها كانت أيضا بداية الانشقاق بين تعبان وسيلفا، نظرا لخوف الأخير من قيام جبهة ضده في ولاية الوحدة.[٥٩]

كان الخطر الذي يواجه حكومة كير، التي تزايد تهميشها لمشار، هو أنه وبدون تعبان دينق المخلص؛

فإنه لن يعد هناك من أحد مؤثر في الولاية يمكنه الوقوف في وجه نائب الرئيس. وأدى التقارب بين تعبان دينق ومشار إلى عزلة آخر المؤيدين المتبقين للحاكم، والذين كانوا مخلصين في ولائهم للحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا. وتم عزل المفوض القوي لمقاطعة باريانغ، ستيفن مابيك لانغ بيلكوي، من منصبه في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢، بناء على طلب مجتمع مقاطعة باريانغ، حيث ذهب لاحقا إلى جوبا لمطالبة كير من اجل عزل تعبان دينق.[٦٠] ولم يكن من الصعب معرفة السبب؛ فالحاكم كان يسافر إلى الخارج مع المنشق ازيكيل لول غاتلواك (الذي أصبح لاحقا واحد من بين ١١ معتقلا من الحركة الشعبية لتحرير السودان)، من الداعين بين جاليات شتات جنوب السودان في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا إلى وجوب عدم ترشح كير لولاية ثانية. وفي الوقت نفسه، كانت قوات نوير بل في السودان، بقيادة بابيني مونيتويل، أيضا تتفاوض على عودتها وتطالب برأس تعبان دينق.[٦١]

في النهاية، قام كير بعزل تعبان دينق في يوليو/ تموز ٢٠١٣، كجزء من حملة فصل تم تصميمها بهدف تعزيز قاعدته الشعبية في مواجهة تحدي مشار.[٦٢] ووفقا لأقوال أنجلينا تيني، فقد بدأ لعاب غوين مونيتويل يسيل.[٦٣] وبالفعل، فإن القائم بتصريف أعمال ولاية الوحدة لم يكن سوى غوين مونيتويل، بوجود مابيك لانغ نائباً له.[٦٤] ولم يكن هذا التعيين مفاجئًا كما يبدو؛ فعداء غوين مونيتويل لمشار يعود إلى أيام الحرب الأهلية الثانية، وإلى الصراع على السلطة في ولاية الوحدة؛ إضافة إلى السخط بسبب المنافسة على الحكم في عام ١٩٩٧، عندما قام مشار بدعم تعبان دينق. وبالنظر إلى المسألة من منظور أوسع، فإن تحالف تعبان دينق مع كير كان مؤقتا، فقد كان وسيلة لتعبان دينق للوصول إلى الحكم، ووسيلة لكير لتحجيم مشار، ولكنه لم يكن تحالفا يتمتع بأساس دائم، وخصوصا عندما انقلبت ولاية الوحدة على هذا التحالف في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٠، التي وضعت تعبان دينق في وضع غير مريح.

خلال الحرب الأهلية الثانية، استخدم غوين مونيتويل وباولينو ماتيب رعاية الخرطوم كوسيلة للهيمنة على ولاية الوحدة؛ وفي الأزمة الراهنة، يستخدم غوين مونيتويل ومؤيدوه دعم جوبا لنفس الغايات تقريبا. ومثلما استخدم كير تعبان دينق أولا، ثم غوين مونيتويل للمحافظة على السيطرة على ولاية الوحدة ضد تجاوزات مشار، كذلك فعل غوين مونيتويل باستخدام الخرطوم أولا ثم جوبا للسيطرة على الولاية داخليا. والهدف الاستراتيجي لغوين مونيتويل هو السلطة في ولاية الوحدة، وليس الهيمنة الوطنية. ولفترة مؤقتة من الزمن على الأقل، فقد كان قادرا على العمل إلى جانب أي شخص يمكن أن يساعده على المضي قدما في هذا المشروع.

ومع عودة غوين مونيتويل عاد مابيك لانغ، المعين مؤخرا كنائب للحاكم. وفي مطلع أبريل/ نيسان ٢٠١٣، قبل الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان، التنظيم المتمرد المكون بشكل كبير من نوير بل، والذي شكل قوات الميليشيا الرئيسية المدعومة من الخرطوم في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٣، قبل

العفو الذي تقدم به كير، والتقت مجموعة من الضباط، من بينهم باباني مونيتويل، العميد السابق في القوات المسلحة السودانية وشقيق نغوين مونيتويل، مع كير في جوبا للبدء في دمج قواتهم. وأصبح باباني مونيتويل، الذي تم تنصيبه فريقا في الجيش الشعبي لتحرير السودان في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣، نائب رئيس الأركان للتوجيه المعنوي في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ (استقال بعد عام واحد)، وكانت قوات جيش تحرير جنوب السودان السابق، الذين كان أغلبهم من نوير بل، هي الراغبة في القتال من اجل حكومة جمهورية جنوب السودان في أعقاب انشقاق أغلبية الفرقة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان في بانتيو وربكونة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣.[٦٥] وبحصول كير على دعم مونيتويل، فقد حصل أيضا على جيش اكثر جدارة بالثقة من قوات النوير في الفرقة الرابعة، وهو جيش يبرهن على مدى أهميته عسكرياً في الصراع في ولاية الوحدة خلال الفترة ما بين ٢٠١٣-٢٠١٥.

نشاط المليشيات في الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٣

في أعقاب إعلان جوبا عام ٢٠٠٦، تم دمج غالبية جنود قوات دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان. غير أن بعض جنود قوات دفاع جنوب السودان بقيت مع القوات المسلحة السودانية، في عملية شجعها جهاز المخابرات السوداني (يونغ، ٢٠٠٦، ص٢٨). وفي الوقت الذي انضمت فيه بعض تلك القوات إلى أجزاء الوحدات المتكاملة المشتركة من القوات المسلحة السودانية التي فرضها اتفاق السلام الشامل للحفاظ على السلام في جنوب السودان خلال الفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١١، بقي البعض الآخر في السودان، تحت إمرة باباني مونيتويل.[٦٦]

وكان هذا الترتيب ملائما بالنسبة للخرطوم لأنه يعني امتلاك حكومة السودان لقوات بالوكالة يمكنها الضغط أو التشويش بها على حكومة جنوب السودان. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود قوة ظلت قوة خارجية بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان كان ملائماً لباولينو ماتيب، لأنها شكلت نوعا من الضمان، في حال تعرّض قواته للهجوم داخل جنوب السودان.[٦٧]

وفي بداية عام ٢٠٠٧، كان الوضع في مقاطعة مايوم متوترا. فالمقاطعة لم تخضع أبدا لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، واعلى الضباط رتبة بين نوير بل، باولينو ماتيب، كان في جوبا. وخشي نوير بل أن يتم تهميشهم في الشؤون السياسية الجديدة لولاية الوحدة، وخصوصا مع تولي تعبان دينق الحكم، وهو صاحب تاريخ طويل من الصراع مع مايوم. وتصاعد التوتر خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧، حيث لم تحصل المقاطعة على أي أموال للتنمية من بانتيو. وبعد إعادة انتخاب تعبان دينق في عام ٢٠١٠، تم إجراء حملة لنزع السلاح في ولاية الوحدة، بزعم أنها كانت تحضيراً للاستفتاء الذي سيجرى في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ بشأن الانفصال. وعلى أرض الواقع، استهدفت حملة نزع السلاح الجماعات

التي شعر تعبان دينق بأنها تشكل تهديدا، بما في ذلك نوير بل. واتسمت العملية في مرات عديدة بالعنف مما جلب المزيد من المظالم ضد الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان في مقاطعة مايوم.

أثبت انتخاب تعبان دينق المتنازع حوله أنه كان نقطة تحوّل بالنسبة لعدد من قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمن فيهم ماثيو بولجانغ وكولتشارا نيانغ وجيمس غاي يواش، الذين عثروا على قضية مشتركة مع القادة الذين ظلوا على ولائهم للقوات المسلحة السودانية بعد إعلان جوبا، مثل بابيني مونيتويل وكارلو كول، اللذان بقيا في الخرطوم عند اندلاع التمرد.[٦٨] وكان العديد من هؤلاء القادة من نوير بل؛ أما الآخرون مثل كارلو كول- الذي ينحدر من نوير جيكاني وزوجته من نوير بل- وجيمس غاي يواش، الذي ينحدر من نوير ليك، فقد حاربوا مع بيتر قديت أو مع باولينو ماتيب خلال الحرب.[٦٩]

ينحدر ماثيو بولجانغ من نوير بل من عشيرة نيانغ مالو من كواش، مثل بابيني وغوين مونيتويل. وقبل الانضمام إلى التمرد ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠١٠، عمل على التوالي، تحت القيادة المتعاقبة لكل من باولينو ماتيب وبيتر قديت، عمه، والذي انضم معه إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠١٠، كان هو المسؤول عن مركز تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان للأبطال المعاقين في بواث، في جنوب مقاطعة مايوم. في ذلك الوقت، كانت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من غير نوير بل تحاول نزع السلاح الموجود في معسكرات المواشي التابعة لنوير بل. وقد أطلقوا نيران أسلحتهم على معسكر ماشية تعود للزعيم الروحي قاتدينغ، أو موت توراه نياويه نهيال لوام، الزعيم الروحي الأشهر في ولاية الوحدة، مما أدى إلى إصابة أحد أبنائه وترك الزعيم الروحي يصارع الموت. غير أن الزعيم الروحي، الذي وُجدت ثمانية ثقوب رصاص في جلابيته، لم يصب بأي أذى؛ الأمر الذي نسب إلى قواه السحرية.

بعد أن سمع بولجانغ ابن أخ قاتدينغ ما حصل، وعلى الأرجح في محاولة لتجنب نزع سلاحه شخصيا، انتقل مع القوات الموالية له من بواث إلى معسكر الماشية الذي يملكه الزعيم الروحي دون تلقي أوامر بذلك. وأرسل قائد الفرقة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، جيمس غدويل، زعيم نوير بل الرئيسي المتحالف مع تعبان دينق، قواتاً تحت قيادة مايكل ماكال كول، وهو أيضا من نوير بل، لاعتقال بولجانغ.[٧٠] وبعد معركة قصيرة، فرّ بولجانغ إلى بابيني طلباً للحماية مع العديد من الجنود.[٧١] وبعد هذه الاشتباكات الأولية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، شرع بولجانغ في إجراء مفاوضات مع جون ميدينغ غاتدويل، الذي كان حاكماً لمقاطعة مايوم في ذلك الحين، لإعادة دمجه في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقام بتجميع قواته في بيام رياك بانتظار إعادة الدمج.

أما ما حدث لاحقا فإنه أمر مختلف عليه. فمن الواضح أن قوات بولجانغ اصطدمت مجدّدا مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتم التخلي عن خطط إعادة الدمج. وحسب أقوال قديت، فإن احتمال

انخراط قوات بولجانغ في الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يشكل خطرا على تعبان دينق- لأنه سيعزز موقف غوين مونيتويل- ولذلك فقد امر بشن هجوم على قوات بولجانغ[٧٢].

وبغض النظر عن سبب المواجهات، فإنها عززت من دعم نوير بل لقادة التمرد. وقد حاول تعبان دينق نزع سلاح نوير بل في مقاطعة مايوم؛ وفي الوقت نفسه هاجمت قواته (بما في ذلك الدبابات) منزل باولينو ماتيب في بانتيو وقتلت بعض أقاربه وأدت إلى فرار حرسه المسلحين إلى السودان. ووفقا لبيتر قديت، فإن هذا الأمر هو سبب مرض باولينو الذي أدى إلى وفاته.[٧٣] ونتيجة شعور قديت بالغضب لما حدث لماتيب وكيفية معاملة الجيش الشعبي لتحرير السودان لنوير بل، انشق (قديت) عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في أبريل/ نيسان ٢٠١١ واعلن تأسيس حركة/ جيش تحرير جنوب السودان. وأعلن نفسه قائدا لهذا التنظيم، الذي دمج فيه قوات بابيني مونيتويل وماثيو بولجانغ وكولتشارا نيانغ وجيمس غاي يواش وكارلو كول.

ينحدر قديت من نوير بل من مقاطعة مايوم وقد كان قائدا نافذا خلال الحرب الأهلية الثانية، حيث بدأ في حركة/جيش وحدة جنوب السودان تحت قيادة ماتيب.[٧٤] بعد أن بدأ قديت حياته العسكرية في فرقة عسكرية سودانية تم إرسالها إلى العراق لدعم النظام «العربي الشقيق» ضد ايران في الفترة ما بين عامي ١٩٨١-١٩٨٣، وأثبت امتلاكه لقدرة مذهلة على تغيير الولاء وحارب مع الخرطوم وضدها. وأهم من ذلك، أنه انشق عن حركة/جيش وحدة جنوب السودان في عام ١٩٩٩- السنة التي صارت تعرف باسم (سنة قديت ضد ماتيب)- وهاجم قوات باولينو ماتيب حول حقول النفط التي كان هو نفسه يحميها قبل ذلك بفترة قصيرة. غالباً ما تكون تحولات قديت السريعة في الدعم تاكتيكية اكثر منها استراتيجية. ووصف سياسي بارز في جنوب السودان قديت بأنه «فراشة تتنقل من شجرة إلى أخرى ومن فرع إلى آخر، ولكنها تطير إلى الأعلى».[٧٥] ولطرح الأمر بشكل أكثر وضوحا، فإن قديت كان معروفا بتبديل الولاءات في نزاع ما يفتدي عملية هروبه ويحصل على رتبة أعلى أو كسب موارد أكثر مما عند الجانب الذي تخلى عنه. ولكن رغم التغير المتكرر في ولائه، كان قديت- ولا يزال- معروفا كقائد عسكري مرهوب الجانب وموهوب.

وجدت حركة/ جيش تحرير جنوب السودان دعما جاهزا من حكومة السودان. وسافر قديت من نيروبي إلى الخرطوم ونظّم توريد أسلحة وذخيرة إلى حركة التمرد الوليدة قبل الإعلان عن مولدها.[٧٦] وبالنسبة للخرطوم، فقد كان الأمر عودة إلى عادة قديمة؛ حيث يمكن استخدام حركة/ جيش تحرير جنوب السودان كأداة تخريب للضغط على حكومة جمهورية جنوب السودان خلال الأحداث التي تسبق الإعلان الرسمي عن الاستقلال في يوليو/ تموز ٢٠١١. كما أن المتمردين يضمنون بقاء خطر تزايد الأعمال العدائية في جنوب السودان ماثلاً أمام كير. وكان هذا أمر له أهميته الخاصة بالنسبة لحكومة

السودان، التي اجتاحت أبيي بعد شهر من تشكيل حركة/ جيش تحرير جنوب السودان والتي كانت بحاجة إلى ضمان عدم قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بعمليات انتقامية .[٧٧] وبعد استئناف الحرب في جنوب كردفان، تم أيضا نشر قوات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان وحاربت ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، إلى جانب القوات المسلحة السودانية خصوصا في المعارك الحاسمة في كرونغو في كادوقلي وجاو على الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان.[٧٨]

وبعد فترة قصيرة من تشكيل حركة/ جيش تحرير جنوب السودان، قام بيتر قديت وكارلو كول وبل غاتكوث بإصدار إعلان مايوم. واتهموا فيه الجيش الشعبي لتحرير السودان بالقبلية والفساد الفاحش ودعوا إلى حل الحكومة (حركة / جيش تحرير جنوب السودان، ٢٠١١). وقام المسؤولون الحكوميون بعزل قديت باعتباره منشقا تكررت انشقاقاته مدفوعا بمطامعه الشخصية.[٧٩] وزادت الأحداث اللاحقة من مستوى العداء بين إدارة الولاية وأهالي مايوم. وبدأت قوات قديت بالتجنيد في أبيامنوم ومايوم، قبل شن سلسلة من الهجمات على مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان، وخصوصا في مانكين ومايوم في نهاية أبريل/ نيسان. وفي حركة تُنبأ بتكتيكات الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال النزاع الحالي، تم منع الجهات الإنسانية من الوصول إلى مايوم، بالرغم من الحاجات الملحة لآلاف النازحين. وقد خلق هذا التكتيك فضاءاً لمعاقبة من اعتبرو مؤيدين لقديت من خلال الحرمان المتعمد من المساعدات الإنسانية.

واستمر القتال من نهاية شهر أبريل/ نيسان وحتى شهر مايو/ أيار ٢٠١١، بشكل رئيسي على طول طريق مايوم- مانكين. وقام الجيش الشعبي لتحرير السودان بنقل الفرقة الثالثة والفرقة الخامسة من بحر الغزال إلى مايوم لمواجهة قديت، إضافة إلى قوات الفرقة الثالثة في كوش. وشاركت القوات الحكومية في العقوبة الجماعية لنوير بل. واتهم حاكم مقاطعة مايوم في حينها، تشارلز ماتشينغ كول، الجيش الشعبي لتحرير السودان بإحراق ما يزيد على ٧,٠٠٠ منزل في المقاطعة (سودان تريبون، ٢٠١١a). وتم استدعاؤه سريعا إلى بانتيو، حيث طلب منه تعبان دينق التراجع عن مزاعمه. وبعد فترة قصيرة من رفضه لذلك، تم عزله من منصبه. وأكدت إفادات عدد من الشهود قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بإحراق المنازل ونهب مجمّعات المنظمات غير الحكومية والمنازل.[٨٠]

ورغم أن حدة المواجهات لم تدم طويلا، إلا أن عواقبها بالنسبة للصدع الذي أدثته بين نوير بل وحكومة تعبان دينق ستكون طويلة الأمد. وفي يوليو/ تموز ٢٠١١، سافر قديت إلى الأردن، بحجة العلاج. ولكنه، في الواقع، التقى بمبعوثين من طرف سيلفا كير وذهب إلى نيروبي، حيث تفاوض على شروط إعادة انضمامه إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ٣ أغسطس/ آب، قام بتوقيع اتفاقية سلام مع حكومة جمهورية جنوب السودان في جوبا، ليعود بذلك إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان برتبة لواء (سودان تريبون، 2011b) .[٨١]

وقد قام قديت بالتفاوض فقط على عودته إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، في حين وقف بقية قادة حركة/ جيش تحرير جنوب السودان بعيداً محتفظين باسم حركة/ جيش تحرير جنوب السودان. وكان هناك نوع من الغضب بسبب انقلاب قديت المفاجئ، وخصوصا بالنظر إلى معاملة الجيش الشعبي لتحرير السودان لنوير بل في مايوم. وفي أعقاب تخلي قديت عن الحركة، تولى غاي يواش زمام القيادة وأصبح بابيني مونيتويل (صهر قديت) نائبا له. ورغم احتفاظ القوات بمستوى جيد نسبيا من التسليح، بفضل علاقات بابيني مونيتويل الوثيقة بالقوات المسلحة السودانية، فقد ظلت الأوضاع هادئة بقية عام ٢٠١١.[٨٢] غير أن عدة مواجهات وقعت بين هؤلاء المقاتلين والجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة مايوم في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١، وأماكن أخرى في ولاية الوحدة في أبريل/ نيسان ٢٠١٢، عندما بلغ التوتر بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان أشده، نتيجة احتلال الجيش الشعبي لتحرير السودان لهجليج، وهو احد مواقع إنتاج النفط السودانية في كردفان بالقرب من الحدود مع ولاية الوحدة.[٨٣]

وشهد الشطر الثاني من عام ٢٠١٢ تحسناً في العلاقات بين السودان وجنوب السودان، وأصبحت القوات المسلحة السودانية أقل رغبة في تقديم إمدادت لحركة/ جيش تحرير جنوب السودان. وفي غضون ذلك، كانت هناك خلافات على القيادة بين القادة المتبقين في الحركة. وبالفعل، فإن القتال بين كولتشارا نيانغ وماثيو بولجانغ، الذي أشعل فتيله الصراع بين غاي يواش (من نوير ليك مثل كولتشارا) وبابيني مونيتويل؛ أدى إلى مقتل كولتشارا نيانغ. وتم اعتقال غاي يواش في الخرطوم في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، وتولى بابيني مونيتويل قيادة الحركة.[٨٤]

وفي أبريل/ نيسان ٢٠١٣، كان نفوذ تعبان دينق في ولاية الوحدة يضعف، وأصبحت الصراعات الحدودية بين السودان وجنوب السودان أقل حدة مما كانت عليه في العام الماضي، وقبل بابيني مونيتويل عرض العفو الذي قدمه كير في مطلع الشهر. ووفقا لأقوال بابيني مونيتويل، فقد طلبت حكومة السودان استعادة "أسلحتها الثقيلة وشاحناتها" مقابل المال، ولكن حركة/ جيش تحرير جنوب السودان رفضت العرض وهددت بالقتال وطالبت بفرصة أخيرة للهجوم على بانتيو وفي نهاية المطاف خدعت داعميها السودانيين. فقد عاد المقاتلون إلى مايوم بسلام ولكنهم مسلحون تسليحاً كاملاً إذ معهم ١٠٠ مركبة مزودة برشاش PKM وما لا يقل عن ١,٢٠٠ رجل تحت قيادة ماثيو بولجانغ.[٨٥] وزعمت حركة/ جيش تحرير جنوب السودان أنها تضم ما مجمله ٣,٧٠٠ مقاتل- بما في ذلك من تم تجنيدهم بعد عودتهم إلى مايوم- جاهزين للاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وقد تم دمج قادة الحركة مبكرا، فبابيني مونيتويل أصبح فريقا، في حين حصل كل من ماثيو بولجانغ وكارلو كول على رتبة لواء وأصبح ٥ ضباط آخرين برتبة عميد (تم ترفيع بعضهم لاحقا إلى رتبة لواء).

أما دمج قوات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان فقد استغرق وقتا أطول بكثير؛ فقد كان من المقرر دمجهم قبل فترة قصيرة جدا من سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على بانتيو في أبريل/ نيسان ٢٠١٤. ولم يتم استئناف العملية إلى أن استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان السيطرة على عاصمة الولاية في الشهر التالي واكتملت العملية في فبراير/ شباط ٢٠١٥ بدمج ٥,٠٠٠ مقاتل (سودان تريبيون، 2015i).[٨٦]

ولكن ثبت أن وجود قوات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان لها قدر كبير من الأهمية بالنسبة للجهود الحربية لحكومة جمهورية جنوب السودان في ولاية الوحدة. وفي الوقت نفسه، فإن أحداث ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ أعطت غوين مونيتويل وحركة/ جيش تحرير جنوب السودان الفرصة لبسط سيطرتهما في الولاية وتهميش تعبان دينق ورياك مشار، أعدائهما من الحرب الأهلية الثانية.

٣- الصراع في ولاية الوحدة، ٢٠١٣-٢٠١٥

بداية الصراع

(ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣- يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤)

تفتيت الفرقة الرابعة

في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، وفي أعقاب الاجتماع الصاخب لمجلس التحرير الوطني للحركة الشعبية لتحرير السودان، اندلع القتال وسط الحرس الرئاسي في جوبا. وانشق الجيش الشعبي لتحرير السودان: فبعض القوات دعمت رئيس جنوب السودان سيلفا كير، في حين دعمت قوات أخرى رياك مشار، النائب السابق للرئيس ومن سيصبح قريبا قائد حركة التمرد. وسرعان ما خرج القتال عن السيطرة ومع حلول صباح اليوم التالي وبعد هزيمة قوات مشار، تحركت القوات الموالية للحكومة نحو الأحياء التي يسكنها النوير في جوبا، متنقلة من بيت إلى بيت لتخطف وتقتل المدنيين النوير.[٨٧] وانتشرت أخبار القتل

دبابة حكومية مهجورة في مستنقع بالقرب من حقول النفط في ثار جاث، يونيو/ حزيران ٢٠١٧. جيروم توبيانا©

سريعا في أرجاء الدولة وتشكلت معارضة حديثة للحكومة احتجاجا على الأحداث في جوبا.[٨٨]

وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، بعد يومين فقط من بدء عمليات القتل في العاصمة، اتخذ قائد الفرقة الرابعة في ولاية الوحدة، جيمس كوانغ كول، إلى جانب العديد من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان في بانتيو- وجميعهم من النوير- قرارا بالانضمام إلى المعارضة حتى "لا يخونوا جماعتهم"، كما قال أحد الضباط. وكان هذا القرار رد فعل مباشر على ما حدث في جوبا، حيث "تم قتل أقارب" العديد من النوير من ولاية الوحدة حسبما قال رياك مشار. وقالت انجلينا تيني أن ما حدث في جوبا أجبر كل من يحمل ضميرا إلى اتخاذ موقف.[٨٩] وأقر مسؤول من الدينكا في ولاية الوحدة أن انتشار رقعة الصراع ليصل إلى ولاية الوحدة كان رد فعل على عمليات القتل في جوبا. إن ما أدى إلى تصعيد هذه الحرب هو الهاتف. فأنت في بانتيو وتتلقى مكالمة هاتفية تفيد بأن عائلتك قتلت في جوبا. فماذا سيكون ردك على هذا؟.[٩٠]

وأشار العديد من المخبرين أن نمط رد الفعل والسرعة غير العادية التي انتشرت بها الأخبار (والشائعات) كانت تمثل عناصر الاختلاف الرئيسية عن الحرب الأهلية الأخيرة. فسرعة الاتصالات وحِدة المشاعر تجاه جوبا جعلت من جهود بناء السلام المحلي أمرا صعبا. وكما قال أحد مفكري النوير: "اليوم ليس مثل الحرب الأهلية الأخيرة، فهذه الحرب إجبارية لأن أقاربنا قتلوا في جوبا".[٩١]

كان قديت في بور، في ولاية جونقلي، كقائد للفرقة الثامنة في الجيش الشعبي لتحرير السودان عندما بدأت عمليات القتل في جوبا. وقد قال:

> "عندما وقعت الاشتباكات في جوبا، قتل سبعة من أبنائي، بمن فيهم ماج. ستيفن رياك، الذي كان في الدفاع الجوي على أيدي "النمور" (أفراد الحرس الرئاسي) والملازم بيتر غارجام، الذي كان في الأمن. وكان تعبان دينق ورياك مشار فارين. لم تكن لدينا خطة أو تنسيق، ولكن وجدنا أننا مع بعضنا البعض لأننا جميعا شعرنا بالغضب تجاه عمليات القتل. وقلت لنفسي أننا إذا التزمنا الصمت فسينتهي أمرنا كنوير".[٩٢]

وبدأ قديت حملة تمرد ضد الحكومة في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول، آخذا معه كل عناصر الفرقة الثامنة تقريباً، وسيطر سريعا على بور.

وزعم مشار أن رد فعل النوير في ولاية الوحدة على عمليات القتل في جوبا كان نوعا ما أبطأ وأكثر اعتدالاً مما في جونقلي، حيث "قام قديت باتخاذ إجراءات حتى دون معرفة مكان وجودنا (مشار وتيني). وهو يعزي ذلك إلى حقيقة أن جيمس كوانغ كان من بين قلة من ضباط النوير- إلى جانب رئيس الأركان

في ذلك الحين، جيمس هوث ماي- الذين ظلوا مخلصين للجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية الثانية. ويشير آخرون إلى أن كوانغ تزوج امرأة من الدينكا. وكما لاحظ جيمس هوث، فإن جيمس كوانغ كان مجبرا على التمرد ولم يكن لديه خيار. حيث كان من الممكن أن يقتل على أيدي جنود الدينكا أو على أيدي النوير لو ينحو إلى طرف. وأكد العديد من قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة هذه الرؤية؛ حيث أشار أحدهم إلى أن "كوانغ انضم إلينا بالقوة. وقد أجبره ضباطه على القيام بذلك وإلا فكانوا سيقتلونه. وأفاد وانغ تشوك، نائب جيمس كوانغ، أنه قال لرئيسه "أعلن انضمامك للمعارضة وإلا سنقتلك". وحسب أقوال وانغ تشوك، فإن كوانغ كان على وشك الذهاب إلى جوبا ولم يرغب بالتخلي عن سيلفا كير ولكننا أجبرناه على الانضمام إلى المعارضة.[٩٣]

وفي وقت وقوع أحداث جوبا، كان قوام الفرقة الرابعة يبلغ ١١,٠٠٠ رجلا، وانضم ٤,٠٠٠ منهم، وكلهم من النوير، إلى قوة التمرد الجديدة. في حين ابتعد آخرون لعدم رغبتهم في القتال، أما قوات الدينكا- ومعهم المدنيين من الدينكا- فغادرو بانتيو إلى أبيامنوم أو باريانغ (مقاطعات الولاية ذات الأغلبية من الدينكا) أو لجأوا إلى قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ربكونة.[٩٤]

في البداية، بقيت بعض العلاقات الأخوية في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي أعقاب عمليات القتل الحكومية التي استهدفت مدنيي النوير في جوبا، خشي العديد من الدينكا في ولاية الوحدة أن يصيروا هدفا للهجمات الانتقامية؛ ومنذ ١٧ ديسمبر/ كانون الأول طالب موظفو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الدينكا بإخلائهم. وقد ساعد ضباط النوير في الجيش الشعبي لتحرير السودان في أحيان كثيرة في إخلاء زملائهم. وفي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، قام ضباط الفرقة الرابعة من النوير بتزويد نظرائهم من الدينكا والاستوائية بثماني سيارات وحرس مكون من أفراد من النوير في الشرطة العسكرية، حتى يتمكنوا من الذهاب إلى شمال بحر الغزال.[٩٥] وقد رفض بعض صغار ضباط الدينكا المغادرة.

واجه الذين غادروا صعوبات في العبور. فقد قام أحد الضباط من الدينكا في القافلة باطلاق النار في سوق مايوم وقتل اثنين من المدنيين النوير. وردا على ذلك، قام شباب النوير بتدمير إحدى سيارات القافلة في مايوم وقتل بعض الدينكا الذين هربوا من السيارة. وقتل بعض النوير المرافقين للقافلة عند وصولها إلى أبيامنوم. ولإظهار نوع من مشاعر الإخاء شبيه بما في فعله ضباط النوير في بانتيو، قام ضباط الدينكا في أبيامنوم بإخلاء بعض الجنود من النوير ونقلهم إلى عاصمة الولاية.

ونتيجة للعدد الكبير من الانشقاقات في بداية النزاع، لم تعد الفرقة الرابعة تمثل قوة قتالية مؤثرة بالنسبة لحكومة جمهورية جنوب السودان. وكان لهذا الأمر عواقب طويلة الأمد على ولاية الوحدة. فعلى امتداد الصراع الحالي، ظلت حكومة جمهورية جنوب السودان تعتمد عسكريا على قوات نوير بل في

جيش تحرير جنوب السودان السابق التابعة لماثيو بولجانغ وبابيني مونيتويل وقوات الفرقة الثالثة والفرقة الخامسة من بحر الغزال والمتمردين السودانيين.[٩٦] وحسب التحليل الذي سيرد أدناه، فإن الاعتماد على جيش تحرير جنوب السودان السابق أدى إلى أن يحكم قادة نوير بل سيطرتهم على قمة هيكل السلطة في ولاية الوحدة.

ومع تصاعد التوتر في بانتيو، حاولت العديد من قيادات النوير الحيلولة دون وقوع عمليات قتل عرقية. وبينما انضم جيمس كوانغ إلى المعارضة، فإنه ساعد أيضا في إخلاء جنود الدينكا وانضم إلى غوين مونيتويل، حاكم ولاية الوحدة، في محاولة منع تفشي العنف بين الدينكا والنوير. وكان حاكم الولاية في جوبا خلال الأحداث التي وقعت ما بين ١٥-١٧ ديسمبر/ كانون الأول، عندما قتل ٨ من حرّاسه الشخصيين، إلى جانب عدد غير معروف من نوير بل آخرين. ونتيجة للتاريخ المتضارب لنوير بل في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتاريخهم في دعم ومشاركة الجماعات المتمردة في جنوب السودان منذ عام ٢٠١٠، فقد تمنى العديد من مؤيدي الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة انضمام غوين مونيتويل، بالإضافة إلى كل من ماثيو بولجانغ وبابيني مونيتويل، إلى المعارضة. وفي حالة قيامهم بذلك، فإنهم يمكن أن يضعو قوات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان، والتي لم يتم دمجها بعد في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في خدمة حركة التمرد الوليدة ويضمنون هيمنتها العسكرية في ولاية الوحدة. وقد آلت قيادة حركة المعارضة، 'التي بُنيت بشكل عشوائي' إلى مشار في حين صار تعبان دينق مفاوضها الرئيسي في أديس أبابا.

هرب غوين مونيتويل من جوبا إلى بانتيو في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول وطلب علنا من مجتمع النوير عدم المشاركة في عمليات القتل الانتقامية (AUCISS, 2014, p. 170). ووفقا لأقوال بعض الحاضرين، فإنه قال "لقد قُتل أهلنا من (النوير)، بمن فيهم حرسي الشخصي. ماذا يمكننا أن نفعل؟ لا تنتقموا". وذُكر أن جيمس كوانغ أراد أن ينضم غوين مونيتويل إلى المعارضة. ولكن الحاكم لم يرد أن يتحالف مع سلفا، الذي كان أحد منافسيه الرئيسيين على السلطة في ولاية الوحدة. وبوجود تعبان دينق الآن في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، فإن النزاع أتاح لغوين مونيتويل الفرصة لتثبيت سلطته في الولاية، وبالنظر إلى تحطم الفرقة الرابعة نتيجة عمليات الفرار من الجيش، فإن جوبا تعتمد عليه وعلى دعم حركة/ جيش تحرير جنوب السودان. وبما أن بيتر قديت، الذي كان أقوى قادة نوير بل في الولاية حتى تلك المرحلة- انضم إلى المعارضة في جونقلي، وبالتالي أصبح خارج ولاية الوحدة مؤقتا، فإن الأزمة السياسية أتاحت لغوين مونيتويل وقادة حركة/ جيش تحرير جنوب السودان السابقين أيضا فرصة تعزيز تفوقهم السياسي وسط نوير بل.

ليس مستغرباً أن يرفض الحاكم لقاء الضباط المنشقين. وفي الوقت نفسه، منع ضباط النوير الأكثر راديكالية، بقيادة وانغ تشوك، لقاء جيمس كوانغ مع غوين مونيتويل، خشية أن يغير كوانغ رأيه ويعود إلى

الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبالنظر إلى أن الحاكم وقادة الفرقة الرابعة كانا على طرفي النقيض، وكلاهما حاضر في بانتيو، فإن الوضع في عاصمة الولاية صار غير محتمل.[٩٧]

وبالرغم من جهود جيمس كوانغ وغوين مونيتويل، فقد تصاعدت التوترات في بانتيو. ومثل ما حدث في أي مكان آخر في جنوب السودان، فإن المواجهات الأولى وقعت نتيجة الشائعات وتزايد الشكوك، ومن ثم انفجرت خارج السيطرة. وفي ١٦ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، ووفقا لأقوال مسؤول حكومي محلي، أمر ماكال كول، قائد العمليات في الفرقة الرابعة، بإعدام اثنين من الجنود الدينكا اتهمهما بمحاولة الانشقاق، وفي المساء قام شباب النوير المحليين بقتل ٥ مدنيين من الدينكا في بانتيو. وفي اليوم التالي، قام جنود النوير بقتل ٦ جنود من غير النوير (AUCISS, 2014, p. 170). وفي مساء يوم ١٨ ديسمبر/ كانون الأول، أُبلغ أحد جنود النوير خبراً مفاده أن جنود الدينكا قتلوا شقيقه فذهب يبحث عنهم. وأطلق النار على مجموعة من الجنود من بحر الغزال- الحرس الشخصي لمقدم في الفرقة الرابعة- في إستاد كرة القدم في ربكونة، بالقرب من السوق. وقاموا بتبادل إطلاق النار وقُتل ٨ أشخاص. وأدى هذا الهجوم إلى تفجير هجمات أخرى وتزايد التوتر بالرغم من دعوات غوين مونيتويل للتهدئة.[٩٨] وفي نفس المساء، ورد أن الجنود بدأوا بنهب المحلات وقتل بعض المدنيين- تجار من دارفور وامرأة من النوير (AUCISS, 2014, p. 171). وبدأ الجنود من النوير وغير النوير في الثكنات في ربكونة بالتجمع والاحتشاد على أسس عرقية، تحسبا لتفاقم الأعمال العدائية.

وفي مساء يومي ١٩ و٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، حدث إطلاق نار بين دينكا ونوير مسلحين في بانتيو، بما في ذلك داخل ثكنات الفرقة الرابعة، حيث لقي أحد الضباط حتفه. وخلال هذين اليومين، ورد أن الجنود النوير قاموا بأسر زملائهم من الدينكا وإعدامهم (AUCISS, 2014, p. 171). وفي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول أفادت منظمة أطباء بلا حدود بوصول ٤٢ جريحا إلى مستشفى وزارة الصحة في بانتيو.[٩٩] وقام جنود ومدنيون بنهب بلدة وسوق بانتيو واغتصاب نساء. وقام رجال شرطة من الدينكا والنوير باشتباكات بين بعضهم البعض وعمليات إطلاق نار عشوائيا في الهواء.

ووفقا لإفادات عدة شهود، فقد كان هناك تحوّل في الأعمال العدائية إذ تدهور الوضع. ففي البداية، كان النوير المشاركون في القتال يستهدفون المدنيين الدينكا الذين ينتمون إلى أماكن أخرى من الدولة، وليس إلى الدينكا من أبيامنوم وباريانغ. ولكن التمييز بين الدينكا من ولاية الوحدة وغيرهم من الأماكن الأخرى لم يدم طويلاً، حيث أن القتال في باريانغ واستهداف المدنيين النوير في شمال الولاية، صبغ الصراع بصبغة عرقية مطلقة.[١٠٠] وفي نحو ٢٠ ديسمبر/كانون الأول، قتل ٦ من أفراد الشرطة من الدينكا كانوا في طريق عودتهم من ثار جاث إلى منازلهم في باريانغ، في حين قتل اثنان من رجال الشرطة من النوير من بيدا على يد دينكا مسلحين أثناء توجههم إلى باريانغ.[١٠١]

وعلى مدى الأيام القليلة التي تلت ذلك، وقعت مواجهات في بانتيو وباريانغ وربكونة وثار جاث وغيرها من الأماكن في ولاية الوحدة. وتحوّل كان في البداية يبدو كجو يسوده القلق، نتيجة حالة استقطاب السكان في جماعات عرقية، ليصير اشتباكات واسعة النطاق.

وفي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، أعلنت مجموعة من الضباط النوير نفسها «معارضة» وأرسلوا ما تبقى من زملائهم من الدينكا إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (انظر الإطار ١). وفي ذلك المساء، رفضت الوحدة المدرعة، التي تألفت بالكامل من جنود من الدينكا، التخلي عن الدبابات الثمانية

جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة متوجهون إلى خطوط التماس بعد سماع أصوات انفجارات قادمة من هناك، يونيو/ حزيران ٢٠١٤. © جيروم توبيانا

والأربعين الموجودة بحوزتها إلى المنشقين النوير، وبدأت ١١ دبابة بإطلاق النار على الحامية. وفي آخر المساء، كانت الدبابات- ومعظم مدفعية الفرقة الرابعة- تحت سيطرة المعارضة، وهرب ما تبقى من سائقي الدبابات من الدينكا. وقد اتهم جيمس كوانغ لاحقا غوين مونيتويل- الذي ذُكر أنه غادر إلى جوبا في ذلك المساء- بمحاولة قتله، بالرغم من عدم وجود دليل على أنه أعطى الوحدة المدرعة أوامر بإطلاق النار على الثكنات. أما الدافع الفعلي للكتيبة المدرعة فإنه غير واضح؛ فبعض المنشقين النوير يزعمون أنهم تلقوا أوامر من جوبا قبل أن يطلقوا النار. تتحجج بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأن الوحدة المدرعة كانت تحاول ببساطة شق طريقها للخروج من ربكونة.

بعد هذه المواجهات، وفي ليلة ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، أعلن جيمس كوانغ عن نفسه كحاكم عسكري لولاية الوحدة وانضم رسميا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة.[١٠٢] وبحلول ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول، استولى المتمردون على بانتيو وربكونة وأعلن جيمس كوانغ عن تشكيل إدارة مرحلية. وفي ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول، أفاد الصليب الأحمر في جنوب السودان بأنه جمّع ٣٤ جثة في بانتيو و٨٢ جثة في ربكونة.[١٠٣] ولعبت محطة الإذاعة المحلية دورا في زيادة درجة التوتر في الولاية. وبعد وقت قصير من إعلان جيمس كوانغ نفسه حاكما عسكريا، بدأت إذاعة بانتيو إف إم FM)) بالبث بلغة النوير لتحريض المدنيين النوير على قتل الرجال من الدينكا واغتصاب نسائهم (AUCISS, 2014, p. 135).[١٠٤]

والحصيلة النهائية لعدد القتلى في هذه المواجهات الأولية التي وقعت في عاصمة الولاية غير معروف.

الوضع في باقي الولاية

اندلع القتال في العديد من المناطق الأخرى في ولاية الوحدة، مع تصاعد السخط جراء عمليات القتل التي وقعت في جوبا.

الوضع في بقية أجزاء الولاية: اندلع القتال في عدة مواقع أخرى من ولاية الوحدة بعد ان تفجّر الغضب حول عمليات القتل في جوبا. وفي مقاطعة باريانغ، في شمال الولاية، اندلع القتال العرقي في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول في ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان في حفرة وتوما الجنوبية.[١٢٣] وفي ديسمبر/ كانون الثاني، انشقت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في باناكواش، التي تحرس الحدود السودانية إلى الجنوب من حقول النفط المتنازع عليها في هجليج، وانضمت بشكل كامل تقريبا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة وسيطرت لفترة وجيزة على تور أبيود.[١٢٤] وفي ذلك المساء، قام عمال النفط من النوير بقتل عدد من زملائهم من الدينكا ومن الاستوائيين في قاعدة تشغيلية تابعة لشركة بايونير الكبرى لعميات البترول بالقرب من حقل نفط الوحدة.[١٢٥] وفي مساء ١٩ ديسمبر/ كانون الأول، وقعت مواجهات في حقل ثار جاث النفطي في مقاطعة لير. وزعم مابيك لانغ، من دينكا بانارو من مقاطعة

الصندوق ١ : نقل الأسلحة الأممية إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة

بعد فترة وجيزة من تمرد عناصر النوير في الفرقة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان واستيلائها على بانتيو، لجأ الجنود من غير النوير من ربكونة إلى قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المجاورة، وجمعت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أسلحتهم وذخيرتهم عند دخولهم. وتتفق عدة مصادر من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أعطت بعضا من هذه الأسلحة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في مناسبتين في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣.

تم تقديم عدة مبررات لهذا القرار، فقد أوضح مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قائلاً: "كان هناك نوع من الالتباس وقد ارتكبنا بعض الأخطاء". وأفاد مسؤول آخر: "طلب منا جيمس كوانغ إعادة الأسلحة التي صادرناها ووافقنا. لم نعتقد أن الحكومة ستعود." وقال مسؤول آخر: "طلبنا من جوبا توجيهنا بشأن هذه القضية ولكننا لم نحصل على أية تعليمات، لذلك أعطيناهم الأسلحة. ولم نرغب بالاحتفاظ بها في مثل هذا الوضع المتوتر". وكان جيمس كوانغ، القائد السابق للفرقة الرابعة، قد سمى نفسه الحاكم العسكري للولاية باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة؛ وكانت له علاقات طيبة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كقائد للفرقة، وذلك جزئيا بسبب إتقانه للغة الإنجليزية. وكما أفاد مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان: "لهذا أعطيناه الأسلحة. لقد كان صديقنا."[١٠٥] وأكد مسؤول آخر هذه الإفادة وقال محدداً:

> "عندما استولى جيمس كوانغ على السلطة، كنا جميعا نعرفه. لقد كان محاورنا وكان هو المسؤول. يجب أن تفهم أن اندلاع الأزمة كان مفاجأة لنا جميعا. وكان أغلبية قادة المعارضة من محاورينا المعتادين. لقد قمنا حتى بتدريبهم. وبالنسبة لنا، فقد كانوا ببساطة نظرائنا الشرعيين في البلاد. وعلى أي حال فإننا لم نسلمهم كمية كبيرة من الأسلحة، ولم يكن لتلك الأسلحة أن تغير ميزان القوة بين القوات."[١٠٦]

وتزعم مصادر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن حوالي ٨٠ بندقية من طراز كلاشنكوف تم تسليمها، بالإضافة إلى ٥ رشاشات وقنابل يدوية وذخيرة. وفي البداية أبلغت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو قيادة البعثة في جوبا عن عملية نقل واحدة لأربعين بندقية فقط، ولكن ضابطاً في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جوبا أفاد بأنهم "قاموا بتقليل شأن المسألة برمتها. وأنا أعتقد أن هذا الأمر حدث مرتين وبأعداد اكبر".[١٠٧] وقال أحد أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ممن شهدوا عملية النقل بأنه كان هناك حوالي ٥٠٠ بندقية- "كثير من الأسلحة، أسلحة جيّدة". وأشار: "عندما كنا نسيطر على بانتيو، كانت علاقتنا مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ممتازة. فهم أصدقاؤنا الجيّدون".[١٠٨]

بعد استعادة القوات الحكومية للسيطرة على بانتيو وربكونة في ١٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، طلب الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضا من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تسليم الأسلحة التي تم مصادرتها من الجنود الذي التجأوا إلى القاعدة. وقال أحد مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في إفادته:

> "كان هناك ضغط وتهديدات يومية من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد ضغطنا على قيادة البعثة في جوبا والأمم المتحدة في نيويورك للسماح لنا بإعطاء أسلحة للجيش الشعبي لتحرير السودان أيضا، حتى نفعل معهم ما فعلناه مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ونبقي على التوازن، ونقيم علاقات طيبة مع الحكومة، ولكنهم رفضوا."[١٠٩]

وبالتالي، اتهمت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالتحيّز لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.[١١٠]

عندما استعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة السيطرة على بانتيو في أبريل/ نيسان ٢٠١٤، طلب جيمس كوانغ مجددا من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الحصول على أسلحة، وعلى حد

قول أحد مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان"رفضنا هذه المرة".[١١١] وأكد أحد مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ممن شاركوا في هجمات أبريل/ نيسان ٢٠١٤، هذه الواقعة، حيث قال: "في أبريل/ نيسان، لم يتمكنوا من إعطائنا الأسلحة. وقالوا لنا أنهم تلقوا تعليمات من جوبا تفيد بوجوب احتفاظهم بجميع الأسلحة في عهدتهم".[١١٢]

لكن، من غير الواضح ما إذا كانت قيادة البعثة في جوبا وفي نيويورك قد علمتا "بالخطأ" أو أصدرتا أوامر توضيحية بعد ذلك. وزعم العديد من المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو أنهم طلبوا من جوبا مدهم بتعليمات عندما طلب جيمس كوانغ الأسلحة لأول مرة، ولكن جوبا رفعت الموضوع إلى نيويورك دون تقديم أي توضيحات إلى أن فات الأوان. وحتى لو كان ذلك صحيحا، فإنه لا يوضّح سبب إعطاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو الأسلحة لكوانغ، بدلا من الاحتفاظ بها حتى تلقيهم للأوامر. وقال مسؤول سابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن البعثة في بانتيو أبلغت أحد مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من جوبا بالموضوع، والذي سافر إلى بانتيو في ١٢ يناير/ كانون الأول ٢٠١٤– "بعد أن أدرك الناس في بانتيو أن ما حدث كان خطأ" – وفي توقيت حرج تلا استعادة القوات الحكومية للسيطرة على بانتيو. بعد ذلك رفع ذلك المسؤول الموضوع إلى القيادة في جوبا، ولا يزال من غير الواضح ما اذا كان قد تم الإبلاغ عما حدث قبل ذلك. وبعد أيام قليلة من معرفة، رئيس أركان بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بول ايغونسولا، بالأمر عقد اجتماعا مع كبار الموظفين وغيرهم لمناقشة هذه القضية وقضايا سلاح أخرى. ولم تكن رئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، هيلدا جونسون، حاضرة ولكن تم اطلاعها بما تم لاحقا. وكما لاحظ نفس المسؤول السابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان: " أعتقد الجميع في جوبا أن ما حدث في بانتيو كان خطأ ويجب أن لا يتكرر".

غير أن مسؤولا سابقا آخر في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قال أن قصة نقل الأسلحة "لم يتم تبليغها لفريق قيادة البعثة، حتى بعد ١٢ يناير/ كانون الأول".[١١٣] وعند سماع القصة بعد عام، زعم عدد من المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جوبا بأنهم يسمعون بالقصة الآن للمرة الأولى".[١١٤] وحسب أقوال مسؤول سابق آخر في البعثة، فإن القضية لم توثق برسالة سرية لدى إدارة عمليات حفظ السلام في نيويورك، بالرغم من احتمال أنه تم الإبلاغ عنها للقيادة بطرق أخرى".[١١٥]

ولا يزال مقدار معرفة الحكومة بعملية النقل غير واضح أيضا. فعلى أرض الواقع في بانتيو، انتقدت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي استعادت السيطرة على العاصمة في ١٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشأن عملية النقل.[١١٦] ووفقا لأقوال أحد أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان "فإن القضية أثارت الكثير من الجدل مع الحكومة"، غير أن جوبا لم تشتك علنا.[١١٧] ورد مسؤول سابق آخر في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأن "الحكومة كانت ملمّة بشأنها". وأضاف "لقد ظننت انهم سيثيرون ضجة كبيرة حولها".[١١٨] وما يجعل الأمر مثيرا للاستغراب أكثر هو أن السلطات المحلية ظلت تتهم وبشكل متكرر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو بالتحيّز، وبأنها حاولت طرد منسق الدولة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في يوليو/ تموز ٢٠١٥، ولكنها لم تذكر نقل الأسلحة (سودان تريبون، 2015S).

واستمرت حكومة جمهورية جنوب السودان في الضغط على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتسليم الحكومة كافة الأسلحة التي تم تسليمها لها من قبل من التجأوا إلى مواقع حماية المدنيين. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤، اتهم كير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بإيواء أشخاص مسلحين داخل مواقع حماية المدنيين. وبالفعل، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان على وجه الخصوص، ظلت تدعي على مدار الصراع، بأن هذه المواقع تأوي متمردين. وبدلا من تسليم الأسلحة، قامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ بإتلاف ١٥ كلاشنكوف و١٠ مسدساً وسكاكين وعصي، في موقع حماية المدنيين في جوبا. وكانت تلك هي المرة الأولى في سلسلة عمليات الإتلاف التي حدثت في مواقع حماية المدنيين في جميع أنحاء السودان في ذلك الشهر (سودان تريبون، 2014h).

ولكن يبدو، من المرجح، أن قيام بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بنقل الأسلحة إلى جيمس كوانغ لم يكن قد تم بموافقة مستوى أعلى من مستوى منسق الدولة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو.

وأن الأمر حدث في جو من التشويش، تغلّبت فيه العلاقات الشخصية مع الحاكم العسكري باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على مسؤولية البعثة بالحفاظ على حيادها وتجنب التورط في النزاع. وكما قال مسؤول سابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان:

"تم اتخاذ القرار من قبل منسق الدولة. وكان منسقو الدولة يتمتعون دائما بالاستقلالية. وكان منسق الدولة في ولاية الوحدة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو، عموما، على علاقة طيبة وبناءة مع جيمس كوانغ. وعندما اندلع النزاع، بدا منسق الدولة متحيّزاً للغاية إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. كما أن التوتر وتغير الظروف لعبا أيضاً دورا في هذا الموضوع".[١١٩]

وكان نقل الأسلحة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في بانتيو جزءاً من قضية أكبر وهي ما الذي ينبغي القيام به بشأن الأسلحة التي تمت مصادرتها في جميع أنحاء جنوب السودان، خصوصا في ملكال، في نفس الفترة. وعلى عكس ما جرى في بانتيو، اعتقد العديد من مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ملكال وجوبا، بمن فيهم هيلدا جونسون، أنه ينبغي تسليم الأسلحة إلى الحكومة، بدعوى أنها ممتلكات حكوميّة وأن البعثة ستنتهك قانون جنوب السودان إذا قامت بخلاف ذلك. وقال معارضون داخل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أنه يجب إتلاف الأسلحة وأبلغوا إدارة عمليات حفظ السلام.

ويبدو أن سيلفا كير كان على علم بالمعضلة التي تواجه الأمم المتحدة في هذا الصدد في ذلك الحين؛ وقال خلال مؤتمر صحفي في ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤ أنه طلب من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان "إرجاع أسلحتنا لنا".[١٢٠] ولكن في ٢٣ يناير/ كانون الثاني، أرسلت إدارة عمليات حفظ السلام رسالة مشفّرة إلى جونسون تأمرها صراحة بالاحتفاظ بالأسلحة إلى أجل غير مسمى أو إتلافها. ولكن جونسون ظلت مترددة، متعلّلة بأن إدارة عمليات حفظ السلام لم تفهم السياق وحاجة البعثة إلى الحفاظ على علاقات طيبة مع الحكومة، ولكنها الآن تجد نفسها معدومة الحيلة. وفي ٢٧ يناير/ كانون الثاني، أرسلت جونسون إلى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، هيرفي لادسوس، قائلة أن "الأمم المتحدة تقر بملكية الحكومة للأسلحة التي تمت مصادرتها" ولكن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ستحتفظ بالأسلحة "إلى أن تُحل الأزمة". ولم تذكر خيار إتلاف الأسلحة- باستثناء الذخيرة والذخائر القابلة للانفجار، "والتي يشكل تخزينها الآمن مخاطرة" – وليس هناك دليل على قيام بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بإتلاف الأسلحة في عهد هيلدا جونسون.[١٢١]

وقررت خليفة جونسون، إلين لوي، التي تم تعيينها في يوليو/ تموز ٢٠١٤، إتلاف الأسلحة التي تمت مصادرتها في مواقع حماية المدنيين، غير أن تم إتلاف القليل منها في بانتيو. وحسبما أفاد مسؤول سابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان:

"كانت تلك الأسلحة غير مهمة وحالتها سيئة، ولكن الأمر كله كان يتعلق بحياديتنا، والإقرار، أو عدمه، بالشرعية التامة للحكومة (بالرغم من العنف). ولم تعرف بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كيف تتخذ موقفا محايدا.[١٢٢]

وبالفعل، فإن قضية قيام بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بنقل الأسلحة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في بانتيو، وقضية الإغراء في المواقع الأخرى للبعثة لنقل الأسلحة إلى الحكومة، يظهران أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أخفقت، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، في التكيف بشكل كاف مع الظروف المتغيّرة التي أفرزها النزاع وأنها افتقرت إلى الحيادية. وكما تبين القضيتان أن النزاع أدىً إلى انقسامات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وخصوصا بين القيادة في جوبا، التي كانت مؤيدة للحكومة نوعا ما، والضباط في القواعد مثل بانتيو، الذين كانوا مؤيدين نوعا ما للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، والمستقلين نسبيا عن سيطرة جوبا.

باريانغ ونائب حاكم ولاية الوحدة، أن ١٦ شخصا لقوا حتفهم في هجمات استهدفت موظفي الدينكا.[١٢٦] وذهب ماكال كول، قائد العمليات في الفرقة الرابعة- والذي انضم لاحقا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة بنفس الرتبة ونفس الموقع- إلى حقل نفط الوحدة وقام بإخلاء العمال من غير النوير إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وورد أن إنتاج النفط توقف في جميع أنحاء ولاية الوحدة ما بين ١٨-١٩ ديسمبر/ كانون الأول[١٢٧]. وتم لاحقا إخلاء العمال إلى هجليج في جنوب كردفان، وإلى جوبا. وكانت السرعة التي تصاعد فيها النزاع في ولاية الوحدة تعني أنه كان على أربعة مرافق لإنتاج النفط على الأقل أن تتوقف بسبب الظروف الطارئة، الأمر الذي أتلف الأنابيب. وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، قدّر مسؤولو شركة النفط أن إصلاح الأضرار سيستغرق عاما تقريبا.[١٢٨] واعتباراً من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦، ظلت حقول النفط في ولاية الوحدة غير عاملة ولم تبدأ عمليات إصلاحها.[١٢٩]

وفي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، اندلع القتال في حاميات الجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال الولاية، بما في ذلك باريانغ، إضافة إلى جاو، القاعدة الميدانية للجيش الشعبي لتحرير السودان في أقصى الشمال، حيث انقسم لواء الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى قسمين. وبحلول ٢١ ديسمبر/ كانون الأول، وقعت مواجهات في ١١ ثكنة عسكرية مختلفة في جميع أنحاء ولاية الوحدة (يونيميس، ص٤١، ٢٠١٤ب). وبعد أسبوع من هذه المواجهات، أصبحت مقاطعة باريانغ متنازعا عليها. وفي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول، انشقت ثكنات الجيش الشعبي لتحرير السودان في باريانغ، إلى الشرق من البلدة، وانضم القائد إلى المعارضة. وبعد ذلك سيطر المنشقون على البلدة معظم اليوم وتم نهب السوق. وزعم أنه تم نهب محلات التجار الدارفوريين وغيرهم من السودانيين، إلا أن الغارات لم تكن متعلقة بالمشاركة الأخيرة لأفراد من الجبهة الثورية، السودانية في حملة الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب ولاية الوحدة، فالجنود المغيرون كانوا يستهدفون المحلات التي لا يملكها أقاربهم.[١٣٠]

قامت بقايا الفرقة الرابعة، إلى جانب شباب الدينكا من المنطقة، بمهاجمة القوات المتمردة، والتي انسحبت شمالا ثم انضمت إلى قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة التي انشقت عن لواء الجيش الشعبي لتحرير السودان في جاو، قبل التوجه نحو معقل قوات المعارضة الحصين في بانتيو.[١٣١] وانتقل حوالي ٧٠٠ منشق إلى الجنوب، بقيادة ستيفن بول بوك، قائد النوير في اللواء ٢٠ التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان في جاو.[١٣٢] وهاجمت هذه القوة قرى بيام ألوني ودوين كويش قبل أن تصطدم بالقوات الموالية للجيش الشعبي لتحرير السودان في قرية بانيانغ إلى الشمال قليلاً من باريانغ في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول.[١٣٣] وقد تم تدمير أجزاء من القرية، وانضم بعض الجنود النوبة من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال الذين كانوا متمركزين هناك إلى شباب الدينكا المحليين لطرد

المتمردين. حينذاك تحرك المتمردون جنوباً وهاجموا بلدة باريانغ في ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول- بالرغم من فشلهم في السيطرة عليها- إلى جانب قرى في بايام أغريك في ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول. بعد ذلك توغّل هؤلاء الفارين من الخدمة أكثر جنوباً، باتجاه قوات جيمس كوانغ في بانتيو، وقاموا بنهب وتدمير عدد من القرى جنوب مقاطعة باريانغ. ووصلت قوة التمرد أخيرا إلى بانتيو لتصدّ قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مطاردات عنيفة.

وطوال يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، كانت باريانغ هادئة وظلت تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان. وهرب المدنيون في باريانغ نحو الشمال، فارّين من القرى المتاخمة لخطوط المتمردين في جنوب المقاطعة، مثل كالين ونييل. كما اتجهوا غرباً أيضاً بعيدا عن بايام ونكور على الحدود مع ولاية أعالي النيل، بعد قيام الجنود النوير الذي كانوا يسيرون إلى الشرق باتجاه أعالي النيل بمهاجمتهم في وقت مبكر من الصراع.[١٣٤] وبالتالي اتجه السكان المدنيون في باريانغ إلى مركز المقاطعة، حول جام جام وباريانغ وبيدا، مستنفدين مصادر الغذاء في تلك المناطق.[١٣٥] واعتبارا من مايو/ أيار ٢٠١٦، صارت جنوب باريانغ مهجورة، رغم أن الحكومة المحلية كانت تخطط لإعادة توطين تلك المناطق في المستقبل القريب.

وقد أثر القتال في باريانغ بشكل سيء على الوضع الإنساني لأنه أدى إلى إخلاء الموظفين الدوليين من اكبر اثنين من مخيمات اللاجئين في جنوب السودان، وهما اجونق ثوك وبيدا، في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول. وفي بيدا، قام جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان من الدينكا بقتل عدد من النوير في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول، وكان هناك توتر في المخيم (ICG, 2015, p. 10) .[١٣٦] كما هدد النزاع خطوط إمدادات الجبهة الثورية السودانية، التي تمر عبر شمالي ولاية الوحدة إلى بانتيو. وفي ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول، اتهم جيمس كوانغ حركة العدل والمساواة الدارفورية بدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان والتحرك إلى مقاطعة باريانغ- وهي مزاعم تكررت كثيرا خلال الشهور القليلة الأولى، نظرا لسعي الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لتشويه سمعة حكومة جمهورية جنوب السودان من خلال إبراز اعتمادها على قوات أجنبية.

وشهدت مايوم، في غرب ولاية الوحدة، عدداً من أكثر المواجهات حدة في الولاية. وتقع مايوم كمقاطعة مركزية استراتيجية، على طول طريق الإمدادات من واراب. وبما أن معظم مقاتلي الفرقة الرابعة انضموا إلى التمرد أو تركوا الخدمة العسكرية، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يعتمد على الحصول على تعزيزات من منطقة بحر الغزال عبر واراب. وادى القتال في باريانغ في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ إلى نفور قوات النوير التي قررت الانضمام إلى التمرد ضد قوات ماثيو بولجانغ وبابيني مونيتويل، الذين قرروا اتباع غوين مونيتويل والبقاء مخلصين للحكومة.

وفي مطلع ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، اختار بعض مدنيي نوير بل الذين كانوا يعيشون في ربكونة النزوح نحو مايوم. وخلال سفرهم من بانتيو إلى مايوم، قتل ٥٠ مدنيا على يد النوير من الطوائف الأخرى، الذين اتهموا نوير بل بالوقوف إلى جانب الحكومة وأطلقوا عليهم اسم "الدينكا".[١٣٧] وأدت هذه الحادثة إلى دفع قادة نوير بل على البقاء إلى جانب الحكومة.

وخلال الأسبوع الأخير من ديسمبر/ كانون الأول، كانت مايوم مسرحا لقتال شرس بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وقوات بولجانغ- بما في ذلك هجوم قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وشباب نوير بل من بواث على مركز تدريب للجيش الشعبي لتحرير السودان في ثواركيل في جنوب المقاطعة. وفي ٢٧ ديسمبر/ كانون الأول، اشتبكت قوات بولجانغ مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في بلدة مايوم، محدثة دمارا هائلا شمل إشعال حرائق في السوق الرئيسي. وأدى هذا الدمار إلى انهيار قدرة مايوم على توفير احتياجات سكانها؛ حيث كانت البلدة مركزا هاما للتجار السودانيين الذين كانوا يجلبون إمدادات حيوية للمقاطعة، وللولاية كلها. وفي أعقاب المواجهات، هرب أكثر من ٢٨٠ تاجرا سودانيا إلى مقاطعة أبيامنوم، وانتقلت شبكات التجارة التي كانت تغذي ولاية الوحدة إلى الغرب نتيجة انتقال الأسواق والتجار إلى المناطق الأكثر هدوء في أجوك، إلى الجنوب من أبيي، والى مقاطعة أبيمنوم.[١٣٨]

وبعد معركة بلدة مايوم، عزز الجيش الشعبي لتحرير السودان قوات بولجانغ بقوات الفرقة الثالثة، التي انتقلت نحو الشرق من شمال بحر الغزال، عبر واراب، واستعادت السيطرة على مايوم في ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤.[١٣٩] وسيطرت الحكومة على باناكواش من المتمردين في ٤ يناير/ كانون الثاني. وفي ٩ يناير/ كانون الثاني، انتقلت خطوط التماس نحو الشرق باتجاه تومور، وتقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان نحو بانتيو. وأدى الهجوم المتوقع حدوثه إلى حالة من الفزع في العاصمة، وهرب الآلاف من البلدة خلال الفترة ما بين ٨-٩ يناير/ كانون الثاني؛ وفي غضون ذلك، وقعت سلسلة من الخلافات بين المتمردين بشأن أفضل السبل للدفاع عن المدينة، وبحول هل يدمر الجسر الذي يربط ربكونة وبانتيو.[١٤٠]

ودخل الجيش الشعبي لتحرير السودان، مدعوما بالمتمردين الدارفوريين، إلى العاصمة (عاصمة الولاية) في ١٠ يناير/ كانون الثاني، مما أدى إلى انضمام العديد من المدنيين النوير إلى المدنيين الدينكا في قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ربكونة. وقُتل آخرون على أيدي قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من الدينكا، حيث قتل بعضهم بعد أن "أثبت" اختبار اللغة أنهم من النوير.

وانسحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة – إلى غويت.[١٤١] وأثناء مغادرتهم لعاصمة الولاية، قام المتمردون بتفجير مستودع الذخيرة والعديد من الأسلحة المخزنة في مقر الفرقة الرابعة في

صبي يعود إلى منزل عائلته المحترق في لير، يونيو/ حزيران ٢٠١٤. © جيروم توبيانا

ربكونة.[١٤٢] وأثناء انسحاب الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة نحو الجنوب، قامت بنهب المنازل والمحلات المهجورة إلى جانب مقر برنامج الغذاء العالمي (WFP).

ومع نهاية يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، أحكم الجيش الشعبي لتحرير السودان سيطرته على أبيمنوم وبانتيو وباريانغ وربكونة إضافة إلى معظم مقاطعة مايوم في الغرب، وكان يتقدم باتجاه مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في جنوب ولاية الوحدة، معقل دعم المتمردين في الولاية.[١٤٣] وبحلول ٤ فبراير/ شباط ٢٠١٤، قالت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن أكثر من نصف السكان الذين التجأوا إلى مجمعها عادوا إلى البلدة، ومع حلول ١٠ مارس/ آذار، تمت إعادة افتتاح سوق بانتيو. ولكن هذه العودة اليسيرة للحياة الطبيعية لم تدم طويلا.

تقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب
(فبراير/ شباط – أبريل/ نيسان ٢٠١٤)

في بداية النزاع في ولاية الوحدة، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ ويناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، تركزت المواجهات في شمال وغرب الولاية (انظر الخارطة ٣). ولكن ابتداء من فبراير/ شباط ٢٠١٤، استقرت ملامح النزاع الرئيسية على وتيرة ظلت سائدة حتى ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥، حيث خفت حدّة النزاع في ولاية الوحدة على مدار الشهور الثمانية التالية. وامتد خط المواجهة الرئيسي عبر جنوب بانتيو ووقعت معظم الصدامات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في مقاطعات ربكونة وغويت وكوش، إما حينما بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان هجوماً على جنوبي ولاية الوحدة أو حينما حاول توسيع مواقعه الدفاعية حول بانتيو، أو حينما حاولت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بشكل متناسق طرد الجيش الشعبي لتحرير السودان من مواقعه حول بانتيو استعدادا لشن هجوم على عاصمة الولاية. واعتبارا من يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، بقيت باريانغ وأبيمنوم وغالبية مايوم مستقرة نسبيا، وتحت سيطرة الحكومة إلى حد كبير، في حين كان جنوبي ولاية الوحدة مسرحا لأبشع أحداث العنف في الولاية، مع تحرك الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات الموالية نحو الجنوب لمهاجمة مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة والمدنيين على حد سواء.[١٤٤] ونشأت هذه الوتيرة بعد استعادة القوات الحكومية السيطرة على بانتيو في ١٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤. وبعد ذلك، بدأت القوات الحكومية بالتحرك جنوبا دافعة المدنيين النوير من بانتيو وغيرها من الأماكن إلى الفرار من أمامها. وقامت القوة الحكومية، التي يرافقها المتمردون الدارفوريون، بحرق البلدات والقرى الواقعة في طريقها.[١٤٥]

في ٢٣ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، وقع الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة اتفاقية لوقف الأعمال العدائية، فرضت على الجانبين وقفا فوريا لكافة الأعمال العسكرية في جنوب السودان.[١٤٦] ولم تكن هذه الاتفاقية، التي تم توقيعها نتيجة ضغوط دولية، أكثر من مجرد إجراء دبلوماسي؛ إذ لم يكن في نيّة أي من الطرفين تطبيقها. وبدلا من ذلك، صارت الاتفاقية أداة في حرب دبلوماسية قام فيها كل طرف بإدانة الطرف الآخر بخرق وقف الأعمال العدائية، بينما استمر في الضغط العسكري ومهاجمة الخصوم. وكان القياديون لدى الطرفين مقتنعين بأن الحل العسكري للصراع خيار محتمل.

وفي ٢٤ يناير/ كانون الثاني، وبعد يوم من توقيع اتفاقية وقف الأعمال العدائية، استمر الجيش الشعبي لتحرير السودان في التقدم باتجاه جنوب ولاية الوحدة ومهاجمة مواقع المتمردين في دان دوك، الواقعة على بعد ٥٠ كم جنوب بانتيو. وفي ٣١ يناير/ كانون الثاني، استعادت القوات الحكومية السيطرة على حقل نفط ثار جاث، الذي تديره شركة السد لعمليات البترول، حيث وقعت المواجهات الأولى في ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول.

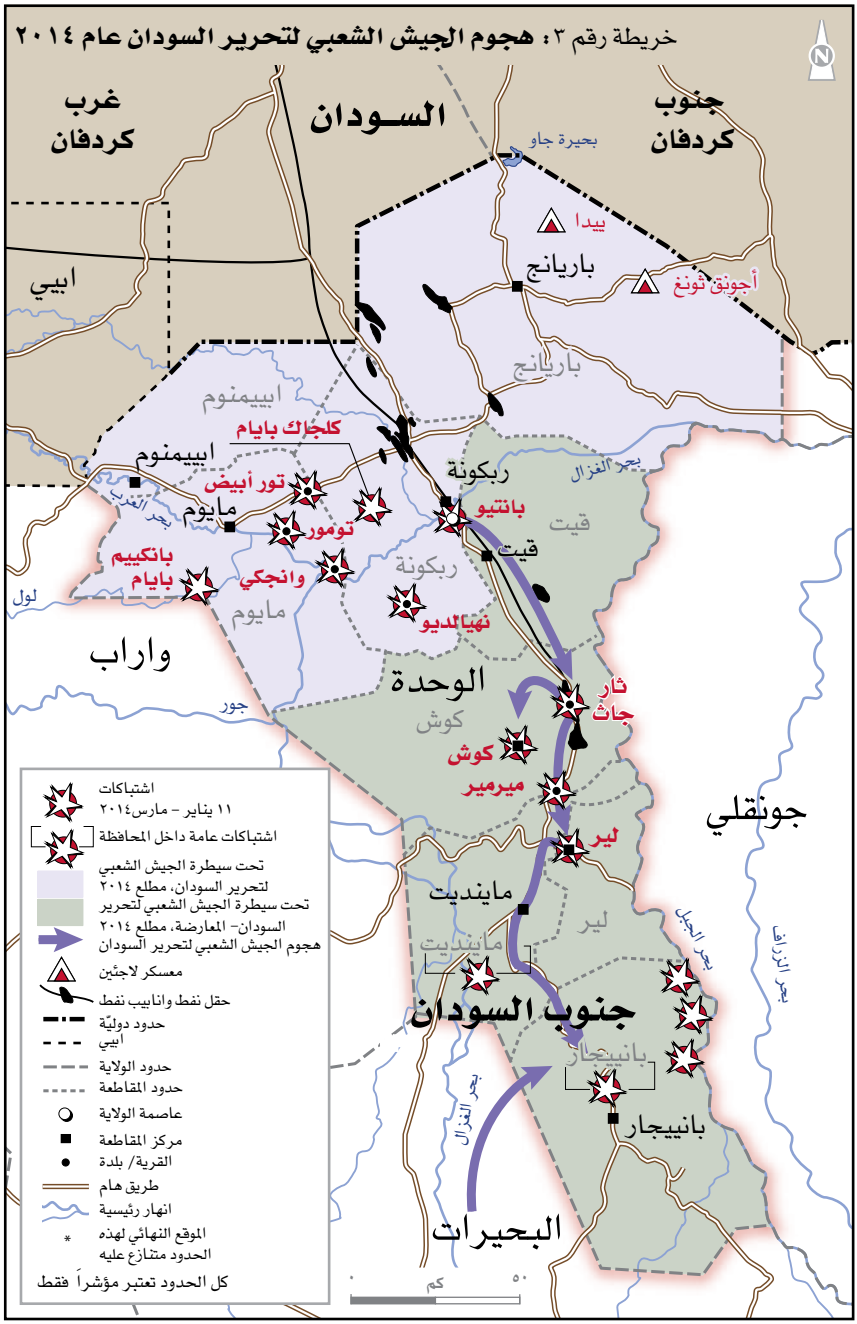
خريطة رقم ٣: هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان عام ٢٠١٤
غرب كردفان
السودان
جنوب كردفان
بحيرة جاو
ابيي
بيدا
باريانج
أجونق ثونغ
بارياتج
ابييمنوم
كلجاك بايام
ابييمنوم
ربكونة
بحر الغزال
تور أبيض
مايوم
بانتيو
قيت
تومور
قيت
بانكييم بايام
وانجكي
ربكونة
لول
مايوم
نهيالديو
واراب
الوحدة
ثار جاث
جور
كوش
كوش
ميرمير
جونقلي
ليز
مايندیت
ليز
مايندیت
بحر الجبل
بحر الزراف
جنوب السودان
بانييجار
بانييجار
بحر الغزال
البحيرات
٠
٥٠
كم
اشتباكات
١١ يناير – مارس٢٠١٤
اشتباكات عامة داخل المحافظة
تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، مطلع ٢٠١٤
تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان– المعارضة، مطلع ٢٠١٤
هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان
معسكر لاجئين
حقل نفط وانابيب نفط
حدود دوليّة
ابيي
حدود الولاية
حدود المقاطعة
عاصمة الولاية
مركز المقاطعة
القرية/ بلدة
طريق هام
انهار رئيسية
الموقع النهائي لهذه الحدود متنازع عليه
كل الحدود تعتبر مؤشراً فقط

واستعادت قوة حكومية قوامها ١٠,٠٠٠ مقاتل، من فرق مختلفة، السيطرة على لير في ١ فبراير/ شباط، بعد مواجهة مع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في كوش ومرمر. وأثناء تقدم القوة نحو الجنوب، قام مقاتلوها بإعدام المدنيين النوير. ووصلت أخبار عمليات القتل إلى لير، وبدأ الناس، بمن فيهم أولئك الذين فرّوا بالفعل إلى بانتيو- بالفرار نحو الغابات، قبل أسبوع من استعادة السيطرة على البلدة؛ وتبعتهم قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بعد عدة أيام. وقامت منظمة أطباء بلا حدود بإخلاء البلدة في ٣١ يناير/ كانون الثاني قبل اندلاع المواجهات. وعند عودتها في مايو/ أيار، اكتشفت منظمة أطباء بلا حدود أن مستشفى لير دُمّر بشكل كبير، مما جعل سكان جنوب ولاية الوحدة الذين يزيد تعدادهم عن ٢٥٠,٠٠٠ نسمة دون أي مستشفى عامل.

جدران محترقة في لير، يونيو/ حزيران ٢٠١٤. ويعتقد السكان المحليون أنه قد تم تدمير البلدة لأنها مسقط رأس رياك مشار، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. © جيروم توبيانا

ولكن قبل الهجوم، كانت محطة الإذاعة التي يسيطر عليها المتمردون واثقة بشأن الوضع ونصحت المدنيين بعدم مغادرة البلدة. وحسبما يتذكر غدوين بادينغ، الزعيم البارز في نوير دوك (القطاع الرئيسي للنوير في لير):

«لقد تفاجأنا عندما وصلت القوات الحكومية إلى لير. لقد قاموا بإحراق المنازل ونهب الماشية وحفر وإخراج الطعام، الذي خبأه الناس في الأرض. وهربنا جميعنا إلى الغابات. لقد كانت حياة بائسة. فالقوات الحكومية كانت تبحث عنا لتقتلنا. لقد عوقبنا لأن الدكتور رياك مشار ولد هنا.»[١٤٧]

ومع تقدم القوات نحو الجنوب انطلاقا من بانتيو، تحركت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وغالوينغ (حراس القطعان المسلحين من الدينكا) نحو الشمال من ولاية البحيرات نحو مقاطعة بانييجار، حيث قتلوا أكثر من ٥٠ مدنيا وأغاروا على الماشية.[١٤٨]

ظلت القوات الحكومية جنوبي ولاية الوحدة حتى أواسط أبريل/ نيسان، فيما كان يمثّل بالفعل احتلالاً عسكرياً. وخلال تلك الفترة، عاش العديد من المدنيين النوير في القرى النائية أو في الغابات تحت ظلال الأشجار حيث وجدوا الأمان في المستنقعات المحازية للنيل. وظل العديد من جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مشتتين في الغابات، وكثيراً ما كانوا يبقون مع المدنيين. وحسب قول أحد الشهود «جاء المتمردون ليأكلوا طعامنا ويحتموا بنا. ولم يعجبنا ذلك. فالجنود يجب أن لا يبقوا مع المدنيين». ورأى نفس الشاهد أن هذا السلوك قاد القوات الحكومية إلى افتراض أن «جميع المدنيين متمردون». وإلى مهاجمة المناطق التي يتجمع فيها المدنيون – وأحيانا إلى مهاجمة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.[١٤٩]

وعكست عدم رغبة قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في التمييز بين المدنيين والعسكريين الحقيقة البسيطة التي تقول أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في جنوب ولاية الوحدة كانت مؤلفة، إلى حد كبير، من مدنيين أقدموا على حمل السلاح. وكما في كل مكان آخر في جنوب السودان، فإن الحد الفاصل بين المقاتلين وغير المقاتلين لم يكن واضحا.

ولكن، في العديد من الحالات، أقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان، عن علم وعن قصد على مهاجمة مستوطنات المدنيين التي لا توجد فيها قوات للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وقام بإحراق المنازل واغتصاب النساء وسرقة الماشية (يونيميس، ص ٩–١٠، 2015c). وكانت الحملة خلال الفترة ما بين فبراير/ شباط إلى أبريل/ نيسان في جنوب ولاية الوحدة تمثل بداية حرب متواصلة على نوير الجنوب

زعيم من النوير في لير، يونيو/ حزيران ٢٠١٤. ويقول زعماء أنه تم تعقُّب الناس وقتل بعضهم على يد القوات الحكومية. ©جيروم توبيانا

بهدف القضاء على قدرة السكان على العيش والبقاء على قيد الحياة، وخصوصا من خلال تهجير الآلاف من الناس وخطف النساء وجمع الموارد مثل المساعدات والمركبات والماشية التي تُجلب إلى شمال وغرب الولاية.

هاجمت القوات الحكومية منطقة نياغي-كوث القريبة من النيل الأبيض ثلاث مرات على الأقل. وهذا هو المكان الذي التجأ إليه العديد من المدنيين من لير، بمن فيهم الزعيم الأكبر غدوين بادينغ. وفي وقت سابق، في ٢٩ فبراير/ شباط، جاءت القوات الحكومية إلى بور، بمحازاة النيل، التي احتمى بها مدنيون ونحو ١٥٠ من جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وبعد تعرض القوات الحكومية لكمين على يد الحركة الشعبية لتحرير السودان- المعارضة، قامت برد الهجوم كما قامت بالتالي بإحراق بعض القرى. بعد ذلك قام سكان بور، من المدنيين والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على حد سواء، بالهرب معا إلى موقع أبعد، وهو كارتوك، حيث قصفتهم الدبابات الحكومية. وفي ١٠ مارس/ آذار، قصفت الدبابات أيضا نيات، وهي قرية بالقرب من كوث، حيث كانت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تقيم مع المدنيين، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص.[١٥٠] وقد تكررت لعبة القط والفأر هذه في العديد من مناطق جنوب ولاية الوحدة، دافعة بالمدنيين والمتمردين على حد سواء إلى الهرب إلى مناطق أبعد، وجعل معاشهم وقدرتهم على البقاء على قيد الحياة أكثر صعوبة.[١٥١]

وخلال الفترة ما بين فبراير/ شباط وأبريل/ نيسان، هاجمت القوات الحكومية أيضا غانيليل ونهبت القرية بعنف وأغارت على مواشي سكانها. وقتلت القوات الحكومية الزعيم كيروبينو ميونغ نهيال و٦٨ شخصا آخرين. كما هاجمت الحكومة أيضا مجموعة من القرى الأخرى التي لم يكن فيها للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تواجد يذكر وهي: نغويك (على بعد ٧ كم من لير) إلى جانب غاب وبيليني وروبكواي وتوتشرويك (في مقاطعة مايندیت). كما سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان على لير خلال تلك الفترة، بالرغم من محاولات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة المتكررة لطرده من خلال مهاجمته في ١٠ و١٤ مارس/ آذار.[١٥٢] وفي كلا الهجومين، ظل الجيش الشعبي لتحرير السودان محافظاً على سيطرته على القرية المهجورة.

وخلال هذه الفترة، اقتات المدنيون على المواد الغذائية الخام التي توفرها الطبيعة، بما في ذلك الأسماك ولحم الحيوانات البرية والنباتات كالأعشاب وأوراق الشجر وبذور وجذور زنابق الماء. وغامر بعضهم بالسير على الأقدام إلى لير والبلدات الأخرى التي تسيطر عليها الحكومة للحصول على الطعام. وعند وصول المدنيين إلى البلدة، غالبا ما يكتشفوا أن مخزون الطعام- بما في ذلك المساعدات الغذائية- التي طمروها سابقا قد تم اكتشاف أماكنها وحينذاك كانوا يضطرون إلى شراء طعامهم من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وكان السير من الغابات إلى البلدة خطيراً؛ فالرجال يمكن أن يُشتبه بأنهم من المتمردين وبالتالي قتلهم. أما النساء اللاتي يتم إرسالهن أحيانا لهذا السبب بدل الرجال فإنهن يتعرضن للاغتصاب.[١٥٣]

كما أُجبر الناس على استهلاك لحوم مواشيهم في الأكل وبالتالي تقليص أعداد قطعانهم، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في البنية الاجتماعية للنوير. وتمثل الماشية، بوصفها عملة رمزية هامة للزواج بين النوير، مركز الحياة الاجتماعية والرؤية الكونية (الكوزمولوجية) للنوير.[١٥٤] فقد ازداد عدد الأبقار التي تم ذبحها في سوق لير من ٤-٦ يوميا قبل الأزمة ليصل إلى ٢٥-٤٠ في شهر مايو/ أيار؛ ومع عودة المدنيين إلى البلدة المدمرة بعد رحيل الحكومة، تراجع العدد إلى ١٧ بقرة يوما في أواخر شهر مايو/ أيار، بعد أن قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإسقاط المساعدات الغذائية جواً بالطائرات.[١٥٥]

ونظرا لسيطرة القوات الحكومية على بانتيو، فإن إحدى الطرق القليلة التي يمكن من خلالها إدخال الغذاء إلى جنوب ولاية الوحدة كانت من خلال ولاية البحيرات. وقد حافظ بعض تجار الدينكا من ولاية البحريات، وبدرجة أقل من ولاية جونقلي، على علاقات طيبة مع النوير من بانييجار ومايندیت، وجلبوا الطعام إلى مناطق المتمردين عبر الطرق النهرية الصعبة لمبادلتها بالماشية، وقد استمرت التجارة بقدر محدود. ويُعتبر ميناء طاير أحد اهم موانئ هذه التجارة، حيث عمل تجار الدينكا والنوير جنبا إلى جنب وفي ذاكرتهم «أسواق السلام» في زمن الحرب الأهلية الثانية بين عرب المسيرية والجنوبيين (فريزر وآخرون، ٢٠٠٤).[١٥٦] ومع أن تجار الدينكا جاءوا من ولاية البحيرات، ووجد بعض النوير ملجأ في ولاية البحيرات، فإن هجوم الموسم الجاف لعام ٢٠١٤ يتزامن أيضا مع هجوم قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولاية البحيرات على مقاطعة بانييجار في بداية فبراير/ شباط. وفي ٧ فبراير/ شباط، أدت هجمات شُنّت على عدد من القرى في المقاطعة إلى مقتل ٢٩ شخصا وأجبرت نازحين على الفرار مجددا إلى المناطق المغمورة بالمياه حول النيل الأبيض.

وعلى مدار هذه الفترة، تم اتهام القوات الحكومية بارتكاب انتهاكات ضد المدنيين النوير. ووفقا لسلطات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة التي عادت إلى لير في أبريل/ نيسان ٢٠١٤، فإن نحو ٤٦ مدنيا في البلدة قد قُتلوا بين فبراير/ شباط ومارس/ آذار. وقد تم إعدام بعضهم، بمن فيهم حوالي ١٠ أشخاص كانت هياكلهم العظمية لا تزال واضحة المعالم في يونيو/ حزيران ٢٠١٤، و١٥ شخصا آخرين تم إلقائهم في بئر. إضافة لذلك، فقد قُتل حوالي ٤٠ مدنيا آخرين في مقاطعة لير- خارج لير نفسها- و٦ آخرين في مقاطعة مايندیت. وفي مقاطعة لير، فقد كانت قرية قير هي المتضررة على وجه الخصوص من هجوم الحكومة. فقد قامت القوات الموالية لحكومة جمهورية جنوب السودان بإعدام ٧ مدنيين، بمن فيهم زعيمان، في ١ مارس/ آذار، ونحو ٣٠ مدنيا آخرين في ٢٥ مارس/ آذار.[١٥٧] ولا يتوفر إحصاء دقيق لعدد القتلى المدنيين خلال هجوم الحكومة؛ ولا تملك سلطات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة إحصائيات شاملة لعدد القتلى في القرى النائية أو في الغابات. وخلال حملة الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب ولاية الوحدة، استهدفت القوات الحكومية عمدا القادة المحليين- حيث قتلت ٦ في لير و٢ في قير- كوسيلة لتدمير البنية الاجتماعية للنوير الجنوبيين.[١٥٨]

جمجمة أحد المدنيين الذين تم إعدامهم على يد القوات الحكومية في لير، يونيو/ حزيران ٢٠١٤. © جيروم توبيانا

وقعت أحداث العنف المستند إلى نوع الجنس (الجندر)، بما في ذلك عمليات الاغتصاب والخطف، داخل وخارج البلدات التي تسيطر عليها الحكومة. وتقدّر سلطات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أن القوات الحكومية اختطفت نحو ٨٥ امرأة وفتاة من لير؛ حيث ورد أنه تم إجبارهن أو إقناعهن بمغادرة البلدة مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في أبريل/ نيسان. وقالت نفس السطات أن القوات الحكومية اغتصبت ١٥ امرأة في لير و٦ في روبكواي. ولا تُعتبر هذه الأرقام مؤشرا على مقدار العنف المستند إلى نوع الجنس (الجندر) الذي شهدته جنوب ولاية الوحدة. وقد ماتت بعض النساء بعد اغتصابهن في حين قامت نساء أخريات بالانتحار. وقامت نساء أخريات بالهرب بدلا من مواجهة عار الاغتصاب. وبناءاً على إفادات الشهود، فإن الانتهاكات بحق النساء اتخذت أشكالاً متنوعة. فإضافة إلى الاغتصاب والاختطاف، كانت هناك ضغوط من اجل «الزواج» مقابل الطعام، الأمر الذي أثر على وجه الخصوص على النساء اللاتي تم إرسالهن من الغابات إلى البلدة للبحث عن المؤن. وعلى وجه التحديد، تمت ممارسة ضغوط على نساء الدينكا المتزوجات من رجال النوير لترك أزواجهن والتزوج من جنود الدينكا والذهاب معهم إلى مناطق الدينكا.[١٥٩]

ووفقا لأقوال الشهود، فإن ميليشيات الدينكا، وجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات نوير بل تحت قيادة ماثيو بولجانغ، والمتمردين السودانيين الذين يقاتلون مع حكومة جمهورية جنوب السودان، مارسوا جميعا العنف ضد المدنيين. غير أن إفادات الشهود تتباين حول مقدار المسئولية التي تتحملها كل من هذه المجموعات عن الانتهاكات. فهم يقولون أن قوات نوير بل كانت عنيفة مع المدنيين النوير من العشائر الأخرى، رغم أن قلة من الشهود زعموا أن نوير بل كانوا يتدخلون لمنع الانتهاكات التي يمارسها أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان من الدينكا.[١٦٠] ووفقاً لوثيقة سرية للأمم المتحدة صدرت في يونيو/حزيران ٢٠١٤، إطلع عليها كاتبا هذه الورقة، فإن عناصر من النوير نزحوا من جنوب ولاية الوحدة إلى مجمع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو قالوا أن معظم الانتهاكات التي أرتكبت بحقهم كانت من قبل مقاتلي النوير.

وأفادت مصادر المعارضة أن قوات ميليشيات الدينكا كانت المسؤول الأكبر عن العنف ضد النساء، وتحديدا المجموعة المعروفة بلقب «ليل جون Lil John" (مجموعة الأزمات الدولية، ص١١، ٢٠١٥،). وفي عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، نشط قادة الدينكا، بمن فيهم سيلفا كير في حشد قوات الميليشيات المعروفة باسم غالوينغ أو تيتوينغ (حراس القطعان المسلحين من الدينكا)، والذين عُرف بعضهم عموما باسم تيتبيني (حرس الزعيم، أو في هذه الحالة، الحرس الرئاسي) تصدر أوامرهم مباشرة من سيلفا كير وحاشيته المقربة (هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، ص١٥، ٢٠١٦). ومن الواضح أن مجموعة ليل جون Lil John كانت جزء من تيتبيني. ووفقاً لأحد الشهود فإن أفراد مجموعة ليل جون Lil John "كانوا أصغر سنا من المقاتلين الشباب الآخرين"، إذ تراوحت أعمارهم بين ١٥-١٧ ولم يقاتلوا كثيرا. وقد كانوا يغادرون في الساعة ٣ بعد الظهر ولا نعرف إلى أين يذهبون في الليل".[١٦١]

وذكر شهود أيضاً أن مجموعة من قادة النوير المحليين الذين اختاروا البقاء على ولائهم للحكومة، والذين لم يشاركوا في الانتهاكات. وفي لير، قامت الحكومة بإعادة تعيين تاجر محلي من نوير دوك، يدعى تاكير رياك، كمفوض؛ حيث لعب دورا حاسما في قيادة هجمات الحكومة على قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة المحلية بالإضافة إلى مدنيين.[١٦٢] وقد ورد أن تاكير رياك، وتحت إمرته النقيبان من النوير رواي كوانغ وغاي كوال، قادوا الهجمات على بور ونيات المذكورة أعلاه. وتاكير رياك متهم أيضا بإحراق معظم لير، باستثناء جنوبي البلدة، الذي يقطنه أقاربه.

وحشد تاكير وسلّح قوات ميليشيا قوية مكونة من ٢٠٠ رجل من بينهم عشيرته باربور من نوير دوك، إضافة إلى بعض العشائر المقربة له. ولكن العديد منهم رفض الانضمام. ووفقا لأحد القادة الشباب ممن لهم صلة بتاكير: "فقد بعث رسله ٣ مرات إلى الغابات في كوم، حيث كنا نختبئ، لحشدنا ولكن لم ينضم أي منا إليه". ولكن ووفقا لزعيم محلي، فإن تاكير استطاع استغلال الظروف المتوترة للشباب في مقاطعة لير. لقد قام بتجنيد الصبية الصغار القادمين من الغابات؛ كانوا جياع وكانت

جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في مقاطعة غويت، يونيو/ حزيران ٢٠١٤. © جيروم توبيانا

هذه وسيلة للحصول على الطعام لأنفسهم ولأهلهم". وتم تكليف هؤلاء الصبية الصغار بتحديد مواقع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وسرقة الماشية لإطعام الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي يونيو/ حزيران ٢٠١٤، وبعد انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من الجنوب، حاولت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة نزع سلاح تلك الميلشيات المحلية أو إقناعها بالانضمام إلى المعارضة.[١٦٣]

وتشير إفادات الشهود إلى أن المسؤولين الحكوميين المحليين الآخرين، وضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمتمردين السودانيين خارج لير، كانوا متعاطفين نوعا ما. وذكر بعض المدنيين الذين نزحوا من لير أنهم كانوا يحاولون البحث عن طعام في البلدات النائية مثل ميرمير وكوش، حيث كانت السلطات الموالية للحكومة تقدم لهم المؤن (أحيانا مجانا وأحيان مقابل المال والحماية) وفي بعض الأحيان وسيلة نقل إلى قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ربكونة.[١٦٤]

لكن، وبشكل عام، فإن هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان على جنوب ولاية الوحدة أعاد إلى الأذهان مجددا حالات النزوح التي مر بها سكان ولاية الوحدة خلال الحرب الأهلية الثانية. جيش وطني مدعوم بميليشيات يقوم بتهجير المدنيين وحرق القرى وتأجيج سعير العداء العشائري داخل مجتمع النوير.

استعادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة للسيطرة على بانتيو (أبريل/ نيسان ٢٠١٤)

شهد شهر أبريل/ نيسان تحولا لفترة وجيزة في سير الحرب. فخلال هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان على جنوب ولاية الوحدة، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة تعيد تجميع قواتها على الحدود السودانية، استعدادا للهجوم على بانتيو وربكونة. وفي منتصف أبريل/ نيسان شن التنظيم المتمرد هجوما من ثلاثة محاور على شمالي الولاية. واستهدف المحور الأول تور أبيود، على بعد ٦٠ كم شمال غرب بانتيو؛ واستهدف الثاني تقاطع مايوم- وبالتالي استهدف قطع خطوط إمدادات الجيش الشعبي لتحرير السودان عبر ولاية واراب- وحقول النفط في مقاطعة ربكونة؛ أما الثالث مر عبر مقاطعة غويت.

بدأت حملة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في ١٣-١٤ أبريل/ نيسان على موقعين مختلفين. وهاجمت قوات المتمردين ثكنات عسكرية في تور أبيض، على الحدود بين مقاطعتي أبيمنوم ومايوم، شمال غرب بانتيو، حيث هزمت قوات بولجانغ. وفي الوقت نفسه، هاجمت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة المواقع الحكومية في لالوب، على أطراف حقل نفط الوحدة، مما أسفر عن إصابة ٥ عمال نفط روس استخدمتهم شركة سافينات كاسبيان لتكرير النفط بجروح وكان المصابين يعملون في مصفاة لإتاحة إنتاج الديزل للسوق المحلي. وقامت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لاحقا بإخلاء هؤلاء العمال بنقلهم إلى جوبا. كما تسبب القتال في شهر أبريل/ نيسان في إحداث أضرار لحقل نفط ثار جاث.

كان هجوم الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة ناجحا للغاية. ففي ١٤ أبريل/ نيسان، سيطرت قوات المعارضة على تور جاك وتور أبيض وحقل نفط الوحدة وتقاطع مايوم.[١٦٥]

وفي ١٥ أبريل/ نيسان، قامت قوة تابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة بقيادة جيمس كوانغ، يقدر تعدادها بحوالي ٢,٠٠٠-٤,٠٠٠ مقاتل (بمن فيهم نوير مجندون حديثا)، بإعادة احتلال بانتيو دون مقاومة تذكر. ومع ظهيرة ١٥ أبريل/ نيسان، أعلنت محطة الإذاعة المحلية أن جيمس كوانغ هو الحاكم العسكري لولاية الوحدة.

التوتر بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وجيش تحرير جنوب السودان

طرح غياب المقاومة الحكومية تساؤلات في جوبا. فالقوة المهزومة التي كانت مسؤولة عن حماية بانتيو وربكونة كانت تتألف بشكل كبير من قوات نوير بل في جيش تحرير جنوب السودان السابق تحت قيادة بابيني مونيتويل وماثيو بولجانغ، الذين كان اندماجهما في الجيش الشعبي لتحرير السودان سيصبح رسميا في نفس الأيام التي وقع فيها هجوم الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة. وكان قد تم سلفاً دمج الضباط الرئيسيين لجيش تحرير جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان في

نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣، بعد قبولهم للعفو الذي أصدره سيلفا كير. وفي مارس/ آذار ٢٠١٤، تم تعيين بولجانغ قائداً لعمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان لولاية الوحدة (مجموعة الأزمات الدولية، ص٩، ٢٠١٥).[١٦٦] وتم تأخير دمج قواته في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وذلك جزئيا بسبب الشكوك بشأن ولاء جيش تحرير جنوب السودان لحكومة جمهورية جنوب السودان.[١٦٧]

ولكن ابتداء من مطلع عام ٢٠١٤، بدأت قوات بولجانغ بتلقي "حوافز" شهرية كانت أقل نوعا ما من رواتب الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكن ذلك- وفقا للأمم المتحدة- "رفع من معنوياتهم".[١٦٨] وكان وصول هذه الدفعات بعد تأخير طويل سببا في التوتر بين قوات بولجانغ والجيش الشعبي لتحرير السودان. ولاحظ بابيني مونيتويل أنه وفي الوقت الذي وقع فيه هجوم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على بانتيو، فإن قوات جيش تحرير جنوب السودان لم تكن تنتظر الدمج فقط، بل كانت تنتظر أيضاً الدفعات المتأخرة المستحقة منذ يونيو/ حزيران ٢٠١٣.[١٦٩]

كانت هناك احتكاكات متقطعة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا ومقاتلي جيش تحرير جنوب السودان السابق خلال النزاع الحالي. وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، أدت الدفعات المتأخرة لقوات بولجانغ مجددا إلى خلق حالات توتر في بانتيو، وسط اتهامات بالتمييز ضد مقاتلي الميليشيات السابقين، وحصول مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان النظاميين على رواتبهم في الوقت المحدد وحصولهم على أسلحة أفضل.[١٧٠] وفي الوقت الذي كان فيه بابيني مونيتويل وبولجانغ مدعومين بقوة من الحاكم، كان بعض ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان القدامى لا يشعرون بالثقة بمقاتلي الميليشيات السابقين، مما خلق جوا من التوتر بين القوتين.[١٧١]

وعندما استعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة السيطرة على بانتيو، تركزت النقاشات الداخلية في الجيش الشعبي لتحرير السودان على الأسباب التي قادت إلى فقدان عاصمة الولاية بهذه السرعة. وفي أعقاب هجوم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، انتشرت شائعات بأن بولجانغ انشق وانضم إلى المعارضة- وهي خطوة ستكون كارثية بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان.[١٧٢] وفي الحقيقة، فإن الأسباب الحقيقية لهزيمة الحكومة في بانتيو لم تكن تحتاج لتفكير عميق.

ففي مطلع أبريل/ نيسان، لم تكن قوات بولجانغ، إلى جانب الفرقة الثالثة في ولاية الوحدة وبقية الجيش الشعبي لتحرير السودان النظامي، متمركزة في بانتيو أو ربكونة، وإنما، بدلا من ذلك، انتشرت بشكل ضعيف حول الولاية، وتمركزت داخل وحول مايوم في جنوب ولاية الوحدة، وعند حقول النفط. وأدت الأمطار الغزيرة إلى صعوبة في تنقل القوات.[١٧٣] ووفقا لأقوال ضابط انضم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة خلال هجوم أبريل/ نيسان على بانتيو، فإن قوات بولجانغ كانت تتألف من ٢,٠٠٠ مقاتل فقط، منهم ١,٠٠٠ كانوا في تاروانغ يلي- بين مايوم وعاصمة الولاية- و ٣٠٠ فقط كانوا في بانتيو نفسها، في حين انتشر الآخرون بشكل ضعيف حول المواقع المذكورة أعلاه.

"كانت جميع قواتنا الحكومية تتواجد خارج بانتيو. وأنا كنت في كوش وكانت بعض قوات الفرقة الثالثة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في ليرا؛ وكانت هناك قوات قليلة في حقل نفط الوحدة. وفي بانتيو، كان لدينا مجندون جدد من المنطقة المحيطة ولم يكونوا مستعدين بشكل كاف. بالإضافة إلى أن قواتنا لم يكن قد تم دمجها بعد وافتقرت إلى الذخيرة. وتأخرت إمداداتنا على الطريق بسبب الافتقار إلى وسائل النقل. وقبل الهجوم مباشرة، ارسل لنا بابيني مونيتويل ٥٠ سيارة محملة بالذخيرة من جوبا ولكنها كانت لا تزال في الطريق."[١٧٤]

وفي جوبا، زعمت مصادر في الجيش الشعبي لتحرير السودان أن الإمدادات لم تُرسل إلى بانتيو أوان المعركة بسبب التأخر في تحرير الأموال اللازمة لنقلها (سودان تريبون، 2014a).

الهجوم على بانتيو

قبل هجوم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على بانتيو وربكونة، تم تداول تقارير بين السكان المدنيين بشأن هجوم وشيك للمتمردين. وعلى موقع حماية المدنيين، تم توجيه المدنيين ممن لهم صلات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بالانضمام إلى الهجوم عند وقوعه.[١٧٥] أحدث احتمال وقوع هذا الهجوم حالة ذعر بين السكان بشكل عام. وتوجه المئات من المدنيين من مختلف الجماعات والمقاطعات إلى قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ربكونة، ولكن المسؤولين والقوات الحكومية قاموا بإعادتهم، واحيانا بالقوة، مؤكدين لهم أن حكومة جمهورية جنوب السودان تسيطر على زمام الأمور. وكانت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مستعدة لاستقبال هؤلاء المدنيين ولكنها لم تطلب من الحكومة السماح لهم بدخول القاعدة.

وبالرغم من هشاشة دفاعات الحكومة، فإنها (الحكومة) أفرطت في الثقة بقدرتها على الذود عن بانتيو. ولكن نظرا إلى أن الحواجز التي وُضعت على الطرق والتي تم منها إعادة المدنيين المتوجهين إلى قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قد أقيمت قبل أسبوع من الهجوم– مما يشير إلى خطة مدبرة مسبقا– يبدو من المرجح أن الحكومة لم ترغب ببساطة بتزايد الاقبال على موقع حماية المدنيين. فقد أصبح الموقع، مع تزايد الأدلة، مصدر إحراج لإدارة دولة لا تستطيع حماية سكانها، وفي العديد من الحالات، تقوم بمهاجمتهم.[١٧٦]

وفي ١٤ أبريل/ نيسان، قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بمهاجمة مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب شرق بانتيو، واجتاحتها وتقدمت نحو عاصمة الولاية (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، 2014c). وادى الهجوم إلى تزايد ملموس في مستوى التوتر في موقع حماية المدنيين. وقفز بعض المدنيين النوير من فوق السياج وانضموا إلى الهجوم، في حين ناقش آخرون مصير التجار الدارفوريين في موقع حماية المدنيين. وقال بعض النوير المقيمين في موقع حماية المدنيين أنه ينبغي ترك التجار وشأنهم

لأنهم مدنيون، بينما ألقى آخرون باللوم عليهم نتيجة الدور الذي لعبته القوات الدارفورية في الهجوم على جنوب ولاية الوحدة- التي ينحدر منها العديد من المقيمين في موقع حماية المدنيين- وعبروا عن رغبتهم بقتلهم.[١٧٧] وتم تأجيج هذه المشاعر عن طريق محطة الإذاعة المحلية التي قامت، بعد أن سيطرت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ببث خطابات لأفراد يدعون الناس للقتل وممارسة العنف الجنسي ضد غير النوير والأجانب (الأمين العام للأمم المتحدة، ص١٠، 2014d).

وتبين أن لمخاوف المدنيين الذين حاولوا الهروب من موقع حماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مبرراتها. ففي ١٥ أبريل/ نيسان، دخل مقاتلو الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة إلى البلدة وقتلوا مئات المدنيين. وتم استهداف الأجانب الذين يُعتقد بأنهم يضمرون مشاعر موالية للحكومة. وتم اتهام التجار السودانيين، وخصوصا أولئك المنحدرين من دارفور، بأنهم جزء من قوات التمرد السودانية التي شاركت في هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان على جنوب ولاية الوحدة.[١٧٨] كما تم استهداف المدنيين الدينكا والمسؤولين الحكوميين- بمن فيهم النوير. وكان هناك تدمير ونهب على نطاق واسع بما في ذلك المستشفى.[١٧٩]

وقبل الهجوم، كان كارلو كول، من نوير جيكاني أحد الموالين لبابيني مونيتويل وقائد سابق في جيش تحرير جنوب السودان، يحشد قوات النوير في الجيش الشعبي لتحرير السودان للقتال مع المعارضة عند وقوع الهجوم.[١٨٠] وقد تم سجنه قبل وقت قصير من الهجوم بسبب مخاوف من انضمامه إلى المعارضة. وخلال الاعتداء على بانتيو، هرب كارلو كول ومن ثم انشق ملتحقاً بالحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مع عدد قليل من المؤيدين النوير.[١٨١]

وشكل الاحتلال الناجح لبانتيو بداية فترة من النجاح العسكري النسبي للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وبعد الاعتداء على بانتيو، هربت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان غربا باتجاه مقاطعة مايوم، وجنوبا باتجاه جنوب ولاية الوحدة، حيث اشتبكت بقوات التمرد. وفي ١٧ أبريل/ نيسان، هاجمت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان قاعدة للتمرد في كوث، ليتم بعد ذلك دحرها مجددا نحو لير. وأجبرت قوات التمرد خلال مطاردة ساخنة القوات الحكومية المتراجعة للجيش الشعبي لتحرير السودان على الخروج من كوش ومن حقل نفط ثار جاث، الذي تمت استعادته من قبل الحكومة في فبراير/ شباط. وقامت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بقيادة وانغ تشوك في وقت لاحق بإعادة احتلال لير، التي تخلت عنها القوات الحكومية. بعد ذلك حاول الجيش الشعبي لتحرير السودان التحرك جنوبا من باريانغ، وقامت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بصد القوات الحكومية المتجهة نحو بانتيو في ١٨ أبريل/ نيسان. وفي أعقاب هذا الفشل، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بإعادة نشر قواته من جاو على الحدود من مقاطعة ربكونة، لإحكام السيطرة الحكومية على شمال الولاية.[١٨٢]

جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بالقرب من حقول النفط في ثار جاث، يونيو ٢٠١٤. © جيروم توبيانا

إعادة تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة

بعد اعتداء الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الناجح على بانتيو، وصل قديت ومعه التعزيزات. ووفقا لأقوال قديت، فقد وصلت معه قوة قوامها نحو ٨,٠٠٠ مقاتل؛ وتألفت القوة من جنود من النوير ينحدرون من ولاية الوحدة، كانوا متمركزين في جونقلي وأعالي النيل.[١٨٣] وفي ذات الوقت، تحرك وانغ تشوك شمالاً نحو بانتيو من ماينديت، مقره الرئيسي الميداني المؤقت، مع مجندين من جنوب ولاية الوحدة.[١٨٤] وتصادف وصول هذه التعزيزات مع تغير في القيادة الميدانية للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. فقد أرادت حركة التمرد ضمان يقاتل قياداتها وجنودها في مناطقهم.[١٨٥] وبناء على ذلك، قام جيمس كوانغ بتسليم قيادة ولاية الوحدة إلى بيتر قديت وانتقل إلى أعالي النيل. وفي كل مقاطعة من المقاطعات صارت تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، تم تعيين الضباط من العشيرة المسيطرة من النوير في تلك المقاطعة؛ فقد تم تعيين جيمس توت في مقاطعة لير، وبيتر تاب قديت في كوش وكارلو كول في مقاطعة غويت.

تصادف سقوط بانتيو مع حدوث تغييرات داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى وجه الخصوص، حل بول مالونغ اوان، الحاكم السابق لشمال بحر الغزال، مكان جيمس هوث كقائد أركان

للجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي حين يُعتبر بول مالونغ على نطاق واسع قائداً ممتازاً، فإن تعيينه أثار مخاوف العديد من النوير، الذين ربطوه بمذابح ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ التي حدثت للمدنيين النوير في جوبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعيينه، الذي جاء على حساب جيمس هوث- الذي كان في السابق أعلى الضباط النوير رتبة في إدارة كير- مما اعتبره العديد في المعارضة بمثابة سقوط آخر مظاهر الوحدة الوطنية في الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان ومحاولة من كير لترسيخ الجذور العرقية للصراع.

وبعد وصول تعزيزات قديت، وسعت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة حملتها ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان، فتحركت شمالا من بانيتو وهاجمت كيلو الواقعة على بعد (٣٠ كم شمال غرب عاصمة الولاية) وتور أبيض. كما تمكنت من استعادة السيطرة على باناكواش، التي كانت قد خسرتها في منتصف يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، بعد انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكوي- نام، في الجزء الجنوبي من مقاطعة مايوم.[١٨٦] وأخيرا، تمكنت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أيضا من السيطرة على مايوم لمدة ٤ أيام.[١٨٧] ولكن بالمجمل، ورغم هذه النجاحات، فإن هجوم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في أبريل كان اقل نجاحا مما توقعت الحركة المتمردة.

استعادة الجيش الشعبي لتحرير السودان للسيطرة على بانتيو وصراع موسم هطول الأمطار (أبريل/نيسان- نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤)

لم يدم التحسن في حظوظ الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة طويلا؛ حيث تمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان من قلب معظم مكاسب التمرد. فبحلول ١٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٤، كانت القوات الحكومية قد تقدمت حتى كيلو ٣٠. وفي مايوم، استعادت قوات نوير بل الموالية للحكومة سيطرتها سريعا على المقاطعة. ومع أواخر أبريل/ نيسان، ومع تعزيزات القوات القادمة عبر مايوم ولاية واراب، تم تجميع حوالي ٤,٠٠٠ مقاتل للجيش الشعبي لتحرير السودان مع اكثر من ١٠٠ مركبة لاستعادة بانتيو. ودخلت هذه القوات إلى العاصمة في ٢٨ أبريل/ نيسان، بمساعدة المتمردين الدارفوريين، الذين تحركوا جنوبا من مقاطعة باريانغ لدعم الهجوم.[١٨٨] وخلال الأسبوع التالي، أصبحت بانتيو منطقة متنازعا عليها؛ ففي ٥ مايو/ أيار، أدى الهجوم المضاد الذي شنته الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة إلى استعادة بانتيو،[١٨٩] مما خلق حالة من الابتهاج بين السكان النوير في موقع حماية المدنيين. غير أن السكان النوير في الموقع قاموا بمهاجمة السكان الدارفوريين واتهموهم بالولاء لحكومة جمهورية جنوب السودان.[١٩٠] وحسب ما وردت مناقشته في القسم ٤، فإن مواقع حماية المدنيين كانت عبارة عن بوتقة تشعل نيرانها الأحداث الخارجية.

وتُواجه هذه الاشتباكات باستنكار دولي واسع النطاق. فقد انتقدت الحكومة الأمريكية، مثلا، انتهاك الجيش الشعبي لتحرير السودان لاتفاقية وقف الأعمال العدائية الموقعة في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤. وفي نفس اليوم الذي استعادت فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بانتيو، وهو ١٥ أبريل/

نيسان ٢٠١٤، أعلنت الولايات المتحدة عن فرض عقوبات على ماريال تشانونغ- قائد الحرس الرئاسي لكير- وبيتر قديت، كوسيلة للضغط على الجانبين لإنهاء الصراع. ولم يكن لهذه العقوبات أي تأثير فوري يذكر.[١٩١] فقد هاجمت القوات الحكومية مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة بعد يوم من الإعلان عن العقوبات، وفي ٧ مايو/ أيار، سيطرت على عاصمة الولاية بشكل كبير.

واتفق الطرفان على شهر من التهدئة يمتد من ٧ مايو/ أيار وحتى ٧ يونيو/ حزيران. لكن هذه التهدئة لم تر النور. فبعد استعادة الجيش الشعبي لتحرير السودان السيطرة على بانتيو، وقعت اشتباكات متفرقة حول عاصمة الولاية، وزعم قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أن بعض جنودهم لا يزالون يقاتلون في المدينة في ١٠ مايو/ أيار. وخلال الشهر التالي، لم ينكث الطرفان بالتزامها بالتهدئة فقط، بل ونكثا بالتزامهما في ٩ مايو/ أيار في أديس أبابا باتفاقية وقف الأعمال العدائية الموقعة في يناير/ كانون الثاني (الأمين العام للأمم المتحدة، 2014b).

غير أن وتيرة الصراع تراجعت خلال الشهور القليلة اللاحقة، ليس بسبب اتفاقيات السلام، وإنما نتيجة لبدء موسم الأمطار، الذي حول جزء كبير من الولاية سريعا إلى مناطق لا يمكن اجتيازها. وفي مايو/ أيار، عززت الحكومة مواقعها الدفاعية في ولاية الوحدة، معتمدة على قوات بولجانغ، التي تم استئناف دمجها في الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما أعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان تنظيم قيادة قواته. ففي يونيو/ حزيران، تم تعيين نائب باولينو ماتيب السابق، من نوير بل واسمه طيب غاتلواك، قائداً للفرقة الرابعة، معززاً بشكل أكبر مكانة نوير بل باعتبارها الطرف الأهم عسكريا من بين النوير في ولاية الوحدة. قد أعادت هذه الحركة إلى الأذهان إلى حد كبير عملية إعادة تنظيم الهيكل القيادي التي قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، في وقت سابق، حيث وضعت أيضاً شخصيات من ولاية الوحدة في المناصب الرئيسية للسلطة (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، 2015a). وقد أدت هذه الحركة إلى تأليب نائب باولينو ماتيب على بيتر قديت، الذي كان أحد قادته البارزين، على نحو يعكس بشكل أساسي استمرار صراع نوير بل على ولاية الوحدة.

واستعد الجيش الشعبي لتحرير السودان لموسم الأمطار، تحسبا لهجمات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة. وقامت القوات الحكومية بحفر خنادق وأخاديد حول حقل نفط الوحدة وباكور ومواقع أخرى عديدة.[١٩٢] وفي ولاية الوحدة، كما هو الحال في أعالي النيل، فإن أول موسم مطر في الصراع أوحى بتوقعات بأن الحرب الأهلية في جنوب السودان ستعود إلى ديناميات الصراع القديمة. فخلال الحرب الأهلية الثانية، سيطرت القوات المسلحة السودانية بشكل كبير على المناطق الحضرية في جنوبي السودان بفضل تفوقها من حيث السلاح، في حين سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان على المناطق الريفية. وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان يشن حرب عصابات على مواقع القوات المسلحة السودانية خلال موسم هطول الأمطار، في حين كانت القوات المسلحة السودانية تقوم بغارات من حصونها الصغيرة في المناطق الحضرية في بداية الموسم الجاف مستغلة تفوقها في مجال المعدات العسكرية. وخلال الصراع

الحالي في ولاية الوحدة، وخصوصا في الجنوب، وجد الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه يلعب بصورة غير مواتية، الدور السابق للقوات المسلحة السودانية، في حين سيطرت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بشكل كبير على المناطق الريفية في جنوب الولاية.

وفي عام ٢٠١٤، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة غير قادرة على شن حرب عصابات ناجحة خلال موسم هطول الأمطار. وحاولت مرارا وتكرارا الاستيلاء على بانتيو وربكونة، وخصوصا في أغسطس/ آب وأكتوبر/ تشرين الأول (مجموعة الأزمات الدولية، ص١٣، ٢٠١٥). وقد تم إحباط هذه الهجمات بشكل كبير. وفي ٢٥–٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول، تحركت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة نحو الجنوب من مواقع حول هجليج في السودان، وهاجمت مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان بالقرب من حقل نفط الوحدة وأماكن أخرى في مقاطعة ربكونة. وفي ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، أحاطت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ببانتيو، حيث انتقلت من شمال عاصمة الولاية، تحت قيادة ماكال كول، وأيضا من قواعدها في غويت في الجنوب الشرقي ومن ربكونة في الجنوب الغربي.[١٩٣] وكان بيتر قديت هو القائد العام للعملية. واختار الجيش الشعبي لتحرير السودان الانسحاب من بانتيو بعد ظهر ذلك اليوم، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم دخلت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة إلى المدينة.

ولكن المتمردين لم يحتفظوا بالمدينة؛ فبعد أربع ساعات، ومع استعداد الجيش الشعبي لتحرير السودان للدخول مجددا إلى المدينة، قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بالانسحاب بدورها وتسليم المدينة للقوات الحكومية. ويبدو أن قوات التمرد قامت على الأرجح بالانسحاب من بانتيو لأنها لم تكن تعتقد أن بإمكانها الاحتفاظ بالعاصمة. ولكن فترة السيطرة الوجيزة للمتمردين على المدينة كانت تذكيرا نوعا ما — للحكومة والسكان– بقدرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة المستمرة على نقل الحرب إلى مناطق عدوها، بدلا من القيام بمحاولات حثيثة لانتزاع عاصمة الولاية من يد الحكومة.

وخلال موسم هطول الأمطار، حدثت بعض المواجهات أيضا في مايوم، وتركزت على الحدود بين مقاطعتي مايوم وربكونة، وبالتالي في الطريق إلى بانتيو. وفي مطلع يونيو/ حزيران ٢٠١٤، قُتل أكثر من ٢٠ مدنيا في مواجهات في وانغكي، حيث وقعت مواجهات أخرى في ٤–٥ يوليو/ تموز. وهاجمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وانغكي ٦ مرات خلال موسم الأمطار، حيث عبرت في إحدى المرات بحر العرب ودمرت جزءاً من البلدة. وفي أوائل يوليو/ تموز، اتهم بيتر داك خان، العضو السابق في برلمان مايوم والعضو في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، الجيش الشعبي لتحرير السودان بقتل ٣٧ مدنيا في بايام ماكين وحرق أكثر من ٤٠٠ منزل (سودان تريبيون، 2014c). ووقعت مواجهات أخرى في وانغكي ومانكين وريو، على الحدود مع ولاية واراب، في الفترة ١١–١٦ يوليو/ تموز. واندلع القتال في مايوم مجددا في ١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني في بواث عندما هاجمت قوات بولجانغ وشباب نوير بل المتحالفين معها مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، مخلفين وراءهم قرابة ٤٠ قتيلا.

وتعرضت قوات نوير بل التابعة للحكومة إلى خسائر خلال هذه الاشتباكات (سودان تريبيون، 2014d).

وتصاعدت الأعمال العدائية بين الحكومة والمعارضة في مايوم بسبب التنافس على تجنيد شباب نوير بل. وشهد موسم هطول الأمطار نشاط كبير للطرفين في عمليات التجنيد. وفي سبتمبر/ أيلول، ورد أيضاً أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة زادت من نشاطها في مجال التجنيد بين الشباب في جنوب ولاية الوحدة، بما في ذلك التجنيد الإلزامي.[١٩٤] وفي مايوم، كان بولجانغ يقوم بالتجنيد على نطاق واسع. ووفقا لآلية الرصد والتحقق للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)– التي كانت مسؤولة عن مراقبة تنفيذ اتفاقية وقف الأعمال العدائية– فإن العناصر التي قام بولجانغ بتجنيدها شملت الجنود الأطفال. وأورد مراقبو آلية الرصد والتحقق حالات تجنيد نشط لمن لم يبلغوا سن الرشد بعد في ٣ حالات على الأقل في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤ (إيقاد، 2014b). وورد أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان قلقا من هذه العمليات، بالرغم من استخدامه للأطفال الجنود بشكل مكثف خلال النزاع الحالي. وكانت مخاوفه إلى حد كبير مجرد استعراض أمام اللاعبين الدوليين والكيانات الدولية، على خلفية الضوء الذي سلطته الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) على حملة التجنيد التي يقوم بها بولجانغ.[١٩٥]

بالرغم من وقوع صدامات في مايوم، فإن معظم القتال من شهر مايو/ أيار وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ كان متمركزا في المناطق الواقعة غرب وجنوب غرب بانتيو، حيث حاول الجيش الشعبي لتحرير السودان تشتيت مواقع المتمردين القريبة من العاصمة. وبالمقابل، حاولت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة اجتياح المواقع الدفاعية الحكومية. وفي منتصف يوليو/ تموز، هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان مواقع المتمردين في غويت وربكونة. وفي ١١ أغسطس/ آب، وقعت اشتباكات في كالجاك بايام في مقاطعة ربكونة، وفي ١٣ أغسطس/ آب في نهيالديو، حينما هاجمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان الواقعة جنوب غرب بانتيو. قد استمر القتال حول بانتيو من ١٣–١٦ أغسطس/ آب.

من الصعب تحديد الطرف الذي أطلق شرارة هذه الاشتباكات (UNSG, 2014c). ففي الوتيرة المعتادة، اتهم كل طرف الطرف الآخر بانتهاك اتفاقية وقف الأعمال العدائية.[١٩٦] ووجد مراقبو آلية الرصد والتحقق كلا الطرفين مسؤولا عن الانتهاكات المتكررة لاتفاقية وقف الأعمال العدائية في الفترة ما بين مايو/ أيار وأغسطس/ آب ٢٠١٤. كما تعرض المراقبون للاستهداف من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتشكل مثل هذه الهجمات جزء من استراتيجية مصممة للحيلولة دون أن تصبح الانتهاكات الحكومية لاتفاقية وقف الأعمال العدائية واضحة للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد). وقام كلا الطرفان باتباع هذه الاستراتيجية خلال الصراع الحالي.

ازداد الضغط على آلية الرصد والتحقق خلال موسم هطول الأمطار، وكثيراً ما وجد المراقبون الطرق مسدودة أمام تحقيقاتهم. فقد اتهمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) بدعم حكومة جمهورية جنوب السودان وبنشر جواسيس حكومة جمهورية جنوب السودان في فرق آلية الرصد والتحقق. ووجه التنظيم المتمرد هذه الاتهامات بعد فترة وجيزة من اعتقال

٦ من أفراد فريق آلية الرصد والتحقق في مقاطعة مايوم في ٢٣ أغسطس/ آب ٢٠١٤. وقد توفي أحد مراقبي وقف إطلاق النار بذبحة صدرية خلال وجوده رهن الاعتقال. وزعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أن طائرة الهليكوبتر التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التي تحمل المراقبين هبطت دون إذن ودون وجود لممثلي المتمردين في فريق آلية الرصد والتحقق. وقدم عضو الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في فريق آلية الرصد والتحقق عريضة في يوليو/ تموز يطالب فيها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) بتغيير موقع قاعدة آلية الرصد والتحقق الرئيسية إلى مقاطعة محايدة، نظرا لتعرض المراقبين للتحرش في جوبا. وفي ظل ظروف كهذه، فإن النتائج التي تتوصل إليها آلية الرصد والتحقق تكون بالضرورة غير مكتملة، نظرا لأنها كثيراً ما تحرم من الوصول إلى المناطق التي تقع فيها العديد من الاشتباكات.

وخلال موسم هطول الأمطار، استهدفت القوات الحكومية أيضا العمليات الإنسانية.[١٩٧] وكانت هذه الهجمات وسيلة لإعاقة وصول الإمدادات للمدنيين الذين يُعتبرون متعاطفين مع المتمردين، وبالتالي تتم السيطرة على توزيع السكان في الولاية، بحيث يتم توجيه السكان إلى "المناطق الآمنة" التي تسيطر عليها الحكومة حيث يسمح بسير العمليات الإنسانية بسلاسة ودون إعاقة.[١٩٨]

وشكلت هذه الهجمات جزءاً من اقتصاد حرب متنامي. وفي ترديد صدى لتطورات من الحرب الأهلية السودانية الثانية، فإن تحويل إمدادات العون الإنساني وعمليات الإغارة على مجتمعات المدنيين خلال الصراع الحالي اصبح، وبشكل متزايد، يمثل نشاطا اقتصاديا مصمما كي يحافظ على حياة الجنود المشاركين في الحرب. والى حد ما، اصبح منطق الحرب مستقلاً عن المستجدات في المفاوضات السياسية حول مستقبل البلاد، نظرا لاعتماد سبل عيش الجنود على استمراريته، وأصبحت الهجمات على أماكن سكن المدنيين متعلقة بحياة الجنود إلى جانب كونها أهداف تكتيكية. وفي يوليو/ تموز ٢٠١٤، أغارت قوات جيش تحرير جنوب السودان السابق المنحازة للحكومة على أماكن تربية الماشية الخاصة بالمجتمعات المحلية التي يعتقدون أنها تدين بالولاء للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وفي ١٩–٢١ أغسطس/ آب، أغارت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من غويت وربكونة على قطعان المجتمعات التي تعتقد أنها متحالفة مع الحكومة في مقاطعة مايوم. وفي الحالتين، استخدم الاشتباه بالانتماءات السياسية كمبرر للغارات.

وشهد موسم هطول الأمطار لعام ٢٠١٤ اشتباكات متقطعة، وعدم قدرة أي من الطرفين على زيادة المناطق التي يسيطر عليها في الولاية. وظل الجيش الشعبي لتحرير السودان يتواجد في أبيمنوم ومايوم وباريانغ وربكونة، غير أن عاصمتي مقاطعتي مايوم وربكونة كانتا تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في حين كان جزء كبير من مناطق الولاية مناطق متنازع عليها. في غضون ذلك، صار استمرار الحرب يمثل عبئا متزايدا على كاهل السكان المدنيين الذي أصبحوا ضحية للقوات العسكرية المعتمدة على الإغارة على قطعانهم وسرقاتها كوسيلة عيش.

الاستعدادات للحرب

(ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤- مارس/ آذار ٢٠١٥)

شهدت الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ وحتى مارس/ آذار ٢٠١٥ استعداد كلا الطرفين لصراع الموسم الجاف، رغم أن أي منهما لم يشتبك مع العدو بشكل كامل. فقد كانت الاشتباكات منحصرة بشكل كبير في مناوشات متقطعة على حقل نفط الوحدة، جنوب بانتيو، وعلى حدود مايوم – ربكونة. وكان السبب الرئيسي لتأخر اندلاع الأعمال العدائية هو أن الأمطار كانت غزيرة على غير العادة في عام ٢٠١٤. وبحلول أبريل/ نيسان ٢٠١٥، كانت العديد من الطرق لم تجف تماما بعد، بما في ذلك الطريق الهام استراتيجيا من تورالي إلى بانتيو، الذي يمر عبر مايوم، والذي يعتمد عليه الجيش الشعبي لتحرير السودان في تنقل قواته ونقل إمداداته من واراب إلى ولاية الوحدة.

وتلعب تحولات الفصول دورا رئيسيا في الحرب في جنوب السودان. ونظرا لأن الطرق السالكة والمهجورة سابقا، تجف فإنها تصير محاور رئيسية للصراع وتصير تقاطعات الطرق أهدافاً استراتيجية هامة. إضافة لذلك، فإن المدنيين والقطعان تتنقل، حيث يتنقل المدنيون في محاولة للعودة إلى حقولهم من أجل موسم الزراعة بينما تنتقل القطعان إلى مراعي الموسم الجاف، مما يغير ديناميات الحرب، والأهداف الهامة لكلا الجيشين.[١٩٩]

ومع استمرار الاستعدادات للصراع في الموسم الجاف، تستمر أيضا مفاوضات السلام، رغم عدم إحراز أي تقدم ملحوظ فيها. وجرى الحوار الداخلي للحركة الشعبية لتحرير السودان في أروشا وأفضى إلى اتفاقية تم توقيعها في ٢١ يناير/ كانون الثاني. إلا أن الاتفاقية لم تتضمن سوى التزام آخر بوقف الأعمال العدائية التي انتهكها الطرفان بشكل متكرّر منذ توقيعها في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣، بالإضافة إلى سلسلة مبهمة من الالتزامات المتعلقة بإصلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان. وكما كان الحال دوما خلال الحرب الأهلية الحالية، فإن الطرفان قدما التزامات رسمية إلى المفاوضات- وذلك جزئيا لإرضاء المجتمع الدولي وتجنب الانتقادات- في الوقت الذي يستعدان فيه على أرض الواقع لهجمة عسكرية.

نقل الجيش الشعبي لتحرير السودان قوات إلى أبيمنوم من واراب في بداية ديسمبر/ كانون الثاني، ثم نقلها بعد ذلك أبعد إلى داخل الولاية، إلى مايوم تحديدا، في بداية يناير/ كانون الثاني.[٢٠٠] وتوجهت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي كانت متمركزة في أبيمنوم خلال موسم هطول الأمطار إلى مقاطعة مايوم. وتم تعزيز مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان حول حقل نفط الوحدة بدبابات وأسلحة ثقيلة في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، كما شوهدت قوافل المتمردين الدارفوريين تتحرك جنوبا عبر باريانغ خلال نفس الفترة.[٢٠١] وبنهاية عام ٢٠١٤، كان قد تم بذل جهود عظيمة لتوسيع مدرج هبوط الطائرات في مخيم بيدا للاجئين، الذي يعتبر أكثر أمانا من مدرج ربكونة، حتى تتمكن الطائرات الأكبر حجما التي تحمل ناقلات الجنود المدرعة من الهبوط.

وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تقوم بالتحضير لأعمال عدائية، بالرغم من الموارد المحدودة المتوفرة لها. وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، وفي أعقاب دعوة قديت في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ لتجنيد الشباب من جنوب ولاية الوحدة، نقلت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة المجندين شمالا من بانييجار ومايندیت، وغالبا سيراً على الأقدام ودون أسلحة.[٢٠٢]

وفي فبراير/ شباط ٢٠١٥، أجرت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة عمليات تجنيد إضافية في جنوب ولاية الوحدة، تحسبا لتكثيف الأعمال العدائية.[٢٠٣] كما تم التجنيد في مقاطعتي غويت وكوش، بالقرب من بانتيو. والأكثر إثارة للجدل، إن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، قامت في نوفمبر/ تشرين الثاني– ديسمبر/ كانون الأول، بالتجنيد داخل موقع حماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.[٢٠٤] وتحت قيادة ماكال كول، انتقل هؤلاء المجندين شمالا على طول ممر يمتد من مواقع المتمردين حول بانتيو إلى باناكواش، ومن هناك إلى هجليج في غرب كردفان في السودان، حيث تملك الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قواعد تدريب هناك.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تكافح بموارد محدودة، واجهت حكومة جنوب السودان ظروفاً مالية حرجة خلال تلك الفترة. فالحكومة كانت ، قبل الصراع، تعتمد بشكل كامل في دخلها تقريبا على إيرادات النفط، وبحلول ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ كانت قد قضت عاما معتمدة على الدخل الذي يأتيها من حقل واحد فقط – بالوش في أعالي النيل– حيث تم إغلاق الحقول الأخرى بسبب الصراع الحالي.[٢٠٥] وادى هذا الأمر إلى وقوع توتر في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحكومة جمهورية جنوب السودان بشكل عام، بسبب دفع الرواتب. وبدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان بدفع الرواتب لقواته بشكل انتقائي، الأمر الذي زاد من النزاع بين الأطراف المختلفة في القوات الحكومية. وفي ديسمبر/ كانون الأول، سرت مجدداً شائعات بأن ماثيو بولجانغ سيتمرد. وفي الحقيقة، كان التوتر بين بولجانغ والجيش الشعبي لتحرير السودان ناجما عن عدم دفع المرتبات لقواته، وبعد تصويب هذا الوضع في منتصف ديسمبر/ كانون الأول، تبددت هذه الشائعات.[٢٠٦] وقد أجبر الجيش الشعبي لتحرير السودان على دفع رواتب قوات بولجانغ، لأنها تشكل جزء حيويا من القوات الحكومية التي تدافع عن الولاية. ونتيجة توفير جوبا للسلاح والمال، قام بولجانغ بتجنيد وتسليح المزيد من شباب نوير بل (هيئة خبراء الأمم المتحدة بجنوب السودان، ص١٩، ٢٠١٦).

لم تكن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المتواجدة في الأماكن الأخرى أكثر حظاً. ففي حين تم دفع الرواتب لبعض القوات المتواجدة حول حقل نفط الوحدة، على خطوط التماس مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، وتجهيزها في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، بعد شهور من عدم الدفع؛ فإن الجنود الذين يحرسون حقول النفط في باريانغ، مثل تور، لم يحصلوا على أي رواتب منذ يونيو/ حزيران ٢٠١٤، وكانوا يأكلون أوراق القرع وبالكاد يملكون ما يكفي من الذخيرة للدفاع عن المواقع.[٢٠٧] ولا يعكس

ضعف اهتمام الجيش الشعبي لتحرير السودان بهذه القوات الظروف الحرجة للجيش فقط، وإنما يعكس أيضا الطبيعة الآمنة ظاهريا للموقع. فخطوط التماس كانت تمتد إلى الجنوب حول حقل نفط الوحدة والقوات التي تحرس هذه الحقول النفطية كان لها الأولوية من حيث الذخيرة والرواتب.

إن موضوع كيفية تمويل الدفاع عن حقول النفط الأخرى في باريانغ وربكونة قد تم حلّه من خلال البحث عن موارد تمويل بديلة. فبينما تتواجد الفرقة الرابعة في حقول النفط تلك، فإن هناك أيضاً قوات ميليشيا قوية قوامها ٧٠٠ مقاتل نظمها جهاز الأمن الوطني في جنوب السودان وجُنِّد فيها دينكا بانارو من مقاطعة باريانغ.[٢٠٨] وكما هو الحال مع الجيش الشعبي (والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة)، في الأماكن الأخرى في الدولة، فإن الميليشيات المنظمة محليا كانت تُعتبر كيانات أكثر موثوقية ومسؤولية في مناطقها التي أتت منها، ومن غير المحتمل أن ترتكب أي انتهاكات. إن قوة الدفاع عن حقول النفط في باريانغ لا تخضع للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا، بالرغم من أنها تقوم بالتنسيق معه.[٢٠٩] وبدلا من ذلك، فإنه يتم تنظيمها والتحكم فيها من قبل جهاز الأمن الوطني وتمويلها من قبل شركة بايونير الكبرى لعميات البترول، الكونسرتيوم الذي يدير حقول النفط في باريانغ وربكونة، والذي تُعتبر شركة البترول الوطنية الصينية المساهم الأكبر فيه.[٢١٠] وكان الراتب الذي يُدفع لشباب باريانغ للمشاركة في قوات الميليشيات ضعف الراتب الذي يحصل عليه الجندي في الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٢١١]

ويماثل هذا التطور لهيكل الدفاع في حقل نفط بالوش في أعالي النيل، والذي تحرسه أيضا ميلشيا دينكا بادانغ، ويديره جهاز الأمن الوطني وتموله مباشرة شركات النفط.[٢١٢] ويشير هذا المنحى إلى انقسام متنامي في المؤسسة العسكرية لحكومة جمهورية جنوب السودان، التي لم يعد الجيش الشعبي لتحرير السودان فيها مؤتمنا على حراسة حقول النفط، التي تم تسليم مهمة الدفاع عنها إلى فرع آخر من فروع الدولة. وقد تأثرت الشؤون السياسية الداخلية للدينكا بدورها من هذا الأمر. فكافة حقول النفط في جنوب السودان تقريبا أصبحت تحت سيطرة الميليشيات المكوّنة من دينكا بادانغ، الجماعة الأقل نفوذا تاريخيا بين جماعات الدينكا في الدولة. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٣–٢٠١٥، كانت هذه الميليشيات مسؤولة أمام وزير النفط حينذاك، ستيفن ديو داو، والذي هو نفسه من دينكا بادانغ.[٢١٣]

اشتباكات يناير / كانون الثاني ٢٠١٥

كانت حقول النفط هي التي شهدت الاشتباكات الأولى التي وقعت عام ٢٠١٥. ففي ٥ يناير/ كانون الثاني، قصفت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في حقل نفط الوحدة، بعد تحركها إلى جنوب السودان من مواقعها على الحدود السودانية. واستمرت الاشتباكات طوال شهر يناير/ كانون الثاني، حيث سيطرت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة

على حقل نفط توما الجنوبية في ٢١-٢٣ يناير/ كانون الثاني وهاجمت منشأة نفطية في باناكواش في ٢١ يناير/ كانون الثاني. وسببت هذه الهزيمة إحراجا شديدا في جوبا. واتهمت إدارة ولاية الوحدة المتمردين بإضرام النار في المنشآت النفطية وبالتالي الإضرار بالآبار ومواقع الإنتاج (سودان تريبون، 2015e). ولكن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة نفت هذه المزاعم (سودان تريبون، 2015f). وكانت حكومة جمهورية جنوب السودان قد أثارت نفس الاتهامات عندما هاجم المتمردون حقول النفط في باريانغ في وقت سابق خلال النزاع.

ولكن، في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، كانت المرافق النفطية في حالة جيدة، حتى لو تمت سرقة شبكة أسلاك توصيلاتها من أجل بيعها في مكان آخر.[٢١٤] وبالنظر إلى أهمية حقول النفط باعتبارها المصدر الوحيد للدخل المحتمل لأي حكومة مستقبلية في جنوب السودان، بما في ذلك المتمردين، فإن من غير المرجح أن تقوم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بتدميرها.

خلال الاشتباكات التي وقعت في حقل نفط توما الجنوبية، انسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من وجه نيران المدفعية الثقيلة من دار كوش. واستولت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على دبابتين بعد انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي نهاية يناير/ كانون الثاني، قام بول مالونغ باستدعاء الضابط المسؤول عن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في توما الجنوبية، أكويل ماثيانغ كيرنار، إلى جوبا واتهمه بالتخلي عن موقعه (سودان تريبون، 2015g). وحولت هذه الخطوة الهزيمة العسكرية إلى حكاية ترددها الألسن حول إخفاقات ضابط معيّن، في محاولة لإخفاء الأسباب الأكثر أهمية لخسائر الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولم تحصل القوات في توما الجنوبية على رواتبها منذ ٦ أشهر وكانت تتلقى تغذية سيئة ولم تكن تملك ما يكفي من الذخيرة للدفاع عن مواقعها. ومع استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان، تزايدت المخاطر المحيطة بالوضع المالي لحكومة جمهورية جنوب السودان، وأصبحت معنويات الجنود عاملاً هاما في إدارة الحرب.

وشهد شهر يناير/ كانون الثاني أيضا وقوع اشتباكات حول بانتيو، حيث بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان الاستعدادات لحملة الموسم الجاف للتوغل جنوب ولاية الوحدة. وفي ٦ يناير/ كانون الثاني، قصف الجيش الشعبي لتحرير السودان مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على الطرق من بانتيو إلى غويت ونهيالديو. واستمرت الاشتباكات بقية الشهر، مع قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بقصف مواقع المتمردين الواقعة جنوب وغرب عاصمة الولاية بشكل متقطع، وفي الوقت نفسه مهاجمة قواعد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في بواث وويشوك، في مقاطعة مايوم. ونظراً لصعوبة الوصول، التزمت آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) الصمت بشكل ملحوظ حيال هوية المسؤول عن تلك الاشتباكات، باستثناء توجيه اللوم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان –المعارضة على قصف بانتيو في ١ فبراير/ شباط.

الصراع حول بانتيو، فبراير / شباط- مارس / آذار

استمرت الاشتباكات على مدار شهر فبراير/ شباط. ومالت إلى وقوع اشتباكات بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، المتمركزة في بانتيو وربكونة، وقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة جنوب وغرب عاصمة الولاية، وخصوصا في غويت وثاون وثو مانغور. ولم تكن هذه الاشتباكات جزء من حملة عسكرية متضافرة من قبل أي من الطرفين. وإنما كانت غالبا نتيجة عمليات نصب كمائن تكتيكية أو دوريات تواجه بعضها البعض مصادفةً. وبالنسبة للقوات الحكومية، فقد كانت هذه الاشتباكات محاولة لتقييم مدى قوة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.

وفي أواخر فبراير/ شباط ٢٠١٥، حافظ الطرفان بشكل كبير على المناطق التي استطاعا احتلالها في مايو/ أيار ٢٠١٤، في بداية موسم هطول الأمطار، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يزال يسيطر على مقاطعات أبيمنوم ومايوم وباريانغ وربكونة، وحافظت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على أغلب أجزاء جنوب ولاية الوحدة. ويتطابق مثل هذا الانقسام مع الانقسامات العرقية التي ترتبط بشكل كبير بالانقسام السياسي بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة: فمناطق نوير بل والدينكا تدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان، بينما تدعم مناطق النوير الجنوبية حركة التمرد. أما مقاطعة ربكونة ، والتي شهدت أعنف المواجهات بين الطرفين، فهي وحدها التي تنسجم مع هذا النمط. ففالبية سكانها يتعاطفون مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ولكن خلال معظم فترات الصراع، كانت ربكونة وبانتيو تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان ونوير بل، الذين خدموا سابقا كمقاتلين في جيش تحرير جنوب السودان.[٢١٥]

تغيرت طبيعة الاشتبكات المتقطعة التي وقعت خلال شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/ شباط في الشهور التي تلت ذلك، مع بدء موسم الجفاف. وفي ٢٣ مارس/ آذار، خرجت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من بانتيو وهاجمت مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة إلى جنوب وغرب عاصمة الولاية، محرزة تقدما على المتمردين. واستمرت الاشتباكات خلال اليوم التالي مع تحرك قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان جنوبا باتجاه قاعدة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في نهيالديو، في محاولة لتعزيز سيطرتها على المنطقة الواقعة جنوب عاصمة الولاية مباشرة. كما تقدمت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان شرقا خارج العاصمة باتجاه غويت واشتبكت مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في كيورينغي، على بعد ٢٠ كم من بانتيو. وخلال هذه الاشتباكات، قُتل ١٢ جنديا من الجيش الشعبي لتحرير السودان و٣ جنود من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة (مشروع التقييم الاساسي للأمن البشري، 2015c).

وأطلق كل من الطرفين مزاعمه بشأن القوات التي بدأت بالاشتباكات. فزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان أن المتمردين كانوا يقصفون جنوب شرق بانتيو ويتقدمون نحو عاصمة الولاية من غويت،

مجبرين القوات على الرد. وزعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يهاجم مواقعها خارج بانتيو. وتغض هذه المزاعم الطرف عن كثير من الأحداث. فالحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة كانت بالفعل مسؤولة عن قصف بانتيو وربكونة في الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٥.[٢١٦] ولكن الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يكن فقط يصد هذه الهجمات، وإنما بدأ يتقدم داخل جنوبي الولاية.

سبق اعتداء القوات الحكومية سلسلة من الخُطب الداعية للحرب والتي ألقاها كير في نهاية شهر مارس/ آذار حيث قال للجماهير أن افضل وسيلة للتعامل مع مشار هي تدمير قواته وجعله يعود إلى صوابه، كما حدث في عام ٢٠٠٢. ويشير استدعاء هذا التاريخ إلى الانشقاق في الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي انتهى عندما عاد مشار وانضم مجدداً إلى حركة التمرد. كما أنه يشير إلى مدى تأثير الانشقاقات والأحقاد والضغائن من الحرب الأهلية الثانية- بالنسبة للعديد من المشاركين في هذه الحرب- على الصراع الحالي، ومقدار تطبيق استراتيجيات الحرب الأخيرة في الوقت الحاضر.

التوتر في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة

في نهاية موسم هطول الأمطار، قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بإجراء تغييرات سياسية في هيكلها التنظيمي كان لها أصداء في ولاية الوحدة خلال الشهور التي تلتها. ففي محادثات السلام المتعثرة في أديس أبابا، اقترحت الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) تشكيل حكومة وحدة وطنية، يكون فيها مشار نائباً للرئيس ويستمر كير في الرئاسة. وردا على ذلك، عقد مشار مؤتمرا للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في باغاك في أعالي النيل، على الحدود الإثيوبية.[٢١٧] وبرزت أشكال توتر حول عدد من القضايا. وخلال أحد الاجتماعات، أشار العديد من قادة أعالي النيل بعدم قبولهم على بقاء كير في السلطة ورفضوا المشاركة في أي حكومة مستقبلية للوحدة الوطنية تشمل الرئيس الحالي.

لذلك، برزت واحدة من خطوط التصدع الرئيسية في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. كان تركيز مشار وتعبان دينق منصبا على التسوية السياسية المستقبلية- ومكانهم فيها، ولم يكونوا يرغبون في استبعاد احتمال حكومة مستقبلية تضم كير، خصوصا أن هذا الأمر كان أساس موقف جوبا في المفاوضات. ولكن العديد من القادة النوير في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة كانوا يركزون اكثر على تحقيق العدالة للمدنيين النوير الذين قُتلوا في جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣. وبينما كان هؤلاء القادة يواجهون الإدانة والعقوبات في دول شمال العالم، فإن من المفارقات أن موقفهم كان، بالفعل، أقرب إلى المنظمات غير الحكومية الدولية التي تصر على عدم إمكانية حدوث تسوية سلمية دون آلية قضائية ودون تحقيق العدالة لضحايا النزاع.[٢١٨] وكان لهؤلاء القادة، بمن فيهم بيتر قديت وغاثوث غاتكوث، أجندة عرقية ضيقة الأفق، تركز على الانقلاب على ما يعتبر هيمنة الدينكا على

حكومة جمهورية جنوب السودان والسيطرة على أعالي النيل.[٢١٩] وتغذي هذه الاختلافات، بين النخبة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وقادة النوير البارزين فيها، توترا هيكليا أساسيا في التنظيم المتمرد، الذي يحاول أن يكون صوت السكان النوير في جنوب السودان وفي الوقت نفسه تحالف أوسع متعدد الأعراق يعارض حكومة كير.

قد اكتسبت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أيضاً نوعاً من الهيكلة العسكرية الرسمية خلال الاجتماع الأول في باغاك في أعالي النيل، بعد شكاوى من قادة بارزين بشان افتقارهم للموارد والتنظيم التي تسمح بشن حرب ناجحة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي ولاية الوحدة، تم ترفيع قديت إلى موقع نائب رئيس الأركان للعمليات العسكرية، ليصير احد ٨ نواب تحت إمرة سايمون غاتويش دوال، رئيس الأركان العامة من نوير لو.[٢٢٠] وذهب غاتويش من جوبا إلى بانتيو في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، ثم إلى جونقلي في مارس/ آذار– أبريل/ نيسان. وفي الوقت نفسه، كان قديت قد انتقل من جونقلي إلى بانتيو عبر أعالي النيل. ومما أثار حيرة العديد من قادة نوير بل في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، إن سايمون ماغويك غاي ماجاك قد صار قائد الفرقة الرابعة في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، والمسمى بفرقة الليج.[٢٢١]

لم تكن فترة قديت كقائد عسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في ولاية الوحدة ناجحة بالقدر الذي توقعته الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وعلى عكس التوقعات، لم تؤدي الفترة التي تلت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على بانتيو في أبريل/نيسان ٢٠١٤ إلى سلسلة من الانتصارات العسكرية في مختلف أنحاء الولاية. وبقدر ما أحدث من ضرر، فإنه لم يستطع إمالة نوير بل إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، كما وعد، بل على العكس من ذلك فإن نوير بل زادوا من دعمهم لبولجانغ وغوين مونيتويل خلال الفترة التي كان فيها قديت قائداً لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في الولاية. وبتعيين قديت نائباً لرئيس الأركان، فإنه أبعد قديت من القيادة العسكرية المباشرة للقوات في ولاية الوحدة.

وكان ماغويك غاي، بديل قديت، نائبا له في السابق في حركة التمرد. وقبل تفجّر النزاع، لم يكن ماغويك غاي يحظى بشعبية كمتحدث في المجلس التشريعي في ولاية الوحدة تحت حكم تعبان دينق، الذي كان قد عيّنه، إلى أن تم عزله على يد غوين مونيتويل في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣.[٢٢٢] وزعم العديد من أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أن ماغويك غاي لم يكن مناسباً لمنصبه الجديد كقائد لفرقة الليج، لأنه كان في المقام الأول سياسيا وليس جنديا. وزعم قديت أن ماغويك غاي حصل على منصبه فقط لأنه من نوير دوك وأنه أحد أقارب مشار.[٢٢٣]

وفي مؤتمر باغاك، صرح مشار أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ستقسم جنوب السودان إلى ٢١ ولاية، بتطبيق النموذج الفيدرالي الذي يسير على خطى نظام المقاطعات البريطاني

القديم في الحقبة الاستعمارية. وعلى أساس هذه الخارطة، ستحتفظ ولاية الوحدة بحدودها الحالية ويتم تسميتها بولاية الليج- مما يشير إلى أنها بشكل أساسي ولاية نوير، وذات اسم نويري يشير إلى رواية النوير عن أصل الإنسان.[٢٢٤] ولم يتم التطرق إلى دور غير النوير في الحكومة في ولاية الليج خلال المؤتمر.

ولاستبدال بيتر قديت كحاكم عسكري باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة لولاية الوحدة، قام مشار أيضا بتعيين روبرت رواي كول جال "حاكماً لولاية الليج". وكان رواي كول، وهو من نوير ليك، مقاتلا في حركة الأنيانيا، ثم قائدا في الجيش الشعبي لتحرير السودان تحت قيادة مشار. وبعد ذلك اصبح مفوضاً لمقاطعة ربكونة ثم صار ممثل ربكونة في البرلمان في جوبا، حيث قيل أنه كان مقربا من الحاكم تعبان دينق[٢٢٥]. وأشار قديت مبدئيا إلى سعادته بالتغيير قائلاً: "لم أرغب بأن أكون حاكما. ونحن لا نحتاج إلى حاكم. فالحاكم يتولى الشؤون السياسية ويتعامل مع المدنيين. أما أنا فأقود على المستوى العسكري ولست معنيا بالشؤون السياسية". وأضاف أن دوره الجديد كنائب لرئيس الأركان يبقيه بحكم منصبه قائدا لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في ولاية الوحدة وزعم أن عددها يصل إلى ٥٠,٠٠٠ رجل.[٢٢٦] غير أن تعيين قائد الفرقة والحاكم في ولاية الوحدة أبرزا النفوذ المتراجع لقديت، والقوة المتزايدة لتعبان دينق في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، على الأقل فيما يتعلق بولاية الوحدة.

وكان العديد من القادة الميدانيين للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في ولاية الوحدة بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٥ إما من نوير بل (مثل ماكال كول) أو أنهم عملوا تحت إمرة قديت بصفة ما خلال الحرب الأهلية الثانية أو في جيش تحرير جنوب السودان (مثل كارلو كول). لكن وبالرغم من دور نوير بل في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، فإن الغضب كان يتزايد بحلول منتصف عام ٢٠١٥ بين غالبية النوير في ولاية الوحدة تجاه نوير بل، بسبب دورهم في دعم الحكومة وتجاوزات جوبا ضد العديد من نوير دوك وجقي وجيكاني في جنوب ولاية الوحدة. وبالنظر إلى عدم شعبية نوير بل ودعم أغلبيتهم المطلق للحكومة، فإنه لم يكن هناك ما يحفز مشار إلى الإبقاء على قادة من نوير بل في المناصب العليا داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة.

ومع ذلك فإن الانقسامات الحادة استمرت بين النخبة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة وسكان النوير في الولاية، وصارت واضحة بتعيين اثنين من السياسيين اللذان كانا من المقربين كثيراً من تعبان دينق والمكروهين كثيراً في ولاية الوحدة قبل اندلاع الصراع. ثم أن النوير عموما معادين لأي عودة محتملة لتعبان دينق لتقلّد منصب هام في السلطة في ولاية الوحدة مثل منصب الحاكم[٢٢٧].

وهكذا، شهد مطلع أبريل/ نيسان ٢٠١٥ قيام هيكل قيادة جديد للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، ولكنه هيكل متصدع بسبب الخلافات الداخلية. ومثلما كان موقفها حرجاً في ولاية الوحدة،

كانت قاعدتها العسكرية الرئيسية، حيث مقر "الحاكم" الجديد، رواي كول، وقائد لفرقة ماغويك غاي، يتواجدان في باناكواش، بالقرب من الحدود السودانية، وبعيدا عن المقاطعات الجنوبية، والتي ستصبح قريبا عرضة لهجمات القوات الحكومية.

حوالي ١٠٠,٠٠٠ نازح بسبب هجوم الحكومة في مايو/ أيار ٢٠١٥ في ولاية الوحدة. ©جيروم توبيانا

الهجوم الثاني للحكومة على الجنوب (أبريل/ نيسان – أغسطس/ آب ٢٠١٥)

من أبريل/ نيسان وحتى يونيو/ حزيران ٢٠١٥، قامت القوات الحكومية بشن هجوم منسق على الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في ولاية الوحدة (انظر الخارطة ٤).[٢٢٨] وكان للاعتداء ٤ محاور رئيسية. تحركت موجة أولى من الشمال من بانتيو ومايوم، وجنوباً من باريانغ لتحاصر قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في باناكواش.[٢٢٩] وتحركت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من وانغكي وبلدة مايوم، وهاجمت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في جنوب مايوم، معزّزة سيطرتها على المقاطعة. وتحركت موجة ثالثة جنوبا من بانتيو إلى نهيالديو- القاعدة الرئيسية للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في مقاطعة ربكونة- ومن ثم إلى غويت وكوش، قبل مهاجمة جنوب ولاية الوحدة. وتقدمت موجة رابعة لاحقا في مركبات وسيراً على الأقدام من مابر، في ولاية البحيرات، وكذلك في بوارج على طول النيل الأبيض من ولايتي البحيرات وجونقلي، لمهاجمة مقاطعتي مايندیت وبانييجار (هيئة خبراء الأمم المتحدة بجنوب السودان، ص١٨-١٩، ٢٠١٦؛المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ص٤٣-٤٤، ٢٠١٦).

وفي يونيو/ حزيران ويوليو/تموز، استمر الاعتداء بينما تحرك شباب نوير بل من مايوم إلى المناطق الجنوبية المدمرة وأغاروا على القطعان التي ظلت هناك بعد الاعتداء الأول (هيئة خبراء الأمم المتحدة بجنوب السودان، ص٣٤، ٢٠١٥). وتألفت قوة الجيش الشعبي لتحرير السودان من مقاتلي الفرقة الرابعة من باريانغ وبانتيو، وقوات الفرقة الثالثة والفرقة الخامسة، ومقاتلي جيش تحرير جنوب السودان السابقين بقيادة بولجانغ وشباب نوير بل من مقاطعة مايوم، إلى جانب قوات من ولاية البحيرات.

سقوط باناكواش

بدأت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة باستخدام باناكواش، داخل مقاطعة ربكونة، شمال حقل نفط الوحدة، لشن هجمات على مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان غربي ولاية الوحدة في مطلع عام ٢٠١٥. وقد حققت نجاحا ملحوظا في يناير/ كانون الثاني، واستمرت الاشتباكات بشكل متقطع خلال الشهور الأربعة الأولى من العام. كما كانت باناكواش أساسية بالنسبة لاستراتيجية الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في ولاية الوحدة لأنها توفر وسيلة وصول إلى القواعد الخلفية في السودان بالإضافة إلى الأسلحة التي توفرها الخرطوم، بالرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة اشتكت من أن الأسلحة التي تقدم لها لم تكن أبدا كافية لشن حملة ناجحة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٢٣٠] وكان وجود معظم ذخيرة المتمردين في باناكواش يعني أن قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في جنوب الولاية افتقرت إلى الموارد اللازمة لصد اعتداء الجيش الشعبي لتحرير السودان القادم. كما أن قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الأساسيين-

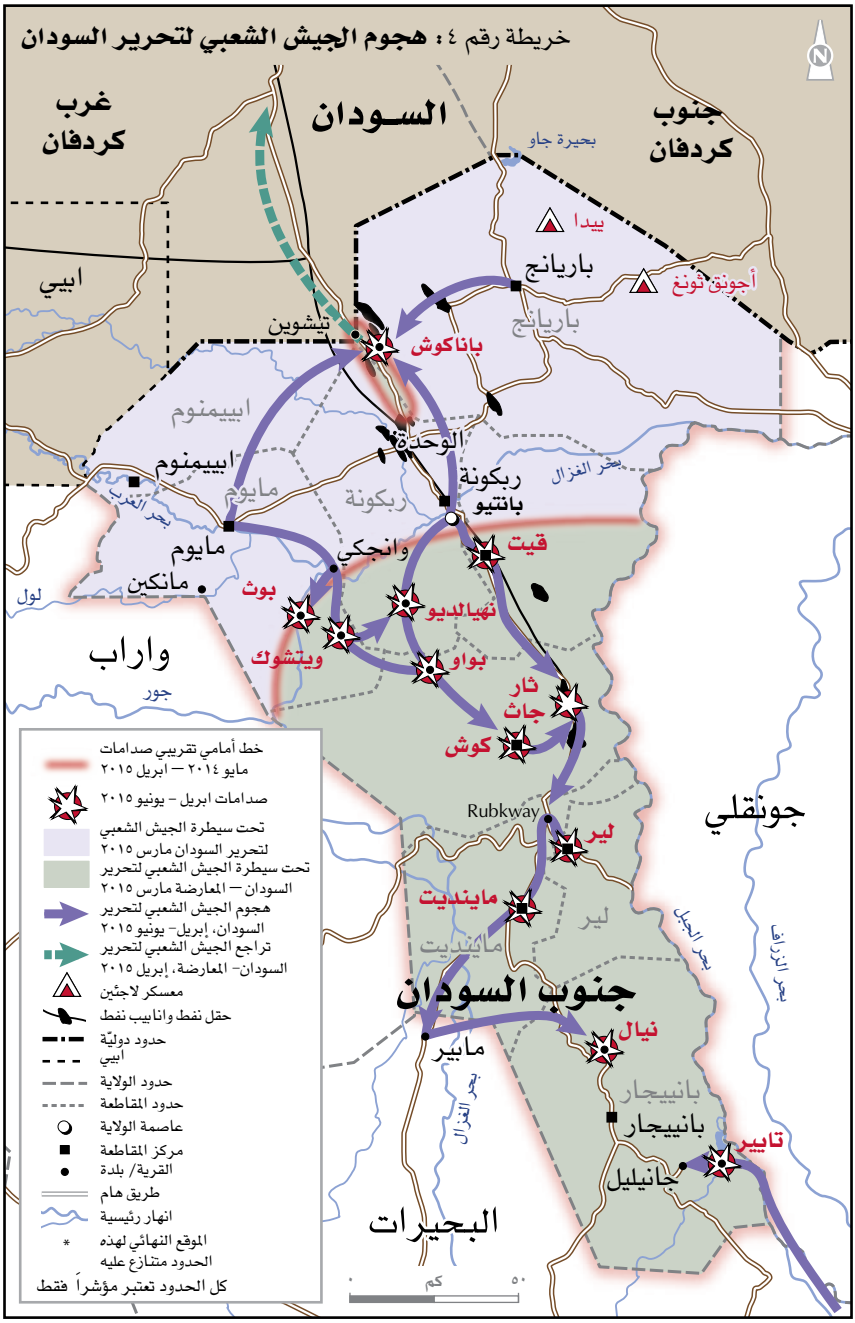
خريطة رقم ٤ : هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان
غرب كردفان
السـودان
جنوب كردفان
بحيرة جاو
ابيي
بيدا
باريانج
أجونق ثونغ
باريانج
تيشوين
باناكوش
ابييمنوم
الوحدة
ابييمنوم
مايوم
ربكونة
ربكونة بانتيو
بحر الغزال
بحر العرب
مايوم
وانجكي
قيت
مانكين
بوث
نهيالديو
لول
واراب
ويتشوك
بواو
ثار جاث
جور
كوش
Rubkway
جونقلي
لير
مايندیت
لير
مايندیت
بحر الجبل
بحر الزراف
جنوب السودان
نيال
مابير
بانييجار
بحر الغزال
بانييجار
تايير
جانيليل
البحيرات
٥٠ كم
خط أمامي تقريبي صدامات مايو ٢٠١٤ — ابريل ٢٠١٥
صدامات ابريل - يونيو ٢٠١٥
تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان مارس ٢٠١٥
تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان — المعارضة مارس ٢٠١٥
هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان، إبريل- يونيو ٢٠١٥
تراجع الجيش الشعبي لتحرير السودان- المعارضة، إبريل ٢٠١٥
معسكر لاجئين
حقل نفط وانابيب نفط
حدود دوليّة
ابيي
حدود الولاية
حدود المقاطعة
عاصمة الولاية
مركز المقاطعة
القرية/ بلدة
طريق هام
انهار رئيسية
الموقع النهائي لهذه الحدود متنازع عليه
كل الحدود تعتبر مؤشراً فقط

بمن فيهم ماغويك غاي ورواي كول وماكال كول- كانوا أيضاً في باناكواش. فقد كانت مركز نشاط الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في الولاية. ويعيد استخدام الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة باناكواش إلى الذاكرة دعم الخرطوم لقوات دفاع جنوب السودان كوسيلة لإضعاف الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية الثانية، والطريقة التي استخدمت بها حركة/ جيش الدفاع عن جنوب السودان السودان في التدريب والتجنيد حلال حقبة ما قبل اتفاقية السلام الشامل.

هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان باناكواش في نهاية شهر أبريل/ نيسان ٢٠١٥. وقد تم صد اعتداءاته الأولية، ربما نتيجة التردد من طرف القوات الحكومية بسبب قرب المنطقة من الحدود السودانية، وبالتالي خوفاً من أن يؤدي القتال بالقرب من الحدود السودانية إلى إشعال فتيل حرب أخرى مع السودان، حسب قول أحد المسؤولين الحكوميين.[٢٣١] ورغم أن الاعتداءات الأولية للجيش الشعبي لتحرير السودان لم تكن ناجحة، إلا أنها لعبت دورا استراتيجيا هاما في حملته خلال موسم الجفاف، إذ أدت إلى حصار الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في شمالي ولاية الوحدة ومنعها من التحرك إلى الجنوب للمساعدة ضد الموجة الرئيسية لهجوم الحكومة على جنوب الولاية.

وفي مايو/ أيار، عقب انتهاء الهجوم الرئيسي للجيش الشعبي لتحرير السودان على المناطق الجنوبية، انسحبت معظم قواته من لير ونهيالديو إلى بانتيو. وفي ٢ يونيو/ حزيران، شنت هذه القوات اعتداءاً منسقاً على باناكواش: حيث تحركت قوات بولجانغ شمالا من مايوم وشنت قوات القوة الرابعة هجومها من بانتيو ومن مقاطعة باريانغ.[٢٣٢] واجتاحت هذه القوة المشتركة مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في روت رياك ولالوب قبل مهاجمة باناكواش نفسها وإجبار المتمردين على الهرب إلى السودان، إلى جانب ما يتراوح عددهم ٩,٠٠٠-١٥,٠٠٠ من مدنيي جنوب السودان، الذين لجأوا إلى خرسانة، عبر الحدود في غرب كردفان. بعد أن جمّدت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة حركة معظم قواتها في باناكواش طوال فترة الهجوم على المناطق الجنوبية، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بإعادة التجمع في بانتيو ومن ثم دحر المتمردين.

استمر القتال على امتداد الأيام العشرة الأولى من شهر يونيو/ حزيران مع مطاردة الجيش الشعبي لتحرير السودان للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة إلى السودان، مما تسبب في مشكلة دبلوماسية حينما اضطرت القوات المسلحة السودانية إلى الانسحاب من ثلاث قواعد لها في الجانب السوداني من المنطقة الحدودية.[٢٣٣] وللحيلولة دون وقوع اشتباكات على نطاق أكبر بين البلدين، انسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان من قواعد القوات المسلحة السودانية.[٢٣٤]

الهجوم على المناطق الجنوبية

بدأ هجوم الحكومة في مقاطعة مايوم في ٢٥-٢٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٥، حينما تحركت قواتها من وانغكي

وبلدة مايوم بالإضافة إلى بانتيو، وهاجمت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في ويشوك وبواث. وذكر أن غالبية قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تألفت من قوات نوير بل التي تم دمجها مؤخراً، والتي يتراوح عددها بين ٣,٠٠٠–٥,٠٠٠ مقاتل. وتحركت هذه القوات أيضاً لمهاجمة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في جنوب وغرب بانتيو.

شنت القوات الحكومية هجماتها في الأسبوع الأول من شهر مايو/ أيار، حيث سيطرت على نهيالديو واجتاحت مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في بواو (Boaw)، إلى الشمال من مقاطعة كوش. وفي ٥ مايو، استولت قوات من بانتيو على غويت وأحرقتها جزئيا، في حين قام شباب نوير بل، الذين استولوا على بواو (Boaw) بالإغارة على القطعان في شمال مقاطعة كوش. وفي ٨–٩ مايو/ أيار، هاجم شباب نوير بل كوش نفسها، كجزء من محاولة نسقتها الحكومة لتدمير الموارد التي يستخدمها المدنيون الذين يُزعم أنهم يناصرون المتمردين. بعد ذلك اجتمعت القوات من مايوم وبانتيو في حقل نفط ثار جاث. وتحسبا لتقدم المقاتلين، قامت منظمات العون الإنساني بإخلاء لير في ٩ مايو/ أيار.[٢٣٥] بعد ذلك تحركت القوات الحكومية جنوبا باتجاه لير في منتصف مايو/ أيار.[٢٣٦] وأخيرا استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على لير في الفترة ما بين ١٥–١٨ مايو/ أيار، في عملية كماشة شملت تقدم قوات من الشمال والجنوب.[٢٣٧]

وبالتزامن تقريبا، قامت قوات الدينكا في الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات الموالية لها بالتحرك شمالا من ولاية البحيرات وهاجمت مايندیت في ١٢ مايو/ أيار. ثم تقدمت بعد ذلك نحو روبكواي، في حين تقدمت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الأخرى على طول النيل من ولاية البحيرات وولاية جونقلي في بوارج، ورست في ميناء طاير. وتم إخلاء المنظمات الإنسانية من غانيليل في ١٣ مايو/ أيار، وسط اشتباكات في مقاطعة بانييجار.[٢٣٨] وبعد تدميره لجزء من ميناء طاير، تعرض الجيش الشعبي لتحرير السودان لهجوم من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وانسحب إلى ميناء أدوك. وفي اليوم التالي، عاد الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى ميناء طاير وسيطر مجددا على الميناء. ويُعتبر ميناء طاير محطة تجارية هامة للمجتمعات المحلية في ولايات جونقلي والبحيرات والوحدة. وكانت إحدى الأماكن القليلة في جنوب ولاية الوحدة التي يمكن فيها لمجتمعات النوير الحصول على الإمدادات من ولاية البحيرات؛ وكان تجار الدينكا يتواجدون في الميناء جنباً إلى جنب مع المدنيين النوير.[٢٣٩]

ولم يحتفظ الجيش الشعبي لتحرير السودان بطاير، وإنما انسحب بعد تدمير الميناء وشن لاحقا هجمات على مقاطعة بانييجار، بما في ذلك نيال، في ٢٠ مايو/ أيار، قبل الانسحاب شمالا. وأدى هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولاية البحيرات، إلى جانب غارات شباب الدينكا من ولاية البحيرات على القطعان في مقاطعة بانييجار، إلى انهيار معاهدة عدم الاعتداء غير المعلنة والتجارة بين الدينكا من ولاية البحيرات والنوير في بانييجار.

عائلة منهكة تأخذ استراحة في طريق عودتها إلى منزلها بعد أشهر من العيش في الغابات. مقاطعة غويت، يونيو/ حزيران ٢٠١٤.
©جيروم توبيانا

وكما هو الحال في الأماكن الأخرى في مقاطعة بانييجار، فإن روايات الشهود تفيد بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان أحرق أجزاء من نيال وقتل مدنيين قبل أن يغادر المنطقة، وذلك في أعقاب هجوم من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.

وكانت مقاطعة بانييجار، التي كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يتحرك فيها بصعوبة، بالنظر إلى طبيعتها التي تتميز بوجود المستنقعات، فهي المقاطعة الوحيدة التي استعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة السيطرة عليها مباشرة، في حين كان الجيش الشعبي لتحرير السودان هو المهيمن في الأماكن الأخرى من الولاية.

حرب على الناس

مع بداية يونيو/ حزيران ٢٠١٥، بدأ وكأن الجيش الشعبي لتحرير السودان حقق انتصارا عسكريا ساحقا على الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. ولكن، وباستثناء قلة من الأماكن– مثل نهيالديو– فإن الهجوم على المناطق الجنوبية كان يتميّز بافتقاره للمعارك العسكرية الفعلية. فقد كانت قوات الحركة

الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تنسحب إلى الغابات قبل تقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما ورد أن ماغويك غاي كبح جماح شباب النوير في جنوب ولاية الوحدة، ربما لأنه لم يكن متأكدا من قدرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على الانتصار عسكريا، وبالتالي قرر الحفاظ على قواته.[٢٤٠] وقد لوحظ في الحالات التي قاتل فيها شباب النوير في جنوب ولاية الوحدة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان، أنهم قاموا بذلك بشكل مستقل وليس كجزء من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.

مع اختفاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، تم توجيه هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان بشكل كبير ضد المدنيين أو- ضد أي سكان محليين تمكنوا من الهرب إلى الغابات- أو ضد القرى التي تكاد تكون مهجورة. وخلال هذه الحملة، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الوصول إلى الجزء الجنوبي من ولاية الوحدة حتى شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥ (مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ص٧، ٢٠١٦) ، الأمر الذي حد من قدرة المنظمات الإنسانية على توفير الدعم على أرض الواقع وحال دون تكوين البعثة لفهم تفصيلي للنزاع حالة اندلاعه.

وفي العديد من الأماكن، كان المدنيون بالكاد قد شرعوا في إعادة البناء بعد الهجوم الحكومي الأخير. وفي لير، كان المدنيون يقومون بإعادة بناء منازلهم وزرائبهم (لواك)، وشرعوا أيضا في الزراعة. وقد اختارت الأمم المتحدة لير باعتبارها إحدى ثلاث مناطق يمكن فيها إعادة توطين المدنيين النوير الذين كانوا قد التجأوا إلى قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.[٢٤١] وبالرغم من آمال الأمم المتحدة، إلا أن لير، ومعها قرى أخرى في جنوب ولاية الوحدة، تم تدميرها جزئيا. وعلى وجه الخصوص، تم إلقاء المسئولية على قوات نوير بل، بما في ذلك الشباب المسلحين من نوير هاك وجاقي وليك، بارتكاب انتهاكات خلال حملة ٢٠١٥ (وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٠١٥؛ منظمة العفو الدولية ، ٢٠١٥؛ مفوضية الأمم المتحدة لشئون الاجئين، ٢٠١٦، ص ٤٣-٤٤-٤٨، ٥٤-٥٥).

قامت الحكومة بتدمير منهجي للقرى التي مرّوا عبرها ليدخلوا مقاطعات قويت وكوش وربكونة. وفي بانييجار قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتدمير ميناء طاير والقرى المحيطة. وقد تمت مهاجمة ٢٨ قرية على الأقل، وتم تدمير بعضها تماماً في حين تم حرق البعض الآخر جزئيا. وقد أدى هذا الأمر إلى عمليات نزوح هائلة، حيث قُدِّرَ عد من تركوا منازلهم بحوالي ١٠٠,٠٠٠، مما جعل إجمالي النازحين في ولاية الوحدة ٤٥٠,٠٠٠ نسمة- أي حوالي ٧٥٪ من إجمالي عدد سكان الولاية. ومن بين هؤلاء، اتخذ ٩٠,٠٠٠ من قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ربكونة ملجأ لهم اعتبارا من أغسطس/ آب ٢٠١٥، وهو تاريخ انتهاء هجوم الموسم الجاف. وبحلول أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، كان العدد قد بلغ ١٢٠,٠٠٠ نسمة (IOM, 2015b).[٢٤٢]

خلال الهجوم، تمت سرقة أعداد لا تُحصى من الماشية، ونهب أو حرق كميات ضخمة من الإمدادات الغذائية، وقتل عدد لا يُحصى من الأطفال، وتم اختطاف العديد من النساء إضافة إلى الفتيان والفتيات

الصغار. وتقدر مصادر تابعة للعون الإنساني مقتل ما لا يقل عن ١,٠٠٠ مدني، واغتصاب ١,٣٠٠ امرأة وفتاة واختطاف ١,٦٠٠ امرأة وطفل في مقاطعات لير ومايندیت وكوش خلال الفترة بين أبريل/ نيسان وسبتمبر/ أيلول ٢٠١٥ (خدمات دعم الرعاية الصحية بانجلترا، ٢٠١٥). وحسب تقديرات الأمم المتحدة فإنه ومنذ بداية الموسم الجاف في عام ٢٠١٤ وحتى نهاية موسم هطول الأمطار في عام ٢٠١٥ (تقريبا من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥)، فإن أكثر من ١٠,٠٠٠ من المدنيين قد قُتلوا، بما في ذلك أكثر من ٧,٠٠٠ نتيجة أعمال العنف، وحوالي ٩٠٠ اختطفوا (UNDHCSS, 2016, pp. 6, 22).

تم استهداف موارد العون الإنساني. ويزعم بعض المسؤولين الحكوميين المحليين أن هذه التصرفات استهدفت منظمات العمل الإنساني التي دعمت المناطق التي يسيطر عليها المتمردون على حساب المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وحسب رواية مفوض مايوم، آنذاك جون بل ماييك "دعمت المنظمات الإنسانية مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، وخصوصا نهيالديو. ولهذا السبب اضطررنا إلى إبعادهم."[٢٤٣] وفي حين يصر موظفوا العون الإنساني في جنوب السودان على موقفهم المحايد تجاه النزاع، فإن الأطراف المتصارعة ترى أعمال العون الإنساني من منظور مختلف تماما. ففي حرب تعتبر فيها السيطرة على الناس والموارد أمرا شديد الأهمية، فإن إمدادات الغذاء والدواء تشكل وسائل هامة لإعالة الناس. وبالتالي فإن هذه الإمدادات أصبحت أهدافاً عسكرية نشطة في حرب صار تركيزها على الناس أكثر من الجيوش.

استهدف الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات ميليشيات نوير بل تحت قيادة ماثيو بولجانغ المدنيين النوير وقاموا بارتكاب أعمال عنف جنسي ضد نساء النوير. وفي العديد من الحالات، أجبر مقتلو نوير بل النساء والأطفال على إرسال مواشي عائلاتهم إلى المناطق التي يتمركز فيها الجنود. وقام الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيات نوير بل المتحالفة معه بإحراق مخازن الغذاء التي لم يتمكنوا من جلبها إلى بانتيو، إلى جانب نهب إمدادات الإغاثة. وكان النزاع يعني أيضاً ألا تستطيع المنظمات الإنسانية إيصال الإمدادات الغذائية إلى جنوب ولاية الوحدة.

تفاقمت آثار هذه الهجمات على السكان المدنيين في جنوب ولاية الوحدة بتوقيت الاعتداء الذي جاء متزامناً مع انطلاقة موسم الزراعة. وكانت إعاقة الدورة الزراعية هذه ذات آثار تمتد لأبعد من عام ٢٠١٥. ففي يونيو/ حزيران ٢٠١٥، قامت شبكة أنظمة الإنذار المبكر للمجاعة الممولة من جانب الولايات المتحدة بالتحذير من مخاطر المجاعة في حال "استمرار انعدام الأمن في منع إيصال المساعدات الغذائية إلى جنوب ولاية الوحدة (FEWS NET, 2015). وتقدر منظمة أطباء بلا حدود أن معدل سوء التغذية الحاد في مقاطعة لير كان يتراوح ما بين ٢٨-٣٤٪ في أغسطس/ آب- سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥ (أطباء بلا حدود، ٢٠١٥).

وعند وضع الاعتبار لهذه العوامل مجتمعة فإنها تفاقم الحملة المدبرة الرامية إلى تهجير سكان جنوب ولاية الوحدة، وهي حملة تهدف إلى إفراغ ما يعتبر مصدر دعم للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في الولاية من خلال إجبار الناس على الهرب إلى الغابات أو المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو إلى موقع حماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد تحقق أهداف هذه الحملة جزئيا من خلال تدمير القرى والمنازل، إلى جانب تدمير وسائل عيش سكان جنوب ولاية الوحدة.

الحرب على قطعان الماشية

عزى شن الغارات على قطعان الماشية وتغذى عن طريق تجنيد الشباب أو حماة قطعان الماشية، بما في ذلك أولئك الذين يشنون الغارات موسمياً، من جميع اطراف النزاع. وفي أوساط المجتمعات الرعوية النيلية المحلية في جنوب السودان، يمكن حشد مجموعات الشباب الذين يحرسون قطعان الماشية للإغارة على قطعان الماشية أو لاستردادها، أو من اجل الدفاع عن المجتمعات المحلية أو من اجل شن غارات إنتقامية. وهي في العادة ميليشيات مؤقتة يتم إنشاؤها نتيجة ظروف ملحة، وتفكيكها بعد انقضاء سبب إنشائها.

حارس قطعان ماشية شاب من النوير في مقاطعة مايوم، مايو/ أيار ٢٠١٥. تنافست جميع اطراف الصراع على تجنيد شباب مراعي الماشية. © جيروم توبيانا

خلال الحرب الأهلية الثانية، قام شباب النوير الشرقيين (أكثر مما قام به النوير الغربيين) بحشد وتعبئة قوات تُعرف عموما باسم "الجيش الأبيض" أو "الجيوش البيضاء" (جيش إن بور بلغة النوير). ويمكن استخدام المصطلح أيضا لوصف فرد من أفراد هذه القوات. وخلال الحرب الأهلية، كانت الجيوش البيضاء تتميز عن الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو الجيش الأسود، والجنود الأطفال أو الجيش الأحمر.

في الآونة الأخيرة، رفضت مناطق مؤيدة للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة استخدام اسم «الجيش الأبيض»، والذي يُعتبر اسماً عتيقاً ويقتصر استخدامه وسط النوير الشرقيين. وبدلا عنه، تبنى الشباب اسم «غوجام»، وهو اسم مستخدم بالفعل كلقب لعناصر الحرس الشخصي لقائد الجيش الشعبي لتحرير السودان من النوير ويليام نيونغ، الذي استمده من مقاطعة غوجام في إثيوبيا، موطن بعض مدربي الجيش الشعبي لتحرير السودان الأثيوبيين المعروفين بشجاعتهم. وخلال هذا الصراع في ولاية الوحدة، تم تحويل اسم غوجام أحيانا إلى غوكجنب (من كلمة «غوك» بلغة النوير وتعني «أضرب» وكلمة «جنب» باللغة العربية وتعني «بالقرب»). ومن ثم تحولت إلى غوكجينغ (أضرب الدينكا).[٢٤٤]

احتشد الغوجام من تلقاء أنفسهم في بداية النزاع؛ فقاتلوا القوات الحكومية وتعرضو للهزيمة بين بانتيو ولير في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين صاروا عموما مترددين بشان الاندماج في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ولكن تردد أن بعضهم- بمن فيهم فتيان تقل أعمارهم عن ١٨ عاما- تم تجنيدهم قسراً في مزارع الماشية والمدارس في مقاطعات النوير.

وورد أن سلطات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة طلبت ١,٢٠٠ مجنداً من كل مقاطعة من مقاطعات النوير في عام ٢٠١٤، أو رجلا أو صبيا من كل أسرة في عام ٢٠١٥ (مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ص٤٠، ٢٠١٦).[٢٤٥]

في أبريل/ نيسان ٢٠١٤، قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة حول بانتيو بتسليح ٣٠٠ مدني من نوير ليك شاركوا في استرداد البلدة ولكنهم رفضوا بعد ذلك القتال مجددا وطُلب منهم إعادة الأسلحة. وفي مايو/ أيار ٢٠١٤، فإن محاولات المعارضة المشابهة للسيطرة على شباب نوير جقي في مقاطعة كوش ونزع سلاحهم أدت إلى اندلاع صدامات بينهم وبين قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وظلت أجندة غوجام تتركز على حماية مناطقهم وقطعانهم أكثر مما تتركز على القتال بعيدا عنها. ونتيجة لذلك، فإنهم يفضلون البقاء في مجموعات صغيرة تقوم بتنسيق فضفاض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، مع الحفاظ على استقلالهم عن قوات التمرد.[٢٤٦] وكانوا عادة ما يتبعون قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة – سواء كانت منتصرة أو مهزومة- من اجل الإغارة على قطعان الماشية ضعيفة الحماية نتيجة هروب المدنيين. ونظرا إلى أن الحركة الشعبية لتحرير

السودان – المعارضة كانت تقوم بتسليح من يندمجون فيها فقط، فإن الغوجام الذين أرادوا الحفاظ على استقلاليتهم كانوا يبحثون أيضا عن الأسلحة التي تخلى عنها أصحابها.

ومن جانب الحكومة، يرفض شباب نوير بل اسم غوجام ويستخدمون أحيانا اسم "جيش ان بور"، وغالبا ما يستخدمون مصطلح "شباب" (نغويتني بلغة النوير وتعني الشباب ذوي الشلوخ) أو مصطلح مارالي (من الكلمة العربية "المرحلين" وهو الاسم الذي اطلق على البدو العرب الذين سلحتهم الخرطوم كميليشيا والذين حاربت إلى جانبهم ميليشيات نوير بل).

منذ اندلاع الصراع، تم دمج عدة آلاف من شباب نوير بل- بمن فيهم أولئك الذين يغيرون على قطعان الماشية- في قوات بولجانغ ولاحقا في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي حملته في جنوب ولاية الوحدة، حصل الجيش الشعبي لتحرير السودان على العون من مثل هؤلاء المقاتلين، الذين وُعدوا بالحصول على حصة من غنائم الحرب.[٢٤٧] وفي ١٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٥، مرت قوة قوامها ٨,٠٠٠ رجلاً تقريبا من شباب نوير بل بالقرب من موقع حماية المدنيين في ربكونة في طريقها نحو الجنوب.[٢٤٨] وأغارت القوة على غويت وكوش في ٢٠-٢٥ يونيو/ حزيران ثم توغلت أكثر جنوباً باتجاه لير. ولم ينضم حراس قطعان ماشية آخرون إلى قوات بولجانغ ولكنهم تبعوها من أجل الإغارة على قطعان النوير الآخرين، رغم أنه من غير الواضح مدى تشجيع بولجانغ أو حتى موافقته على هذا الأمر، إذ ذكر أنه يفضل دمج المقاتلين في قواته.[٢٤٩]

تنافست القوات الحكومية وقوات المعارضة على تجنيد رعاة الماشية من النوير في ولاية الوحدة، وتحديدا من بين نوير بل المنقسمين، ولكن بقدر أقل في جميع مقاطعات النوير في ولاية الوحدة. وفي عام ٢٠١٤، كانت الحكومة قد قامت سلفاً بتدريب وتسليح مدنيي الدينكا والنوير الموالين- الذي بلغ عددهم ٢,٠٠٠ شخص- بوصفهم "شرطة مجتمعية" إلى جانب ميليشيات النوير الصغيرة مثل الميليشيا التي جمعها تاكير رياك في لير، حسب ما ورد أعلاه.[٢٥٠] وفي عام ٢٠١٥، دعمت حكومة الولاية الشباب من غويت وكوش وربكونة- من الذين سُرقت ماشيتهم على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان- للانضمام إلى هذه الإغارة. وفي ذلك الوقت أقدم غوين مونيتويل على إجراء عدد من التعيينات في الحكومة المحلية لاسترضاء تلك المقاطعات الثلاث، في أعقاب الغارات التي استهدفت قطعانهم في يونيو/ حزيران ٢٠١٥- ولتشجيع شيوخهم على السماح للشباب بالانضمام إلى غارة نوير بل.[٢٥١] وكانت استراتيجية الحكومة هنا تعيد إلى الذاكرة تكتيكات حكومة السودان خلال "حرب النوير الأهلية". بتأليب عشائر النوير التي يُعتقد أنها موالية للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ضد بعضها البعض وزرع بذور الشقاق والانقسام بين السكان النوير.

إضافة لذلك، شهد الهجوم على المناطق الجنوبية غارات بين العشائر؛ الأمر الذي كان نادر الحدوث قبل الصراع الحالي ولم يجعل عشائر النوير تنقلب على بعضها البعض وحسب، بل خلق أيضا أشكال توتر داخل كل عشيرة. وفي أعقاب هجوم الحكومة خلال الفترة ما بين أبريل/ نيسان- مايو/ أيار ٢٠١٥،

أغارت القوات الحكومية من نوير بل وشباب بل على قطعان ماشية نوير بل الذين يعيشون في أجزاء مقاطعة مايوم التي كانت سابقا تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وقامت القوات الحكومية التي تم تجنيدها من بين الشباب المحليين من هاك وجقي وجيكاني وليك بنفس الأمر في مقاطعات ربكونة وغويت ولكن بمقدار أقل. وقيل أيضا أن بعض مجموعات الشباب تعمل مستقلة بنفسها (هيئة خبراء الأمم المتحدة ، ص ١٤، ١٩، ٢٠١٦؛ مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ص ٤٣-٤٤، ٤٨، ٥٤-٥٥).[٢٥٢]

كانت الإغارة المكثفة والنهب الشديد التي تميز بها هجوم الحكومة هدفان متداخلان. فقد دمر الهجوم موارد النوير الجنوبيين، و«عاقبهم» على دعمهم للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ، كما أنه وفّر وسيلة للمغيرين لتجميع الموارد في اقتصاد الحرب.[٢٥٣] وكان قلب هذه الاستراتيجية هو الاستحواذ على قطعان الماشية. وفي أواسط يونيو/ حزيران، اعلن مسؤولون من الولاية عبر الإذاعة أنه ينبغي على سكان ولاية الوحدة جلب جميع قطعانهم إلى بانتيو وحذروهم من أن القطعان التي لا تُجلب إلى بانتيو ستُعتبر «ماشية متمردين» وبالتالي فهي عرضة لمخاطر السرقة (هيومان رايتس واتش، ٢٠١٥، ص١٦، مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، 2015e). وفي أوائل يوليو/ تموز، كان هناك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ راس ماشية في بانتيو وربكونة، في حين تم جلب القطعان الأخرى إلى مقاطعة مايوم والبعض الآخر إلى بلدات كوش ولير (مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ص٥٢، ٢٠١٦،). وكانت ملكية بعض هذه الأبقار تعود إلى أقارب أو أصدقاء أفراد في القوات الحكومية. ومع ذلك فإن البعض قد تعرض للإغارة من نوير بل جنوبي ولاية الوحدة وجُلبت إلى عاصمة الولاية لحمايتها.

ولا يزال من غير الواضح ما اذا كانت القطعان المسروقة قد أعتبرت من ممتلكات الحكومة. وبالتأكيد، فإن تعليمات الحكومة التي بثتها عبر الإذاعة ونقل القطعان لاحقا إلى بانتيو سمح لقواتها بالسيطرة على حركة الماشية والإشراف على حق ملكيتها. وزعمت عدة مصادر أن الماشية التي سُرقت خلال الهجوم على المناطق الجنوبية الأولي كانت تُعتبر ممتلكات حكومية وأن غارات نوير بل اللاحقة، والتي بدأت في نهاية يونيو/ حزيران، كانت بمثابة مكافأة للشباب على ولائهم بعد أن وعدتهم الحكومة بانهم سيحصلون على "حصتهم".[٢٥٤]

وبالنسبة لمقاطعات النوير الجنوبية في ولاية الوحدة، فإن الماشية لم تكن مصدر غذاء بشكل رئيسي. وكما لوحظ فيما يتعلق باعتداء الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠١٤، فإن الماشية تُعتبر جوهر حياة النوير من الناحية الرمزية والميتافيزيقية. وهي تصير مصدر غذاء فقط في أوقات الشدة.[٢٥٥] فالمرء يحتاج للماشية عند الزواج في المحافظة على علاقات معقدة من التبادل المادي بين مجموعات الأقارب التي تتطلب التداول الدائم للماشية.[٢٥٦] إن تدمير وسرقة قطعان جنوب ولاية الوحدة يخل بالنسيج الاجتماعي والثقافي الذي يعطي معنى لحياة مجتمعات النوير في تلك المناطق.

في الوقت نفسه، سمحت هذه الغارات لنوير بل بزيادة قطعانهم.[٢٥٧] فالغارات ليست مسألة غريبة في جنوب السودان. وغارات نوير بل على مجتمعات النوير الأخرى ليست استثناء وغالبا ما كانت تحدث خارج سياق الحرب. ويمكن لهذه الهجمات أن تؤدي إلى دورة من الهجمات الانتقامية، التي تنتهي عادة بدفع تعويض عمّن ماتوا وإعادة الماشية التي تمت سرقتها.

ولكن، فإن الغارات التي اتسم بها اعتداء الجيش الشعبي لتحرير السودان على جنوب ولاية الوحدة كانت في بعض مناحيها غريبة، لأنها بدلاً عن أن تكون مسألة بسيطة تتمحور حول زيادة عدد القطعان فقط، فإنها اتسمت ببعد سياسي واضح. فأحد القضايا التي ظلت تثيرها بشكل متكرر المنظمات الدولية مثل هيومان رايتس واتش تتعلق بمسألة إلى أي مدى أعطت قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة، وتحديدا ماثيو بولجانغ وطيب غاتلواك- قائد الفرقة الرابعة في ذلك الحين- أوامر بالإغارة والنهب في الجنوب.[٢٥٨] وفي مايو/ أيار ٢٠١٥، اعتقل بولجانغ حوال ١٠٠ من الشباب الذين تتبعوا قواته وأغاروا على ماشية مقاطعة كوش، مما يشير إلى أنه لم تتم الموافقة على جميع أعمال الإغارة من قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان. غير أن هذه الاعتقالات لم تقع إلا لعدد صغير من الشباب الذين تتبعوا القوات الحكومية للنهب في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ٢٠١٥. وأوضح شباب نوير بل أن السلطات الحكومية تعاملت خلال هجوم عام ٢٠١٥، مع المدنيين الذين هربوا مع المتمردين على أساس أنهم هم انفسهم متمردون، وبالتالي سمحت بالاستيلاء على ممتلكاتهم، بما في ذلك ماشيتهم. وفي الوقت الحاضر، ليس واضحاً ما إذا كانت التجاوزات التي ارتكبها شباب نوير بل كانت مدعومة بالكامل من قبل قادة نوير بل في الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٢٥٩] ويبقى هذا السؤال مهما وبلا إجابة. ولكن، قد يكون السؤال في بعض نواحيه سؤالاً خاطئاً إلى حد ما.

بالرغم مما للغارات من بعد سياسي محدد، فإن لها أهدافها الخاصة. فهي تهدف إلى زيادة القطعان، وحل مسألة الغارات يمكن أن يحدث ضمن إطار قبلي، لأن قبائل النوير المختلفة تدفع الدية عن من قتلوا وتتفاوض على تسوية مقابل الخسائر في الماشية. وكانت الأهداف السياسية للحملة العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان مختلفة نوعا ما، حيث هدفت إلى هزيمة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في ولاية الوحدة وتدمير قاعدتها الأساسية في باناكواش وتهجير مؤيديها. وخلال الهجوم على المناطق الجنوبية، تداخل هذان المنطقان. حيث سمح الجيش الشعبي لتحرير السودان لنوير بل بالإغارة، مما مكن الحكومة من تحقيق أحد أهدافها- وهو تدمير جنوب ولاية الوحدة. وقد يكون ما حدث هو عدم إعطاء أوامر لنوير بل بتدمير القرى واغتصاب النساء، نظرا لعدم الحاجة إلى هذه الأوامر؛ إذ أن من المعروف أن هذه الأمور هي ما سيحدث في الغارات. وكما أوضحت إفادات عديدة تم جمعها لهذه الدراسة، إلى جانب ما جمعته منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش، فإن الدمار والتجاوزات ما هي إلا حقائق لواقع للممارسة المعاصرة للغارات خلال الحرب الأهلية في جنوب السودان.[٢٦٠]

وبمقدار تحقق الأهداف السياسية للحكومة من خلال سياسات، فإن السياسات نفسها هي التي سمحت بوقوع الإغارة. بينما كانت الغارات قد تكون اتخذت لهدف معين- وهو زيادة القطعان- فإنها ما كانت ستصير ممكنة لولا الوضع السياسي الراهن. وبالمقابل، فإن هذا التداخل بين الغارات والسياسات غيّر الطبيعة الفعلية للغارات، وكانت النتيجة أن اعتداء الجيش الشعبي لتحرير السودان على جنوب ولاية الوحدة اتسم بأشكال غير معهودة من الغارات.

أفضى الهجوم العسكري السابق في جنوب ولاية الوحدة إلى تكثيف غارات نوير بل اللاحقة، واستهدف المجتمعات المحلية الأقل قدرة على الدفاع عن نفسها. وبالمحصلة، فإن عدد قطعان الماشية التي تم الاستيلاء عليها فاق بكثير ما كان يمكن أن تستولى عليه حملة إغارة عادية. وكان لهذا الأمر آثار غير مباشرة على أي تسويات لاحقة بين عشائر النوير. وبالنظر إلى الأعداد الضخمة للغاية من الماشية التي تم الاستيلاء عليها، والغموض الذي يحيط بمن أخذ ماشية فعليا، وحقيقة أن الغارات وقعت كجزء من حملة سياسية، فقد تم إلقاء اللوم على نوير بل كمجموعة بسبب الغارات، مما جعل المصالحة المتعارف عليها والتعويضات بين عشائر النوير مسألة صعبة.

هكذا كان للهجوم على المناطق الجنوبية القدرة على خلق صراع اثني داخلي بين النوير الذين يعيشون في جنوب ولاية الوحدة ونوير بل في مايوم. وفي يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز، كان موقع حماية المدنيين مليئا بالمدنيين النوير الذين يتحدثون عن هجمات انتقامية، بمجرد تغير الوضع الراهن- وهيمنة نوير بل على أجهزة الولاية.[٢٦١] وبالنسبة للعديد من نوير دوك وهاك وجيكاني وجقي ونيونغ، فإن الهجوم الأخير هو فقط الحلقة الأحدث في قصة الخذلان والخيانة من جانب نوير بل، الذين يُنظر اليهم على أنه خذلوا أهلهم النوير بوقوفهم إلى جانب الحكومة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ ومشاركتهم في الهجمات على جنوب ولاية الوحدة. ويشير العديد إلى نوير بل باسم "الدينكا" أو "دينكا بل".[٢٦٢]

ورغم أهمية إدراك التحديات التي واجهت مجتمعات النوير في ولاية الوحدة، فلا يجب المبالغة في العداوة التي تشعر بها تجاه عشيرة بل. فخلال الحرب الأهلية الثانية وبعدها، تمكن النوير من تسوية الخصومات الناتجة عن الصراع الشديد، وقدرتهم على القيام بذلك مستخدمين الآليات التقليدية تضع أي مجهود دولي لإحلال السلام في موقف حرج. والأمر الهام هو، أن الضحايا من عشائر النوير الأخرى تميل إلى النظر إلى تصرفات نوير بل ضدهم باعتبارها غارات، والتي يعتبر الرد المناسب عليها شن غارات مضادة، بدلاً من النظر إليها كجزء من مشروع سياسي واسع.

إن الغضب تجاه نوير بل هو غضب اثني داخلي، ولكنه ليس سياسيا بالضرورة. أما الغضب الهائل الذي تفجر بشان الأحداث التي وقعت في جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ فإنه مسألة مختلفة؛ فقد شكّلت هذه الأحداث مرحلة فريدة غيّرت المشهد السياسي في جنوب السودان.

وبالمقابل، فإن غارات نوير بل تُعتبر أمراً متوقعاً في مثل تلك الظروف، حتى لو اتخذ بعدا أحادياً ضمن الصراع الحالي.

عند النظر إلى غارات نوير بل من منظور مختلف، فإن الهجوم على المناطق الجنوبية في عام ٢٠١٥ يمثل مجرد تكثيف لأحدث هجوم في الموسم الجاف. فمع كل هجوم، يتم أخذ المزيد والمزيد من موارد جنوب ولاية الوحدة، وإعادة توزيعها على شمالي ولاية الوحدة. ففي فبراير/ شباط- مارس/ آذار، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان والمتمردون الدارفوريون بأخذ ماشية ووقود ومواد غذائية ومركبات. وكانت الجماعات الدارفورية، على وجه الخصوص، تهتم بالحصول على الوقود والمركبات.[٢٦٣] وحمل هجوم عام ٢٠١٥ العديد من خصائص حملة العام السابق. فكما حدث في عام ٢٠١٤، فقد عرف الجيش الشعبي لتحرير السودان والميليشيات الموالية أنهم لن يكونوا قادرين على السيطرة على المناطق التي اجتاحوها فالسكان المحليين موالون للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، ويزداد ولاؤهم مع كل هجوم. وبالتالي، فإن الاعتداء قد جمع بين خصائص الاحتلال العسكري والغارات. وفي عام ٢٠١٥، كانت الأهداف هي الماشية والنساء وليس المركبات والوقود.

حارس قطعان ماشية من النوير يعطي ضابط شرطة طلقات رشاش PKM تم الاستيلاء عليها من المغيرين الدينكا من ولاية واراب، مقاطعة مايوم، مايو/ أيار ٢٠١٥. وتتردد تقارير بأن المغيرين كانوا مسلحين من قبل الحكومة قبل اندلاع الصراع. إن الغارات على القطعان، والتي سبقت وقوع الحرب الحالية، قد استمرت وازدادت كثافة وأصبحت في بعض الأحيان دافعا أساسياً وتكتيكا رئيسيا للقوات المتصارعة. © جيروم توبيانا

انقسامات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة

ظل السخط على قيادة مشار بين قادة المتمردين البارزين يتزايد منذ أول مؤتمرين في باغاك. وفي الوقت نفسه، قاد الدور الذي لعبه نوير بل في ولاية الوحدة في هجوم الحكومة على جنوب ولاية الوحدة إلى اتساع الهوة بين العشائر الأخرى من النوير ونوير بل، والى تهميش مصاحب للعديد من قادة نوير بل مثل بيتر قديت.

بلغ هذا السخط مداه بعد الهجوم على المناطق الجنوبية لولاية الوحدة. وبذلت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة جهداً ضعيفاً في مقاومة هجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكان القادة المحليين للحركة، الذين يتم باستمرار تغيير المسؤولين عنهم على مستوى المقاطعة ، هم الذين كثيراً ما يُوجه إليهم اللوم على الهزيمة.[٢٦٤] وقد أعتبر ماغويك غاي، تحديدا، مسئولاً وأدين بأن تعيينه اتسم بالمحسوبية وبأنه غير قادر على تنظيم قواته.[٢٦٥] كما شعر قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة البارزون بالغضب لعدم حصولهم على أسلحة كافية لخوض الحرب ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٢٦٦] وكان تعبان دينق مسئولا عن الحصول على الأسلحة من الخرطوم وتوزيعها، واشتكى القادة من عدم توزيع هذه الأسلحة بالسرعة الكافية (سودان تريبون، 2015m).

وجاء الاعتراض على طريقة مشار في إدارة الحرب عسكريا موازياً مع تزايد الإحباط من قيادته بشكل عام. ووقع انشقاق بين النخبة السياسية للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، الملتفة حول رياك مشار وتعبان دينق، وقادة مثل بيتر قديت وغاثوث غاتكوث. حيث ركز مشار وتعبان دينق على الوصول إلى تسوية سياسية مستقبلية مع حكومة جمهورية جنوب السودان وعلى موقعهم فيها. في حين رأى قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أن مشار وتعبان دينق يهتمون بأنفسهم فقط، في حين كانوا هم مهتمين بتحقيق العدالة لمن قُتلوا من المدنيين النوير في جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، وعارضوا إبرام أي صفقة سلام تتضمن بقاء كير في السلطة.[٢٦٧]

وفي نهاية يونيو/ حزيران، التقى العديد من القادة في اجتماع لمناقشة ما يمكن فعله. فبينما عارضوا فيه قيادة مشار، فإنه لم يكن هناك بينهم- وهم مجموعة من القادة صعبي المراس- من يملك شرعية مشار السياسية، وبالتالي فإنهم كانوا يكافحون لمعرفة الخطوة التالية للمعارضة حديثة الولادة داخل المعارضة.[٢٦٨]

وفي ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٥، أرسل سايمون غاتويش خطابا يحمل توقيعه إلى عمر البشير يطلب منه إرسال شحنات أسلحة للمعارضة دون علم تعبان دينق لتذهب مباشرة إلى القادة الميدانيين. ووقّع على الخطاب القادة الذين حضروا اجتماع يونيو/ حزيران. بالإضافة إلى سايمون غاتويش، وشمل هؤلاء القادة بيتر قديت وغاتكوث وغابريل غاتويش تشاني (تانغيني)، ممثلين للقيادة العسكرية رفيعة المستوى للنوير في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، باستثناء جيمس كوانغ.

وكان موقف مشار في البداية هو دعم المصالحة مع القادة، وفي الوقت نفسه محاولة تغطية الانشقاقات في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.[٢٦٩] لكن القادة أصروا على موقفهم فيما يتعلق بالمفاوضات، متحججين بأن مشار وكير كلاهما قائدان فاشلان، وأن المفاوضات المستقبلية يجب أن تستبعدهما. وفي يوليو/ تموز ٢٠١٥، القى غاتكوث كلمة أظهر فيها أنه لم يعد يعتبر مشار قائداً له. وفي ٢١ يوليو/ تموز، قام مشار بإعفاء قديت وغاتكوث من منصبيهما وعيّن جيمس كوانغ نائباً لرئيس أركان للعمليات– وهو منصب قديت القديم– ووضع جونسون أولوني، الذي انضم حديثا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، رئيساً للفرقة ١ (أعالي النيل)، وهو منصب جيمس كوانغ السابق (Gatdet, 2015؛ إذاعة تمازج، 2015k). غير أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة حاولت في البداية التقليل من شأن الانشقاق مدعية أنه لم يتم تسريح الرجلين، ولكنهما في انتظار التعيين في مناصب جديدة. بل وأعلن مابيور قرنق، احد أبناء جون قرنق، أن القائدين سيتقلدان مناصب جديد في الوقت المناسب.[٢٧٠]

ولكن، في الواقع، تم وضع القائدين في إطار مراقبة فضفاضة تحت إشراف قيادة الشرطة الإثيوبية الفيدرالية. وقد فرّ قديت مباشرة إلى الخرطوم. وقدم أول بيان رسمي له حول الوضع في خطاب إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة والمجتمع الدولي بتاريخ ١٠ أغسطس/ آب ٢٠١٥ ومهره بختم لنائب رئيس أركان العمليات في الجيش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة"، وهو منصبه السابق. وفي خطابه قال قديت أنه:

- يرفض أي اتفاقية سلام تشمل كير ومشار، محتجا بأنهما تسببا في استقطاب البلاد وأنهما يشكلان عائقا في طريق السلام؛ و
- يرفض عملية إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان التي حدثت في أروشا في تنزانيا في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، مدعيا أن هذه العملية ستعيد الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الوضع غير المستدام الذي كانت عليه سابقا قبل مجازر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣؛
- اتهم مشار بالمحسوبية، وشدّد على أن مشار وتعبان دينق سخّرا الصراع للارتقاء بمكانتهما على الصعيد الشخصي (Gatdet, 2015).

وفي هذا الخطاب، صرّح قديت بأنه يتحدث باسم "قادة الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة" رغم أنه الوحيد الذي وقّع على الخطاب. وفي اليوم التالي، وفي ما بدا واضحا أنه حركة مدبرة مسبقا، قام عدد من القادة السياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بنشر خطاب يؤيد موقفه (جانغسون وآخرون، ٢٠١٥). وشمل الموقعون، غابريل تشانغسون وتيموثي توت شول، وكلاهما من السياسيين النوير المنشقين المقيمين في نيفاشا ممن عزلهم مشار سابقا من قيادة الحركة

الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في ٧ أغسطس/ آب.[٢٧١] وكلا الشخصين يُعتبران جزء من مجلس شيوخ النوير (كبار السن)، الذي انضم رئيسه، غابريل يوال دوك، إلى القادة السياسيين المنشقين.[٢٧٢]

انبثق تنظيمان من الانقسام في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وبعد فترة قصيرة من الخطاب الأول، فإن المجموعة التي التفت حول غابريل تشانغسون أصدرت ورقة موقف بشأن عملية الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) تحت اسم الحزب الفيدرالي الديمقراطي (الحزب الفيدرالي الديمقراطي، ٢٠١٥). ويُعتبر الحزب الفيدرالي الديمقراطي نفسه الجناح السياسي للقادة المنشقين، الذين اتخذوا اسم "القوات المسلحة لجنوب السودان". ويتكون الحزب الفيدرالي الديمقراطي من مثقفين من النوير يعيشون في كينيا. وليس هناك مؤشرات تؤكد حجم الدعم الذي يحظون به داخل جنوب السودان، رغم أنه يبدو أن العديد من النوير في ولاية الوحدة يدعمون موقفهم فيما يتعلق بعملية السلام.

انتقد الحزب الفيدرالي الديمقراطي في ورقة موقفه، "اتفاقية السلام لتسوية النزاع التي تقدمت بها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)" ووصفها بأنها غير قابلة للتطبيق. وقد طرحت النقاط التالية وهي؛ أن إنشاء هيئة للحقيقة والمصالحة سيكون مستحيلا بالنظر إلى رفض الحكومة تحمل المسؤولية عن أفعالها؛ وأن الحكومة ستستمر في انتهاك وقف اطلاق النار؛ وان إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان سيكون مكافأة فقط لمن عملوا على إدامة الأزمة؛ وأن الاتفاق الذي يستثني الحزب الفيدرالي الديمقراطي والقوات المسلحة لجنوب السودان لن يدوم. وهددت الورقة بأن "من يتم ازدراؤهم الآن باعتبارهم مخربين أو مجموعات منشقة (مثل الحزب الفيدرالي الديمقراطي والقوات المسلحة لجنوب السودان) سيتحولون إلى حركات حرب عصابات ضخمة ستزعزع استقرار جنوب السودان (الحزب الفيدرالي الديمقراطي، 2015, p. 3).

ليس واضحاً مدى تنسيق الحزب الفيدرالي الديمقراطي والقوات المسلحة لجنوب السودان فعليا، كما أن تشكيلة القوات المسلحة لجنوب السودان يكتنفها الغموض. ومع أن سايمون غاتويش كان من بين القادة غير الراضين عن قيادة مشار، فإنه لم ينضم إلى الفصيل المتمرد، بسبب الضغوط التي يمارسها مجتمع نوير لو في مسقط رأسه.[٢٧٣] أما القادة الثلاثة الذين يعتبرون بشكل مؤكد جزءاً من القوات المسلحة لجنوب السودان فهم تانغيني وقديت وغاتكوث. ولا يزال قديت في الخرطوم كما أن القوة العسكرية الفعلية للقوات المسلحة لجنوب السودان ما تزال غير واضحة، لأن المزاعم والمزاعم المضادة لها بشان الضباط الذين ظلوا على ولائهم للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لا تزال مستمرة منذ الانشقاق.

وقد تصدت عدة جماعات محلية لإدانة القادة المنشقين، ورفضت المنظمات المجتمعية لعشائر جيكاني وبل وعشائر النوير الأخرى وجود الحزب الفيدرالي الديمقراطي والقوات المسلحة لجنوب السودان، وأثارت تاريخ قديت في تغيير الولاءات لتشير إلى عدم دهشتها من هذا التطور.[٢٧٤] ولكن يبدو

أن العديد من هذه التصريحات قد تم الترتيب لها مسبقا من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وليست بالضرورة مؤشراً إلى عدم دعم القادة المنشقين على أرض الواقع. ولكن انتقاد القادة لمشار وعملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) يُعتبر أمراً يحظى بكل تأكيد بالقبول بين مجتمع النوير.

واعتبارا من يوليو/ تموز ٢٠١٦، كانت هناك مؤشرات قليلة تفيد بان للقوات المسلحة لجنوب السودان قوة عسكرية كبيرة على أرض الواقع. وفي ١ أكتوبر/ تشرين الأول، زعم غاتكوث بأن القوات المسلحة لجنوب السودان سيطرت على ماندينغ في أعالي النيل.[٢٧٥] وعلى نحو مماثل، ليس هناك أي دليل يؤكد مزاعم قديت السابقة بأن القوات المسلحة لجنوب السودان دمرت بوارج الحكومة في تونجا في غرب أعالي النيل. ويبدو من المرجح أكثر أن هذه التصريحات تدخل في إطار مزاعم دعائية (برابغانده) مصممة لإعطاء انطباع بأن هؤلاء القادة يملكون قواتاً على أرض الواقع وبالتالي يتمتعون بقدر من الدعم الشرعي داخل جنوب السودان.

في الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٥، ترددت إشاعات بأن قابريال تشانغسون كان يسعى إلى التحالف مع بول مالونغ، في محاولة لإضعاف كير ومشار.[٢٧٦] وتشير الذريعة المفضوحة لهذه المحاولة إلى أن هذا الأمر غير مرجح بتاتا. والأرجح أن الشائعات كانت تهدف إلى نزع مصداقية بول مالونغ، الذي ظل يتباعد عن كير بشكل متزايد في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ ويناير/ كانون الثاني ٢٠١٦.[٢٧٧] وكان تهديد الحزب الفيدرالي الديمقراطي والقوات المسلحة لجنوب السودان بالاتحاد مع بول مالونغ، وبالتالي زرع الشقاق بين القوات الحكومية، جزء من الدافع وراء مذكرة التفاهم التي تم التفاوض عليها بين الحزب الفيدرالي الديمقراطي والجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ في نيروبي. وبدلا من تحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها لدمج قوات المتمردين، فإن الموقعين اتفقوا في مذكرة التفاهم ببساطة على "المشاركة الإيجابية" مع حكومة جنوب السودان. ونأى بيتر قديت في الخرطوم بنفسه فورا عن التزام المجموعة في نيروبي.

من المرجح كثيرا أن تؤدي هذه الأحداث إلى تفعيل دور الخرطوم. وزعم قديت بشكل متكرر بأنه كان عاجزا بسبب الافتقار إلى السلاح والذخيرة خلال الفترة التي قضاها في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. واذا كانت حكومة السودان ستستخدم القادة المنسقين كمخربين- سواء خلال عملية السلام الحالية، أو خلال المفاوضات المستمرة مع جنوب السودان حول المتمردين السودانيين الذين يستضيفهم جنوب السودان- فإنها ستوفر السلاح، مدركة أن قديت ورفاقه من القادة يمكنهم أن يزعزعوا التسوية السياسية في جنوب السودان، كما كان الحال خلال الحرب الأهلية الثانية وفترة اتفاقية السلام الشامل.

اتفاق السلام والمزيد من المواجهات
(يوليو/تموز- أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥)

بعد الهجوم على المناطق الجنوبية مباشرة، بدت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وكأنها قد تدمرت كقوة عسكرية منظمة في ولاية الوحدة. ولكن بمجرد انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من المناطق الحضرية في جنوب ولاية الوحدة في أعقاب الهجوم، استعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة السيطرة سريعا على المنطقة التي كانت قد تخلت عنها. وبينما كان نوير بل يشنون الغارات في الجنوب ويحافظ الجيش الشعبي لتحرير السودان على السيطرة على العديد من محاور النقل والبلدات الهامة، فإن المشهد كان جاهزا لأربعة أشهر من الاشتباكات المتقطعة التي وقعت بالرغم من توقيع اتفاقية السلام في أديس أبابا.

الاشتباكات في يوليو/ تموز وأغسطس/ آب ٢٠١٥

وقعت الاشتباكات الأولى خلال هذه الفترة في جنوب ولاية الوحدة. وفي استمرار لديناميات الهجوم على المناطق الجنوبية، قامت القوات الحكومية بتدمير القرى وسرقة الماشية واختطاف النساء والأطفال. وفي ٦ يوليو/ تموز ٢٠١٥، هاجمت القوات الحكومية القرى في مقاطعة لير. وبعد خمسة أيام، اقتحم شباب مسلحون- من نوير بل ونوير جقي من مقاطعة كوش- لير وهاجموا القرى وأخذوا الماشية.[٢٧٨] واستمرت الغارات على لير حتى نهاية يوليو/ تموز. وحينذاك، تقدمت القوات الحكومية من مواقعها في مقاطعة لير وهاجمت القرى في مقاطعة مايندیت، وهاجمت جنوبا قرى دندن وبليني في مقاطعة لير أثناء توجهها نحو أدوك. واستهدفت هذه الغارات الاستيلاء على الماشية وأخذ النساء؛ ورافقت هذه الغارات عمليات إحراق للمنازل ومزارع الماشية، إلى جانب قتل المدنيين. وفي نهاية الشهر، وصلت الغارات إلى روبكواي وكوماغاب، بالقرب من أدوك (سودان تربيون، 2015x).[٢٧٩]

وفي ٣٠ يوليو/ تموز، في قرية دبلوال في مايندیت، قامت قوات ميليشيا نوير بل وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولاية واراب بالإغارة على جميع القطعان التي يمتلكها السكان المحليون، إضافة إلى ٢٧٠ طن متري من المساعدات الغذائية التي أسقطها برنامج الغذاء العالمي على القرية (Patinkin, 2015). وتم تهجير المدنيين في القرية إلى الغابات. وخلافا لما حدث خلال هجوم الموسم الجاف، اتسمت موجة الغارات التي وقعت خلال الفترة ما بين يوليو/ تموز- أغسطس/ آب بوقوع صدامات فعلية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وفي الفترة ما بين ٩-١١ أغسطس آب، هاجمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بلدة لير، بأسلحة وذخيرة ذُكر أنها كانت أكثر مما كان موجودا في الهجوم خلال مايو/ أيار- يوليو/ تموز. ووقعت اشتباكات في دندن وقندور وبليني، غير أن الجيش الشعبي لتحرير السودان ظل مسيطرا على لير. كما ظل الجيش الشعبي لتحرير السودان مسيطرا على موانئ أدوك وطاير،

التي تُعتبر المناطق الحضرية والموانئ الرئيسية لجنوب ولاية الوحدة. ومن هذه القواعد، انخرطت قوات المليشيات الحكومية في غارات لنهب وتدمير قرى النوير.

في غضون ذلك، وقعت في باريانغ، اشتباكات خلال تلك الفترة في ونكور، شمال شرق المقاطعة. وقد انسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان – ومدنيو دينكا بانارو – من المنطقة لحظة اندلاع الصراع مع تحرك الجنود النوير المتمردين عبر المنطقة ونحو أعالي النيل. ومنذ انشقاق جونسون أولوني إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ظلت المنطقة تحت سيطرة قوات المتمردين. وفي ٢٢ يوليو/ تموز، هاجمت الفرقة الرابعة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في ونكور وأجبرتها على الانسحاب إلى تونغا في مقاطعة بانيكانغ في أعالي النيل.[٢٨٠] ووقعت مزيد من المناوشات في ٩ أغسطس/ آب عندما هاجمت قوات اجوليك بقيادة جونسون أولوني مواقع الفرقة الرابعة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة. وتعتبر ونكور منطقة هامة من الناحية الاستراتيجية على الطرف الشمالي الشرقي لولاية الوحدة، بالقرب من النيل الأبيض، وإذا أراد الجيش الشعبي لتحرير السودان شن هجوم على قوات اجوليك على الضفة الغربية لنهر النيل في أعالي النيل، فإن ونكور يمكن أن تكون إحدى الأماكن الرئيسية الممكنة للهجوم.

اتفاقية السلام

ومع استمرار الاشتباكات في ولاية الوحدة، قامت حكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أخيرا بتوقيع اتفاقية سلام خلال شهر أغسطس/ آب ٢٠١٥، رغم أنها كانت بالإكراه. وتزايدت الضغوطات الدولية على الطرفين خلال الشهور الستة الماضية وفي ٢٤ يوليو/ تموز، قدمت الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) "اتفاقية تسوية" للأطراف المتناحرة تطالبهم فيها ببدء مفاوضات في ٤ أغسطس/ آب وتوقيع اتفاقية في ١٧ أغسطس/ آب. وقامت الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) بصياغة الاتفاق بمشاركة مجموعة من الأطراف الأخرى، بما في ذلك الحكومة الإثيوبية ومجموعة من الكيانات الأمريكية والبريطانية.[٢٨١] ومن ناحية هيكلية، كانت الاتفاقية شبيهة للغاية بالاتفاقية التي رفضها الطرفان أصلا في مارس/ آذار. حيث تضمنت الاتفاقية أحكاما تنص على أن تكون جوبا منطقة منزوعة السلاح والالتزام بأن تمكّن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من اختيار الحكام الثلاثة لولايات أعالي النيل الكبرى –وهي ولاية الوحدة وولاية جونقلي وولاية أعالي النيل، وأحكام بقيام حكومة وحدة وطنية انتقالية (ايقاد، 2015b).

وكانت التعليقات الأولية لحكومة جمهورية جنوب السودان قد نوّهت بأن الاتفاق غير مقبول بتاتا. وفي خطاب ألقاه كير في ٣٠ يوليو/ تمور، ألمح إلى أن منح الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الحكم

في الولايات الثلاث لأعالي النيل الكبرى كان خطا احمر لا يمكن تجاوزه (سودان تريبون، 2015u). وفي ٢ أغسطس/ آب، عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مؤتمراً لمناقشة الاتفاقية المتقرحة. وفي حين هاجم مشار الاتفاقية، وافق أغلبية أعضاء الوفد عليها ودعوا إلى تمثيل الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بنسبة ٣٣٪ في ولايات جنوب السودان السبع التي تقع خارج نطاق منطقة أعالي النيل الكبرى، إضافة إلى عدة أحكام تكميلية.[٢٨٢]

هكذا، وعلى مدى ما يزيد على عامين ونصف من الصراع، تحولت المعارضة من دعوتها الصارخة بوجوب مغادرة كير للحكم، الأمر الذي كان يشكّل القاعدة الأساسية لموقف المعارضة السياسي، إلى قبولها لحكومة انتقالية للوحدة الوطنية يحتفظ فيها كير بالرئاسة. وربما كانت هذه هي خطة مشار وتعبان دينق منذ البداية. فبعد إدانة المفاوضين السياسيين للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لنظام كير، وافقوا على الصيغة الأساسية لحكومة الوحدة الوطنية التي اقترحتها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)؛ والتي وضعت في مركزها الشخصيتين اللتين أدت خلافاتهما بشكل كبير إلى تصعيد حدة الأزمة السياسية التي أدت إلى النزاع وهما كير ومشار. ولكن بالنسبة لبقية الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، فإن قبول الاتفاق المقترح يمكن فقط أن يشكل ترجعاً في الزخم، نظراً إلى الحالة المزرية التي تمر بها ولاية الوحدة والامكانية المتقلصة لصراع عسكري فعّال ضد حكومة جمهورية جنوب السودان.

صار مصير المفاوضات غير مؤكد مع بداية أغسطس/ آب، نظرا للانسحاب المتكرر من الطرفين من طاولة المفاوضات وتحذير كير للرئيس الإثيوبي، هيلي ماريام ديسالين، من أن توقيع الاتفاق سيؤدي إلى "تفكك الدولة بشكل كامل" (سودان تريبون، 2015v). ونظراً للانهيار الوشيك لاتفاق السلام، اقترح الرئيس الأوغندي يوري موسفني اتفاق تسوية سلام معدّل، بموعد نهائي أبعد، وعدم تقاسم السلطة في ولاية جونقلي وولاية الوحدة وولاية أعالي النيل. ورفض مشار هذا المقترح في الحال، وتزايدت حدة التوتر فيما يسمى "بدول خطوط التماس" وهي إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا، نظرا لاعتراض الإثيوبيين على تصرفات الأوغنديين، زاعمين أن دعمهم لكير يقوّض من إمكانية الوصول إلى اتفاق سلام (سودان تريبون، 2015y).

وأخيرا، تم طرح مقترح ثالث. حيث عرض هذا المقترح على الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تولى الحكم في ولاية الوحدة وولاية أعالي النيل، ولكن ليس في جونقلي، التي ستتولى حكومة جمهورية جنوب السودان مسئولية حكمها. كما طرح المقترح أيضا تمثيلا بنسبة ٤٥–٤٠ لحكومة جمهورية جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في مجالس وزراء للولايات الثلاث، وتمثيلا بنسبة ١٥٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في مجالس وزراء الولايات الأخرى في جنوب السودان (إيقاد، الفصل ١,١٥,١ – ١,١٥,٢,٢، 2015c). وكان التمثيل الأخير مطلبا رئيسيا لمشار،

الذي أراد أن يظهر أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ليست مجرد مسألة تتعلق بالنوير وإنما تتمركز في الولايات الثلاث لأعالي النيل الكبرى، بل أنها تمثل حركة وطنية أصيلة.

وبالرغم من المقترح المعدل، فإن موافقة كير ومشار على الخطوط العريضة للمقترح في ١٦ أغسطس/آب شكلت مفاجأة للكثيرين. ففي جوبا، كانت هناك معارضة كبيرة للاقتراح، وأبرزها وضوحاً كانت معارضة مايكل ماكوي لويث، وزير المعلومات، الذي قال للصحافة "نحن نؤمن بشدة أن سلاماً كهذا لا يخدم سكان جنوب السودان. إنها خيانة ولن نرضى بها" (سودان تريبون، 2015z). وطلب كير إعطاء مهلة اسبوعين للتشاور قبل توقيع الاتفاق.

في ٢٦ أغسطس/آب، وقّع كير الاتفاق. وقبل يوم واحد فقط من ذلك، قال وزير الشؤون الخارجية، بارنابا ماريال بنجامين بيل، للصحافة أن هناك "احتمالا" فقط بتوقيع اتفاق السلام. وبالرغم من توقيع كير للاتفاقية، فقد تقدّم بعدد من الاعتراضات دعت إلى التفكير حول ما إذا كان اتفاق السلام سيتحقق على أرض الواقع، كما زعم بأنه قام بالتوقيع على الاتفاق تحت الضغوط الدولية.[٢٨٣] ومع ذلك فإن كير وقّع بعد يومين، أي في ٢٨ أغسطس/آب، أمراً للإعلان عن وقف دائم لإطلاق النار في مختلف أنحاء جنوب السودان. وفي ١٠ سبتمبر/أيلول، تمت المصادقة على اتفاق السلام في الوقت نفسه من جانب مجلس التحرير الوطني للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في باغاك ومن جانب برلمان جنوب السودان في جوبا.

وبالرغم من المصادقة على الاتفاق، ظل عدد من الملفات مفتوحا، ليتم الاتفاق عليها من قِبل الأطراف المتحاربة في ورشات عمل تُعقد لاحقاً. وهذه القضايا هي نفس القضايا التي ساهمت في انقسام الطرفين. فاتفاقية التسوية تنص على موافقة الطرفين على "ورشة عمل لوقف دائم لإطلاق النار وترتيبات أمنية انتقالية [...] والتي يجب أن تكتمل خلال ١٤ يوما من توقيع الاتفاق" (ايقاد، الفصل ٢,١,٨، 2015c). وكان من المزمع عقد هذا الاجتماع في أديس أبابا في مطلع سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥، ولكن تم تأجيله، لأن أي من الطرفين لم يكن قد صادق على الاتفاق. وعُقدت ورشة العمل لاحقا في نهاية سبتمبر/ أيلول ولكنها لم تصل إلى اتفاق.

كان من أهم النقاط الرئيسية جعل جوبا منطقة منزوعة السلاح. وبناء على مقترح الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) الأصلي في ٢٤ يوليو/ تموز، كان من المفترض جعل جوبا منزوعة السلاح باستثناء الحرس الرئاسي المكوّن من ٢٦٠ جنديا، وحرس نائب الرئيس والمكوّن من ١٩٥ جنديا، والقوات المطلوبة لحماية الثكنات العسكرية، وقوة أمن من طرف ثالث تكون إما من الاتحاد الإفريقي أو الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) أو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (ايقاد، الفصل ٢,٥,٣، 2015b). وعلى عكس ذلك، فإن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه لم يتضمن أي ذكر لأي قوة حماية دولية، ولم يذكر

سوى قوة شرطة مدمجة مشتركة وقوات الحرس والحرس الرئاسي، دون تحديد أعداد قوات كل قوة منها (ايقاد، الفصل ٢,٥,١، 2015c). وفي ورشة العمل في أديس أبابا، اقترحت حكومة جمهورية جنوب السودان نشر فرقة من الجيش يتراوح قوامها ما بين ١٠,٠٠٠ و١٨,٠٠٠ ضابطا في عاصمة الدولة. وعارضت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بشدة هذه القوة الضخمة واقترحت أن يكون العدد الإجمالي للحرس الرئاسي المشترك ما بين ٢,٠٠٠ إلى ٣,٠٠٠ جندي.

وفي ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول، وخلال اجتماع آخر لوقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية، في أديس أبابا، تم التوقيع أخيرا على محضر وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية، رغم أن الطرفين عبرا عن تحفظاتهما وشدّدا على أن هذا لن يكون اتفاقاً نهائيا وعلى وجوب استمرار المفاوضات. وقد وضع اتفاق ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول خطة نزع السلاح من جوبا، فستكون هناك قوة شرطة قوامها ٣,٠٠٠ عنصراً، بحيث يكون لكل طرف ١,٥٠٠ جندياً، ويتم التعاقب على قيادة القوة بشكل دوري كل تسعة أشهر. ويبدو هذا الترتيب مشابها بشكل كبير للترتيبات التي أتبعت في الوحدات المدمجة المشتركة التي أسستها اتفاقية السلام الشامل، والتي اشتبكت مع بعضها البعض بشكل متكرر لأنها لم تكن مشتركة ولا مدمجة.[٢٨٤] وبالنظر إلى السهولة التي انقسم بها الحرس الرئاسي في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، فإن الخطر– والذي ثبت أنه حقيقي في يوليو/ تموز ٢٠١٦– تمثل في أن القوات المتواجدة في جوبا يمكن أن تفعل نفس الشيء، مما يقود إلى مزيد من الاشتباكات.

وحددت بقية الاتفاق وجود قوة للجيش الشعبي لتحرير السودان قوامها ٥,٠٠٠ جندي في العاصمة، بالإضافة إلى ١,٠٠٠ جندي إضافي كحرس رئاسي لكير (و٢٥٠ جندي آخرين لتشكيل فرقة المراسم)، إلى جانب ٣٠٠ جندي كحرس شخصي لمشار. والتزم الطرفان أيضاً بسحب قواتهما إلى مناطق الثكنات العسكرية الدائمة المتفق عليها، غير أن حكومة جمهورية جنوب السودان صرّحت أنها لا تعرف أماكن تواجد كيانات الأمن غير التابعة للدولة، ونتيجة لذلك، فإنها لا تملك أي سيطرة عليها (ايقاد، ص٢، ٢٠١٥د). وهذا التصريح يقوض، بما لا يقبل الشك، الاتفاق إذ يسمح لحكومة جمهورية جنوب السودان باستخدام قوات غير رسمية لشن الحرب وفي نفس الوقت إنكار أي مسؤولية عن تصرفاتها– وهو سيناريو محتمل بالنظر إلى أن معظم معارك الحرب التي وقعت في ولاية الوحدة شنتها قوات موالية للحكومة لم يكن قد تم دمجها رسميا في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأن عمليات القتل في جوبا قامت بها ميليشيات لم يتم دمجها أيضا في الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٢٨٥]

وطالب المقترح الابتدائي بسحب «جميع القوات /الميليشيات الأجنبية الموالية لأي من الطرفين» خلال ٤٥ يوما (ايقاد، الفصل ٢,١,٥، 2015b). وتضمن الاتفاق النهائي صياغات متضاربة والزم كلا

الطرفين بسحب "كيانات أمن الدولة الموالية للأطراف المتحاربة من منطقة جنوب السودان، باستثناء ولاية غرب الاستوائية" (ايقاد، الفصل ٢,١,٥، 2015c). ويتعلق الاستثناء بالقوات الأوغندية التي تحارب بشكل مزعوم جيش الرب للمقاومة في غرب الاستوائية، رغم أن المراقبين الدوليين يشككون في ما إذا كانت الجماعة المتمردة موجودة فعلاً في الولاية.[٢٨٦]

وعند حلول الموعد النهائي المنصوص عليه في الاتفاق (وهو ٤٥ يوما من تاريخ التوقيع)، وفي ١١ أكتوبر/ تشرين الأول، كانت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية لا تزال موجودة في ولاية جونقلي ولم تنسحب بعد (إذاعة تمازج، 2015o). وفي اليوم التالي، أعلنت القوات العسكرية الأوغندية أنها ستنسحب من جنوب السودان، ولكن الجيش الشعبي لتحرير السودان زعم لاحقا أن انسحاب القوات الأوغندية يتوقف على توقيع الاتفاقية الأمنية الناجمة عن ورشة عمل وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية في أديس أبابا (سودان تريبون، 2015jj). وهذا الشرط لم يرد في اتفاق السلام. أما زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان فإنه يذكر بالمفاوضات الحدودية بين السودان وجنوب السودان، حيث تم ربط شروط ما بعد المفاوضات بانفاذ إجراءات كان قد تم أصلا الاتفاق عليها، مما أوقف عملية الانفاذ. لكن في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، انسحبت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية من بور، رغم بقاء اللاعبين الدوليين متشككين بشأن التزامها بالانسحاب. وزعمت مصادر في الحكومة الأمريكية بأن القوات الأوغندية قد شوهدت وهي ترتدي زي الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٢٨٧]

وأخيراً، دعا الاتفاق إلى تجميع قوات الطرفين في معسكر كبير خلال ٣٠ يوما من توقيع الاتفاق. وبعيدا عن الفصل والتجميع للمعسكر الكبير، أعلن الطرفان عوضاً عن ذلك عن زيادة في المواجهات في ولاية الوحدة منذ اتفاق السلام. وبالطبع فانه، وبالرغم من الالتزامات المتعددة التي تم تقديمها من قبل حكومة جمهورية جنوب السودان، فلم يحدث أي تغير ملحوظ في مسيرة حرب الحكومة في جنوب ولاية الوحدة مباشرة بعد توقيع اتفاق السلام.

انتهاكات وقف الأعمال العدائية اللاحقة

في ٢٨ أغسطس/ آب، هاجم شباب نوير بل القرى في منطقة لير وقتلوا ١٠ أشخاص (انظر الخارطة ٥).[٢٨٨] وبعد ثلاثة أيام من ذلك، اشتبكت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في نهيالديو، عندما هاجمت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة، والتي أعادت تجميع نفسها في الأسبوع السابق على ذلك في قرية تقع جنوب نهيالديو.[٢٨٩] واستمر القتال في مقاطعات بانييجار ومايندیت، حيث هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان مواقع المتمردين بالقرب من طاير في ٢٧ أغسطس/ آب.[٢٩٠]

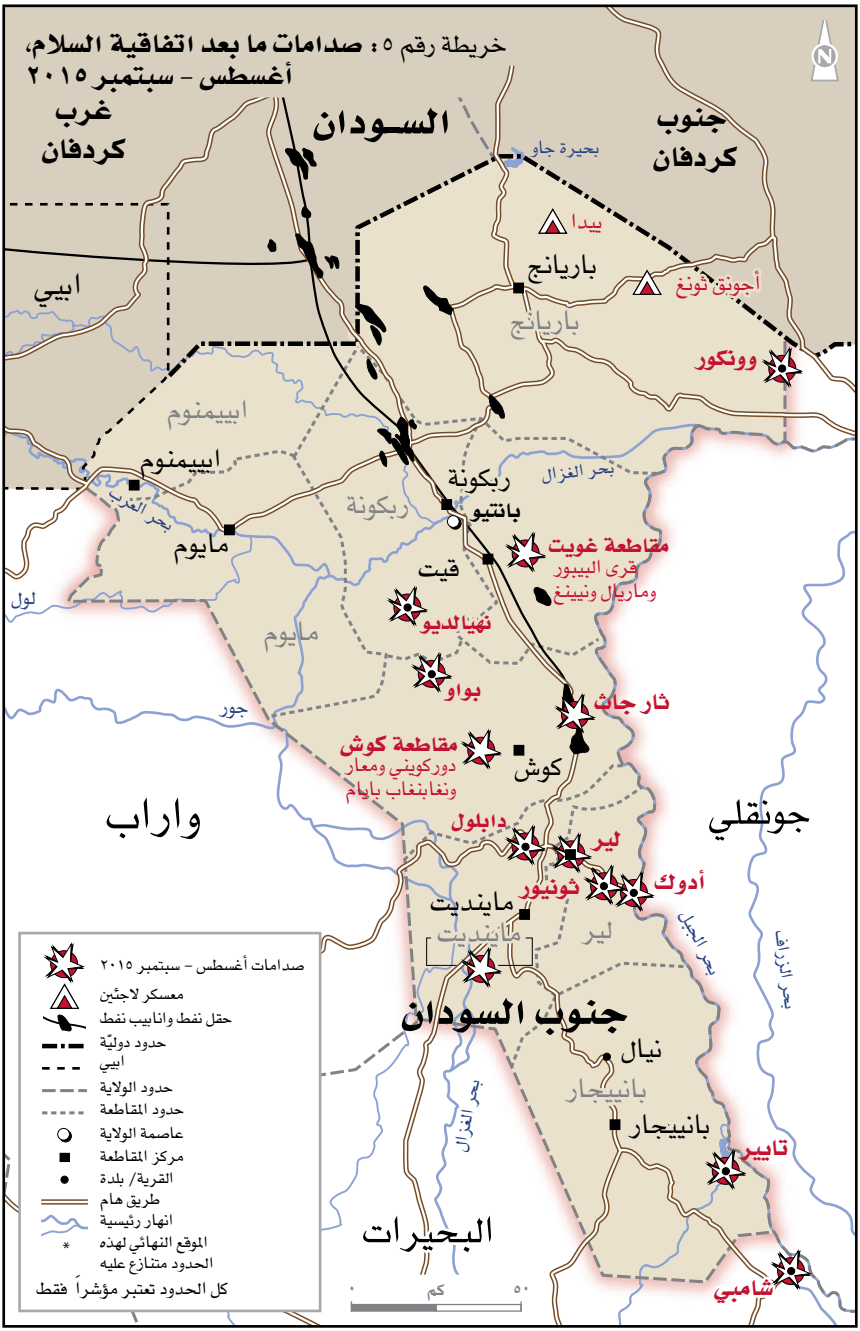
خريطة رقم ٥ : صدامات ما بعد اتفاقية السلام،
أغسطس - سبتمبر ٢٠١٥
غرب كردفان
السودان
جنوب كردفان
بحيرة جاو
ابيي
بيدا
باريانج
أجونق ثونغ
ووكور
ابييمنوم
ربكونة
بحر الغزال
بانتيو
مايوم
مقاطعة غويت
قرى البيبور
وماريال ونييننغ
قيت
لول
نهيالديو
بواو
ثار جاث
جور
مقاطعة كوش
دوركويني ومعار
ونغابنغاب بايام
كوش
واراب
جونقلي
دابلول
لير
أدوك
ثونيور
مايندبت
بحر الجبل
بحر الزراف
جنوب السودان
نيال
بانييجار
تاييرر
البحيرات
شامبي
صدامات أغسطس - سبتمبر ٢٠١٥
معسكر لاجئين
حقل نفط وانابيب نفط
حدود دوليّة
ابيي
حدود الولاية
حدود المقاطعة
عاصمة الولاية
مركز المقاطعة
القرية/ بلدة
طريق هام
انهار رئيسية
الموقع النهائي لهذه الحدود متنازع عليه
كل الحدود تعتبر مؤشراً فقط
٠
٥٠
كم

وفي ٢٩ أغسطس/ آب، ومع سريان قرار كير بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء جنوب السودان، هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان القرى في مقاطعة لير. وأدت هذه الهجمات إلى مزيد من النزوح في ولاية الوحدة؛ حيث لجأ حوالي ٧٨,٠٠٠ إلى نيال وغيرها في مستنقعات مقاطعة بانييجار. ووصل حوالي ١٨,٠٠٠ منهم خلال أول أسبوعين من سبتمبر/ أيلول، بما في ذلك الأشخاص الذين تركوا لير وقرى مقاطعة لير منذ أوائل مايو/ أيار ٢٠١٥ وكانوا مختبئين ويسيرون في الغابات والمستنقعات منذ ذلك الحين.[٢٩١] وقد لجأ زعيم نوير دوك البارز، غدوين بادينغ، إلى المستنقعات في مقاطعة لير قبل نقله جوا في نوفمبر/ تشرين الثاني إلى مخيم كاكوما للاجئين في كينيا، حيث توفي في مايو/ أيار ٢٠١٦ (إذاعة تمازج، ٢٠١٦).

في أعقاب إعلان وقف إطلاق النار، تزايدت وتيرة هجمات القوات الحكومية في ولاية الوحدة. ففي ٣٠ أغسطس/ آب، سافرت القوات الحكومية في قوارب من طاير وهاجمت أدوك، مما أدى إلى وقوع ٥٦ ضحية بين المدنيين، حسب ما ذكره مسؤولو الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.[٢٩٢] واستمرت الاشتباكات على طول النيل على مدار شهر سبتمبر/ أيلول، حيث استخدمت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بوارج وقوارب حربية في مهاجمة القرى والموانئ بالقرب من أدوك وطاير.[٢٩٣] وفي مقاطعة لير، استمرت الهجمات الحكومية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول. وفي بلدة لير، فاحتجزت القوات الحكومية ٦٢ مدنيا- من الرجال والصبيان بتهمة الانتماء إلى المتمردين- في حاوية، ماتوا فيها اختناقاً، وقامت القوات الحكومية بمصادرة الماشية التي جلبوها إلى البلدة التزاما بالتوجيهات الحكومية (انظر أعلاه) (منظمة العفو الدولية، ٢٠١٦).

في غضون ذلك، أصبحت المنطقة الواقعة جنوب بانتيو مسرحا لاعتداءات متجدّدة مع اقتراب مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من عاصمة الولاية ومهاجمتهم لمواقع الحكومة في البيبور وماريال ونييينغ في مقاطعة غويت خلال الفترة ما بين ١٠-١٤ سبتمبر/ أيلول. وفي مطلع أكتوبر/ تشرين الأول، اندلعت الاشتباكات في مقاطعة كوش، حيث هاجم الجش الشعبي لتحرير السودان – المعارضة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة التي اقتربت من عاصمة الولاية خلال موسم هطول الأمطار. وردا على تحرك الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة باتجاه العاصمة، أطلق غوين مونيتويل تحذيرا مفاده بأنه إذا لم يحترم المتمردون اتفاق السلام، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان سيرد بحرب شاملة (سودان تريبون، 2015ee).

وفي بداية عام ٢٠١٥، كان من المستحيل رسم خطوط تماس واضحة بين قوات الطرفين في ولاية الوحدة نظرا لتشتت الطرفين في مختلف أنحاء الجزء الجنوبي من الولاية. وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أحكم سيطرته على أبيامنوم ومايوم وباريانغ إضافة إلى بانيتو وربكونة. وفي جنوبي ولاية الوحدة، وتمكن من السيطرة على بلدة لير لأطول فترة منذ بداية الصراع، ولكنه كان أقل نجاحا في

المناطق الريفية. وقامت قوات برمائية أيضا بدوريات على موانئ أدوك وطاير واحتلتها على فترات متقطعة، إضافة إلى شن الغارات على مقاطعات لير ومايندیت. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، هاجمت القوات الموالية للحكومة بؤاو، احد معاقل الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في مقاطعة كوش، وغادرت القوات الحكومية في اليوم التالي.

في مطلع عام ٢٠١٥، حركت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قواتها إلى مقاطعات كوش وغويت، حيث اشتبكت مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في اشتباكات متقطعة. وكان لها أيضا قوات في مقاطعات مايندیت وليرـ مع قاعدة رئيسية في ثيور، إلى الشرق من ليرـ حيث اشتبكت أيضا مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (سودان تريبون، 2015dd). وظلت مقاطعة بانييجار معقلا للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة والمقاطعة الوحيدة التي تسيطر عليها قوات المتمردين بالكامل.[٢٩٤] وعلى الرغم من اتفاق السلام، واصل الطرفان انتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية. فمنطق الحرب الذي أصبح قائما على الغارات والانتقام، منفصلا بشكل كبير عن المفاوضات السياسية في أديس أبابا وجوبا.

الخارطة الجديدة لجنوب السودان

في الثاني من شهر أكتوبر/ تشرين الأول، وعلى تلفزيون جنوب السودان، أصدر سيلفا كير مرسوماً إدارياً يقضي بتقسيم ولايات جنوب السودان التي يبلغ عددها عشر ولايات إلى ٢٨ ولاية جديدة، دافعاً عملية السلام إلى حالة من عدم اليقين (إذاعة تمازج، 2015m). وفي الوقت الذي أصيب فيه المجتمع الدولي بالصدمة، احتفلت بعض المجتمعات التي تأثرت بالتغييرات بينما رفضت أخرى الخطوة على الفور.[٢٩٥] ويأتي مرسوم كير الإداري متماشياً مع ممارسة كلٍ من حكومة السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان إعادة ترسيم الحدود الإدارية كأداة سياسية.[٢٩٦]

أصر مايكل ماكوي بأن المرسوم هو أمر رئاسي ولا يحتاج لأن يعرض على البرلمان للموافقة وستتم التغييرات في غضون ٣٠ يوماً. وبعد أن تردد صدى المعارضة في كافة أرجاء البلد، تراجع كير عن قراره قائلاً بأنه يجب أن يحصل على موافقة البرلمان على المرسوم.[٢٩٧] وليس واضحاً ما إذا كان القرار دستورياً أم لا. فبينما يسمح دستور جنوب السودان بتعديل حدود الولاية، فإنه لا يسمح بإنشاء ولايات جديدة أو إلغاء ولايات قائمة (حكومة جنوب السودان، ٢٠١١).[٢٩٨] ومن غير الواضح أيضا مدى تأثير إنشاء ولايات جديدة على عملية السلام. فاتفاق تسوية السلام يمنح الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ٤٠٪ من التمثيل في مجلس وزراء ولاية الوحدة وولايات أعالي النيل بالإضافة إلى اختيار الحاكم. ويجب، حسب مرسوم كير، تحويل هاتين الولايتين إلى ست ولايات حيث سيتم تقسيم كل واحدة منها إلى ثلاث ولايات.

كان رد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الفوري هو القول بأن خطوة إنشاء ٢٨ ولاية مخالفة لاتفاق السلام المبرم في شهر أغسطس/ آب وشجبتها بوصفها عملية انتزاع للأرض من قبل حكومة جمهورية جنوب السودان التي كانت تسعى بشكل جلي إلى الحد من سيطرة المتمردين على البلد بموجب شروط اتفاق السلام.[٢٩٩] وللتأكيد، فإن اتفاق السلام يدعو إلى مناقشة الفيدرالية في جنوب السودان خلال مفاوضات حول الدستور خلال فترة انتقالية مدتها ٣٠ شهراً، وليس قبل تشكيل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية.

أصرت حكومة جمهورية جنوب السودان على أن إنشاء الولايات الجديدة لن يؤثر على اتفاق السلام. وتحجّج مايكل ماكوي أنه بمجرد أن تكون أعالي النيل وولاية الوحدة قد أصبحت ست ولايات ستكون الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قادرة على اختيار ست حكام ولايات، وبأن الوضع سيظل ملتزماً بقسمة السلطة المتفق عليها في اتفاق السلام. وبالتالي لن يتغير اقتسام السلطة (سودان تريبيون، 2015ff).

لم تتقبل الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة هذا التطمين بالرضا واستمرت في المطالبة بسحب مشروع القانون. كما شجب المجتمع الدولي الخطوة؛ فمجموعة دول الترويكا المكونة من النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية انتقدت الإعلان آحادي الجانب وأصرت على أن أي إعادة هيكلة للولايات يجب أن تتم داخل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية (سودان تريبون، 2015gg). كما شجبت الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) المرسوم وطالبت بتجميده، وزعمت أنه يخالف شروط اتفاق السلام (VOA News, 2015b).

لكن كير لم يتراجع وتبنى مجلس وزراء حكومة/جمهورية جنوب السودان المرسوم في ١٣ أكتوبر/ تشرين الأول ودخل حيز التنفيذ مع بداية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني بعد موافقة البرلمان عليه. من غير الواضح ما هي التغييرات الجوهرية التي ستطرأ، لكن، على صعيد غير صعيد المفاوضات السياسية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة؛ حذّر مشار من إمكانية أن تبدأ المفاوضات مرةً ثانية بسبب الوضع الإداري المتغير. على أرض الواقع تعاني حكومة جمهورية جنوب السودان بشكل خطير من شح في الأموال وهناك موارد أقل لتنفيذ هذه التغييرات على مستوى الولاية. وستكون التعديلات في المستقبل المنظور ضئيلة للغاية وليست ضخمة إذ لا تتوفر موارد لإنشاء إدارات ومؤسسات جديدة.

في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول، راوغت حكومة جمهورية جنوب السودان بشأن إنشاء الولايات الثماني والعشرين. فقد أعلن كير في ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول عن تعيين حكام الولايات الثماني والعشرين. حيث أصبح غوين مونيتويل في ولاية الوحدة حاكماً لولاية الليج الشمالية محتفظاً بمنصبه كحاكم لولاية الوحدة التي تم تخفيض مساحتها كثيراً. أما مايول كور أكواي، عضو البرلمان من باريانغ، فقد تم تعيينه حاكماً لولاية روينق، بينما تم تعيين تاكير رياك، المفوض ضعيف الشعبية

السابق في لير، حاكماً لولاية الليج الجنوبية.[٣٠٠] وباستثناء غوين مونيتويل، لم تتعد هذه التعيينات مجرد وضع مسؤولين صوريين ولم تسفر عن تغييرات إدارية فعلية في أي ولاية من الولايات الثلاثة الجديدة. وشجب مشار التعيينات على الفور. وقد أدى إصرار حكومة جمهورية جنوب السودان ومجلس حكماء جينغ (الدينكا) على وجود الولايات الثماني والعشرين إلى سلسلة من حالات التأخير في المفاوضات حيث لا تزال الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تؤكد بأن مرسوم كير يقوّض اتفاق السلام الموقع في شهر أغسطس/ آب.

أثار المرسوم ردود فعل متفاوتة في أوساط مجتمعات جنوب السودان، والتي اشتكى بعضها مما يدعونه انتزاع الحكومة للأرض. وكشفت الاحتجاجات ضد مرسوم كير، النقاب أن حكومة جمهورية السودان ظلت تدرس إمكانية هيكلة جديدة لولايات جنوب السودان منذ ٢٠١٤ على الأقل. وثمة نسخة مبكرة من مقترح كير، يعود تاريخها إلى شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤، تضم ١٨ ولاية فقط. وهناك نسخة أخرى وضعها مجلس حكماء جينغ احتوت على ٢٣ ولاية بدلاً من ٢٨ ولاية، وأضيفت ولاية إضافية فور وصول المقترح إلى مكتب كير (إذاعة تمازج، ٢٠١٥S). ومن غير المحتمل أن يعمل تدخل مجلس حكماء جينغ على تحسين فرص قبول سكان النوير من جنوب السودان لمرسوم كير. وقد اتُّهم مجلس حكماء جينغ بالتورط في إنشاء قوة شبه عسكرية كانت مسؤولة بشكل كبير عن ارتكاب مجازر جوبا ضد المدنيين النوير في شهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ (AUCISS, 2014؛ إذاعة تمازج، 2015f)

إن الاختلافات بين المرسوم النهائي ومقترح شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ هي اختلافات مفيدة. ففي المرسوم النهائي، تم تقسيم ولايات النوير، الموحدة في المقترح السابق، إلى عدة ولايات، بينما حصلت الولايات ذات الأغلبية من الدينكا على أراضي إضافية بسكان من قبائل قليلة العدد. ويبدو أن المنطق الكلي للخارطة الجديدة يفضل ولايات نوير ذات عرق واحد بحيث يتركز دعم المعارضة في ولايات قليلة لا تحتوي تقريباً على أي من حقول نفط جنوب السودان. ومن جانب آخر، فإن الولايات ذات الأغلبية من الدينكا هي ولايات متعددة الأعراق، وتستوعب أعراق أقل عدداً وأضعف من حيث النفوذ السياسي مما يوسع بالفعل من منطقة سيطرة الدينكا.

أدى المقترح الجديد إلى تقسيم ولاية الوحدة إلى ثلاث ولايات. ففي الشمال والغرب تشكّل كل من مقاطعة أبيامنوم ومقاطعة باريانغ ولاية روينق أحادية العرق من الدينكا.[٣٠١]

إن خارطة الولايات الجديدة في جنوب السودان التي أنتجها المرسوم والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)، غير مفصلة بشكل كاف لتوضيح ما إذا كانت هذه الولاية الجديدة تضم أبيامنوم و باريانغ أم لا – وبالتالي تضم حقول النفط في تور وتوما جنوباً، لكن ليس حقل النفط في ولاية الوحدة الموجود حالياً في ربكونة، وعما إذا ستشمل إعادة ترسيم حدود هاتين المقاطعتين الجنوبيتين. وإذا ما أريد

تأكيد الاستمرارية بين مقاطعة أبيامنوم ومقاطعة باريانغ، فيجب حرمان مقاطعة ربكونة من حدودها الاستراتيجية مع السودان مما يؤدي إلى حرمان مجتمعات النوير في ولاية الوحدة السابقة من الوصول إلى الحدود الدولية.

ينشيء المرسوم «ولاية الليج الشمالية» المكوّنة من مقاطعات غويت، كوش، مايوم، وربكونة، وبانتيو كعاصمة للولاية، و«ولاية الليج الجنوبية» المكونة من مقاطعات لير، ومايندیت، وبانييجار، ولير كعاصمة للولاية (GRSS, 2015). وأظهرت نسخة ٢٠١٤ للخارطة الفيدرالية ولاية ليج واحدة فقط تضم جميع المقاطعات ذات الأغلبية من النوير، على العكس من "ولاية ليج" التي يقترحها مشار في اقتراحه المبكر لجنوب سودان من ٢١ مقاطعة، ما عدا أن إعادة مقترحه أعاد فقط تسمية ولاية الوحدة (بما فيه أبيامنوم و باريانغ) إلى "ولاية ليج".

يبدو أن تقسيم مقاطعات النوير إلى ولايتين مصمّم لإضعاف قوة وجود لوبي موحد للنوير. سيعمل هذا التقسيم أيضاً على فصل مناطق الدعم الرئيسية للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لولاية جنوب ولاية الوحدة عن نوير بل وعن حقول النفط في مقاطعة ربكونة وكوش، والتي هي الآن جزءاً من ولاية الليج الشمالية. وبحكم سيطرة النوير السياسية الحالية على ولاية الوحدة، فإن نوير بل في ولاية الليج الشمالية لا بد أن يتوقعوا الحصول على بعض التمثيل في الحكومة مما يقلل من احتمال أن تكون الولاية موالية بقوة للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، وترك «ولاية الليج الجنوبية» بوصفها المعقل القوي للمعارضة. ولأهمية نوير بل على المستوى الديمغرافي (السكاني)، فإن من المتوقع لهم حق السيطرة على ولاية الليج الشمالية.

لقد كانت ردود الفعل وسط مجتمعات ولاية الوحدة متفاوتة بشكل كبير تجاه مرسوم كير. ففي باريانغ، قوبل إعلان الإجراء على تلفزيون جنوب السودان بصيحات احتفالية. أما دينكا بانارو فقد ظلوا يشعرون منذ وقت طويل بأنهم محاصرين في ولاية أغلبها من النوير وأنهم معزولون عن مجتمعات الدينكا الأخرى منذ اندلاع الحرب.[٢٠٢] ويبدو أن إصرار مايكل ماكوي بأن المرسوم لن يؤثر على اتفاق السلام مشكوكاً فيه فيما يتعلق بـ«ولاية روينق». وإذا ما أريد المحافظة على نسب اقتسام السلطة حسبما هو منصوص عليه في اتفاق السلام لتسوية النزاع، فسوف تستقبل ولاية روينق حاكماً من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وحتى لو كان هذا ممكناً، في ظل المشاعر المعادية للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مع دينكا بانارو ودينكا ألور، فسوف يكون الحاكم ضعيفاً في ولاية لا يحظى فيها بأي دعم محلي؛ وسوف يكون مسؤولاً صورياً بدون قوة.

كانت ردود أفعال نوير بل أكثر تشوشاً، فقد رحب غوين مونيتويل رسميّاً بالمرسوم وأكد أنه يكرر صدى رؤية جون قرنق الأصلية بعدم مركزية السلطة في السودان مع فتح الفرص أمام الترييف عن

طريق جنوب السودان «بنقل المدن إلى الشعب» (سودان تربيون، 2015ee). أما مجتمعات عشيرة نوير بل المحلية فقد كانت أكثر تردداً (سودان تربيون ii). فقد رحبت منظمتها المجتمعية في جوبا بالمرسوم لكنها حذرت من عزل مقاطعات دينكا ولاية الوحدة إذ أن إنشاء ولاية جديدة قد يؤدي إلى توتر، لا سيما إذا انطوى الأمر على ترسيم الحدود التي تقطع المنطقة المتنازع عليها من جانب نوير بل. واقترح جيمس ليلي كول، رئيس الرابطة في جوبا، أن تُقسم ولاية الوحدة، بدلاً عن ذلك، إلى اثنين حيث الشمالية "ولاية غزال" (تأخذ اسمها من النهر) تتكون من مقاطعات ربكونة وباريانغ ومايوم وأبيامنوم. ومنذ اندلاع الأزمة الحالية، اقترح أجزاء من عشيرة نوير بل بشكل مختلف أن تشكل مايوم ولايتها الخاصة أو تنضم إلى ولاية مع مقاطعة أبيامنوم ومقاطعة باريانغ لالصاق ولاية الوحدة في ولاية مناصرة لحكومة جمهورية جنوب السودان وولاية مناصرة للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة (سودان تربيون، 2015 aa).

تعكس هذه المقترحات المتباينة القلق الذي ينتاب نوير بل بشأن أجزاء النوير الأخرى في الولاية ووضعهم الخاص المستقبلي في ولاية الوحدة بعد الصراع، حيث يكون من حق الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة اختيار الحاكم مما يشكل تحدياً للسلطة التي جمعها نوير بل منذ بداية النزاع. كما أن نوير بل قلقون من احتمال تعرضهم لهجمات انتقامية من أقسام النوير الأخرى إذا فقدوا سيطرتهم العسكرية والسياسية على الولاية.

كان الهدف من تقسيم مقاطعات النوير هو طمأنة عشيرة نوير بل بأنهم لن يصيروا أقلية في ولاية نوير مناصرين للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. لكن، وعلى صعيد أكثر محلية، كانت عشيرة نوير بل قلقة أيضا من احتمال اندلاع صراعات بينها وبين مجتمعات دينكا مقاطعة أبيامنوم. فقد قطعت حدود أبيامنوم جزئياً من مقاطعة مايوم في عام ٢٠٠٦؛ واستمرت عشيرة نوير بل منذ ذلك الحين في عدم قبول لحدود المقاطعة الجديدة التي حرمتها من حدودها مع السودان (سودان تربيون، 2015aa). ذكر بابيني مونيتويل أن إعادة ترسيم الحدود كان السبب في استقالته من الجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦ (مونيتويل، ٢٠١٦).[٣٠٣]

وكما سيُناقش في القسم التالي، فإن هذه التوترات تجعل من الصعب تصور كيف ستبدو أي تسوية سلمية للوضع السياسي في ولاية الوحدة. فالقضايا التي تناولها مرسوم كير تشير إلى أن ما هو معرض للخطر في جنوب السودان ليس مجرد عملية سلام بين طرفين متحاربين، وإنما الشكل المستقبلي للدولة القومية بعد أكثر من ٣٠ شهرا من الصراع المرير. ولا يمكن أن يكون صدى هذه القضايا أكثر قوة في أي مكان آخر عما هو عليه في ولاية الوحدة حيث يهدد مرسوم كير بإعادة الدولة ثانيةً إلى العنف (سودان تربيون، 2016a).

جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في ثار جاث/ حزيران، يونيو ٢٠١٤، © جيروم توبيانا

إن ولاية الوحدة التي أنشأتها حكومة السودان بهدف انتحال حقول النفط الجنوبية إلى الخرطوم، ظلت مسرحاً لسياسة عرقية شديدة التعقيد بسبب ولاء نوير بل للحكومة. وكما في أماكن أخرى من جنوب السودان، فإن الصلات العرقية تتلاقى مع الولاءات السياسية بشكل غير كامل. وفي رؤية مشار لولاية ليج يسيطر عليها النوير، فإن مكان مجتمعات الدينكا من أبيامنوم وباريانغ يكتنفه الغموض. لكن نظراً للانقسامات السياسية في مجتمع النوير، يبقى من غير المؤكد أيضاً كيف يمكن للمرء حتى أن يربط هوية النوير ربطاً محكماً بالولاية، ناهيك عن كيف يمكن ربط ذلك بأمة جنوب السودان على نطاق أوسع. وفي الوقت الحاضر، تبدو الدعوات للفيدرالية في جميع أنحاء البلاد وكأنها وصفة لمزيد من التشرذم، حيث تزداد الخلافات العرقية تحت غطاء المطالبة بالوحدة.

البعد العسكري للصراع في ولاية الوحدة

مصدر واحد لكلا الجانبين: مخزونات الجيش الشعبي لتحرير السودان

عندما اندلع الصراع في جوبا، وامتد سريعاً إلى ولاية الوحدة، اعتمد كلا الجانبين في المقام الأول على المعدات العسكرية التي كانت متوفرة في البلاد: عتاد من مخزون الجيش الشعبي لتحرير السودان الحالي – خليط من مخزونات ما قبل الاستقلال، وعتاد تم الاستيلاء عليه مؤخراً من القوات المسلحة السودانية، ومن عمليات استيلاء أخيرة.[٣٠٤] وبالاستفادة من حقيقة انضمام معظم القوات المتمركزة في مقر الفرقة الرابعة في ربكونة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، لم تكن قوات المعارضة قادرة فقط على فرض سيطرتها على عاصمة ولاية الوحدة وإنما أيضاً، السيطرة على معدات الجيش.

استولت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بقيادة جيمس كوانغ على كميات كبيرة من المعدات العسكرية أثناء سيطرتها على بانتيو وربكونة بين ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ و ١٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، وشمل ذلك أسلحة فردية وذخائر أنظمة مدفعية ومركبات ودبابات قتال رئيسية.

أَضَّرَ فقدان المعدات المخزنة في ربكونة بالقدرة الأولية للجيش الشعبي لتحرير السودان لمكافحة التمرد في ولاية الوحدة، حيث أضعف بشكل كبير من قدرة الحكومة العسكرية في الولاية،[٣٠٥] مما أجبر الجيش الشعبي لتحرير السودان على نشر وحدات كانت تعمل في فرق أخرى (بشكل رئيسي الفرقة الثالثة المتمركزة في ولاية شمال بحر الغزال) ووضع سلسلة دعم لوجستي جديدة.[٣٠٦]

تمكّن الجيش الشعبي لتحرير السودان، مع مرور الوقت، من إعادة تنظيم قواته تدريجياً وبناء شبكة لوجستية جديدة – ومضاعفة أسطول مركباته البرية،[٣٠٧] وتأمين خدمات نقل تقدمها شركات طيران خاصة؛[٣٠٨] وتعزيز قدرته التكتيكية خاصةً من خلال الحصول على طائرات هليكوبتر ومركبات برمائية هجومية، والمحافظة منذ نهاية عام ٢٠١٤ فصاعداً على ضغط عسكري متواصل على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة حتى خلال معظم فصل شتاء عام ٢٠١٥ (هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفقرة ٦٧-٨٣، ٢٠١٥).

يركز هذا القسم على المعدات العسكرية التي يمكن تفتيشها فعلياً على جانبي خط التماس في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ٢٠١٤. وبالرغم من أن العينة الموثقة من الأسلحة والذخيرة لا تسمح باستقراء دقيق للاتجاهات أو إعطاء دليل قاطع على تدفق الأسلحة أو الناقلات، إلا إنها توفّر مجموعة واسعة من المؤشرات الهامة تتلخص في النقاط الرئيسية التالية:

- تبدو معظم المعدات العسكرية المستخدمة في ولاية الوحدة متطابقة مع مخزونات معروف إنها كانت في قبضة الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣. ونظرا لتنوع أصول المخزونات التي كدسها الجيش الشعبي لتحرير السودان بمرور الوقت وعُمر معظم العتاد الذي خضع

للتفتيش واستخدام أنواع متطابقة من الذخيرة والأسلحة (حلف وارسو – سلاح مشاة ومدفعية خفيفة) في كامل المنطقة، فليس من الممكن تحديد سلسلة دقيقة لحيازة غالبية الأسلحة والذخيرة التي تم الاستيلاء عليها من تلك التي خضعت للتفتيش.

- أن جزءاً من، وليس معظم، المعدات المستخدمة في ولاية الوحدة تم استيراده إلى جنوب السودان مؤخراً قُبيل اندلاع الأزمة أو بعدها مباشرة من دول مصدرة بما فيها الصين وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة.
- تمثل الحاجة إلى تأمين آليات إمداد للذخيرة بشكلٍ خاص مصدر قلق كبير لقوات المعارضة التي تفتقر إلى القدرة اللوجستية لنقلها والتي تعتمد على دعم خارجي محدود فقط.
- بينما يبدو أن معظم الأسلحة التي توجد في حيازة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قد جُلبت من مستودعات الجيش الشعبي لتحرير السودان، فإن مصادر خارجية قامت بتوفير الذخيرة منذ عام ٢٠١٤ لا سيما السودان. تؤكد حالات النقل هذه حقيقة أن عمليات استيلاء المعارضة على الذخيرة من مستودعات الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال المراحل الأولى من النزاع لم تكن كافية للمحافظة على وتيرة عالية من العمليات العسكرية.
- كان بمقدور الطرفين الاستيلاء على كميات محدودة من الأسلحة والذخيرة حلال مواجهات مسلحة، ربما لتفادي المتحاربين المتكرر للمواجهات العسكرية المباشرة، واختيارهم الانسحاب التاكتيكي بدلاً عنها للمحافظة على قواهم البشرية وأسلحتهم.
- تؤكد المعدات التي استولت عليها قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في بعض المناطق من ولاية الوحدة التورط المباشر للجماعات المتمردة السودانية، لا سيما حركة العدل والمساواة إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان
- المعدات التي خضعت للتفتيش في بانتيو وجنوبي ولاية الوحدة الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة

قام مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بتفتيش وتوثيق بعض المعدات المستخدمة من قبل الجانبين في ولاية الوحدة؛ إما باستيلاء القوات المتحاربة على العتاد من أعدائها، أو وُجدت متروكة في مواقع مواجهات عسكرية رئيسية.

غنائم الجيش الشعبي لتحرير السودان من قوى المعارضة. يتكون العتاد الذي استولت عليه الفرقة الرابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان والذي تم تفتيشه في ربكونة في ٢٤ مايو/ أيار ٢٠١٤ بشكل رئيسي من أسلحة وذخائر من العيار الصغير.[٣٠٩] على الرغم من أن تلك الأسلحة تنتمي إلى نفس الفئة من الأسلحة التي يستخدمها الجيش الشعبي لتحرير السودان (معدات قديمة نسبياً – من نمط أسلحة حلف

وارسو)، كانت الأسلحة الصغيرة والذخيرة من ماركات معينة وتحمل علامات لا تتفق مع تلك الأسلحة المتوفرة في مستودعات الأجهزة الأمنية والعسكرية في جنوب السودان وقت التفتيش؛ كما أنها تختلف عن الأسلحة والذخائر التي قد يكون المتمردون حصلوا عليها من مستودعات الحكومة في ولاية الوحدة، حسب ما ذكره ضباط كبار في الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٣١٠]

وثّق مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ما يلي:

- ٢ مدفع مضاد للطائرات نوع ZPU4 مع أربع مدافع رشاشة ١٤,٥ مم نوع KPV تحمل الأرقام التسلسلية ٣٦٠٠١١[٣١١] و ٣٦٠٠٣٤،[٣١٢] وذخيرة ١٤,٥ × ١١٤ مم؛[٣١٣]
- قذيفة صاروخية واحدة (آر بي جي) بعلامات تمت ازالتها؛[٣١٤]
- سبع بنادق هجومية متطابقة ٧,٦٢ مم نوع ٥٦-١ مع حراب، جميعها بأرقام تسلسلية ممسوحة؛[٣١٥]
- العشرات من طلقات ذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم؛[٣١٦]
- صاروخ مضاد للدبابات موجه لاسلكياً غير منفجر نوع 9M115؛[٣١٧] و
- أربع قنابل دخانية أمريكية الصنع ٣٨/٣٧ مم (مصنعة من قبل الأنظمة التكتيكية المشتركة).[٣١٨]

نظراً للتوفر والتداول واسع النطاق لمعظم هذه الأنواع من الأسلحة والذخائر في المنطقة وعدم وجود أرقام متسلسلة على بعض المواد، يصبح من المستحيل لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة تأكيد مزاعم قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين حضروا عملية التفتيش القائلة بأن حكومة السودان قد زودت بشكل عمد قوات المعارضة بالمعدات.[٣١٩] والجدير بالذكر أن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وثّق سابقاً لوجود بنادق هجومية من نوع ٥٦-١ بدون علامات تستخدمها مجموعات مسلحة أخرى في جنوب السودان كانت قد انضمت إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ وتلقت دعماً بالسابق من قبل الأجهزة الأمنية السودانية.[٣٢٠]

صورة مقربة لمقبض قاذفة آر بي جي تم تفتيشها في قيادة الفرقة الرابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، ربكونة ٢٤ مايو/ أيار ٢٠١٤. © كلوديو غراميزي

غنائم الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة من القوات الحكومية.

قام مشروع مسح الأسلحة الصغيرة أيضاً بتفتيش عدة مواد استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من القوات الحكومية كانت محفوظة في محليات عديدة من ولاية جنوب ولاية الوحدة، بما فيها غويت، كوش، لير، ورير، بالإضافة إلى منطقة غويت.[٣٢١] وقد اشتملت معظم هذه المواد على أسلحة مشاة من العيار الصغير تضم في الغالب أسلحة فردية وذخيرتها.

بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من المواد الموثقة، تؤكد الملاحظات التي تم جمعها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ما يلي:

- عندما اندلعت الأزمة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، كانت معظم مخزونات الجيش الشعبي لتحرير السودان تتكون من معدات قديمة نسبياً ربما تم إمداد الجيش الشعبي لتحرير السودان بها قبل استقلال جنوب السودان؛
- حصل الجيش الشعبي لتحرير السودان على بعض المعدات الجديدة خلال الفترة الممتدة بين الاستقلال عام ٢٠١١ وبداية النزاع الحالي؛
- تتشابه معظم الأسلحة الفردية التي تستخدمها عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مع الأسلحة التي يستخدمها الجيش الشعبي لتحرير السودان والأجهزة الأمنية الحكومية الأخرى – وفقاً لافادات جنود من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، تم نقل بعض هذه الأسلحة إلى ولاية الوحدة من ولايات أخرى في جنوب السودان مع قوات منشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان؛[٣٢٢] و
- ضمت القوات الحكومية التي تم نشرها ومشاركتها في الحملة العسكرية في ولاية الوحدة، بالإضافة إلى قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان النظامية، مجموعات حليفة أخرى مثل حركة العدل والمساواة السودانية المتمردة.
- تشمل المواد التي تم توثيقها:
- ثلاثة قاذفات آر بي جي ٤٠ مم: قاذفة آر بي جي موديل RPG-7V بلغارية الصنع،[٣٢٣] وقاذفة آر بي جي موديل RPG-7V سوفيتية الصنع، أنتجت عام ١٩٦٥،[٣٢٤] وقاذفة واحدة غير معروفة المنشأ، صنعت في عام ١٩٨٥؛[٣٢٥]
- ٢ مدفع رشاش عيار ١٢,٧ مم؛[٣٢٦]
- ٢ مدفع رشاش عيار ٧,٦٢ مم نموذج PKM صناعة سودانية وصينية؛[٣٢٧]
- حوالي ١٠٠ طلقة ذخيرة 54 R عيار٧,٦٢ مم، ربما من صناعة صينية[٣٢٨] وإيرانية[٣٢٩]؛
- سبع بنادق هجومية نوع CQ عيار ٥,٥٦ مم (تقليد صيني لنموذج M16)[٣٣٠] مع ٢٦ طلقة متصلة عيار

٥,٥٦ × ٤٥ مم من صنع الصين مؤخراً (٢٠٠٨، ٢٠١٢، و ٢٠١٣)؛[٣٣١]

- بندقية هجومية[٣٣٢] واحدة صناعة إسرائيلية، نوع جليل ACE 32 جديدة نسبياً عيار ٧,٦٢ مم مع ثمانية طلقات ذخيرة؛[٣٣٣]
- ناقلة لاند كروزر تقنية،[٣٣٤] مكتوبة عبارة حركة العدل والمساواة على الأبواب، وهناك قطع في سقف المقصورة، ومدفع رشاش مركب نوع S80 عيار ١٢,٧ مم،[٣٣٥] وطلقات ذخيرة (مصنوعة في الصين في عام ٢٠١٠ و ٢٠١٣)؛[٣٣٦] و
- ٢ بندقية هجومية طراز AK صناعة سوفيتية [٣٣٧] وصينية [٣٣٨] مع ذخيرة [٣٣٩].

معدات تُركت في مواقع القتال. بالإضافة إلى المعدات الموجودة في قبضة الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، هناك مجموعة متنوعة من ذخيرة مستهلكة لمركبات ودبابات معارك أساسية غير صالحة للاستخدام وصناديق عتاد، في عدة مواقع في ولاية الوحدة وقعت فيها عمليات عسكرية سابقاً – بما فيها مسجد بانتيو وليز والمناطق المحيطة والمنشآت النفطية المهجورة التابعة لشركة بايونير الكبرى للتنقيب عن النفط في ثار جاث وفي تقاطع الطريق بين كوش وزير والطريق المؤدي إلى غويت. من المستحيل في معظم الحالات تحديد التسلسل التاريخي الدقيق للاستيلاء على المواد والقوة التي أحضرتها واستخدمتها في ولاية الوحدة. وينطبق هذا بوجه خاص على عدد كبير

بندقية هجومية عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم نوع الجليل ACE ٣٢، تم توثيقها في ريز بتاريخ ١ يونيو/ حزيران ٢٠١٤. تم الاستيلاء على البندقية من قبل عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣. © كلوديو غراميزي

من الصناديق (صمامات قذائف الهاون أو صواريخ آر بي جي) وصناديق ذخيرة مختلفة العيارات (٧,٦٢ × ٣٩ مم، ٧,٦٢ × ٥٤ آر مم، و ١٢,٧ × ١٠٨ مم) التي منشأها (بلغاريا والصين والسودان).

مع ذلك، يعطي تحليل المعدات التي تم تفتيشها دليلاً قوياً على وجود شحنات محددة من الأسلحة في جنوب السودان؛ ويؤكد أيضاً بعض عمليات التسليم الأخيرة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. أدناه بعض الحالات المحتشدة بمعلومات عن مواد عسكرية مهجورة لوحظ وجودها خلال البحث الذي أجري في مايو - يونيو / أيار – حزيران ٢٠١٤.

ناقلات جنود مدرعة كوغار ٤ × ٤. بعد وقت قصير من بداية الأزمة صدرت تقارير عديدة في جنوب السودان تشير إلى استخدام ناقلات جنود مدرعة استوردتها وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤخراً؛ وتمكن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة أثناء عمليات البحث في ولاية الوحدة من التحقق من صحة هذه المزاعم وتأكيد وجود نوعين من العربات المدرعة التي لم يتم توثيقها سابقاً في جنوب السودان: مدرعات تايفون ٤ × ٤ [٣٤٠] ومدرعات كوغار ٤ × ٤. [٣٤١]

تُركت مدرعتا تايفون غير صالحتين للخدمة بعد القتال الذي وقع في بانتيو وشوهدتا في ربكونة، بينما

ناقلة جنود مدرعة نوع كوغار حكومية محترقة على خط التماس بالقرب غويت، يونيو/ حزيران ٢٠١٤. © جيروم توبيانا

لوحظت مدرعة كوغار في بلدة غويت التي يسيطر عليها المتمردون[٣٤٢] تخلت عنها عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان وأضرمت قوى المعارضة النار فيها.

من المعروف أن كلا النوعين تصنعهما مجموعة Streit، التي هي في الأصل شركة كندية يقع مقر تصنيعها الرئيسي في رأس الخيمة (دولة الإمارات العربية المتحدة)، ولها أكثر من اثني عشر مرفق تصنيع في مناطق مختلفة.[٣٤٣]

على الرغم من عدم استجابة مجموعة Streit لطلبات الحصول على مزيد من المعلومات لهذه الدراسة، فانه يبدو على الأرجح أن تكون المدرعتان قد صُنِعَتا وصُدِرَتا من مرافق الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة بُعيد توقيع عقد شراء حوالي ١٠٠ ناقلة جنود مصفحة من كلا النموذجين مع مجموعة Streit في منتصف يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤.[٣٤٤]

عمليات تسليم عتاد عسكري إلى جنوب السودان بعد الاستقلال

تم الاستيراد من الصين لأكبر كم من العتاد العسكري يتم تسليمه إلى جنوب السودان منذ الاستقلال بموجب شروط عقدين مختلفين رقمهما MoD/001/2011 و MoDVA/01/2013، أبرمهما الجيش الشعبي لتحرير

مدرعات تايفون تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان تجوب شوارع جوبا، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤. نماذج طبق الأصل (دهنت بلون الرمل) تم استخدامها من قبل القوات الحكومية في ولاية الوحدة. © كلوديو غراميزي.

السودان مع الشركة الصينية لصناعات الشمال (نورينكو) (China North Industries Corporation). تم توقيع العقد الأول في عام ٢٠١١ والثاني في مطلع إبريل/ نيسان ٢٠١٣ قبل وقت طويل من اندلاع الأزمة.

تم التأكد من تسليم وتوزيع المواد بموجب العقد ٢٠١١ من خلال ملاحظة وجود صندوق فارغ من ذخائر عيار كبير في حقل نفط ثار جاث يوم ١ يونيو/ حزيران ٢٠١٤. وتم شراء مواد إضافية بموجب نفس العقد – بما في ذلك ١٢٠٠ صاروخ مضاد للدبابات من نوع HJ-73D وأكثر من ثلاثة ملايين طلقة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم – تم تسليمها في وقت لاحق للجيش الشعبي لتحرير السودان في يوليو/ تموز ٢٠١٤، بعد أن تم تفريغها من السفينة التي تحمل اسم فنغ هوانغ سونغ (سفينة مسجلة في هونغ كونغ) في ممبسا، كينيا، في طريقها إلى جوبا.

بحسب وثائق نشرتها هيئة خبراء الأمم المتحدة، تم شحن هذه الأسلحة في ميناء داليان الصيني في ٨ مايو/ أيار ٢٠١٤ (هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، ٢٠١٥، annex XII).

قامت نفس السفينة، فنغ هوانغ سونغ، بتسليم شحنتين أخريتين للجيش الشعبي لتحرير السودان من خلال نفس عملية الشحن بموجب شروط عقد عام ٢٠١٣. واشتملت قائمة البضاعة المسلمة التي تبلغ قيمتها التجارية نحو ٣٥ مليون دولار والتي تم شحنها على السفينة في مينائي داليان وتشانغجيانغ، الأولى يوم ٨ مايو/ أيار والثانية ١٢ مايو/ أيار ٢٠١٤، ، ما يلي:

صندوق ذخيرة فارغ يحمل الرقم المرجعي للعقد MOD/001/2011 المبرم بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وشركة نورينكو، لوحظ في ثار جاث، ١ يونيو/ حزيران ٢٠١٤. كلوديو غراميزي ©

- ٣١٩ طقم من قاذفات صواريخ من نوع ٦٩-١ عيار ٤٠ مم؛[٣٤٥]
- أكثر من ٩٥٠٠ بندقية نوع ٥٦؛
- أكثر من ٢٠٠٠ قاذفة صواريخ ٤٠ مم؛
- مليوني طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٥٤ مم؛
- مليوني طلقة ذخيرة ٩ × ١٩ مم؛
- ٣١٩ مدفع رشاش نوع ٨٠ متعدد الأغراض؛
- ٦٦٠ مسدس NP42.
- ٢٠ مليون طلقة ذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم؛
- ٢٠,٠٠٠ قنبلة مضادة للأفراد عيار ٤٠ مم نوع BGL2؛
- ٤٠,٠٠٠ صاروخ مضاد للدبابات شديد الانفجار نوع ٦٩ (عيار ٤٠ مم).[٣٤٦]

بعيد التسليم من الصين، استوردت الحكومة أيضاً اثنتي عشرة مدرعة برمائية مجنزرة (نوع GAZ-34039) ونشرتها في مناطق عمليات في ولايتي أعالي النيل والوحدة. وتم تأكيد وجود واستخدام هذه المدرعات التي ورد أنها مزوّدة بمدافع رشاشة من نوع دوشكا، من قبل مسؤولين من جنوب السودان[٣٤٧] ومن قبل هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان (هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفقرة ٧٢، ٢٠١٥).

قد يبقى منشأ وسلسلة توريد هذه المركبات بدون توثيق، ولكن توافرها لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولايتي أعالي النيل والوحدة في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ منحه أفضلية للقوات الحكومية مثّل تفوقاً تاكتيكياً في المناطق النهرية.

تم توثيق شحنات أخرى في عام ٢٠١٤، بما في ذلك استيراد ٣٨٠ مدفع رشاش خفيف و ٦٢ مدافع رشاش ثقيل من أوكرانيا، على الرغم من قلة المعرفة التفصيلية عن هذه الصفقة (هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفقرة ٦٩، ٢٠١٦).

خلال عام ٢٠١٥، عزز الجيش الشعبي لتحرير السودان قدرته التكتيكية ووسائله الجوية عن طريق شراء أربعة طائرات هيلوكوبتر هجومية جو أرض من نوع Mi-24 على الأقل مع منصات إطلاق B8V20 لصواريخ جو- أرض غير موجهة نوع S-8 عيار ٨٠ مم.

بحسب المعلومات التي حصلت عليها هيئة خبراء الأمم المتحدة، فقد تم الحصول على هذه الطائرات المدرّعة من شركة موتور سيش الأوكرانية مقابل أكثر من ٤٠ مليون دولاراً امريكياً ومن خلال برنامج سداد مالي يشمل مباشرة، على الأقل أن تسدّد وزارة البترول والتعدين نصف القيمة الإجمالية للعقد،

(هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفقرة ٧٥، ٢٠١٦). وأكدت وكالة التصدير الأوكرانية، بروموبورن إكسبورت، منحها تراخيص تصدير لشراء طائرات هيلوكوبتر نوع Mi-35 إضافية كان من المقرر تسليمها إلى جنوب السودان من خلال وساطة شركة بوساسي اللوجستية الخاصة المسجلة في كمبالا، أوغندا. وحسب هيئة خبراء الأمم المتحدة، فقد بلغت تكلفة عملية الاستحواذ الثانية هذه أكثر من ٣٥ مليون دولار أمريكي (هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفقرة ٧٧، ٢٠١٦).

فحص ذخيرة في الهجوم على مسجد بانتيو، ١٥ إبريل/ نيسان ٢٠١٤

قام فريق تفتيش مشترك من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ومجموعة أبحاث تسليح النزاعات بفحص عينة مكونة من ١٨٥ طلقة ذخيرة عيار صغير (٧,٦٢ × ٣٩ مم و ٧,٦٢ × آر ٥٤ مم) تم استخدامها في ١٥ إبريل/ نيسان ٢٠١٤ أثناء عمليات القتل في مسجد حي كاليبالاك في بانتيو.[٣٤٨]

على الرغم من تنوع العينة وصعوبة التحديد الدقيق لسلسلة حيازة الذخيرة من رموز الأختام المدموغة، إلا أنه ظهر من التحليل بعض المؤشرات الجديرة بالملاحظة:

- ذخيرة بأختام مدموغة ٩٤٥-١٠- تدل على إنها أنتجت في عام ٢٠١٠ وتتشابه مع التصنيع الصيني – تمثل أقل من ٣٠ ٪ بقليل من عينة خراطيش ٧,٦٢ × ٥٤ آر مم لوحظ وجودها في موقع المسجد. لوحظ وجود هذه الذخيرة على نطاق واسع منذ عام ٢٠١١ في حيازة القوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معها في المناطق المتضررة من النزاع في السودان، بما في ذلك دارفور وجنوب كردفان، حيث استولت الجبهة الثورية السودانية والجماعات التابعة لها على كميات كبيرة من القوات المسلحة السودانية. وتم خلال عملية نزع السلاح في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ تسليم ذخيرة مماثلة من قبل حركة/ جيش الدفاع عن جنوب السودان بقيادة كول شول أوان، ميليشيات في ولاية جونقلي بقيادة ديفيد ياو ياو، وقوات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان بقيادة بابيني مونيتويل – واعترفت كلتا المجموعتين صراحةً بتلقي دعم عسكري من السودان.[٣٤٩]
- من بين ٣٤ خرطوش تحمل علامات تشير إلى تصنيع من عام ٢٠٠٩ فصاعداً، كان يوجد ٢٩ خرطوشاً تحمل علامات تتشابه مع خراطيش مصنوعة في الصين، و٥ خراطيش تحمل علامات تتشابه مع خراطيش مصنوعة في السودان (بما فيها خراطيش تحمل علامات تصنيع بعد عام ٢٠١٢) (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، 2014d).
- من عينة خراطيش عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم وُجدت في المسجد، هناك ٥٢ ٪ منها يتشابه مع أنواع ذخيرة موجودة في مخازن بنادق هجومية نوع ٥٦-١ تم تفتيشها في ٢٤ مايو/ أيار في مقر الفرقة الرابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان (راجع أعلاه).

- لوحظ وجود ذخيرة من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم تحمل رمز الأختام المدموغة الأكثر تواجداً في موقع المسجد (١٠١ – ٧٩) أيضاً في مخزن أحد جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في مقاطعة غويت، ولاية الوحدة، في ٢ يونيو/ حزيران ٢٠١٤.
- وُجد داخل المسجد نفسه صندوقا خراطيش عيار ٧,٦٢ × ٣٩ يبدو أنه تم تصنيعهما مؤخراً في عام ٢٠١٤. وهما يعكسان صورة مواد معروفة وعلامات مميزة لذخيرة صغيرة العيار سودانية الصنع. بالنظر إلى عام تصنيع هذه الذخيرة فإنه، لا يمكن أن تكون قد شكلت جزءاً من إمدادات استولت عليها قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة المنشقة من مخازن الجيش الشعبي لتحرير السودان المتاحة في أواخر عام ٢٠١٣. لذلك، من الأرجح، إن مصدراً خارجياً قد قام بإمداد المستخدم بالخراطيش بعد بدء الصراع. إما الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أو مجموعة مسلحة متحالفة معها. إن حقائق عدم إمكانية إمدادها قبل يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، وبعد انشقاق

خراطيش متناثرة أمام مدخل مسجد بانتيو، ٢٤ مايو/ أيار ٢٠١٤. © كلوديو غراميزي

قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في منتصف ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ واستخدامها في إبريل/ نيسان ٢٠١٤، تقف كلها مؤشراً على وجود إمداد حديث وسلسلة إمداد مباشرة نسبياً.

يمكن تأكيد وجود آليات إمداد مباشر إلى قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من السودان من خلال وجود صندوق واحد لذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم تحمل رقم دفعة ٢٠١٤ وبطاقة تعريفية تتشابه مع ما على صناديق ذخيرة سودانية الصنع سبق تحديدها وتوثيقها أيضاً في مجمع شركة بايونير الكبرى للتنقيب عن النفط في ثار جاث حيث اشتبكت قوات حكومية وقوات معارضة في إبريل/ نيسان ٢٠١٤. ورفض ممثلو الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين تمت مقابلتهم في أيار – مايو وحزيران – يونيو ٢٠١٤ الاعتراف باحتمال أن تكون هذه الذخيرة قد تم استيرادها من السودان ليستخدمها الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٣٥٠]

أسفرت عمليات تفتيش منفصلة، أجرتها مجموعة أبحاث تسليح النزاعات، عن استنتاج مماثل، على أساس تفتيش مايو/ أيار ٢٠١٦ لمخزون كبير من الذخيرة يُقال أنه استردها الجيش الشعبي لتحرير السودان عند الاستيلاء على باناكواش في يونيو/ حزيران ٢٠١٥، ومراجعة نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ للذخيرة التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة بيجي في ولاية جونقلي التي تقع على حدود الجزء الجنوبي من ولاية أعالي النيل.

شمل المخزون الذي تم تفتيشه في مايو/ أيار ٢٠١٦، الذي كان في حيازة قيادة الفرقة الرابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في ربكونة، نسبة كبيرة من ذخيرة صينية الصنع (٧,٦٢ × آر ٥٤ مم، ١٢,٧ × ١٠٨ مم، ١٤,٥ × ١١٤ مم، و ٢٣ × ١٥٢ مم) وعشرات الصناديق من قنابل هاون عيار ٦٠ مم سودانية الصنع. وقد تم تفتيش غالبية الصناديق التي تحتوي على ذخيرة من عيار صغير منتجة في الصين، وهي لا تزال مغلقة، ومغطاة بطلاء أسود يخفي هويّة المرسل إليه الأول، لكن الكتابات التي كانت لا تزال ظاهرة للعيان على عدد قليل من الصناديق، تشير إلى أن التسليم الأول لها كان قد تم لجهاز الأمن والمخابرات الوطني.[٣٥١]

يتكون أكثر من ثلثي عينة بيجي – ٦٨ في المائة من ٢٤٣ طلقة – من كلا نوعي الذخيرة عيار ٧,٦٢ × ٣٩ مم التي ينتجها السودان في عام ٢٠١٤ وقد وُجدت في مسجد بانتيو؛ وفوق ذلك، فإن حالتها تؤكد وجود إمدادات لقوات المعارضة في جنوب السودان تمت من خلال عمليات إسقاط جوي.[٣٥٢]

تؤكد تقارير إضافية وجود إمدادات مباشرة من المعدات من السودان، لا سيما أسلحة وذخيرة مدفعية ذات عيار صغير ومتوسط مثل مدافع رشاشة من نوع PKM، وذخيرة من عيار ١٢,٧ × ١٠٩ مم وقذائف آر بي جي (Fleischner, 2015).

اتجاهات رئيسية

يجب عدم اعتبار البحث الذي يجري على جانبي خط التماس في ولاية الوحدة، حسب ما أوضح أعلاه، بحثاً شاملاً، ويجب عدم تعميم نتائجه على بقية ساحات النزاع في جنوب السودان دون وجود تأكيد مناسب. ولكن الصورة التي تظهر في ولاية الوحدة، تعطي مؤشرات متصلة ببعض جوانب الأزمة التي أعادت جنوب السودان إلى الحرب منذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣.

أولا، تظهر الصورة أنه على الرغم من شح موارد البلاد وعدم وجود وسائل لتصنيع معدات عسكرية محلياً، فإن معظم الأسلحة المستخدمة لإشعال الصراع كانت متاحة سلفاً واشتراها كلا المعسكرين بالكامل من مخزونات الجيش الشعبي لتحرير السودان الحالية. وقد تم منذ اندلاع النزاع استيراد كميات كبيرة من العتاد العسكري من خلال عمليات الاستملاك مباشرة أو بموجب اتفاقية وقعت مع كمبالا في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤ تسمح لأوغندا بشراء سلع وتكنولوجيا عسكرية بالنيابة عن جنوب السودان (سودان تريبيون، 2014g؛ هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفقرات ٨٠-٨٢،٢٠١٦،).

وكما هو الحال في نزاعات أخرى، فإن إمدادات الذخيرة مثّلت أحد التحديات العملياتية الرئيسية لكلا الطرفين المتحاربين. وتمكنت القوات الحكومية من الاعتماد على أوضاع لوجستية أفضل – تحسنت تدريجياً، بما في ذلك من خلال الاستخدام المستدام لأصول جوية – ومشتريات تم تسليمها منذ أوائل عام ٢٠١٤ فصاعداً. ورغم أن بعض عمليات الاستملاك هذه كانت نتيجة عقود شراء تم توقيعها قبل اندلاع الأزمة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ بعدة أشهر، فيبدو أن ثمة عمليات استملاك أخرى أكثر حداثة قد جرت استجابة لحاجة الحكومة لعكس الاتجاه العسكري السلبي الأولي.

ساهمت، بالتأكيد، جميع مشتريات الجيش الشعبي لتحرير السودان هذه، خاصةً طائرات هليكوبتر هجومية ومدرعات برمائية، وإلى حد أقل، ناقلات جنود مدرعة وشاحنات عسكرية، في القدرة التكتيكية واللوجستية لقوات الحكومة مما ساعد الجيش الشعبي لتحرير السودان من الاحتفاظ بحضور واضح وقدرة على نشر قوات حتى خلال موسم الأمطار، وهي فترة من السنة كانت سابقاً مفضلة للمتمردين.

وبالمقابل، أثرت صعوبة تأمين خطوط إمداد من خارج جنوب السودان بشدة على القدرة العملياتية لقوات المعارضة التي سعت بالتالي إلى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من المواد مع السيطرة مؤقتاً على مدن رئيسية وعلى حاميات الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما تمكنت من تأمين بعض الإمدادات الخارجية، وإن لم تكن حاسمة، من السودان. تشير الأسلحة والذخائر التي تم الاستيلاء عليها من قوات المتمردين والتي تم تفتيشها في ولاية الوحدة وولاية أعالي النيل، خاصةً فيما يتعلق بتنوعها وتشابهها مع معدات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة،[٣٥٣] إلى احتمال أن لا يكون هدف السودان دعم التمرد من خلال توفير إمدادات؛ بل قد تكون الخرطوم قد سعت إلى المحافظة على درجة ضعيفة من

عدم الاستقرار. علاوةً على ذلك، لا تشير المواد التي تم فحصها إلى وجود أي اتفاقيات دائمة بين حكومة السودان وقيادة المتمردين.[٣٥٤]

بذلت حكومة جنوب السودان منذ اندلاع الصراع في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، جهوداً ملحوظة، واستثمرت موارد مالية ضخمة، لتتمكن من تحمل العبء الذي فرضه التمرد المسلح على نطاق واسع. وقد أمنت حكومة جمهورية جنوب السودان إمدادات عسكرية واسعة وحسنت بشكل ملحوظ معدات الجيش الشعبي لتحرير السودان ودعمه العملياتي وقدراته اللوجستية.[٣٥٥]

على الرغم من استحالة التأكد عما إذا كانت الدعوات المتكررة لفرض عقوبات دولية قد سرعت من جهود المشتريات العسكرية، فإن من الواضح أن التهديد بفرض حظر محتمل على الأسلحة لم يدفع الأطراف لتغيير نهجها. وعليه يبدو على الأرجح أنه إذا كان لا يمكن لأي رد عسكري حصري للأزمة في جنوب السودان أن يمثل حلاً مستداماً، فقد لا يكون طرح استراتيجية دبلوماسية دولية قائمة على العقوبات بديلاً فعالاً تماماً.

٤. أشكال التوتر السياسية والعسكرية في ولاية الوحدة

يركز هذا القسم على بعض أشكال التوتر السياسية والاقتصادية والعسكرية الرئيسية التي نشأت منذ اندلاع النزاع الحالي في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ والتي تحتاج إلى معالجة إذا أريد لولاية الوحدة أن تنعم بسلام دائم.

مقاطعة باريانغ والدينكا في ولاية الوحدة

تُعتبر مقاطعة باريانغ، في جوانب عديدة، حالة شاذة في ولاية الوحدة. فهي مقاطعة واحدة فقط من مقاطعتي الدينكا في الولاية التي شهدت الحرب الأهلية الثانية بطريقة متميزة. فبينما عصفت بالكثير من باقي الولاية اشتباكات بين الميليشيات المتحالفة مع حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، ظلت باريانغ معقلاً قوياً للجيش الشعبي لتحرير السودان طوال فترة النزاع.[٣٥٦] وخلال معظم هذا الوقت ظل مابيك لانغ مسيطراً على الولاية. وينحدر مابيك لانغ القائد البارز في الجيش الشعبي لتحرير السودان من عائلة أحد زعماء باريانغ الروحيين.[٣٥٧] وقد ظل رئيساً للحركة الشعبية لتحرير السودان في باريانغ حتى نهاية عام ٢٠١٥، وعلى الرغم من التغييرات المتكررة في صفوف المفوضين والرفض الشعبي لسلطته، حافظ على قدر من قبضته الحديدية على المقاطعة حتى تم تعيين مايول كور أكوي حاكماً لولاية روينق في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥.[٣٥٨]

بعد توقيع اتفاق السلام الشامل، مباشرة، تم تعيين مابيك لانغ مفوضاً لمقاطعة باريانغ؛ وكان شديد القرب من تعبان دينق، حاكم ولاية الوحدة وقتئذٍ. وحينما تصالح تعبان دينق مع رياك مشار، توترت علاقته مع مابيك لانغ. ولقد أراد مفوض باريانغ أن يبقى موالياً لجوبا، وأدى هذا التوتر في نهاية المطاف إلى طرد مابيك لانغ من موقعه في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢.[٣٥٩] حرّك تعبان دينق التوترات الحالية في باريانغ بين الموالين لمابيك لانغ من جهة، وبين القادة الذين كانوا غير راضين عن سيطرته على المقاطعة وآلية حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان الحلية من جهة أخرى.[٣٦٠]

ذهب مابيك لانغ إلى جوبا، حيث بدأ بالضغط على كير ليحل محل تعبان دينق.[٣٦١] وكان بديله الذي تم تعيينه مفوضاً لباريانغ هو أنجيلو ماجوك قديت الذي ينتمي إلى فصيل من دينكا باريانغ كان باستمرار شديد الانتقاد لمابيك لانغ.[٣٦٢] كانت فترة ماجوك قديت كمفوض ناجحة نسبياً. وقد دعم تطوير أجوان غثوك، وهو مخيم للاجئين السودانيين، طالب به مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إذ يعتبران أن بيدا، وهو مخيم اللاجئين الرئيسي في المقاطعة، أقرب كثيراً من المنطقة التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال داخل السودان. وقد عارض اللاجئون السودانيون في بيدا هذه الخطوة، إذ تسمح روابط المخيم القوية مع السودان بتحركات متكررة للعودة إلى جبال النوبة.[٣٦٣]

كان اهتمام ماجوك قديت في المخيم نابعاً جزئياً من الأمل في تحسين ظروف مجتمعات دينكا بانارو في منطقة أجوان غثوك من خلال إنفاق مبالغ دولية وتأسيس سوق.[٣٦٤] مع ذلك، عبر دينكا بانارو المحليين في أجوان غثوك مراراً عن سخطهم على ما يعتبرونها منظمات دولية غير حكومية تدعم اللاجئين السودانيين بدلاً من دعم المجتمعات المحلية.[٣٦٥] وادعى ماجوك قديت أنه كان قد أقيل بسبب معارضته لحكومة تعبان دينق؛ وقد تم استبداله - لفترة وجيزة - بوليام دينق آيي، الذي امتازت فترة ولايته القصيرة بعلاقة عداء شديد للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مقاطعة باريانغ، بعد أن استولى على أسطول من حافلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاستعماله الخاص.[٣٦٦]

حينما عاد غوين مونيتويل إلى السلطة كحاكم لولاية الوحدة، تم تهميش دينق آيي والفصيل المناهض لمابيك لانغ من دينكا بانارو الذين انحازوا إلى تعبان دينق: أصبح مونيلوانغ ماني‌يل ثول مفوضاً لباريانغ وتم تعيين مابيك لانغ نائباً لحاكم الولاية. لقد ظل مونيلوانغ ماني‌يل، وبشكل تقليدي، قريباً من مابيك لانغ، ومنذ توليه مهام منصبه فإنه ظل يدعم نائب الحاكم سياسياً ويهمش معارضيه.[٣٦٧] وطالب السياسيون المعارضون لمابيك لانغ باستبدال الحاكم غوين مونيتويل بستيفن بوي، وهو أيضاً من نوير بل، وقائد الفرقة الأولى التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان المتمركزة وقتئذٍ في الرنك وأعالي النيل. وعلى العكس من عائلة مونيتويل، أظهر ستيفن بوي ولاءاً للجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الحرب الأهلية الثانية.[٣٦٨]

لا يمكن فهم منطق الوضع السياسي المتغير في مقاطعة باريانغ إلا في إطار سياسات الولاية ككل. فعلى امتداد السنوات العشر الماضية، على مستوى الولاية، ظلت السلطة في ولاية الوحدة تتميّز بالتناوب داخل النوير بين تعبان دينق وغوين مونيتويل، وأكثر تجريداً، بين نوير جيكاني ونوير بل. وقد قابل هذا الانقسام داخل النوير انقسام في دينكا بانارو مقاطعة باريانغ. ففي باريانغ، انحاز مابيك لانغ ومعارضوه بشكل انتهازي إلى جانب دوائر النوير الأقوى على مستوى الولاية من أجل الوصول إلى السلطة على مستوى الولاية. ويعكس منطق التشظي هذا انقسام قادة النوير في ولاية الوحدة في سياق الصراعات الأوسع على السلطة التي تحدث على المستوى الوطني في جوبا، والذي أدى إلى دعم غوين مونيتويل لحكومة جمهورية جنوب السودان في جوبا.

عكست التغيرات السياسية في باريانغ صدى التطورات في بانتيو. وقد عقّد هذا الصراع على السلطة

من مشاعر الناس في المحافظة. فعلى الرغم من التحالفات السياسية بين سياسيي النوير ودينكا بانارو، انتاب سكان المقاطعة الذين بدأوا الحرب الأهلية قلقاً شديداً بشأن نتائجها؛ فبقطع محافظتهم من واراب، شعروا بالعزلة والقلق من أنهم سيتحملون تبعات انتقام النوير من المجازر التي وقعت في جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣.[٣٦٩] وفي عام ٢٠١٥، وقبل الإعلان عن خطة الثمانية والعشرين ولاية، بما فيها ولاية «روينق» الجديدة، كان سياسيو باريانغ يدعون إلى «أن تكون باريانغ خارج ولاية الوحدة». وقد استخدموا الحجة التالية:

> هل [زعيم المتمردين السابق ديفيد] ياو ياو [الذي حصل على المصادقة له بإنشاء إدارية البيبور الكبرى في عام ٢٠١٤] أقوى من أهالي باريانغ؟ سوف نفعل شيئاً مثل إدارية البيبور الكبرى.[٣٧٠]

ينبع القلق بشأن هيمنة النوير على السياسات في الولاية، أيضاً، من تجربة باريانغ منذ توقيع اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥. وكما كان عليه الحال في أماكن أخرى من الولاية، ساد استياء واسع بأن المقاطعة لم تحصل على أي حصة من أموال النفط التي كان من المفترض تخصيصها لتحسين أوضاع الولاية. وفي باريانغ، أخذ هذا الشعور نزعة عرقية على وجه الخصوص. ففي الأجزاء المأهولة بالنوير من ولاية الوحدة، مال النوير إلى الشعور بأن تعبان دينق كان يستخدم الأموال لمنفعته الشخصية؛ أما في باريانغ فكانت المسألة تتعلق بحجب التنمية عن مقاطعات الدينكا – وهو شعور أبرزته حقيقة أن العديد من حقول النفط تقع في ولاية باريانغ. كما يُوجه اللوم إلى تعبان دينق أيضاً، بغير حق إلى حدٍ ما، في الإذعان للسيطرة السودانية على حقلي خرسانة وهجليج، أو إلى أليني وبان ثو، في إعطاء أسماءها الدينكاوية ، التي يزعم دينكا بانارو إنها منطقة تابعة لهم.[٣٧١]

إن العداء في المقاطعة تجاه تعبان دينق، على الرغم من علاقة مابيك لانغ الوثيقة له جذور عميقة، في سلسلة من عمليات اغتصاب أراضي حينما كان حاكماً، وامتلاكه حقولاً في جنوب باريانغ وسكناً في مانجا، يزعم دينكا بانارو أنها أرضٌ لهم.[٣٧٢] وتجعل قضايا الأرض هذه من ترسيم حدود ولاية روينق المستقبلية، حسب مرسوم كير في أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٥، مسألة مثيرة للخلاف. فبينما يعكس إنشاء ولاية جديدة أحادية العرق لدينكا ولاية الوحدة خطة كير الأوسع لترسيخ سيطرة الدينكا الإقليمية، فإنه يشير أيضاً إلى السلطة المتزايدة لدينكا بادانغ على المستوى الوطني.

يُعتبر دينكا باريانغ وأبيامنوم جزءٌ أوسع من دينكا بادانغ، الذين هم مجموعة نهرية من الدينكا تتواجد على طول الممرات المائية للحدود المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك في

الرنك وملوط وأعالي النيل وأبيي. ومنذ عام ٢٠٠٥ ظل بادانغ يحظون بنفوذ أقل بكثير على مستوى السياسية الوطنية من دينكا بور في جونقلي ودينكا ملوال في شمال بحر الغزال، وعلى سبيل المثال لا الحصر من بين أبرز مجموعات الدينكا. في الواقع، فإنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢، قبل أن يقيل كير معظم أعضاء حكومته، كان جميع سياسيي بادانغ البارزين من الدينكا، مثل دينق ألور كول، وزير الشؤون الخارجية الأسبق، كانوا جميعاً من أبيي.

لقد تغير هذا الوضع، ويرجع ذلك جزئياً إلى السلطة المتزايدة لستيفن ديو داو وزير النفط حينذاك، وهو ينحدر من دينكا بادانغ من ملوط، وأعالي النيل.[٣٧٣] ولم يكن ديو داو إبان الحرب الأهلية الثانية منخرطاً في العمل السياسي؛ فلقد كان مصرفياً صغيراً في الخرطوم، بينما شاركت زوجته في الحركة الشعبية لتحرير السودان.[٣٧٤] بعد أن وافتها المنية في عام ٢٠٠٥، قام باقان أموم بدعم ديو داو الذي حاول في البداية الترشح لحكم أعالي النيل في عام ٢٠١٠. وفي وجه المعارضة الواسعة، وبسبب خشية كير من أن يشعل ترشيحه توترات سياسية أكبر في الولاية، انسحب ديو داو. بعد أن عمل مسؤولاً لحملة كير في ملكال، تم تعيينه وزيرا للنفط في يوليو/ تموز ٢٠١٣، فيما قد يمثل أسرع ترقية من خلال الحركة الشعبية لتحرير السودان لأي شخص منذ ٢٠٠٥.[٣٧٥]

منذ اندلاع الحرب الأهلية الحالية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، وجدت حكومة جمهورية جنوب السودان نفسها تعتمد بشكل متزايد على دينكا بادانغ أعالي النيل التي تسيطر ميليشياتها على بالويش، حقل النفط الوحيد الذي لا يزال ينتج، وبالتالي شريان الحياة المالي للبلاد. كما عزّز انشقاق جونسون أولونيي عن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من قوة ديو داو ومن دينكا بادانغ ، خاصةً في أعالي النيل. كما كانت إقالة سيمون كون بوتش، الحاكم السابق لولاية أعالي النيل، وتعيين تشول ثون، من دينكا ملوط والقريب من ديو داو، انعكاساً لهذا التحول.[٣٧٦]

جاءت نهاية ٢٠١٥ بوضع غريب لباريانغ وأبيامنوم. فقد أدت أهمية دينكا بادانغ المتزايدة في أعالي النيل إلى مزيد من سلطة الجماعة المحلية على المستوى الوطني. فقد رأى الناس في كلٍ من الرنك وباريانغ في ديو داو زعيماً لدينكا بادانغ. وقد قادت الأهمية المتزايدة لدينكا بادانغ إلى زيادة الموارد المالية عن طريق وزارة البترول والأسلحة ومن خلال جيش دينكا بادانغ الشعبي المكون من ٧٠٠ عنصر الذي قام بحراسة حقول النفط في مقاطعتي باريانغ وملوط.[٣٧٧] حينما أعلن كير مرسومه وإنشاء ولاية روينق، مما يمنح دينكا بادانغ السيطرة الفعلية على حكومتهم، اجتاحت باريانغ حالة من الابتهاج وقد أطلق المدنيون والجنود الطلقات النارية في الهواء احتفالاً بذلك.[٣٧٨]

بيد أنه، حتى لو كان لا بد من القيام بذلك، فإن إقامة ولاية جديدة لن تحل مشاكل دينكا بادانغ في ولاية الوحدة. وتماماً، مثلما كان الحال في إقامة الحدود بين السودان وجنوب السودان، فإن التغييرات

الإدارية تناقض أشكال الترابط الموضوعية بين المجموعات. ففي ما عدا الجسر البري الصغير المؤدي حالياً إلى واراب والمتجه لولاية تويك وفقا لمرسوم كير، فإن ولاية روينق ستكون محاطة بقبائل النوير من كل جانب. وهذه هي المجتمعات التي على دينكا بادانغ المتاجرة معها والتي يجب اجتياز أراضيها للوصول إلى عاصمة الولاية والمحافظة على علاقات تجارية حيوية لكلا المحافظتين. ولدى أبيامنوم، على وجه الخصوص، تاريخ طويل من التعايش والعلاقات الطيبة عموماً مع نوير بل من الذين يعيشون في مايوم ومع مجتمعات النوير إلى الجنوب.[٣٧٩] أما الخطر الذي يشكله إنشاء ولايات جديدة فيتمثل في إمكانية نشوء خلاف عرقي؛ ويأتي الحكم الذاتي لبادانغ على حساب الصلات المشتركة الضرورية لاستمرار الحياة في ما كان يسمى بولاية الوحدة.

حقول النفط في ولاية الوحدة

خلافاً لولاية أعالي النيل، فإن جميع حقول النفط في ولاية الوحدة متوقفة حالياً عن العمل. في الواقع، بينما جادل العديد من الخبراء الدوليين بأن حقول النفط هي أهدافاً استراتيجية مركزية في الحرب الأهلية الحالية، فإن فترة العامين والنصف الماضيين من الحرب لم تثبت صحة هذا الزعم.[٣٨٠] ومع أن مواقع إنتاج النفط قد أغلقت في البدايات الأولى للحرب، فلم يكن هناك الكثير مما تأمل الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في الحصول عليه من خلال استهداف حقول النفط. وعلى النقيض من ذلك، ظهر أن السيطرة والتحكم في الماشية والنساء تُعتبر أهدافاً مركزية في حرب تركزت على السيطرة على البشر والموارد المركزية لحياة المجتمعات النيلية في جنوب السودان.

في بداية النزاع، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مراراً أنها ستسيطر على حقول النفط وتقوم بتحويل عائدات النفط إلى المتمردين.[٣٨١] لكن ثبت أن هذا الزعم مجرد كلام طنّان. فالخرطوم تعتمد على رسوم عبور النفط التي تكسبها من حكومة جمهورية جنوب السودان لنقل النفط عبر خطوط الأنابيب التي تربط حقول النفط في جنوب السودان بميناء السودان. وخلافاً لما كان يجري أثناء الحرب الأهلية الثانية، حينما كان السودان وجنوب السودان لا يزالان بلداً واحداً، فإن أي محاولة من جانب الخرطوم لاستخدام الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة للسيطرة على حقول نفط جوبا، كما استخدمت قوات دفاع جنوب السودان، سيُنظر لها بوصفها انتهاك لسيادة جنوب السودان الوطنية وستجلب على السودان إدانة دولية واسعة النطاق. وليس من الواضح ما إذا كان سيكون في الامكان بيع النفط المكتسب بهذه الطريقة.

أما فيما يتعلق بحقول النفط، فقد تحقق هدف الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على الفور تقريباً: إغلاق حقول النفط، وبالتالي خفض دخل حكومة جمهورية جنوب السودان بشكل

بئر وأعمدة كهرباء من حقول النفط في ثار جاث. أغلقت جميع المنشآت النفطية في ولاية الوحدة بعد أيام من اندلاع الحرب الجديدة في جنوب السودان، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣. © جيروم توبيانا

كبير للغاية وبالتالي خفض المبلغ الذي يمكن أن تنفقه حكومة جمهورية جنوب السودان على المجهود الحربي. كانت الاستراتيجية العسكرية فيما يتصل بحقول النفط خلال العامين الأولين من الصراع، كما يتضح من نشاط الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في بداية عام ٢٠١٥، هي ضمان أن تكون المنطقة المحيطة بحقول النفط غير آمنة إلى الحد الذي يكفي بألا تعود شركات النفط لتحاول إصلاح خطوط الأنابيب.

سبب آخر للشك في زعم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بأنها ستحول عائدات النفط هو أن خطوط الأنابيب قد تضررت خلال إغلاق الطوارئ. إن مواقع إنتاج النفط في حقول نفط الواقعة شمال ولاية شمالي ولاية الوحدة، والتي تضم الوحدة وتوما جنوب وتور، لا تزال في حالة جيدة نسبياً، باستثناء أخذ شبكة أسلاك نحاسية، وبعض الأضرار الهيكلية الطفيفة.[٣٨٢] كما تجدر الإشارة إلى عدم ثبوت ادعاءات الجيش الشعبي لتحرير السودان المتكررة بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قد ألحقت أضراراً بشكل متعمد بمواقع إنتاج النفط وتبقى هذه المزاعم محاطة بالشكوك؛

فالحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لا تكسب شيئاً من تدمير آليات ومواقع ستزدهر منها إذا استولت في يوم من الأيام على السلطة في ولاية الوحدة.[٣٨٣]

بعد فترة وجيزة من طرد الجيش الشعبي لتحرير السودان للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من باناكواش في يونيو/ حزيران ٢٠١٥، أعلن ديو داو أن حقول النفط في شمال غرب ولاية الوحدة، باستثناء ثار جاث، ستستأنف الإنتاج قريباً طالما بقيت المنطقة آمنة. كان هذا الزعم مجرد عبارات طنّانة أيضاً. فقد قال عاملون في شركة نفط، سراً، إنهم سيحتاجون إلى رؤية فترة هدوء أطول كثيراً في الولاية قبل أن يبدأ العمل بخطوط الأنابيب.[٣٨٤] فلقد تم الإضرار سلفاً بالأنابيب نتيجة إغلاق الطوارئ في عام ٢٠١٢، ثم تضررت أكثر من جراء إغلاق ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣.[٣٨٥] وبالنظر إلى طول الوقت الذي سيستغرقه الأمر لإعادة تشغيل حقول النفط، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يعتبر عودة حقول النفط للانتاج ذات أهمية استراتيجية على المدى القصير. فخلال التسعينيات، تمكنت الخرطوم من تأمين حقول النفط باستخدام ميليشيات نوير بل التابعة إلى باولينو ماتيب؛ بيد أنه وحتى لحظة كتابة هذه السطور ظلت الخرطوم تؤوي أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ومع ذلك لم تبرهن ميليشيات نوير بل التابعة لحكومة جمهورية جنوب السودان على إظهار نفس النوعية من السيطرة على ولاية الوحدة التي كان قد أظهرها ماتيب. وبسبب الوضع الأمني غير المستقر، لم يتم الدفع للقوات في حقول النفط إلا بشكل متقطع، وتناوبت على الحقول نفسها أيادي مختلفة عدة مرات.[٣٨٦] في تناقض صارخ مع ثار جاث التي تسيطر عليها جوبا مؤقتاً فقط والتي لا تزال آفاق عودتها للعمل بعيدة، فإن حقول النفط في بالويش في أعالي النيل ظلت تحت سيطرة الحكومة المستمرة منذ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ وظلت تحافظ على أهميتها الاستراتيجية. إن انتقال ثار جاث من يد إلى يد عدة مرات يدل جزئياً على افتقارها للأهمية الاستراتيجية، وبالتالي عدم وجود قوة دفاعية دائمة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وبينما ستكون حقول نفط ولاية الوحدة بالتأكيد مصدراً مهماً، إلى حدٍ ما، لدخل حكومة جنوب السودان في المستقبل، فإنها لا تتمتع إلا بأهمية هامشية فقط في النزاع الحالي. ففي يوليو/ تموز ٢٠١٦، قدّر مسؤولون في مجال النفط أن خطوط الأنابيب ستحتاج، حتى في ظروف السلم والأمن، إلى ستة شهور أخرى على الأقل لتكون جاهزة للتشغيل.[٣٨٧]

نوير بل

إذا أريد لولاية الوحدة أن تنعم بمستقبل سلمي مستدام فإن إحدى المشاكل الرئيسية التي يجب حلها هو وجود وضع لنوير بل في أي حكومة ولاية في المستقبل، سواء كان ذلك في ولاية الوحدة موحدة، أو في

تم اتهام كلا الجانبين بتجنيد جنود أطفال، لا سيما قوات بل بولجانغ بقيادة ماثيو بولجانغ، تم دمجهم مؤخراً في الجيش الشعبي لتحرير السودان. © جيروم توبيانا

ولاية الليج الشمالية، وفقاً لمرسوم كير. ففي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥، انقسم نوير بل داخلياً وأدى ذلك إلى حالة من الاستياء بين مجتمعات النوير الأخرى ؛ ولأن نوير بل وقفوا إلى حد كبير إلى جانب الحكومة، فلا يزال دورهم مبهماً في ولاية مستقبلية يكون لها حاكم انتقالي من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.

إن الأسباب التي أدت إلى انقسامات داخل مجتمع نوير بل ليست بسيطة. فهناك اختلافات فئوية بين بعض قادة نوير بل.[٣٨٨] فهناك مثلاً، غوين وبابيني مونيتويل من قسم نيانغ، مالو (أو باربو) فرع كواش من غرب مايوم، مثل ماثيو بولجانغ. وهناك بيتر قديت من فرع سينغ ديوك من قسم سينغ بول من كواش، وهناك جيمس قادويل وباولينو ماتيب من قسم جوك من غرب مايوم.[٣٨٩] ولكن، هذه الاختلافات في الاقسام والفروع لا تشكل عاملاً حاسماً لحكومة جمهورية جنوب السودان مقابل انقسام الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في نوير بل؛ إذ يجد المرء أعضاء من كواش ومن جوك على جانبي الصراع.

وما يزيد الأمور تعقيداً هو وجود شبكة كثيفة من العلاقات الأسرية الذي تربط بين جميع القادة الرئيسيين في كلا الجانبين. وكمؤشر على ذلك لدى قاتدينغ، الزعيم الروحي لنوير بل، أبناء متزوجين من أعضاء رفيعي المستوى من الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.[٣٩٠] وبيتر قديت متزوج من أخت غوين مونيتويل، في حين أن ماثيو بولجانغ هو ابن أخت قديت.[٣٩١] ولكن هذه الروابط الأسرية لا تحول دون الانقسامات السياسية، ولا تحول دون العنف المباشر الذي يرتكبه أحد القادة ضد آخر. ففي ١٢ يوليو/ تموز ٢٠١٥، على سبيل المثال، غادر ياك قديت ياك، أحد أبناء بيتر قديت، مقر حماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بور مع خمسة من مرافقيه وحاول السفر إلى مناطق النوير في جونقلي. وزعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة رسمياً، أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد اعترض مجموعة غير مسلحة وأعاد المرافقين الخمسة وقتل ابن قديت.[٣٩٢] على أي حال، جرى تدبير الهجوم بعناية. فقد أغوى نوير بل الموجودين في حماية المدنيين ابن قديت ووعدوه بممر آمن ثم قتلوه على الفور. وقد ورد أن تخطيط العملية والأمر بها تم من قبل مجموعة رفيعة المستوى من قادة نوير بل بما فيهم ماثيو بولجانغ وجيمس قادويل.[٣٩٣]

كما لا يمكن أن يفسر الولاء العشائري ولا الروابط الأسرية الانقسامات بين صفوف نوير بل. ويتمثل تفسير جزئي لهذه الانقسامات في ضعف الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ والشعور بالعداء تجاه تعبان دينق من جانب غوين مونيتويل وحركة/ جيش تحرير جنوب السودان كنتيجة تقود إلى أن هناك الكثير الذي كان يُراد كسبه بالوقوف الى جانب الحكومة ضد حركة التمرد الوليدة. وفي لحظة كتابة هذه السطور، كانت النخبة من نوير بل المتحلّقة حول غوين وبابيني مونيتويل، طيب غاتلواك، وماثيو بولجانغ هي العناصر الأقوى عسكرياً في ولاية الوحدة.[٣٩٤] وبالإضافة إلى بولجانغ وبابيني مونيتويل، فإن هناك أعضاء سابقين آخرين من جيش تحرير جنوب السودان أحسنوا صنعاً بوقوفهم إلى جانب حكومة جمهورية جنوب السودان. وتم تعيين غوردون بوي مالك، على سبيل المثال، المتحدث السابق باسم جيش تحرير جنوب السودان وقائد قوات دفاع جنوب السودان قبل ذلك، سفيراً في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤.[٣٩٥]

اتبع الإثراء الشخصي خلال الصراع الحالي مسارات مطروقة من قبل. ففي مناطق مقاطعة مايوم الخاضعة لسيطرة الحكومة، وجه الاتهام إلى ماثيو بولجانغ بمصادرة الماشية من نوير بل الذين انضموا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، وكذلك من المنشقين من قواته الخاصة؛ كما يُشتبه أيضاً بقيامه بمصادرة الماشية التي قدمها هؤلاء الرجال كمهور، وبالتالي أدى فعلياً لطلاقهم من زوجاتهم. ويتذكر شيوخ نوير بل أن مثل هذه التكتيكات قد مورست خلال الحرب الأهلية الثانية.

ويُعتبر بولجانغ حالة نموذجية لشخص استفاد شخصياً من النزاع، ليس عن طريق تكديس أموال، وإنما بطرق مفيدة لاقتصاد نيلي قائم على الماشية؛ لقد استفاد من قوته العسكرية والسياسية لزيادة أعداد الماشية في قطيعه، والزواج من زوجات إضافيات، وتشريد أو شن هجمات على قادة نوير بل الذين كانوا يتنافسون على منصبه.

كان بولجانغ، وهو يقوم بذلك، يقتدي بنموذج باولينو ماتيب، الذي تعامل، بالفعل، مع أجزاء من ولاية الوحدة كإقطاعية شخصية خاصة به خلال الحرب الأهلية الثانية. ويحتل ماتيب مكاناً بارزاً في مخيلة نوير بل الجماعية. ففي مقابلة في يونيو/ حزيران ٢٠١٥، أكد بيتر قديت أن «هناك شخص واحد فقط من بل يملك السلطة بعد ماتيب، وهو قديت.[٣٩٦] ولكن بحلول منتصف عام ٢٠١٥، كان قد تم تهميش قديت داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في ولاية الوحدة، وقرر نوير بل، بشكل كبير، الوقوف إلى جانب حكومة جمهورية جنوب السودان؛ وهكذا فإن بولجانغ وليس قديت هو الذي أخذ مكان ماتيب، على الأقل إلى الآن. وقد اعترف قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بهذا وألقوا باللائمة على قديت وماكال كول لعدم حشد نوير بل إلى جانب المعارضة.[٣٩٧] فمثلاً لاحظ رياك مشار، «أن لبولجانغ نفوذ حقيقي، وأنه الوحيد الذي يملك القدرة على حشد طائفة بل».[٣٩٨] و«لاحظ قائد بولجانغ السابق كارلو كول أنه «لولا بولجانغ لكانت الحكومة قد فقدت ولاية الوحدة»، وربما أكثر.[٣٩٩]

استغلت حكومة جمهورية جنوب السودان في جوبا عداء غوين مونيتويل وماثيو بولجانغ لتعبان دينق كي تقوم بتقسيم المعارضة المفترضة، وإحضار نوير بل مما اعتبره العديدون مكانهم الصحيح في قلب تمرد النوير الأوسع في الولاية. وفي الوقت نفسه، فإن ضعف حكومة جمهورية جنوب السودان في ولاية الوحدة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، بعد انشقاق الفرقة الرابعة، أتاح إمكانية أن يقوم جيش تحرير جنوب السودان وغوين مونيتويل بتعزيز سيطرتهم على مقاطعة مايوم والولاية ككل. وبقدر ما استخدمت الحكومة قوات الميليشيا، استخدم قادة الميليشيات الحكومة لتحقيق أهدافهم الخاصة.

وبالنظر إلى الماضي المتقلب لغوين مونيتويل وبولجانغ، يمكن الافتراض أن ولائهما لحكومة جمهورية جنوب السودان يعتمد على حساب تفاضل المنافع. ومع ذلك، فإن تعيين تعبان دينق نائباً للرئيس في يوليو/ تموز ٢٠١٦، الذي ساهم في استقالة بابيني مونيتويل في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦، جعل حساب تفاضل المنافع أكثر هشاشةً، واحتمال حصول تحولات سياسية كبرى. ويصر أعضاء من نخبة نوير بل على جانبي القتال أنه إذا كان نوير بل تحت التهديد كمجموعة، فعلى الأعضاء الموالين للحكومة وأعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة التوحد للدفاع عن المجموعة.[٤٠٠] ويمكن أن ينشأ هذا الوضع إذا لم يتم اختيار حاكم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لولاية الليج

الشمالية المستقبلية من نوير بل، وقيام أقسام أخرى من النوير بتأمين دعم ضمني لغارات انتقامية على مايوم. وقد تكون الغارات الأخيرة داخل نوير بل قد ألحقت الضرر بالولاء بين مجموعات النوير وخلقت المزيد من الانقسامات داخل نوير بل، لكن يبقي الولاء للحكومة أولوية منخفضة لدي جميع قادة نوير بل في الصراع الحالي. تنصيب قائد من طائفة نوير بل حاكماً لولاية الليج الشمالية، حتى لو تم اختياره من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، لن يكون بالضرورة احتمالاً مستحيلاً لبولجانغ وغوين مونيتويل.

وبالطبع فإنه، على الرغم من هيمنة قادة نوير بل، فإن وضعها لم يتحسن بشكل جوهري خلال الصراع. وفوق ذلك، فإنه في إمكان الخرطوم توظيف نوير بل كقوة تخريب، ربما تحت قيادة قديت، إذا لاحت في الأفق تسوية مستقبلية في ولاية الوحدة لا تحظى برضا نوير بل. لقد كان للصراع بعض العواقب الوخيمة على نوير بل: فقد تدهورت علاقاتهم مع النوير الآخرين إلى حدٍ كبير، كذلك لم تتحسن علاقاتهم مع جيرانهم الدينكا من ولاية واراب. وواصل مغيرو الماشية من الدينكا الذين يسكنون واراب غاراتهم في مقاطعة مايوم، على الرغم من انحياز نوير بل المفترض للحكومة. بحلول شهر أغسطس/ آب ٢٠١٥، كان ٤٥٠٠٠ شخصاً من مايوم قد نزحوا إلى ولايتي واراب ووسط الاستوائية إن لم يكونوا قد فروا إلى السودان لانعدام الإمدادات بسبب إغلاق طرق التجارة إلى كردفان (سودان تربيون، 2015w).

تواصلت الغارات أيضاً، بغض النظر عن الولاءات السياسية. فقد أغار الدينكا من واراب على نوير بل في يناير/ كانون الثاني – فبراير/ شباط، وإبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران ٢٠١٤، وكذلك في فبراير/ شباط ومايو/ أيار ٢٠١٥، حيث أخذوا ما لا يقل عن ٣٨٠٠ رأس من البقر مخلفين وراءهم العديد من القتلى.[٤٠١] توضح هذه الغارات حجم الفضاء الذي فتحته هذه الحرب لشن الغارات، حتى لو لم توافق عليها الحكومة، مع أنها كانت ذات منطق عرقي أكثر من أن يكون منطقاً سياسياً، على الأقل على حدود ولاية الوحدة – واراب. وبالطبع، فإن المغيرين كثيراً ما ظهروا بأنهم قوات موالية للحكومة؛ فقد ذكر نوير بل أن هذه الغارات ضمت جنوداً من الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات ميليشيا الحكومة يرتدون الزي العسكري ومجهزين بقذائف آر بي جي ورشاشات بي كي. وقد اتهم بعض نوير بل جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في ماينجور، على جانب واراب من الحدود، بتسليح المغيرين. وقال أحد عناصر نوير بل من الذين شاركوا في الغارات الانتقامية: «نعتقد أن الحكومة تشجعهم على شن الغارات علينا. بولجانغ لا يدعمنا. ومنذ عودته [للحكومة]، لم نر خيراً، والغارات تتواصل.»[٤٠٢] ويقول حراس ماشية نوير بل أيضاً أن بولجانغ سيقوم بتسليحهم فقط في حالة اندماجهم في قواته أو مشاركتهم في عمليات على أساس مؤقت.[٤٠٣]

تسبق هذه الوتيرة من الغارات الصراع الحالي. فقد ذكر نوير بل ممن تمت مقابلتهم أن المهاجمين من واراب ضموا جنوداً من الجيش الشعبي لتحرير السودان الجنود معهم قذائف آر بي جي في وقت مبكر من عام ٢٠١١.[٤٠٤] وكان يعتقد في ذلك الوقت بأن نوير بل يساندون حركة / جيش تحرير جنوب السودان، وبالتالي يعتبرون هدفا مشروعا؛ ولقد وفرت التطورات السياسية، مرة أخرى، غطاء لشن الغارات. وكان هذا هو الحال أيضاً خلال الحرب الأهلية الثانية عندما أغار الجيش الشعبي لتحرير السودان على نوير بل الذين كانوا منحازين إلى حد كبير إلى قوات دفاع جنوب السودان التابعة إلى ماتيب أو إلى إحدى الميليشيات الأخرى الموالية للخرطوم. لذلك كان للعداء بين نوير بل والدينكا من واراب جذوراً سياسية وعرقية، ولكن يبدو أن هذا العداء ينتعش كلما سمحت الفرص السياسية بذلك؛ إذ يمكن شن الغارات بمبرر سياسي أو في سياق نزاع وفي ظل انعدام الأمن حيث يزدهر شن الغارات.

منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، ونوير بل يشعروا بالتهميش بشكل منتظم من قبل الحكومات المتعاقبة في بانتيو؛ وبالإضافة إلى ذلك، تدهورت قدرتهم على الرد على الغارات لأنهم ظلوا مستهدفين بشكل متكرر بحملات نزع السلاح منذ ٢٠٠٦.[٤٠٥] وزُعم أن تعبان دينق حاول نزع سلاح نوير بل في ٢٠٠٥-١٣، فإنه لم يبذل أي محاولة لنزع سلاح الدينكا من واراب الذين تم تسليحهم في ما بعد كميلشيا موالية للحكومة.[٤٠٦] ولقد ولّد نزع السلاح في مقاطعة مايوم نوعاً من رد الفعل السلبي: فقد كان نزع السلاح جزءاً من سبب تمرد حركة / جيش تحرير جنوب السودان، وتسبب التمرد في إثارة حملات نزع سلاح أخرى. ومما يثير الدهشة، أن نزع السلاح تواصل أيضاً بعد تولي غوين مونيتويل زمام السلطة – وهو مؤشر على أشكال المعارضة والشكوك العرقية الكامنة التي غالباً ما تثبت إنها أكثر ديمومة في جنوب السودان مما تفعله التغيرات في القيادة على مستوى النخبة القائدة.

لكن، على الرغم من استمرار وتائر شن الغارات قبل الحرب والمستويات الهائلة من الجوع والنزوح في مقاطعة مايوم، فإن الحرب وفرت أيضاً فرصاً لنوير بل. ويمكن أن تشن الغارات الآن جنباً إلى جنب مع العمليات العسكرية، حيث ينتقل المغيرون من نوير بل إلى جنوب ولاية الوحدة إما كقوات حكومية، أو كمرافقين لها. وأوضح أحد المنخرطين في الغارات من نوير بل إلى أنه تكبد خسائر بسبب مرض أصابه في مقاطعة مايوم، إلا أنه عوّض هذه الخسائر مما كسبه من ماشية أثناء مشاركته في شن الغارات.[٤٠٧] أما بالنسبة إلى بولجانغ وغوين مونيتويل، فإن الانحياز للحكومة جلب لهم منافع معينة. وهذا صحيح فقط جزئياً أما لنوير بل ككل. فهذا الانحياز السياسي هو مسألة ولاء أقل مما هو تقييم مستمر للمنافع والواجبات، حيث يمكن أن تتغير الحسابات في فترة زمنية قصيرة جداً.

هذا يترك نوير بل في وضع ملتبس في الولاية. فعلى مستوى النخبة، كان هناك استياء واسع النطاق من حكم غوين مونيتويل، ويرجع ذلك جزئيا إلى وضع نوير بل الصعب في مقاطعة مايوم، على النحو المبين أعلاه. فقد تحدث العديد من الذين جرت مقابلتهم عن خطط للإطاحة به.[٤٠٨] وفي الوقت نفسه، ظل غوين مونيتويل مستمراً في إقالة من يشتبه في أنهم يتآمرون عليه. ففي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤، أقال مستشاره القوي لأمن الدولة، جون مالوك مطاي، الذي زعم حينئذٍ أن غوين مونيتويل حاول أن يقتله.[٤٠٩] وفي فبراير/ شباط ٢٠١٥، انشق إلى المعارضة أحد مستشاري غوين مونيتويل، هو تنغوار غاتلواك – شقيق مستشار كير، توت غاتلواك.

على الرغم من هذا السخط، فإنه لم يكن واضحاً من قد يحل محل غوين مونيتويل، ولا ما هو المعنى لمثل هذا التبديل إذا، كان على الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، كما يبدوا أنه سيحدث، أن ترشّح حاكم ولاية الليج الشمالية. وذكر منتقدو غوين مونيتويل ذكروا ستيفن بوي، من نوير بل الذي ترأس الفرقة الأولى بالجيش الشعبي لتحرير السودان في أعالي النيل كبديل محتمل؛ فقد تم تعيينه قائداً للفرقة الرابعة في بانتيو في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥. ومع ذلك، تم اعتقاله في فبراير/ شباط ٢٠١٦ مع زميله بول جوزيف مانيوات، وقيل أن ذلك تم بتحريض من غوين؛ وقد فاقمت هذه الخطوة من الانقسامات داخل مجتمع نوير بل، بما في ذلك، بين غوين وشقيقه بابيني (سودان تربيون، 2016C).[٤١٠]

إذا اختارت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الحاكم، فإن من غير المؤكد توقع ما ستكون عليه ردة فعل غوين مونيتويل وبولجانغ. لقد أيدا حتى الآن مرسوم كير بإنشاء ٢٨ ولاية؛ ومع ذلك، فإن من غير المحتمل أن يتنازلا عن السلطة التي حصلا عليها في ولاية الوحدة منذ بداية النزاع. ويمكن أن يؤدي السخط الشديد إلى قيام حركة / جيش تحرير جنوب السودان – التي كان دعمها حاسماً للحكومة خلال الحملة السابقة – الانتقال لتأييد الطرف الآخر في النزاع مرة أخرى، أو أن تصير معسكراً قائماً بذاته، معيقة عملية السلام. ويجب القيام ببعض ما يماثل هذه الحسابات فيما يتعلق ببيتر قديت. الجنرال قديت الموجود حالياً في الخرطوم، يتمتع بقوة عسكرية صغيرة في ولاية الوحدة. ومع ذلك، وفي ظل الاستياء واسع النطاق من اتفاق السلام في أوساط نوير بل، تستطيع الخرطوم أيضاً تجهيز قديت للعب دور مخرب.[٤١١]

سيطلق كلا هذين الاحتمالين ردة فعل نوير بل على فرض ولايات كير الثمانية والعشرين. ويقول العديد من المدنيين من نوير بل بأنهم «كانوا دائماً في حالة حرب، عالقين بين الدينكا وأعداء آخرين».[٤١٢] إن مستويات العداء الحالية تجاه نوير بل من قبائل النوير الأخرى في ولاية الوحدة مرتفعة جداً. وقد تدفع الغارات الانتقامية وهجمات تبادل الاتهامات نوير بل بعيداً عن الحكومة. فالخوف من مثل هذه الهجمات

كاربينو روي، من نوير بل عميد في الجيش الشعبي لتحرير السودان، أصيب في باناكواش في إبريل/ نيسان ٢٠١٥. © جيروم توبيانا

يُعتبر من بين أسباب عدم ترجيح تنازل النخبة من نوير بل، الموالية للحكومة، عن قدر كبير من السلطة. في ٢٣ أغسطس/ آب ٢٠١٥، ناشد مفوض مقاطعة مايوم، جون بول، سلفا كير بإنقاذ عشيرة نوير بل بفصلهم عن بقية النوير:

> جميع النوير من ولاية الوحدة يكرهوننا [نوير بل] لأننا وقفنا معك كرئيس لجمهورية جنوب السودان. ومرة أخرى تريد أن تسلّمنا لأعدائنا، وهذا أمر غير مقبول. يجب أن تفصل بيننا وبين الباقين (سودان تريبيون، 2015aa).

ومع ذلك، وكما هو الحال في باريانغ، قد يسبب الانفصال الرسمي كثيراً من النزاع خلال حلّه له. والحقيقة هي أن نوير بل يعتمدون على وشائج تربطهم بغيرهم من عشائر نوير أخرى في الولاية، ولن يوقف انفصال رسمي – ولا حتى ولاية رسمية – الغارات الانتقامية إذا حصل تغيير أوسع في هيكل السلطة في منطقة أعالي النيل. والاحتمال الوحيد لتحقيق سلام مستدام هو انعقاد مؤتمر سلام كبير، من النوع الذي حققته قبائل النوير بعد «حرب النوير الأهلية» التي جرت أثناء الحرب الأهلية الثانية. ويبقى من الصعب تصور ذلك بسبب التوتر المستمر حول القيادة السياسية للولاية.

على ضوء التوتر بين تعبان دينق وغوين مونيتويل، وأيضا بين نوير بل وغيرهم من اقسام النوير الأخرى – التي سيكون لهم معها نصيب في الولاية حسب مرسوم كير – قد يسبب إنشاء ولاية الليج الشمالية العديد من المشاكل بقدر ما يحلها؛ وبالطبع، فقد يؤدي إلى تفاقم النزاع الداخلي وسط النوير في ولاية الوحدة. وإذا شعر نوير بل وغوين مونيتويل بأنهم غير قادرين على الحيلولة دون وصول قائد نويري من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من المعادين لعشيرة نوير بل إلى السلطة في الولاية الجديدة، فقد يشكل ذلك سبباً كافياً لنوير بل لمواصلة الحرب ومحاولة تعطيل عملية السلام. وبالنسبة لعشيرة نوير بل، هناك احتمالاً جدياً بأن يجلب السلام معه حرباً أسوأ مما سبق.

سياسة الشؤون الإنسانية

وكما ورد في القسم الثالث، فإن أحد الأسباب الرئيسية لعدم نجاح حملة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في ولاية الوحدة ظل يتمثل في عدم قدرتها على الحصول على ذخيرة كافية. فقد ثبت أن الامكانات اللوجستية ظلت تمثل مشكلة مركزية لطرفي هذا النزاع، كما هو بالنسبة للمدنيين

ذوي الصلة بالنزاع. إلى حد كبير، فإن الجهود المبذولة للحصول على ما يكفي من الغذاء والموارد الطبية والذخيرة لم يثبت أنها تمثل إشكالية مركزية للحرب الأهلية فحسب، بل وفرضت مسار النزاع نفسه. وقد ظلت الحركات العسكرية مهتمة بشكل كبير بالحصول على الموارد اللازمة للعيش والقتال بقدر اهتمامها بما توقعه من خسائر في صفوف العدو.

في أوقات الأمن النسبي، يتنقّل سكان جنوب ولاية الوحدة بين القرى، وإلى مقر حماية المدنيين في ربكونة لجمع المواد الغذائية ومستشفى منظمة أطباء بلا حدود في لير لتلقي العلاج الطبي. على نحو متزايد، ظلت الحرب تتحول بعيداً عن الانتجاع الرعوي – الذي ينطوي على انتقال البشر مع مواشيهم من المراعي الجافة إلى مراعي مطيرة – إلى نوع من الانتجاع ينطوي على تنقل السكان المدنيين من نقطة مساعدة متنقلة إلى نقطة أخرى في مسعى يائس للحفاظ على الأرواح. وقد سعى كلا طرفي هذا النزاع بنشاط إلى تشكيل والتحكم في هذه الحركة، سواءً كان ذلك بتشريد الناس أو حثهم على التوجه إلى منطقة معينة ثم تشجيع تقديم المساعدات الإنسانية.

وبالنسبة لحكومة جمهورية جنوب السودان، فإن لهذه الاستراتيجيات وظيفة مزدوجة: فهي تجبر المدنيين على الانتقال إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة، وتسمح لقواتها أن تعول نفسها عن طريق أخذ الإمدادات الغذائية والإغاثة من السكان.[٤١٣] وتعيد هذه الاستراتيجيات صدى تلاعب الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – الناصر بالمساعدات خلال الحرب الأهلية الثانية.[٤١٤] وفي جنوب ولاية الوحدة، مارست الحكومة استراتيجية حيث يتم الإعلان عن بعض المناطق بوصفها مناطق آمنة للمدنيين، في حين تخضع بقية أجزاء مقاطعة معينة إلى غارات تشنها ميليشيات موالية للحكومة. وبذلك يضطر المدنيين إلى الذهاب إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بينما تسمح للميليشيات الموالية للحكومة بأخذ الماشية من مناطق برية في بقية الولاية. وفي الوقت نفسه، يحاول الجيش الشعبي لتحرير السودان قطع الطريق أمام توزيع إمدادات الإغاثة في مناطق يسيطر عليها المتمردون، مما يبرز محنة المدنيين بأن القوات الحكومية تُعتبر قوات متمردين، وتجري محاولة إجبارهم على الذهاب إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وبمجرد أن تقوم منظمات الإغاثة بتسليم المساعدات إلى المدنيين يقوم الجيش الشعبي لتحرير السودان إما بمداهمة التوزيع، كما فعل في دبلوال في مقاطعة مايندیت، أو بفرض ضريبة أو غير ذلك للاستيلاء على المساعدات التي تم توزيعها.[٤١٥]

بينما يُعتبر هذا النهب جزء من استراتيجية حكومية واسعة، فإن الخيارات المتاحة للجنود على الأرض قليلة في هذه المسألة. وبالنظر إلى عدم إمداد الجيش الشعبي لتحرير السودان قواته بما يكفي من الغذاء أو الرواتب، فإن النهب والعيش على حساب المدنيين في المناطق المتضررة من النزاع أصبح طريقة عمل الجيش الشعبي لتحرير السودان في الحرب الأهلية الحالية. وصار من المتوقع، بشكل صريح، أن يبقى

الجنود على قيد الحياة بالاعتماد على أنفسهم، وهذا يتطلب علاقات نهب تجاه السكان المدنيين، كما كان الحال خلال الحرب الأهلية الثانية. وبالمثل، فإنه نظراً لعدم وجود ذخيرة وأسلحة للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، فمن المتوقع أن تحصل القوات المتمردة نفسها على أسلحتها الخاصة، مما يؤدي إلى وتيرة متميزة أخرى من الحرب عموماً: تشن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة غارات على مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان ليس لتحقيق نصر عسكري وإنما للحصول على الذخيرة والأسلحة.

ظلت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تحاول أيضاً السيطرة على كيانات عون إنساني فاعلة، وإن كانت بنجاح أقل. ففي ١١ مارس/ آذار ٢٠١٥، أعلنت وكالة جنوب السودان للإغاثة والتأهيل – وهي فرع من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تشرف على النشاطات الإنسانية – إنها ستفرض ٥٪ ضريبة دخل على رواتب موظفين جنوب السودان العاملين في وكالات العون الإنساني العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وكانت هذه هي خامس محاولة للوكالة في غضون عدة أشهر. لم تكن المحاولة ناجحة، كما كانت محاولاتها السابقة – حيث تفتقر الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة إلى القدرة على تحصيل منتظم للضرائب وتحتاج إلى وكالات العون الإنساني أكثر بكثير من حاجة هذه الوكالات لها. وتتمتع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بخبرة واسعة في التلاعب بتدفقات العون الإنساني من الحرب الأهلية الثانية عندما كانت السيطرة على هذه التدفقات جزءا أساسيا من المجهود الحربي. بحلول ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قد بدأت بالفعل بتنسيق جهود العون الإنساني.[٤١٦]

تطرح سياسات العون الإنساني مشكلة بالنسبة لسياسات الجهات الفاعلة في مجال العون الإنساني. وكما في أماكن أخرى من العالم فإن الحياد والاستقلالية والالتزام بالواجب الإنساني تُعتبر أركاناً أساسية للالتزام الإنساني في جنوب السودان. يمكن استغلال هذه المبادئ بشكل متكرر من قبل الأطراف المتحاربة، حيث تتم الحيلولة دون الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في البلاد، فعلى سبيل المثال، تم دفع المدنيين إلى داخل المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، إما بالقوة أو عن طريق الترغيب بمساعدات على وجه التحديد. على الرغم من حقيقة أن يكون هؤلاء المدنيين في الواقع بحاجة إلى المعونة الغذائية – كما هو في دبلوال– إلا أن من شأن هذه المساعدات الإنسانية أن تخلق عدم توازن في التوزيع يضر بأولئك الذين يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون بشكل مضاعف: فهم لا يتعرضون للهجوم من قبل الحكومة وحسب، بل يُحرموا من المساعدات الغذائية بعد نهب مخازن الأغذية الخاصة بهم. وقد ظل الجيش في كثير من الأحيان يأخذ جزءاً، على الأقل، من المواد الغذائية وغير الغذائية التي تم توزيعها على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، مما يبرز التمايز بين القوى ودعم المقاتلين المنخرطين في النزاع.[٤١٧]

قرويون من لير عائدون إلى ملاجئهم في الأدغال بعد تلقي المساعدات الغذائية في يونيو/ حزيران ٢٠١٤© جيروم توبيانا

ينظر المقاتلون في الصراع الدائر في جنوب السودان إلى المساعدات التي تقدمها جهات عون إنساني فاعلة كمورد. وفي هذا السياق، يكافح عمال الإغاثة من أجل تطبيق مبادئ العمل الإنساني، حيث تستند إلى الفصل بين المدنيين والمحاربين المسلحين وهو غير ذي مغزى بالنسبة لمعظم المقاتلين في هذا النزاع. ويشكل العقاب الجماعي والسيطرة على قطعان الماشية وعلى موارد أخرى – سكان مدنيين بشكل عام، ونساء بشكل خاص – أجزاء هامة من ديناميات النزاع في ولاية الوحدة. إن الفشل في فهم عالم كهذا من جانب عمال العون الإنساني، بالإضافة إلى اتجاه توبيخ المقاتلين معيارياً لفشلهم في الالتزام بهذا الفصل، يعمي أيضاً الجهات الفاعلة في العون الإنساني عن الطريقة التي يتم بها استغلال مساعداتها في الصراع.[٤١٨]

موقع حماية المدنيين في ربكونة

توضح الفقرة السابقة الفشل الفكري من جانب مجتمع العون الإنساني، لكنها لا تتهم منظمات العون

الإنساني العاملة في جنوب السودان، التي تحاول القيام بعمل صعب في ظروف صعبة للغاية. ويتجلى هذا بوضوح أكبر من أي مكان آخر في مواقع حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونادراً ما قامت بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة باستعمال ملاذات آمنة للمدنيين منذ مذبحة سربرنيتسا في يوليو/ تموز ١٩٩٥ عندما هاجمت قوات صرب البوسنة منطقة أعتبرها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨١٩ ملاذ آمن تم تحريرها من القوات المسلحة، وكلفت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بحماية الموقع. وعندما هاجمت القوات الصربية، صدرت أوامر لوحدات الجيش الهولندية التي تتولى حماية الموقع بعدم التدخل، وعلى مدى اسبوع كامل وقعت مذبحة بشكل منهجي راح ضحيتها أكثر من ٧٠٠٠ مسلم بوسني.[٤١٩]

على عكس الملاذ الأمن في سربرنيتسا، لم تكن مواقع حماية المدنيين في جنوب السودان فضاءات معدة سلفاً. فقد كان لدى كل قاعدة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خطط طوارئ لما يجب القيام به إذا التمس المدنيون الحماية في حالة نشوب صراع. وكانت هذه الخطط لمساكن مؤقتة، بأعداد نازحين متوقع أن تكون أقل بكثير من عشرات الآلاف الذين يعيشون حالياً في مواقع حماية المدنيين. كانت خطة طوارئ ربكونة، على سبيل المثال، لـ٥٠٠٠ شخص.[٤٢٠] ولم تكن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مهيأة بشكل كبير للتعامل مع ما حدث في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣. حتى ذلك الوقت، تركز تفويضها التوأم (الثنائي) أساساً على بناء الولاية وحماية المدنيين (UNSC, 2011). مع بداية النزاع، وجدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان نفسها في وضع غير مريح يتمثل في المساعدة في بناء الولاية، وفي العديد من الحالات، كان ذلك يشمل تدريب الجنود ورجال الشرطة الذين هاجموا، لاحقاً، المدنيين الذين كان يُفترض عليهم حمايتهم. كان شقا تفويض بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يتوخيان أغراضاً متقاطعة. ففي التشكيلات الجديدة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تم اسقاط مهمة بناء الولاية وانصب التركيز، بشكل مباشر، على جانب حماية المدنيين (UNSC, 2013; 2014; UNSG, 2014a).

أدى هذا إلى ترك أجزاء كبيرة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مثل الشؤون المدنية، فيما أطلق عليه العديد من مسؤولي البعثة بـ«نمط انتظار»، والذي شهد صعود مسائل أمنية لتحل محل خطط متعثرة للمساعدة في تنمية البلاد.[٤٢١] كما إنها وضعت تركيزاً أكبر على قدرة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للقيام بما صار الآن مهمتها الأساسية؛ حماية المدنيين. إن قرار مجلس الأمن رقم ٢١٥٥ ينص على أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان سوف تقوم «بحماية المدنيين المعرضين لعنف بدني بغض النظر عن مصدر هذا العنف، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها» (UNSC, 2014, para.4(a)(i).

إن "المشكلة"، كما قال أحد مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان "هي عدم قدرة البعثة على حماية المدنيين خارج مواقع حماية المدنيين."[٤٢٢] ولأن مواقع حماية المدنيين المحاطة بدفاعات قوية،

تبدو وكأن التحكم فيها ممكن، مما حدا بالبعثة إلى تركيز كل طاقتها على حماية المدنيين داخل جدرانها، إلا أنه لا توجد حتى الآن قاعدة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جنوب ولاية الوحدة، مما جعل الناس هناك يتعرضون لأسوأ انتهاكات حرب. وهذا ليس بغرض انتقاد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وكما أكد عدة مسؤولين: فإن البعثة تفتقر إلى القدرة العسكرية والإرادة السياسية لمنع العنف ضد المدنيين خارج مواقع حماية المدنيين.[٤٢٣] ونتيجة لذلك، فقد أصبح هدف البعثة قصير النظر وتكنوقراطي، ويتركز على تأمين مواقع حماية المدنيين وتوفير السلع والخدمات داخلها. وعلق أحد العاملين في مجال العون الإنساني قائلاً، «الناس الوحيدين الذين أخذوا بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على محمل الجد هم المدنيين أنفسهم – فبفرارهم إلى قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أجبروا الأمم المتحدة على حمايتهم فعلياً.[٤٢٤]

تعاني بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من أنها بعثة تعمل على نطاق وطني، حيث ينحصر نطاق عملياتها الفعالة خارج جوبا – باستثناء الدوريات والحراسة – على قواعد الأمم المتحدة نفسها. في الوقت نفسه، فإن مواقع حماية المدنيين، التي صُممت لتكون مؤقتة، يبدو من المرجح أكثر فأكثر إنها ستدوم طويلاً.[٤٢٥] ففي ولاية الوحدة، يتمتع موقع حماية المدنيين في ربكونة إلى حدٍ ما بالحماية من ديناميات النزاع خارج محيطها الخارجي الصلب؛ وفي نفس الوقت، هو عالم مصغر من العالم الخارجي.

كانت الظروف في المخيم سيئة للغاية: كان موقع الطوارئ على أرض سبخة، ولم تكن هناك مرافق. يعرف أول موقع كان قد تم إنشاؤه باسم موقع حماية المدنيين رقم ١. وكان أول من أقام فيه هم المدنيين الدينكا وضباط الجيش الدينكا الذين تخلوا عن أسلحتهم عند دخول القاعدة، خوفا من أن ينتقم النوير منهم رداً على الأحداث التي وقعت في جوبا.[٤٢٦]

ظلت التركيبة السكانية لموقع حماية المدنيين تعكس مراحل النزاع في تجلياته المتتابعة. فبعد أن استعادت حكومة جمهورية جنوب السودان بانتيو بتاريخ ١٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، تم تقسيم المخيم إلى ثلاثة أقسام بين الدينكا الذين فروا من العنف الأولي والنوير الذين فروا خلال الهجوم الحكومي، والتجار الأجانب. ولكن، منذ ذلك الحين، أصبح السكان يتشكّلون على نحو متزايد، من النوير، حيث فر الناس من الجيش الشعبي لتحرير السودان المتقدم باتجاه جنوبي ولاية الوحدة. ويواصل موقع حماية المدنيين رقم ١ في إيواء أشخاص من غير نوير الجنوب من الذين كانت علاقاتهم مع سكان المخيم الآخر متوترة. واعتبارا من أواخر عام ٢٠١٥، عاش سكان المخيم البالغ عددهم ١٤٠,٠٠٠ مقيم ظروفاً سيئة: سوء تغذية حاد، وضعف في مستوى النظافة وارتفاع ملحوظ في الاصابة بالملاريا. في شهري أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول من عام ٢٠١٥، وتعالج منظمة أطباء بلا حدود ٤٠٠٠ مريض أسبوعياً.[٤٢٧]

انقسم سكان حماية المدنيين في ربكونة إلى كتل عرقية. وبالطبع، إذا كان هناك نموذج لتقسيم كير

العرقي لجنوب السودان إلى ٢٨ ولاية، فسيكون الأمر بمثابة لقنة لسكان جنوب السودان في مواقع حماية المدنيين. ففي ربكونة، سكن نوير بل مع بعض من تبقى من بعض التجار الأجانب في موقع حماية المدنيين رقم١ محاطين بمنطقة عازلة تفصلهم عن الأجزاء الأخرى من موقع حماية المدنيين. ولأن الموالين للفصائل المسلحة المختلفة خارج أسوار الموقع لم يتحولوا إلى راديكاليين متشددين كما هو الحال في أعالي النيل، فلم تجري إعادة تخطيط كبيرة داخل موقع حماية المدنيين نفسه. ومع ذلك، فإن الجدار الذي يحمي موقع حماية المدنيين من بقية ولاية الوحدة يعاني من ضعف شديد.

في ١٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، حينما دخلت قوات متحالفة مع الحكومة ربكونة على طول الطريق الممتد بمحاذاة قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، قفز حوالي ٢٠٠٠ من المدنيين الدينكا الذين كانوا يتخذون المخيم مأوى لهم فوق السياج وانضموا إلى القوات المهاجمة. ويذكر شهود أنه قد تم إعطاء سلاح لهؤلاء الرجال من قبل القوات الحكومية وقاموا بضرب المدنيين حول القاعدة، وحرق مساكنهم (هيومان رايتس واتش، ص٦٠، ٢٠١٤). وخلال إبريل/ نيسان ٢٠١٤ شنت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة هجوماً على بانتيو، وقفز بعض المدنيين النوير فوق السور للمشاركة في هجوم المتمردين.[٤٢٨]

ساهمت هذه الأنشطة في تأجيج عداء حكومة جمهورية جنوب السودان تجاه موقع حماية المدنيين في ربكونة. وتنظر جوبا للموقع كاحتياطي للمقاتلين المتمردين المحتملين الذين يمكن استدعاؤهم إذا حاولت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة استعادة عاصمة الولاية، كما إنها على علم بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تقوم بتجنيد مقاتلين في المخيم وإرسالهم إلى الشمال إلى باناكواش في ٢٠١٤.[٤٢٩] ومن المؤكد أن هناك جنود سابقين من كلا الجانبين في موقع حماية المدنيين. ويصر عمال منظمات العون الإنساني بأن هؤلاء الناس يتمتعون بنفس القدر من الحق في الحماية كأي شخص آخر. ولكن الجانبين يعتبران، موقع حماية المدنيين، الذي يُفترض فيه أن يكون منطقة آمنة محايدة خارج الحرب، بمثابة احتياطي محتمل من المقاتلين للحرب.

لقد جلبت الاشتباكات خارج المخيم أيضاً اشتباكات داخله. ففي مايو/ أيار ٢٠١٤، حينما استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان العاصمة بمساعدة قوات المتمردين السودانيين، كان هناك تصاعد في وتيرة الهجمات على أولئك الذين كان يُنظر إليهم كحلفاء للحكومة. وقد تعرض جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين دخلوا موقع حماية المدنيين بزي مدني لزيارة أفراد أسرهم أو شراء السلع، للضرب من قبل المدنيين النوير الذين أشارت الأحداث التي تقع خارج المخيم رعبهم. وكان هناك أيضاً قدراً كبيراً من العداء تجاه التجار السودانيين الذين كانوا يقيمون في موقع حماية المدنيين؛ ورداً على الهجمات على المدنيين في دارفور الذين ألقيت عليهم مسؤولية هجوم الحكومة في

الجنوب على ولاية الوحدة في عام ٢٠١٤، غادرت أعداد كبيرة من أبناء دارفور في شهر مايو/ أيار فيما تحركت حركة العدل والمساواة إلى الغرب نحو بحر الغزال. وقبل مغادرة الدارفوريين، طالبت الجالية الدارفورية في موقع حماية المدنيين بموقع الحماية الخاص بهم داخل موقع حماية المدنيين.[٤٣٠] وتمثل هذه المطالبة نقطة النهاية المنطقية في نظام حماية المدنيين. وحيث لا يمكن عزل موقع حماية المدنيين بشكل تام عن العالم الخارجي، ينهار التقسيم بين المدنيين والمحاربين، ويصبح موقع حماية المدنيين ساحة من الساحات، حيث يطلب كل طرف فيها المزيد من العزلة، كي تتوفر له الحماية من جماعات أخرى داخلها.

منذ هجوم الحكومة عام ٢٠١٥ على جنوب ولاية الوحدة، ظل التوتر الرئيسي في حماية المدنيين بين نوير بل والنوير من طوائف أخرى الذين تضرروا من هجمات موسم الجفاف. وفي الآونة الأخيرة، في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥، كان التوتر سائداً بين النوير من لير وغويت بسبب مشاركة الشباب النوير من مقاطعة غويت في مداهمة مقاطعة لير.[٤٣١] ولكن ببساطة: تنعكس الاشتباكات خارج المخيم داخله وتهدد باستمرار طبيعة موقع حماية المدنيين كمنطقة منزوعة السلاح.

منذ استعادة الجيش الشعبي لتحرير السودان لكلٍ من بانتيو وربكونة في مايو/ أيار ٢٠١٤، والعاصمة تحت سيطرته؛ ومع التواجد العسكري المتصاعد لحكومة جمهورية جنوب السودان في الولاية، ظل موقع حماية المدنيين، يستقبل على نحو متزايد، المدنيين الذين تشك الحكومة في أنهم متمردين أو متعاطفين مع المتمردين. وهكذا، بينما توجد صراعات داخل المخيم، فإن الخطر الرئيسي الذي يحدق بالمخيم نفسه يأتي من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المتمركزة في بانتيو. وفي ٥ فبراير/ شباط ٢٠١٥، قال الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ايفان سيمونوفيتش، بعد زيارته لموقع حماية المدنيين، أن المدنيين ينعمون بحماية جيدة. أما عملياً، فكثيراً ما كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يمنع المدنيين من الوصول إلى موقع حماية المدنيين، بل أنه عرقل الحركة حتى داخل موقع حماية المدنيين، وليس واضحاً مدى سلامة المدنيين فعلياً داخل الموقع.

في أوقات مختلفة خلال النزاع، بما في ذلك في إبريل/ نيسان ٢٠١٤، وأثناء قصف بانتيو في ٢٣-٢٤ مارس/ آذار ٢٠١٥، منع الجيش الشعبي لتحرير السودان المدنيين من الوصول إلى المخيم، إذ يُمنع ويُسمح بالوصول إلى المخيم حسب تفاوت درجة حدة النزاع. وفوق ذلك، فبعد ثلاثة أيام فقط من تصريح إيفان سيمونوفيتش، أشار أفراد بعثة الأمم المتحدة إلى حدوث ارتفاع في درجة مضايقة الجيش الشعبي لتحرير السودان للسكان المدنيين.

من المعروف أيضاً أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يدخل المخيم. فقد وقعت إحدى حالات الدخول هذه في ١٧ مارس/ آذار ٢٠١٥، بعد أن نصبت دورية تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان كميناً

في نيابول كوبر، على بعد ١٠ كم إلى الشمال من موقع حماية المدنيين حيث قتل ١٣ جنديا وأصيب تسعة آخرون بجروح. إن الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي زعم بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة سعت للاحتماء في المخيم، قد دخل موقع حماية المدنيين مما أسفر عن مقتل مدني واحد واختطاف آخر. ولم تمنع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الجيش الشعبي لتحرير السودان من دخول المخيم لكنها نددت بذلك بعد وقوع الواقعة.[٤٣٢]

بينما يتمتع المخيم بالمنعة والحماية من جانب قوات حفظ السلام، فليس واضحاً مدى سلامة النازحين فيه. فطيلة معظم عام ٢٠١٥، كان الخلاف على التمويل بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمنظمة الدولية للهجرة يعني عدم وجود سياج واق حول جزء كبير من موقع حماية المدنيين.[٤٣٣] وقد استطاعت كيانات مسلحة دخول المخيم مراراً وتكراراً، وغادر مدنيون المخيم في كثير من الأحيان للانضمام إلى كيانات مسلحة. يؤكد مسؤولو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان سراً أن موقع حماية المدنيين لن يكون قادراً على الصمود أمام هجوم عسكري مكثف في حالة وقوعه؛ ولا تملك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ربكونة الموارد العسكرية ولا الإرادة، بين قوات حفظ السلام، لإشراك الجيش الشعبي لتحرير السودان أو الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.[٤٣٤]

عوضاً عن ذلك، فإن قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان توفر حماية رمزية. فمن شأن مهاجمة موقع حماية المدنيين جلب إدانة دولية، وقد تؤدي أي حالة وفاة وسط قوات حفظ السلام من غير جنوب السودان إلى إبعاد الحكومة أو المتمردين عن المجتمع الدولي. ومع أنه لم يُعتبر ضرورياً شن تدخلات في محاولة لإنقاذ أرواح المدنيين في جنوب ولاية الوحدة، فإن القيمة المعلقة بحياة قوات حفظ السلام أنقذت العديد من الآلاف.

أظهرت العديد من قوات حفظ السلام في موقع حماية المدنيين في ربكونة مواقف شجاعة ولا شك في أن موقع حماية المدنيين قد انقذ العديد من الأرواح. كما أنه لم يكن لأي طرف حافز كاف لمهاجمة موقع حماية المدنيين. وبدلاً من أن يكون الموقع مكاناً آمناً بعيداً من أن تصله شرارة الحرب، أصبح جزءاً من صراع يحاول طرفيه السيطرة على تحركات الأشخاص والموارد.

قبل الهجوم الجنوبي في عام ٢٠١٥، انتقل الناس إلى الجنوب من مركز حماية المدنيين مع المواد الغذائية، التي حصلت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على بعض منها.[٤٣٥] أن حقيقة أن منظمات العون الإنساني التي تقوم بتوزيع المواد الغذائية داخل موقع حماية المدنيين وليس في بانتيو، قد فتح الباب لاتهام موقع حماية المدنيين بالانحياز. ومن حيث المبدأ، فإنه لا يمكن إلقاء اللوم على عمال الإغاثة الإنسانية عن هذا الوضع. فلا يقدم أي طرف من الطرفين كثير تقدير للحياد فإذا تم مثلاً، توزيع المواد الغذائية والإمدادات في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة،

فسوف تعتبر الحكومة – التي لا تفرق بين الجنود والمدنيين– أن هذه المعونة تمثل انحياز. وفي حرب تدور رحاها حول الخدمات اللوجستية والإمدادات، فإن فضاءات مثل موقع حماية المدنيين – أو إنزالات الأغذية الإنسانية – ينظر إليها كمستودعات دعم احتياطي محتملة أو سلسلة امدادات محتملة.

ظهرت توترات بين الحكومة ومنظمات الإغاثة الإنسانية فيما يتعلق بموقع حماية المدنيين في ربكونة. ففي عام ٢٠١٤، أطلقت سلطات الدولة دعوات متكررة إلى توزيع المواد الغذائية في مدينة بانتيو نفسها. في أكتوبر/ تشرين الأول من نفس العام، قامت منظمات الإغاثة بتقييم الاحتياجات الإنسانية. وأفاد أحد عمال منظمة غير حكومية كان حاضراً في ذلك التقييم أنه كان هناك وجود عسكري كبير، وكان الأفراد العسكريين يلقنون المدنيين الذين تجمعوا للتقييم ما يقولون. وبما أنه تم تقويض مبدأ الحياد، فقد انسحبت عدة منظمات إنسانية، في حين نظمت وكالات الأمم المتحدة عملية إنزال واحدة للمواد الغذائية.[٤٣٦] وأصرت الحكومة على تقديم كميات متساوية من المواد الغذائية لبانتيو ولموقع حماية المدنيين؛ وفي هذا الوقت، لم تكن بانتيو تأوي أي من المدنيين، بل تأوي جنود وبعض عائلاتهم (بينما كانت هناك عائلات عسكرية أخرى في موقع حماية المدنيين).

مارست الحكومة أيضاً مقداراً كبيراً من الضغط على الأمم المتحدة لإغلاق مواقع حماية المدنيين. ففي ٩ مارس/ آذار ٢٠١٥، طلب غوين مونيتويل من المواطنين في ولاية الوحدة العودة من موقع حماية المدنيين في جوبا، وطلب أيضاً من المدنيين مغادرة موقع حماية المدنيين في ربكونة. وقد دعا كير المدنيين مراراً وتكراراً إلى مغادرة مواقع حماية المدنيين.[٤٣٧] ولدى حكومة جمهورية جنوب السودان عدة دوافع لتطلب من الناس ترك موقع حماية المدنيين. فالأمر يبدو وكأنه كارثة علاقات عامة للحكومة أن يطلب أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ شخصاً الحماية من الولاية التي يُفترض فيها أن تحميهم. وقامت مواقع حماية المدنيين هي أيضاً بتوزيع المساعدات بشكل مركزي، وإذا كان على الناس ترك الموقع، فسيكون سهلاً السيطرة على تدفق المساعدات، كما حاولت أن تفعل الحكومة في بانتيو في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤. أخيرا، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان قد اقتنعت بأن العديد من الناس داخل موقع حماية المدنيين هم من المتمردين، وأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقوم بحمايتهم.

يوجد داخل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تردد من الاعتراف بأن مواقع حماية المدنيين هي نفسها فضاءات ضمن ساحة الحرب، أو في التفكير في مستقبل هذه المواقع على المدى الطويل. وفي جوبا، بانتيو، وملكال، وصف أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الذين أجرى معهم مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مقابلات تحدثوا عن مواقع حماية المدنيين ووصفوها بأنها تمثل مخاطر على موظفي الأمم المتحدة؛ وهم يخافون من أن يؤدي أي هجوم على موقع حماية المدنيين إلى عنف ضد أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.[٤٣٨] ولأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تصر على أن المخيمات

مؤقتة، فقد وضع أولويات بوصول طبي عاجل ولكنها لم تخطط لطرق جعل المخيمات أماكن مستدامة للعيش، مثل توفير فرص العمل أو الزراعة.[٤٣٩]

ليس من الواضح بعد ما إذا كانت مواقع حماية المدنيين ستكون منشآت مؤقتة أم لا. فمنذ توقيع اتفاق السلام في ٢٦ آب / أغسطس ٢٠١٥، وعدد الأفراد الذين فروا إلى موقع حماية المدنيين في ربكونة في تزايد كبير بسبب هجمات الميليشيات الموالية للحكومة في الجنوب؛ فقد وصل أكثر من ١٠٠٠ شخص في الأسبوع الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ وحده. وحتى لو توقفت العدائيات العسكرية النشطة، يظل من غير الواضح ما إذا كان سيتوفر أمن كاف لخروج جماعي من المخيم. فمستوى مشاعر العداء بين العديد من المجموعات المختلفة في الولاية مرتفع جداً بحيث سيبقى الوضع الأمني متوتراً للغاية في المستقبل المنظور.

علاوةً على ذلك، كلما طال بقاء النازحين في المخيم، كلما أصبح مأهولاً بشكل أكبر، وكلما تركزت المزيد من الأنشطة التجارية هناك. ويمثّل مخيم بيدا مثالاً مفيداً. فرغم أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت تهدف في البداية إلى نقل الناس من بيدا إلى أجوان غثوك لأسباب أمنية، فإن بيدا الآن سوق مزدحمة وصار دون شك، أكبر مركز تجاري في ولاية الوحدة. أما مدينة بانتيو التي كان تنبض بالحياة سابقاً قد صارت الآن مغفرة، وتهدم بنيانها إلى حدٍ كبير. وغالباً ما يشير النازحين إلى موقع حماية المدنيين الذي يعيشون فيه باسم «بانتيو الجديدة».[٤٤٠]

على الرغم من ميل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للتخطيط، فإن من الملاحظ فيما يتعلق بموقع حماية المدنيين في بانتيو، أن البعثة كانت تفاعلية إلى حدٍ كبير. فمنذ بدايته، فُرِض المخيم على الأمم المتحدة عن طريق تدفق المدنيين. ومنذ ذلك الحين، جعل النازحون، بشكل متزايد، من معسكراتهم منازل لهم - بانتيو مصغرة في وسط بانتيو عسكرية، تتولى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حمايتها. لذا، بينما كان موقع حماية المدنيين جزءاً أساسياً من ديناميات النزاع في ولاية الوحدة منذ اندلاع الحرب، فإنه قد لا يزال يشكل جزءاً من السلام.

٥- الحياة عبر الحدود: العلاقات بين السودان وجنوب السودان خلال الحرب الأهلية

علاقات الجبهة الثورية السودانية مع جنوب السودان حتى ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣

منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، قامت الجبهة الثورية السودانية بتوحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، التي تقاتل في جنوب كردفان والنيل الأزرق مع ثلاث جماعات دارفورية رئيسية متمردة؛ وهي بهذا، تمثل إنجازاً غير مسبوق في تاريخ طويل من التمرد المجزأ في السودان. وعلى الرغم من الانقسامات الداخلية المستمرة، على مستوى كل من السياسة والاستراتيجية العسكرية، فقد نجحت الجبهة الثورية السودانية بشكل متزايد في مناصرة أجندة وطنية. وقد تحقق هذا الإنجاز إلى حدٍ كبير بسبب سلسلة من الأحداث الإقليمية التي، في حين تتسم من حيث المبدأ بتحسن في الاستقرار الإقليمي، أثارت بالفعل تجديد أو انتشار الصراعات.

كان أهم حدث من هذه الأحداث هو استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١. ففي حين لم تعارض الخرطوم الانفصال، فإنها لم تكن مستعدة للتنازل عن السلطة أو تقديم تنازلات إقليمية في «المناطق الثلاث» في أبيي وجنوب كردفان أو النيل الأزرق حيث بقيت أحكام اتفاق السلام الشامل بدون تنفيذ بشكل كبير؛ ولم تتراجع عن موقفها فيما يتعلق بدارفور حيث كانت وعود اتفاق السلام الشامل «بسلام شامل» قد وُلدت ميتة. لقد استؤنفت الحرب لأول مرة في أبيي وجنوب كردفان، قبل الانفصال بأسابيع قليلة- في مايو/أيار ويونيو/حزيران ٢٠١١، على التوالي؛ واندلعت مرة أخرى في ولاية النيل الأزرق بعد ذلك بوقت قصير في سبتمبر/أيلول ٢٠١١.

كان استقلال جنوب السودان وما صحبه من استئناف للحرب في جنوب كردفان والنيل الأزرق أيضاً بمثابة فرصة رئيسية – وربما انعاش حياة - للمجموعات المتمردة في دارفور، التي سعت لإيجاد قواعد خلفية جديدة ودعم أجنبي منذ التقارب بين تشاد والسودان عام ٢٠١٠ الذي أسفر عن طردهم من تشاد. بقيت ليبيا داعمة لها، ولكن ليس كقاعدة خلفية، حتى سقوط القذافي في عام ٢٠١١. بيد أن جنوب السودان كان قد صار في ذلك الوقت أفضل مكان للعثور على لجوء، لا سيما منذ ازدياد ثقة جوبا في أن الخرطوم لن تجرؤ على معارضة الانفصال المدعوم من المجتمع الدولي. ومع استئناف الحرب في منطقتين: جنوب كردفان والنيل الأزرق، أصبحت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وسيطاً إضافياً بين متمردي دارفور وجوبا، بقدر ما كانت جوبا أيضاً رابطاً قوياً بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال ومتمردي دارفور، مما دفع متمردي دارفور إلى الانضمام إلى الجبهة الثورية السودانية. وأخيراً، كانت جوبا أيضا وسيطاً بين الجبهة الثورية السودانية وأوغندا،

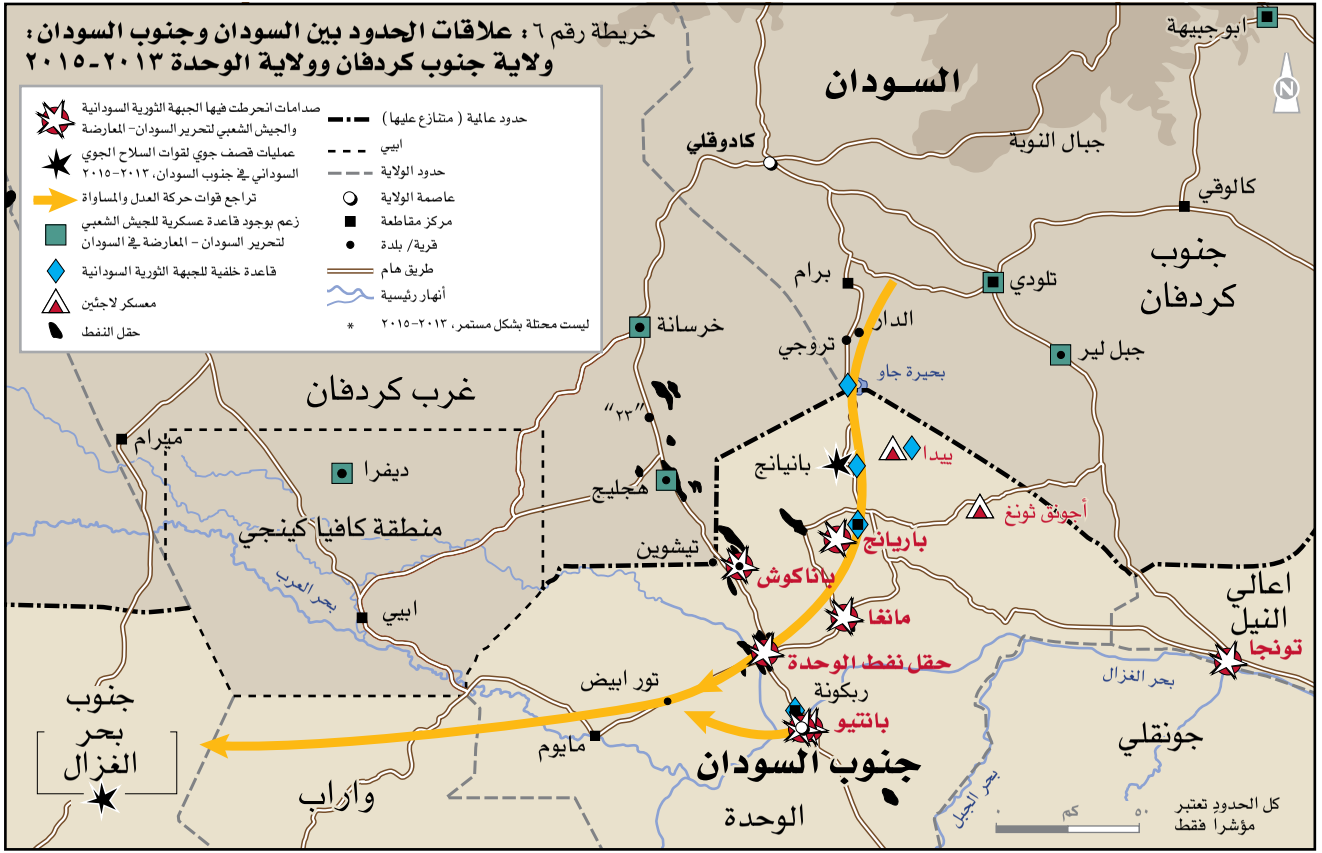
خريطة رقم ٦ : علاقات الحدود بين السودان وجنوب السودان ؛
ولاية جنوب كردفان وولاية الوحدة ٢٠١٣-٢٠١٥
صدامات انحرطت فيها الجبهة الثورية السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان- المعارضة
عمليات قصف جوي لقوات السلاح الجوي السوداني في جنوب السودان، ٢٠١٣-٢٠١٥
تراجع قوات حركة العدل والمساواة
زعم بوجود قاعدة عسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة في السودان
قاعدة خلفية للجبهة الثورية السودانية
معسكر لاجئين
حقل النفط
حدود عالمية (متنازع عليها)
ابيي
حدود الولاية
عاصمة الولاية
مركز مقاطعة
قرية/ بلدة
طريق هام
أنهار رئيسية
ليست محتلة بشكل مستمر، ٢٠١٣-٢٠١٥
السودان
ابوجبيهة
كادوقلي
جبال النوبة
كالوقي
جنوب كردفان
تلودي
جبل لير
برام
الدار
ترؤجي
بحيرة جاو
خرسانة
"٢٣"
هجليج
غرب كردفان
ميرام
ديفرا
منطقة كافيا كينجي
بحر العرب
ابيي
بانيانج
بيدا
أجوفق ثونغ
باريانج
تيشوين
باتاكوش
مانغا
حقل نفط الوحدة
اعالي النيل
تونجا
بحر الغزال
تور ابيض
ربكونة
بانتيو
مايوم
جنوب السودان
جونقلي
جنوب بحر الغزال
واراب
الوحدة
بحر الجبل
٠ ٥٠ كم
كل الحدودِ تعتبر مؤشرا فقط

الجدول ٢ **مجموعة مزاعم مختارة وجهتها الخرطوم إلى جوبا**

الاتهام	السياق
إيواء زعماء سياسيين وقوات من المعارضة السودانية المسلحة على أرض جنوب السودان	حدث هذا النشاط
معالجة جرحى من المتمردين السودانيين	تستطيع جوبا أن تتحجج، بما فعلته أديس أبابا عندما وجهت لها حكومة جنوب السودان مزاعم مماثلة بخصوص وجود متمردين من جنوب السودان في إثيوبيا، بأن هذا التزام إنساني
إبقاء جنود من الشمال، بمن فيهم قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على كشف رواتب الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان	عند استقلال جنوب السودان، كان يوجد جنود شماليين في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان كما كانت هناك قوات من الجنوب في جنوب كردفان والنيل الأزرق عند استئناف الحرب هناك. وأدى هذا الوضع إلى ظهور مسألة شائكة تتعلق بـ "انفصال" قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الجنوبي والشمالي مما سمح لجوبا بتقديم دعم "شبه قانوني" للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وشجع جنوب السودان قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان على الانضمام إلى صفوف المتمردين السودانيين مع الاحتفاظ بأسلحتهم. وذكرت تقارير أن جوبا قامت بتحويل مبالغ استناداً إلى كشف رواتب سابقة، رغم أنها ليست بالضرورة لجنود؛ وإنما يتم تحويل مبالغ إجمالية إلى زعماء. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون جوبا قد قامت بتوفير معدات عسكرية بما فيه خلال فترة يونيو/ حزيران ٢٠١١ الرئيسية عندما كانت الفرقة التاسعة في جنوب كردفان لا تزال جزءاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان لكنها كانت قد استأنفت القتال.
تزويد وقود لحركات التمرد السودانية	يبدو أن تزويد الوقود كان أهم دعم لغارات الجبهة الثورية السودانية في الأراضي المنخفضة الشمالية من جنوب جبال النوبة.
تقديم تدريب عسكري ومعدات بالإضافة إلى الغذاء، للجبهة الثورية السودانية، والعمل كقناة لنقل الدعم الأوغندي للجبهة الثورية السودانية.	الدليل على هذه النقطة محدود، ربما بسبب استيلاء المتمردين على كميات هامة من المركبات والأسلحة والذخيرة من الخرطوم في جنوب كردفان مما يقلل حاجتها إلى دعم خارجي.
الانضمام لقوات مع الجبهة الثورية السودانية في عمليات عسكرية على الحدود، بما في ذلك في الأراضي السودانية	وقعت هذه الأنشطة خاصةً في جوبا وهجليج في ٢٠١٢.
اعتقال منشقين من الجبهة الثورية السودانية	تمت الاعتقالات، لا سيما المنشق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال تلفون كوكو ومجموعة من المنشقين عن حركة العدل والمساواة بقيادة علي الوافي.

المصادر: غراميزي (٢٠١٣، ص ٦١–٦٦)؛ غراميزي وتوبيانا (٢٠١٢؛ ٢٠١٣، ص٤٦–٤٩)؛ ICG (٢٠١٣؛ ٢٠١٥)؛ مكوتشين (٢٠١٤، ص٤١)

التي أصبحت على نحو متزايد بلداً مضيفاً لزعماء الجبهة الثورية السودانية ولمعارضين سودانيين آخرين في المنفى.

في المقابل، أصبحت هذه الديناميات سبباً رئيسياً للتوتر بين الخرطوم وجوبا. حتى قبل استقلال جنوب السودان وتشكيل الجبهة الثورية السودانية، كانت حكومة السودان قد اتهمت سلطات الجنوب بتقديم الدعم لمتمردي دارفور وبانتهاك اتفاقية السلام الشامل من خلال الحفاظ على وتجهيز قوات أكثر من السموح بها في المنطقة الشمالية. يوضح الجدول ٢ قوائم اتهامات مختارة وجهتها الخرطوم ضد جوبا.

عملت ربكونة، بالإضافة إلى باريانغ، وبانيانغ ومخيم اللاجئين في بيدا في الشمال وجاو على الحدود كقواعد ومراكز خلفية للدعم من جوبا للمتمردين السودانيين. وأشار ضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان كان مسؤولا عن المركبات ومخازن الأسلحة في مقر الفرقة الرابعة في ربكونة حتى ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ أنه كانت هناك شحنات شهرية. وقد تصل هذه الشحنات – التي كانت أحياناً شحنات أغذية وأحياناً وقود – على شكل ١٠٠ برميل في شاحنة كبيرة؛ وعلى شكل شحنات أخرى تتكون من ١٠٠ سيارة بك اب وشاحنات، ربما محملة بالزي الرسمي وبذخيرة وأسلحة. وذكر أن حتى قائد «القوة المشتركة» للجبهة الثورية السودانية، عبد العزيز الحلو جاء من جبال النوبة إلى ربكونة، وأن قادة حركة العدل والمساواة كانوا برفقته أحياناً، إن لم يأتوا لوحدهم.[٤٤١]

ذكرت تقارير أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال تلقت شحنات مباشرة من الوقود والأسلحة والذخيرة كان يُراد لها أن تصل كل مكونات الجبهة الثورية السودانية. ويقول زعماء حركة العدل والمساواة أنه بعد الهجمات الناجحة على أم روابة في شمال كردفان وأبو كرشولا في جنوب كردفان في مايو/ أيار ٢٠١٣، لم تقدم لهم الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال المساعدات التي كانوا يحتاجونها لمواصلة القتال باتجاه مدينة الأبيض عاصمة شمال كردفان. ولم يوافق عبد العزيز الحلو على خطط حركة العدل والمساواة بالتحرك بعيدا في الأراضي المنخفضة شمال جبال النوبة؛ وبالتالي فإنه منع حركة العدل والمساواة من القتال هناك لوحدها مما تسبب في نهاية المطاف في إحداث صدع بين الحركات. وبالتالي، فإن «القوة المشتركة» للجبهة الثورية السودانية – التي حاربت فقط في أم روابة وأبو كرشولا – لم تحارب أبداً مرة أخرى، وطلب من حركة العدل والمساواة الانتشار خارج جبال النوبة.[٤٤٢]

في أغسطس/ آب ٢٠١٣، عادت العلاقات بين الخرطوم وجوبا للتقارب، حيث وافقت جوبا مرة أخرى، حسب التقارير بمزيد من حسن النية عما هو معتاد، على قطع العلاقات مع الجبهة الثورية السودانية. لكن يبدو أن دعم جنوب السودان إلى الجبهة الثورية السودانية قد استمر في الجزء الثاني من عام ٢٠١٣؛ وليس واضحاً ما اذا كان الرئيس كير على استعداد لمواصلة هذا الدعم أو غير قادر على السيطرة على قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان المحليين والسلطات المدنية، بما في ذلك في ولاية الوحدة. ووفقاً لقائد من قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان هناك قام بإعطاء الحركة الشعبية لتحرير السودان ٦٠ سيارة لاند كروزر في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول

مقاتل من حركة العدل والمساواة من كردفان على الحدود بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان، ٢٠١٢. © جيروم توبيانا

٢٠١٣، و ٥٠٠ برميل من الوقود في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣. وكان من المفترض أن تُقتسم هذه الموارد مع الحركات الدارفورية، وتلقت حركة العدل والمساواة ٢٠ مركبة. وبعد اندلاع الحرب في جنوب السودان في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول، ندمت قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية الوحدة، التي انشقت وانضمت أجزاء كبيرة منها إلى المعارضة بعد ذلك بوقت قصير، على عدم احتفاظها بالمركبات والوقود. وفي ١٧ ديسمبر/ كانون الأول، تم بشكل متكرر رفض مبعوثي الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في بانتيو. وفي الأشهر التي تلت ذلك، كانت لجميع أطراف حرب جنوب السودان أسباب وجيهة للحفاظ على إمدادات كان في الماضي سيتم اقتسامها مع المتمردين السودانيين (جريز، ص٢١، ٢٠١٤) .[٤٤٣]

ومع ذلك استمرت العلاقات ويمكن القول أن الجبهة الثورية السودانية وجدت في الصراع الجديد في جنوب السودان فرصةً للحفاظ على علاقاتها مع جوبا. ونتيجةً لذلك، لم يدم التقارب بين جوبا والخرطوم طويلاً. ففي أواخر عام ٢٠١٤، أكدت الخرطوم علناً اتهاماتها بأن جوبا كانت تدعم الجبهة الثورية السودانية، مدعيةً أن لديها «دليلاً موثقاً» على الرغم من عدم تقديمها أي دليل (سودان تريبيون، 2014j).

دور المتمردين السودانيين في جنوب السودان

الحرب الجديدة بين الجبهة الثورية السودانية وجنوب السودان

عندما اندلعت الحرب الجديدة في جنوب السودان، لم تكن الجبهة الثورية السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مستعدتين لمحاربة بعضهما البعض. حتى اعتقد البعض إمكانية أن تتحالف قوى حركتي التمرد ضد كلا الحكومتين، إذ سمح التعديل الوزاري الذي جرى في منتصف عام ٢٠١٣ في جوبا لبعض السياسيين الموالين للخرطوم أن يحلوا محل شخصيات مناوئة للخرطوم. وقد انضمت بعض هذه الشخصيات المناوئة للخرطوم الى معسكر المعارضة وأصبحوا أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وتم اعتقال أحد عشر من كبار شخصيات الحركة الشعبية لتحرير السودان من المنتقدين لسلفا كير عند اندلاع الصراع في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ وأصبحوا يعرفون باسم «المعتقلين الأحد عشر». بالإضافة إلى ذلك، لعب حاكم ولاية الوحدة السابق تعبان دينق، الذي أصبح زعيماً رئيسياً للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، دوراً رئيسياً في استضافة حركة العدل والمساواة في ولايته. ووفقا لرياك مشار:

تربطنا، أنا وتعبان، علاقات جيدة مع الجبهة الثورية السودانية لكنهم وقفوا مع كير، لأن الحكومة تملك المال وتقف أوغندا خلفها. أما نحن فليس لدينا ما نقدمه [للمتمردين السودانيين]. لقد طلبت من تعبان التحدث إليهم، ولكن دون جدوى.[٤٤٤]

أقر زعماء الجبهة الثورية السودانية بالتحدث مع تعبان دينق في محاولة لمنع الاقتتال بين المتمردين، لكن دون جدوى أيضاً.[٤٤٥] وقال أحد السياسين الدارفوريين، والذي التقى في وقت لاحق بتعبان في الخرطوم: «اعتقد أنه باستضافته لحركة العدل والمساواة في بانتيو، كان على حركة العدل والمساواة دعم

الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، وقد شعر بخيبة أمل كبيرة».[٤٤٦] وقال بيتر قديت، مردداً صدى تحليل مشار: «الجبهة الثورية السودانية مع كير لأننا لا نملك المال».[٤٤٧]

ثمة حوادث صغيرة نسبياً، لا سيما في ولاية الوحدة، دفعت الجبهة الثورية السودانية للانخراط في صراع جنوب السودان، وسرعان ما تصاعد ليبلغ مستوى أعمال عنف أودت بحياة العديد من المدنيين الذين كان يشتبه في أنهم /أو اتهموا بأنهم موالين لأحد الطرفين.

في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة مشغولتان إلى حدٍ كبير بقتال هجوم الخرطوم المعتاد الذي يقع في الموسم الجاف في جنوب كردفان. وكما هو في كل عامٍ منذ عام ٢٠١١، كان الهدف الرئيسي من الهجوم قطع الطريق بين معاقل المتمردين في جبال النوبة وبين جاو في الطرف الشمالي من ولاية الوحدة. ونتيجة لخلافات حركة العدل والمساواة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بعد معارك أم روابة وأبو كرشولا، تركت حركة العدل والمساواة جبال النوبة ثم أنشأت قاعدتها الرئيسية على هذا الطريق، في المناطق المنخفضة. وقد أثبتت تكتيكاتها القتالية المتنقلة، التي اعتمدت على توفر السيارات، أهميتها في الدفاع عن تلك القاعدة. كانت قواعد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بعيدة عن جنوب السودان؛ وكان متمردو النوبة أقل اعتماداً على السيارات، وأقل حاجة إلى إمدادات الوقود العادية من جنوب السودان. ومع ذلك، كانت كلتا المجموعتين تدخل جنوب السودان بانتظام بهدف الحصول على إمدادات الوقود.

في أواخر عام ٢٠١٣، كان للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة بعض الوجود في شمال ولاية الوحدة، وإن كان محدوداً. وفي بانتيو، كان لحركة العدل والمساواة سيارة واحدة فقط عند بدء النزاع؛ وقد استولت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة فيما بعد على السيارة دون قتال. ويقال أيضاً أن سلفا كير دعا عبد العزيز الحلو في بداية الصراع للمساعدة إلا أن زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، الأقرب إلى معتقلي الحركة الشعبية لتحرير السودان، لم يرد لنحو عشرة أيام قبل أن يظهر ميلاً ضعيفاً نسبياً لدعم جوبا. كانت حركة العدل والمساواة أكثر تقبلاً واشترطت إقامة علاقات مباشرة مع جوبا بدلاً من الذهاب من خلال الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال.[٤٤٨]

عندما اندلع الصراع في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، انقسم اللواء ٢٠ للجيش الشعبي لتحرير السودان والفرقة الرابعة في جاو المجاورة للقواعد الخلفية لحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة، بنفس الطريقة التي انقسمت فيها القوات في مقر الفرقة الرئيسي في ربكونة. كما ورد أعلاه، انشق قائد لواء النوير، ستيفن بول بوك، في حين بقي نائبه بيتر بادينغ، موالياً للحكومة، وسيطر على الدبابات والمدفعية، ودفع المنشقين بعيداً. وفي طريقهم إلى ربكونة، انتقلوا إلى بانيانغ، شمال باريانغ، حيث كان للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة تواجد قليل.

حارب المنشقون النوير ضد متمردين سودانيين ولاجئين مسلحين من النوبة حيث قتلوا بعض جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وأجبروهم على إخلاء المكان. وعادت حركة العدل والمساواة لاحقاً إلى القاعدة وكانت لا تزال تستخدمها، وإن كان بدرجة محدودة في مايو/ أيار ٢٠١٥. ثم قام شباب الدينكا

المحليين (الشباب)، رغم أن حشدهم تم مؤخراً ورغم عدم تدربهم قبل نشوب النزاع مثل (حرس القطعان المسلحين من الدينكا) في ولاية واراب، بدفع وإخراج المنشقين من جاو من مقاطعة باريانغ إلى بانتيو.[٤٤٩]

بعد ذلك بوقت قصير، في أواخر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، أرسلت حركة العدل والمساواة ١٥-٢٠ سيارة من جنوب كردفان لتأمين الوقود من حكومة جنوب السودان في مكان معتاد بالقرب من باريانغ. ودون علمها بوجود حركة العدل والمساواة، قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة بعدة مئات من جنود المشاة المجهزين بعدد قليل من السيارات بمهاجمة المنطقة وقاتلت حركة العدل والمساواة لأول مرة، وتم احباط الهجوم (ICG, 2015, pp.14-15). وبعد بضعة أيام، في أوائل يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، هاجمت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة موقعاً استراتيجياً بالقرب من حقل نفط ولاية الوحدة تصادف وجود قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة هناك (راجع الخارطة ٦). وساعدت نفس مركبات حركة العدل والمساواة الجيش الشعبي لتحرير السودان مرةً أخرى لصد الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، ثم رافقت القوات الحكومية في استعادتها بانتيو في ١٠ يناير/ كانون الثاني (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ص١٥، ICG ;2014a ;2015). واعترف مسؤول حكومي محلي أن حركة العدل والمساواة قاتلت أيضاً جنباً إلى جنب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في باناكواش في ٢١ يناير/ كانون الثاني ودفعت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة تحت قيادة ماكال كول إلى الغرب من ليوني ليوني. وقال ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أن قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال كانت موجودة أيضاً.[٤٥٠]

وفقاً لقائد من حركة العدل والمساواة، أنه كان على حركة العدل والمساواة، فيما يتعلق باستعادة بانتيو في يناير/ كانون الثاني، كما في كل تحركاتها مع القوات الحكومية، أن تلتزم في المعارك بأوامر الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كان عليه إرسال جنود المشاة، بدلاً من السيارات، في الجبهة، تتبعهم الدبابات والمدفعية وجنود مشاة آخرين لحمايتهم، ثم تأتي المقرات المتنقلة، التي تضم الضباط والمركبات، وأخيراً يأتي المزيد من جنود المشاة، الذين يقومون بحماية مؤخرة الطابور. وكما أشار ذلك القائد، فإن دور حركة العدل والمساواة خلال عملية بانتيو كان يتناقض تناقضاً صارخاً مع التكتيك المعتاد لدي المجموعة بإرسال المركبات أولاً وعليها الضباط؛ وعند انضمام قوات حركة العدل والمساواة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، لعبت حركة العدل والمساواة جزءاً محدوداً اقتصر على «حماية» تقدم القوات باستخدام المدفعية المركبة والمحمولة على سياراتهم، جزئياً لإظهار التضامن مع الجيش الشعبي لتحرير السودان.[٤٥١]

كانت قوات أخرى من الجبهة الثورية السودانية، بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، وفصيلي جيش تحرير السودان بقيادة ميني ميناوي (جيش تحرير السودان – ميني ميناوي) وعبد الواحد محمد نور (جيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد نور)، موجودة في بانتيو بُعيد استعادتها في يناير/ كانون الثاني. وقد ورد أنه وبتاريخ ١٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، انطلقت ثمانية سيارات تابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في طريقهما الى ربكونة لنهب سيارات ووقود، بإذن من القائد الأعلى للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال لجبال النوبة، جقود مكوار مراده، لكن بدون إذن من عبد العزيز الحلو.

جرت العملية في سياق التنافس المتزايد على القيادة بين عبد العزيز، الذي تعرض لانتقادات متكررة لعدم كونه من النوبة والقتال من أجل أجندة وطنية بدلاً من أجندة محلية، والقائد الأعلى للنوبة الأصغر منه.[٤٥٢] في أغسطس/ آب ٢٠١٥، تم تعيين جقود مكوار مراده رئيس لهيئة الأركان العامة للجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال ليحل محل عبد العزيز الحلو الذي أصبح «نائب نائب رئيس الجيش الشعبي لتحرير السودان في السودان (الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، ٢٠١٥).

بعد استعادة بانتيو في يناير/ كانون الثاني، ذكرت تقارير أن قواتاً من الجبهة الثورية السودانية وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان - عبد الواحد محمد نور وربما مركبات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، رافقت الجيش الشعبي لتحرير السودان في تحركه نحو الجنوب لاستعادة جنوب ولاية الوحدة حتى لير. وأحضرت حركة العدل والمساواة نحو ٣٠ مركبة من الشمال لتعزيز المركبات العشرين الموجودة في بانتيو وتحركت باتجاه الجنوب بخمسين سيارة. ووفقاً لمسؤولين من الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة ومدنيين، فإن ٤٠ سيارة تابعة لحركة العدل والمساواة وبعض شاحنات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال دخلت مدينة لير مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في ١ فبراير/ شباط ٢٠١٤.[٤٥٣] وأوضح ضابط من جيش تحرير جنوب السودان أن سيارات حركة العدل والمساواة كانت مفيدة لنقل قواتهم بسرعة: «لقد دعونا حركة العدل والمساواة لأننا نفتقر للشاحنات للتحرك جنوباً».[٤٥٤] وذكر شهود عيان أيضاً أن حركة العدل والمساواة استخدمت المركبات للاصطدام عمداً بالجنود أو المدنيين وهي تسير بسرعة عالية. ووفقاً لشاهد عيان في لير، كان مقاتلو حركة العدل والمساواة يطلقون النار بكثافة – لا يستهدفون البشر، وإنما يطلقون النار في كل مكان».[٤٥٥]

إن متمردي دارفور مشهورون بنمط غاراتهم الخاطفة من على سيارات بيك أب تويوتا المزودة بأسلحة ثقيلة. وكما لاحظ أحد قادة حركة العدل والمساواة، «نحن قوة متحركة ونحتاج إلى منطقة مفتوحة. وتُعتبر السرعة إحدى أسلحتنا، بالإضافة إلى إثارة غبار وإطلاق نار مكثف». وفي المقابل، يعتمد المتحاربون في جنوب السودان، مثل الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان القديم والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على المزيد من تكتيكات المشاة والمدفعية التقليدية لأن السيارات محصورة بنحو كبير على نقل قسم من جنود المشاة الكثيرين، وهو ما يعكس تكتيكات القوات المسلحة السودانية. بينما سمحت هذه الاختلافات التكتيكية لحركة العدل والمساواة لتكملة مشاة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جنوب كردفان، فإنها تسببت في إحداث توتر داخل الجبهة الثورية السودانية. وبكلمات على لسان أحد زعماء حركة العدل والمساواة:

عندما شكلنا القوة المشتركة للجبهة الثورية السودانية [للهجوم على أم روابة وأبو كرشولا في عام ٢٠١٣]، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال خائفة من أن تفقد الأسلحة الثقيلة لو وضعتها على المركبات، لكننا تمكنا من إقناعهم. نحاول تغيير الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، لكن دون إحراز تقدم كبير.[٤٥٦]

يعزو ضابط الجيش الشعبي لتحرير السودان اعتمادهم على حركة العدل والمساواة إلى تكتيكات المجموعة المتنقلة وسرعتها والنشر التدريجي لقواتها في المناطق المنخفضة بين جبال النوبة والحدود السودانية الجنوبية منذ منتصف عام ٢٠١٣، لا سيما بسبب التوترات بينها وبين قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال.[٤٥٧]

وأفاد شهود عيان وناجون من هجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب ولاية الوحدة بين يناير/ كانون الثاني وإبريل/ نيسان ٢٠١٤ أن ثمة مقاتلين سودانيين كانوا موجودين في ذلك الوقت جنباً إلى جنب مع قوات الدينكا والنوير الحكومية على الرغم من عدم تمكنهم من التعرف على مجموعات محددة. وذكر أحد الشهود أنه في إبريل/ نيسان، في لير، قام ثلاثة من المقاتلين السودانيين بإعدام سبعة مدنيين من النوير الذين جاءوا إلى المدينة للحصول على المواد الغذائية والذين تم الاشتباه بأنهم «متمردين».[٤٥٨] وذكر شهود عيان من جنوب ولاية الوحدة من الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو وقوع أعمال دمار ونهب وإعدام مدنيين واغتصاب شاركت فيها حركة العدل والمساواة، بشكل عام، مع القوات الحكومية (منظمة العفو الدولية، ٢٠١٤، ص٢٢و٢٨؛ هيومان رايتس ووتش، ٢٠١٤؛ يونيميس، ٢٠١٤ب، ص ٤٥ و ٥٠).[٤٥٩] وتشير هيومان رايتس ووتش، بحذر أكبر من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى حركة العدل والمساواة «كمتمردين دارفوريين يوصفون عادةً بحركة العدل والمساواة» أو «تورا بورا» – لقب يُطلق بشكل شائع للمتمردين الدارفوريين؛ وتحددهم منظمة العفو الدولية بحركة العدل والمساواة أو «القوات الدارفورية» أو «الدارفوريين».[٤٦٠] وقد اعترفت حركة العدل بحالة اغتصاب من قبل أحد مقاتليها، زاعمةً أنه مجند جديد تعرض للضرب والسجن واستبعد من الحركة في وقت لاحق. كما أكدت حركة العدل والمساواة أن قواتها قاتلت، في إحدى المناسبات، قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من الدينكا لمنعهم من اغتصاب نساء النوير في لير في ٢٠١٤.[٤٦١]

هناك تناقضات في روايات مخالفات ارتكبها مقاتلون سودانيون. ويقول بعض الشهود أن مقاتلي الدينكا والدارفوريين قد ارتكبوا معظم الانتهاكات، موضحين أن الدينكا فقط هم من قاموا باختطاف نساء. ولاحظ آخرون أن الدارفوريين ركزوا على نهب السيارات والوقود/ مما أثار ردود فعل غاضبة من بعض ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات النوير الموالية للحكومة. وذكر البعض أن جنود النوير الموالين للحكومة شاركوا أيضا في انتهاكات ولعبوا دوراً رئيسياً في توجيه قوات أخرى. ويقول كثيرون إن القوات المختلفة ظلت تعمل مع بعضها البعض.[٤٦٢] فقد ورد على سبيل المثال، أن جنوداً من حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال شاركوا مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وبولجانغ في هجوم ٢٩ فبراير/ شباط على بر عندما أضرمت القوات الحكومية النار في منازل مدنيين وقتلوا أحد المدنيين.[٤٦٣] وقد اعترف بابيني مونيتويل بأن «حركة العدل والمساواة لم تكن وحدها وإنما كانت دائماً مع قواتنا».[٤٦٤] وكان جنود الجبهة الثورية السودانية، جزئياً على الأقل، تحت قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان.

قال مسؤولو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الذين لم يستطيعوا إجراء التحقيق في جنوب ولاية الوحدة قبل يونيو/ حزيران ٢٠١٤، أنهم سجلوا اتهامات نهب متطابقة وقعت على أيدي مقاتلين

دارفوريين ولكن «لا يوجد دليل واضح بوقوع اغتصاب.»[٤٦٥] وتفيد شهادات جمعتها منظمة العفو الدولية بأن» المقاتلين الدارفوريين» كانوا يركزون بشكل خاص على نهب السيارات عموماً، هم وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (منظمة العفو الدولية، ٢٠١٤). وذكر شهود محليون أيضاً، أن بعض القوات "السودانية" مثلها مثل الجيش الشعبي لتحرير السودان كانت قد ارتكبت فظائع بينما كان البعض مساعداً في نقل بعض النوير النازحين باتجاه بانتيو في سياراتهم.[٤٦٦]

وفي مارس/ آذار ٢٠١٤، قدمت حركة العدل والمساواة المزيد من الدعم غير المباشر لجهود جوبا في ولاية أعالي النيل: فقد قدّمت ثلاثة مدافع مضادة للطائرات محمولة على سيارات للجيش الشعبي لتحرير السودان في ربكونة، حيث تم نقلها جواً إلى حقول النفط في بالويش في أعالي النيل.[٤٦٧]

في أواخر شهر مارس/ آذار، كان لدى حركة العدل والمساواة نحو ٢٠ سيارة في بانتيو و ٣٠ في باريانغ. وفي الأسبوع الأول من إبريل/ نيسان، وهو الوقت الذي هطلت فيه الأمطار لأول مرة، غادر المقيمون في بانتيو إلى باريانغ، تاركين خلفهم خمس سيارات فقط للمقاتلين المصابين الذين كانوا يتلقون العلاج في بانتيو. وقد أفادت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ومصادر أخرى أن الحركة الشعبية تحرير السودان – المعارضة كانت على علم برحيل حركة العدل والمساواة وبتأخر وصول التعزيزات وإمدادات القوات الحكومية المدافعة عن المدينة، وبالتالي اختارت بدقة هذا الوقت لشن هجوم على المدينة مرةً أخرى. وفي ٧ إبريل/ نيسان، قصفت المقاتلات السودانية قوات حركة العدل والمساواة في منطقة بانيانغ شمال باريانغ وهي في طريقها إلى جنوب كردفان؛ حيث دمرت طائرة أنتونوف وثلاث أو أربع مقاتلات نفاثة محملة بالذخيرة.[٤٦٨]

في ١٠ إبريل/ نيسان، تم إبلاغ قوات حركة العدل والمساواة في باريانغ بتحركات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من الحدود السودانية نحو بانتيو واستعدتا لمحاربتهم في باريانغ، لكن قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تحركت نحو الجنوب الغربي من باريانغ تجنباً لمواقع حركة العدل والمساواة. وفي ١٥ إبريل/ نيسان، عندما هاجمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بانتيو–ربكونة، تمكنت قوات حركة العدل والمساواة التي كانت لا تزال في المدينة من شق طريقها إلى باريانغ وهي تحمل معها نحو ٦٠ مدنياً من الدارفوريين والدينكا على متن سياراتها.[٤٦٩] وأفادت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في اليوم التالي بوجود حركة العدل والمساواة وقوات جيش تحرير السودان (دون تحديد فصائل جيش تحرير السودان). وكانت هذه المرة الأولى التي رصدت فيها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تواجد لجيش تحرير السودان في ولاية الوحدة على الرغم من وجوده هناك من قبل. وتقول الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أن حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال عادتا بسرعة إلى منطقة بانتيو لمساعدة الحكومة على استعادة المدينة.[٤٧٠]

وكما لاحظ رياك مشار، «فإن الدارفوريين كانوا ناجحون في البداية، ثم حققت قواتنا [ابتداء من إبريل/ نيسان ٢٠١٤] بعض النجاح في نصب كمائن لسياراتهم».[٤٧١] وأشار بيتر قديت إلى أن «حركة العدل والمساواة لا تنخرط وسط المخاطر». وأضاف قائلاً: «لقد جلبنا المزيد من قذائف الآر بي جي

لتدمير سياراتهم والاستيلاء على المزيد منها».[٤٧٢] وفي ٢٣ إبريل/ نيسان، عادت قافلة من سيارات حركة العدل والمساواة بقيادة عبد الرحمن جمعة، أحد قادة المسيرية، من باريانغ نحو بانتيو لكنها تعرضت لكمين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في مانجا. وقُتل في الكمين بعض مقاتلي حركة العدل والمساواة، من بينهم جمعة، وتم الاستيلاء على بعض السيارات (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، 2014c). وفي ٢٧ إبريل/ نيسان، صدّت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة هجوماً لمقاتلي حركة العدل والمساواة والمسيرية رغم أنه ليس واضحاً ما إذا كان مقاتلو المسيرية ينتمون إلى حركة العدل والمساواة أم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان — شمال أم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان- وتم أسر نحو عشرة أسرى.[٤٧٣]

نشرت الحركة الشعبية لتحرير السودان — المعارضة، في بيان لها، صوراً لجثث وأسرى، عرضتهم «كمتمردين من حركة العدل والمساواة تم أسرهم في معارك مختلفة»، بالإضافة إلى صور سيارات زعمت إنها استولت عليها من حركة العدل والمساواة. وزعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أنها قتلت سبعة مقاتلين دارفوريين، بينهم قائد، مع اثنين من نوير بل، في بوا في مارس/ آذار. لم يستطع الثوار تحديد المجموعة التي ينتمي إليها القائد الميت؛ وقد يكون بعض القتلى أو الأسرى ينتمون إلى بعض مكونات الجبهة الثورية السودانية غير حركة العدل والمساواة. وقد اعترفت حركة العدل والمساواة بجثة واحدة من الجثث المصورة وادعت بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة قد أسرت منها ثلاثة أو أربعة أسرى فقط بين بانتيو وثار جاث. وطلبت حركة العدل والمساواة والجالية السودانية في جوبا المزيد من الصور وإشارات حياة أسرى، وقدموا أموالاً إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة لإطلاق سراح الأسرى لكن دون جدوى. وإجمالاً، زعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة إنها أسرت عشرة أسرى من حركة العدل والمساواة، لكن أصر أحد ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة بقوله «لم نأخذ أسرى، خاصةً من حركة العدل والمساواة — فنحن نقتلهم».[٤٧٤]

لكن، وفقاً لضابط آخر، فإن عشرة من المقاتلين السودانيين تم أسرهم في جنوب توما بتاريخ ٢٧ إبريل/ نيسان وأنه قد تم تسليمهم إلى الحكومة السودانية في تشوين، وهو أول موقع سوداني على الحدود شمال باناكواش؛ من بينهم ستة من المسيرية وأربعة من النوبة، وليس واضحاً ما إذا كانوا ينتمون إلى حركة العدل والمساواة أم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان — شمال أم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكدليل آخر على وجود حركة العدل والمساواة، نشرت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة صورة لوثيقة وصفتها بأنها بطاقة هوية انتماء لحركة العدل والمساواة يبدو أنها أعطيت لأحد المشاركين في مؤتمر حركة العدل والمساواة عام ٢٠١٢. وزعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أيضاً إنها استولت على عدد يتراوح بين ١٤ - ١٧ سيارة من حركة العدل والمساواة في حقل نفط ولاية الوحدة وإنها أحرقت ثلاث سيارات أخرى بين ثار جاث وغويت؛ في بيان، نشرت الحركة الشعبية لتحرير السودان — المعارضة فقط صوراً لسبع سيارات، يبدو أن اثنتان منها ليستا لحركة العدل والمساواة، لكن اعترف ضباط من حركة العدل والمساواة أنه تم الاستيلاء على السيارات الأخرى منهم. ولاحظ محققون من مسح الأسلحة

الصغيرة سيارتين أخريين ربما عادتا إلى حركة العدل والمساواة في وقتٍ ما؛ تم الاستيلاء عليها أو التخلي عنها جميعها في جنوب ولاية الوحدة وحمل بعضها شارات حركة العدل والمساواة. وزعم بيتر قديت أن قواته استولت على ست سيارات من حركة العدل والمساواة في تونجا في أعالي النيل في مارس/ آذار ٢٠١٤ بينما كان في طريقه من أعالي النيل إلى ولاية الوحدة؛ وفي وقت لاحق في مايو/ أيار، تمكنوا بين وانغي وتومور في مقاطعة مايوم، من تدمير ٤٠ سيارة أخرى تعود إلى قوة مشتركة من حركة العدل والمساواة وبولجانغ.[٤٧٥]

في أوائل عام ٢٠١٦، اعترفت حركة العدل والمساواة بأنها فقدت أكثر من ٨٠ رجلاً في جنوب السودان منذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، بالإضافة إلى بعض المركبات.[٤٧٦]

في أواخر إبريل/ نيسان ٢٠١٤، أرسلت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، التي يبدو إنها شاركت بالحد الأدنى حتى ذلك الوقت، بإرسال قوات إلى الجنوب لمساعدة الحكومة في استعادة السيطرة على طريق مايوم - بانتيو. ثم عادت قوات من جميع مكونات الجبهة الثورية السودانية إلى بانتيو لفترة قصيرة. وفي ٨ – ٩ مايو/ أيار، لاحظت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو وجود أربع شاحنات تنقل جنود من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال؛ وقد حددت خمسة عشر سيارة على الأقل تنتمي إلى حركة العدل والمساواة، وسيارتين إلى جيش تحرير السودان - دون تحديد الفصيل. واعترف ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال وحركة العدل والمساواة كانت موجودة في بانتيو في ذلك الوقت.[٤٧٧]

يبدو أن الحركات الدارفورية قد سحبت إلى حد كبير قواتها منذ مايو/ أيار ٢٠١٤، من ولاية الوحدة نحو منطقة بحر الغزال، خاصةً إلى خور شمام بالقرب من راجا في ولاية غرب بحر الغزال. وكان السبب وراء التراجع يعود إلى حدٍ كبير إلى حقيقة أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال كانت أقل ترحيباً بشكل متزايد لوجود قوات حركة العدل والمساواة في جبال النوبة. وبعيداً عن الخلافات التكتيكية، اتسعت الفجوة بسبب قدرة حركة العدل والمساواة المستمرة على تجنيد عدة مئات من النوبة، لا سيما بفضل علاقاتها مع عبد الباقي غرفة مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بمحلية البرام في جنوب كردفان. وهو سياسي إسلامي من النوبة، ترأس خلية سرية تابعة لحركة العدل والمساواة في جنوب كردفان منذ عام ٢٠٠٢، وتم ابعاده من الحركة بسبب علاقاته المستمرة بحركة العدل والمساواة؛ ثم انضم إلى الخرطوم في عام ٢٠١٢. وفقاً للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، فإن تعبان دينق دعم كلاً من حركة العدل والمساواة وغرفة بينما كان حاكماً لولاية الوحدة (De Alessi, 2015, p.58).[٤٧٨]

في ١٢ مايو/ أيار، بعد أول هطول للأمطار، انسحبت حركة العدل والمساواة من بانتيو باتجاه تور أبيود، ثم باتجاه مايوم، 'شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال'. وقال رياك مشار وبيتر قديت إن متمردين دارفوريين قاتلوا قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة - المنشقة من واو - في منطقة راجا. وفي شهر فبراير/ شباط ٢٠١٥، بحسب بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقعت حوادث إطلاق نار بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة في مدينة راجا. وقد استهدف القصف

الجوي السوداني حركة العدل والمساواة في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني وفي ٣١ ديسمبر/ كانون الأول في خور شمام.[٤٧٩] كما واصل طيران الخرطوم استهدافه متمردي الجبهة الثورية السودانية في غرب وشمال بحر الغزال في شهر إبريل/ نيسان عام ٢٠١٥، كما استهدف القواعد الخلفية للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في مقاطعة مابان بالقرب من الحدود مع ولاية النيل الأزرق، بما في ذلك في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ (غيرتونج، ٢٠١٤ ؛ سودان تريبون، 2015k).

وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، بينما كانت قوات الخرطوم تقترب من كاودا، العاصمة الرمزية لحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جبال النوبة، طلبت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال دعماً من حركة العدل والمساواة الملزمة بإرسال بعض القوات من بحر الغزال لكن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال تمكنت من صد المهاجمين قبل وصول حركة العدل والمساواة. ثم عادت قوات حركة العدل والمساواة 'حسب ما تقول التقارير' إلى باريانغ ومقاطعة مايوم مستعدة لمساعدة جوبا عندما حاولت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الاستيلاء مرةً ثانية على حقل نفط ولاية الوحدة وهددت باستعادة بانتيو (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، 2015a).[٤٨٠] وأبلغ مسؤول في حكومة جنوب السودان بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأن مدفعية حركة العدل والمساواة قد قامت في ٢١ يناير/ كانون الثاني بمساعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان لصد هجوم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على حقل النفط في ولاية الوحدة.[٤٨١]

ووفقاً لبيتر قديت فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قاتلت حركة العدل والمساواة بنجاح في شمال وغرب بانتيو في مايو/ أيار ٢٠١٤: «غادرت كلٌ من حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال ولاية الوحدة في يونيو/ حزيران ولم يعودا إلا بعد عام». وبالطبع فقد زعم قديت أن حركة العدل والمساواة ساعدت الجيش الشعبي لتحرير السودان لاستعادة باناكواش في يونيو/ حزيران ٢٠١٥. وقالت مصادر أخرى من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، بما فيها رياك مشار، أن حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال كانتا لا تزالان موجودتين في ولاية الوحدة بعد يونيو/ حزيران ٢٠١٤. وتحجّج بعض مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بأن كل من حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال قاتلتا ضد قواتهم في إبريل – مايو / نيسان – أيار ٢٠١٥ في بواث، نهيالديو، وويكوك، ولكن هذا التأكيد يفتقر إلى أي دليل عليه.[٤٨٢]

شهد فريق خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان «حركة مكشوفة من مقاتلي حركة العدل والمساواة حول بانتيو خلال زيارة للفريق لمدة يومين في يوليو/ تموز ٢٠١٥، ولكن ووفقاً لمسئول في الأمم المتحدة، فإن الفريق لا يستطيع القول بشكل قاطع أن المجموعة قاتلت إلى جانب الحكومة في عام ٢٠١٥، على عكس الاتهامات التي وجهتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، ٢٠١٥).[٤٨٣] ونفى رئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم وجود قوات في بانتيو بين مايو ويوليو / أيار وتموز ٢٠١٥، ونفى قتالهم إلى جانب القوات الحكومية خلال هجوم ٢٠١٥ في ولاية الوحدة.

ووفقاً لجبريل فإن حركة العدل والمساواة لم تكن موجودة في الولاية حتى أواخر عام ٢٠١٥ عندما أعيدت خمس مركبات مع ما يقرب من ١٠٠ رجل إلى مقاطعة باريانغ. وبالطبع تم رصدهم، مرةً أخرى، في بانتيو بواسطة مصدر موثوق به من الأمم المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥.[٤٨٤]

اتفاق ١٧ أغسطس/ آب ٢٠١٥ بشأن حل الصراع في جمهورية جنوب السودان، الذي وقعه كير ومشار بوساطة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)، والذي حدد أنه بتاريخ ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥:

> سيتم نزع سلاح جميع الجهات الأمنية غير الحكومية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، قوات الجبهة الثورية السودانية (الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وحركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان - فصيل ميناوي وجيش تحرير السودان-عبد الواحد) وتسريحها وترحيلها من قبل الجهات الحكومية التي كانت تقوم بدعمها خلال الفترة التي تسبق المرحلة الانتقالية (ايقاد، 2015c, para.11.1.6).

هذه ستكون أخباراً سارة للسودان، لكن من غير المحتمل أن يسمح المتمردون السودانيون بنزع سلاحهم بسلام وتسليمه إلى السودان. وكما قال أحد قادة حركة العدل والمساواة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥:

> لا أحد يستطيع تسليمنا أو نزع سلاحنا ولم تطلب منا حكومة جنوب السودان أن نغادر. لكن نحن مستعدون سلفاً أن نغادر. وحتى لو انهار الاتفاق، ينبغي علينا أن نكون مستعدين للخروج. والبديل الأفضل بالنسبة لنا هو أن نعود إلى السودان أو إلى جمهورية إفريقيا الوسطى. نحن فقط بحاجة إلى وحدة صغيرة في جنوب السودان ومسار إخلاء إلى جنوب السودان.[٤٨٥]

بحلول إبريل/ نيسان ٢٠١٥، كانت حركة العدل والمساواة قد أرسلت قوة كبيرة من شمال بحر الغزال في دارفور حيث تعرضت للهزيمة هناك. ووفقاً لأحد قادة حركة العدل والمساواة، فقد كان الهدف من العملية هو إقامة قواعد جديدة في جبال وسط وشمال دارفور – التي كان عدد صغير من القوات قد تمكن الوصول إليها – بينما فر المقاتلون الآخرون إلى تشاد. وفي أوائل عام ٢٠١٦، مع تزايد الضغط الدولي على جوبا لتنفيذ اتفاق السلام، ازدادت أيضاً المطالب الدولية والسودانية على جوبا لطرد المتمردين السودانيين، لا سيما حركة العدل والمساواة. ونتيجةً لذلك، ضغطت حكومة جمهورية جنوب السودان على حركة العدل والمساواة لتغادر، وشعر متمردو دارفور على نحو متزايد بخيبة أملهم في خيارهم أن يكون جنوب السودان قاعدة خلفية رئيسية لهم، معتبرين إن ذلك ساهم في خسارتهم للأرض في دارفور. وعلى حد قول أحد قادة حركة العدل والمساواة:

إننا نحاول الخروج، ليس فقط بسبب الضغط: نحن بحاجة إلى أن نجند عناصر جديدة باستمرار وجنوب السودان ليس المكان الأفضل لذلك. وثمة عقبات أخرى للبقاء في جنوب السودان هي عقبات أخلاقية: تستضيفنا قوات ترتكب فظائع وهذا ليس بالأمر الجيد لصورتنا.[٤٨٦]

وأضاف قائلاً أنه نظرا للصعوبات التي تقف أمام طريق العودة إلى دارفور، فإن أحد الخيارات لحركة العدل والمساواة هو العودة إلى جبال النوبة، «إذا توصلنا إلى اتفاق مرةً أخرى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، ليس لمحبتهم لنا، ولكن لحاجتهم لنا». وواصل قائلاً:

حتى الأفضل من ذلك، أنه قد تطلب حكومة جنوب السودان أيضا من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال إعادتنا. سيسمح ذلك بالتخلص منا مع الاحتفاظ بنا في الجوار، بدلاً من شمال دارفور، في حال احتاجوا لنا ثانيةً. فالحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال لا تستطيع أن ترفض لجوبا شيئاً.[٤٨٧]

على ضوء الانقسامات الداخلية المتزايدة داخل الجبهة الثورية السودانية، ومقاومة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال لهجوم الخرطوم في موسم الجفاف عام ٢٠١٥ – ٢٠١٦، لأول مرة دون مساعدة حركة العدل والمساواة، فإن هذا الخيار لا يبدو خياراً محتملاً.

تجار سودانيون محاصرون في الصراع

قبل انفصال جنوب السودان بفترة طويلة، كان تجار شمال السودان نشطين في جنوب السودان، لا سيما على الحدود بين الشمال والجنوب. وكان من بين هؤلاء العديد من أبناء دارفور، الذين ارتفع عددهم في الجنوب مع الصراع في دارفور؛ وفي الآونة الأخيرة، ساعدت شبكاتهم في جنوب السودان حركات التمرد الدارفورية في الحصول على دعم في جنوب السودان.[٤٨٨] وعندما اندلع الصراع في ديسمبر/ كانون الأول عام ٢٠١٣، كان العديد من التجار الدارفوريين موجودين في ولاية الوحدة، معظمهم في بانتيو- ربكونة كما كانوا موجودين أيضاً في أسواق جنوب ولاية الوحدة، بما فيه أدوك، كوش، مرمر، وليز، حيث، وفقا لزعيم قبيلة محلية بارز، كان هناك نحو ٢٠٠ من التجار الدارفوريين يعملون في سوق المدينة.[٤٨٩]

هناك تقارير تفيد بأن الخرطوم ظلت تحاول باستمرار خنق التجارة الدارفورية داخل وخارج السودان، بما في ذلك جمهورية جنوب السودان المستقلة. وبحسب إحدى الروايات:

بعد بداية مشكلة دارفور، وفي محاولة لحرمان متمردي دارفور من التمويل، أطلقت حكومة الخرطوم حملة دبلوماسية شرسة لمنع التجار الزغاوة وغيرهم من رجال أعمال دارفور العاملين في بلدان أخرى. [...]وقت كتابة هذه الملاحظات (مايو ٢٠١٣)، تمارس السودان الشمالية ضغوطًا

هائلة على جنوب السودان لطرد جميع التجار الدارفوريين، بما فيهم الزغاوة، من البلاد (التوم، ص١٧، ٢٠١٤).[٤٩٠]

عندما اندلعت الحرب الأهلية الجديدة في جنوب السودان، عرف الجانبان، بما لا يقبل الشك، أنه سيكون من الصعب المحافظة على، أو إقامة علاقات جيدة مع، الخرطوم والمتمردين السودانيين في جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، قدرت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بشكل مؤكد أن إظهار العداء للمتمردين السودانيين والمقيمين واللاجئين السودانيين، لا سيما أولئك القادمين من دارفور في جنوب السودان يمكن أن يساعد في إقناع الخرطوم لتقف إلى جانبها.

ذكر العديد من الشهود من النوير والدارفوريين أن العداء بدأ بين المجموعتين قبيل اندلاع الأزمة في جوبا في ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ بأيام قليلة.[٤٩١] ومن ١٨ ديسمبر/ كانون الأول وحتى يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مجموعة متنوعة من التوجيهات الإذاعية بشأن الدارفوريين الذين كانوا موجودين في بانتيو وربكونة. وطالب مؤيدو الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، الذين استولوا على محطة الإذاعة المحلية، من المتمردين الدارفوريين مغادرة ولاية الوحدة، وزيّنوا بعد ذلك للمستمعين استهداف الدارفوريين وقتلهم. ولكن يصعب تحديد مدى عكس هذه التعليمات لسياسة قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.[٤٩٢] ووفقاً للاتحاد الأفريقي، فإن «بعض الدارفوريين» قد قُتِلوا في بانتيو في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول (AUCISS, 2014, p.171). وأعلنت حركة العدل والمساواة مقتل خمسة تجار دارفوريين في بانتيو وأحد عشر آخرين في لير خلال الفترة بين ١٥ – ٢٠ ديسمبر/كانون الأول.[٤٩٣] كما قُتِلَ شخص دارفوري آخر في لير في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤ على يد شباب مسلحين محليين نهبوا محلات تجارية في السوق لا تتبع للنوير (معظمهم من دارفور) بعد سماعهم أن حركة العدل والمساواة كانت على وشك مهاجمة المدينة.[٤٩٤]

بحلول يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، اتضح أن عدة مئات من التجار الدارفوريين محاصرون في مواقع مختلفة تسيطر عليها المعارضة في جنوب ولاية الوحدة. وبينما ظهر أن بعضهم يواجه طريقاً مسدوداً هناك بسبب انعدام الأمن ونقص وسائل النقل، إلا أن من الواضح أن آخرين خضعوا لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة التي منعتهم من التحرك وبالتالي طلبوا من الجالية الدارفورية في جوبا مساعدتهم. ويبدو أن قادة المعارضة المدنيين والعسكريين قد قرروا في أواخر ديسمبر/ كانون الأول جمع التجار لحمايتهم من بعض جنودهم وكذلك من المدنيين النوير الذي أرادوا قتل الدارفوريين انتقاماً لتدخل المتمردين الدارفوريين في الحرب. ويقول زعماء تقليديون وسياسيون محليون إنهم حاولوا إقناع أفراد المجتمع المحلي بعدم قتل الدارفوريين.[٤٩٥]

في أواخر شهر يناير/ كانون الثاني، أحضرت سلطات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة نحو ٢٠٠ من التجار الدارفوريين من لير وغيرها من المواقع في جنوب ولاية الوحدة، بالإضافة إلى العديد

من نوير لير إلى كوث، شرق لير والقريبة من النيل الأبيض، حيث اختبأ كلٌ من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة والمدنيين النوير من هجمات الحكومة. ولاحظ أحد النوير من الذين احتموا في مكان مجاور أن «هؤلاء التجار كانوا تحت السيطرة، ولا يستطيع أحدٌ منهم الهروب»، في حين لاحظ أحد قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة إلى أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أرادت استخدامهم كورقة مساومة في المفاوضات مع الحكومة.[٤٩٦] وقد استخدم جنود المعارضة الدارفوريين أحياناً كحمالين. وكان على الدارفوريين أيضاً دفع ثمن حمايتهم. وورد أن قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قد هددت بقتلهم جميعاً في عدة مناسبات، كما ورد أن تسعة منهم قد قُتِلوا.[٤٩٧] وقال مسؤولون حكوميون أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أرادت استخدام الدارفوريين «كدروع بشرية».[٤٩٨]

أشار قادة الجبهة الثورية السودانية أن «إنقاذ» التجار كان السبب الرئيسي لقيام حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد نور بإرسال بعض السيارات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان نحو لير. وليس واضحاً ما إذا كان قائد الجبهة الثورية السودانية عبد العزيز الحلو قد أعطى الضوء الأخضر للعملية، لكن يبدو أن القادة الدارفوريين وافقوا عليها. في ذلك الوقت، فإن القادة الدارفوريين الذين علموا بوجود بعض أقاربهم بين التجار اتخذوا القرار بالتحرك دون إبلاغ القيادة. ويقول المتمردون الدارفوريون أنهم عندما وصلوا بسياراتهم وفتحوا النار، فرت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة التي كانت تحرس التجار، وتركت التجار يغادروا. وفي غضون ذلك، اتصل المتمردون الدارفوريون بقادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة للطلب منهم الإفراج عن التجار سلمياً. ودفع بعض التجار مالاً إلى جنود النوير لإطلاق سراحهم. ثم عمل بعض التجار الدارفوريين كمرشدين للمتمردين الدارفوريين والقوات الحكومية بإرشادهم إلى الطريق المؤدي إلى قواعد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.[٤٩٩]

يبدو أن ممارسة الاحتفاظ بالأجانب كرهائن قد استمر. فقد أفاد عاملون في مجال العون الإنساني أنه في يونيو/ حزيران ٢٠١٤، بقي نحو ١٥٠ تاجراً أجنبياً مُحتجز في حراسة تابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في فانغاك القديمة والجديدة في ولاية جونقلي، وكان معظمهم من الدارفوريين وبعض الأوغنديين الذين كانوا يعتبرون أيضاً أعداء بسبب دعم كمبالا لجوبا. وقال أفراد من الجالية الدارفورية في جوبا بأنهم كانوا على علم بوجود ثمانية وعشرين شخصاً محتجزين دفعوا فدية من أجلهم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة كانوا مستعدون لدفع المزيد من أجل إطلاق سراحهم.[٥٠٠] وقد أطلق سراحهم جميعاً مقابل فدية بلغت قيمتها ١٥٠,٠٠٠ جنيه جنوب سوداني (٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي) وهاتف أقمار صناعية.[٥٠١]

عندما استعادت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بانتيو – ربكونة في ١٥ إبريل/ نيسان ٢٠١٤، كان المئات من التجار الدارفوريين موجودين في المدينتين التوأم؛ كان البعض يتاجر هناك لسنوات، وكان آخرون قد فرّوا من جنوب ولاية الوحدة، ووصل قادمون جدد من شمال وغرب بحر الغزال، تجذبهم الأسعار العالية في ولاية الوحدة. وقبل عدة أيام، وقيل نحو أسبوع، من الهجوم، انتشرت الأخبار في بانتيو

بأن قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على وشك أن تدخل المدينة، وتوجه مئات من الأجانب والسكان المحليين من كل الجاليات إلى قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لكن القوات الحكومية ظلت تعيدهم المرة تلو الأخرى (يونيميس، ص ٧–٨، ٢٠١٥أ). وطالبهم الجنود ألا يصابوا بالذعر، وأنهم (الجنود) مسيطرون على الوضع. وتساءل المراقبون عمّا إذا كانت الحكومة مفرطة في الثقة، أم أنها أرادت استخدام السكان المدنيين «كدروع بشرية». ولم تحاول بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إحضار المدنيين إلى قاعدتها (ICG, 2015,p17).

قال تجار دارفوريون بأنهم كانوا يخشون من هجوم محتمل حينما بدأ مدنيون من النوير في المدينة بتهديدهم: "انتظروا قدوم موسم هطول الأمطار، ستعانون يا دارفوريون". أراد مدنيون من النوير أيضاً مغادرة المدينة، لكن أولئك الذين حاولوا الذهاب إلى الغابة تعرضوا للحصار. ووفقاً لأحد الشهود، حتى في صباح يوم ١٥ إبريل/ نيسان، وبعد أن بدأ إطلاق النار في المدينة، كان المسؤولين الذين كانوا على وشك مغادرة المدينة لا يزالوا يطالبون المدنيون بالبقاء.[٥٠٢]

قبل يوم واحد من إطلاق النار، يوم ١٤ إبريل/ نيسان، خلد العديد من السودانيين والأوغنديين والإثيوبيين، الذين أُعيدوا، للنوم في مسجد بانتيو. وكان هناك المئات من المدنيين (ما يصل إلى ٥٠٠ وفقاً لبعض المصادر) في المبنى فجر يوم ١٥ إبريل/ نيسان عندما دخلت المدينة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة والنوير المحليين المسلحين، حسب ما أوردته التقارير. وذكر تاجر دارفوري كان قد التجأ إلى المسجد:

> عندما سمعنا إطلاق النار، انبطح الجميع. كان هناك إطلاق نار خارج المسجد ودخلت بعض الرصاصات. ودخلت المسجد مجموعة من ٢٠ جندي من النوير وطلبت أن نعطيها أموالنا وهواتفنا النقّالة. ثم جاءت مجموعة ثانية، بينها جندي يحمل بندقية رشاشة وسلسلة تضم مئات الطلقات ووقف عند الباب الرئيسي. وقف جنود آخرون معهم بنادق كلاشينكوف خلف النوافذ والباب الخلفي. فهمت أنهم سيطلقون النار، وغطيت نفسي بالبطانيات ولففت نفسي في سجاد المسجد. بدأوا بإطلاق النار من جميع الجهات. اخترقت رصاصة رشاش فخذتي الاثنتين.[٥٠٣]

وفقاً لنفس شاهد العيان وشهود عيان آخرين، طُلِبَ من الناجين مغادرة المبنى. على الأقل ٢٠، أو ما بين ١٥ و ٤٠، وفقاً لشهود عيان قابلتهم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تم إعدامهم بالخارج بينما أختير آخرون، بما فيهم إثيوبيين، لإبقائهم على قيد الحياة (يونيمس، ص١٢، ٢٠١٥أ). وقال ناجٍ آخر:

> لم يوافق أحد الجنود النوير على القتل وحاول إغلاق الأبواب والنوافذ. ثم حاول الاتصال بالقادة ليحضروا ويوقفوا هذا القتل. بعد ساعتين أو ثلاث ساعات، جاء زعيم كبير السن وقال لنا: «قفوا

جميعاً قفوا جميعا!» قلت له: لقي الجميع حتفهم». عندما وقف من بقي على قيد الحياة، وجدنا حوالي ٢٠٠ واقفين، نصفهم مصاب. ربما قُتِلَ ٤٠٠ داخل المسجد وحوله. أحضر الزعيم كبير السن جنديين لحماية الناجين. كان أحدهم برتبة ملازم من النوير وطلب منا مالاً مقابل الحماية. جمعنا ما بقي معنا من مال، حوالي ٥,٠٠٠ جنيه جنوب سوداني (١,٠٠٠ دولار أمريكي) لكنهم رفضوا في النهاية أخذ المال لأنه كان قليلاً.[٥٠٤]

في المساء، أحضرت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة شاحنة لإخلاء الناجين، بما فيهم المصابين، إلى المستشفى. ثم طُلِبَ من تسعة من الناجين تحميل الجثث على الشاحنة وقيادتها إلى خارج المدينة (يونيميس، ص١٣، ٢٠١٥أ). قام أحدهم بإحصاء عَددهم وقال إنهم أكثر من ٢٠٠ جثة، لكن كانت لا تزال هناك ٧٠ جثة أخرى عندما توقفوا عن العمل عند الفجر (توبيانا، ٢٠١٥أ). وكما أكدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان: ذُكر أنه «تم في ذلك المساء رفع أكثر من ٢٠٠ جثة في شاحنة عسكرية وأُخِذَت إلى مكان يبعد ساعتين بالسيارة عن بانتيو، باتجاه كالجاك [بالغرب]» (يونيميس، ص١٣، ٢٠١٥أ). قدرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لاحقاً أنه تم أخذ «أكثر من ٢٥٠ جثة» خارج المدينة وأن ما يقرب من ٢٨٧ مدنياً قُتِلوا في المسجد؛ وقد أعدت البعثة قائمة من ٢٧٣ سوداني، من جميع أنحاء السودان، قُتلوا في المسجد (يونيميس، ص١٣، ٢٠١٥أ). وذكر تقرير دولي آخر وفاة ما لا يقل عن ٢٣٠ مدنياً.[٥٠٥]

يبدو أن عمليات القتل في المسجد كانت عشوائية إلى حدٍ كبير؛ فقط بعد اندلاع موجة من إطلاق النار، تم اختيار بعض الناس غير الدارفوريين (بما فيهم سودانيين آخرين وإثيوبيين) لاستثنائهم من القتل. ولكن تم في المستشفى اختيار أشخاص من الدارفوريين والدينكا والنوبة ليُقتلوا. فقد تم سحب نحو ٣٠ شخصاً، معظمهم من الدارفوريين، خارج المستشفى لقتلهم. وجادل بعض الجنود النوير أنه يجب قتل أولئك الذين نجوا من المجزرة في المسجد («اجهزوا على أولئك التورا بورا»)، وقام آخرون بضربهم وسرقة ممتلكاتهم المتبقية، لكن في الوقت نفسه قام بعض الضباط والأطباء من النوير بحمايتهم.[٥٠٦] وذُكِرَ أن بعض النوير قد قُتلوا أيضاً. من الواضح أنهم موظفين حكوميين ونوير بل، وجميعاً يُعتبرون «موالين للحكومة». وذكرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة» قتلت أربعة من النوير الذين لم ينضموا للاحتفالات باستعادة بانتيو بالإضافة إلى خمسة دارفوريين وعدداً من الدينكا.[٥٠٧] وذُكر أنه تم إخلاء بعض القتلى من المستشفى، ولكن في مساء يوم ١٦ إبريل/ نيسان، كانت لا تزال هناك ٣٠ جثة متبقية؛ وحسب تقديرات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان فإن «١٩» جثة على الأقل منها كانت لمدنيين، وهو عدد المدنيين الذين قُتِلوا في المستشفى بناءاً على تحقيق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالرغم من أن الرقم يبدو تقديراً محافظاً (يونيميس، ص١، ٢٠١٥أ). زوّد ناجون وشهود عيان بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بـ ٢٣ اسم لسودانيين قيل إنهم قُتِلوا في المستشفى.[٥٠٨]

وبالإضافة إلى ذلك، ذُكر أن ٥٠ مدنيا قد أُعدِموا في السوق. كما قُتِلَ في غرب ربكونة تجار سودانيين آخرين كانوا قد فروا إلى الغابات.[٥٠٩] ولم تنطلق مركبات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى المدينة إلا مساء يوم ١٦ إبريل/ نيسان للبدء في دفن الجثث المتبقية وإحضار الناجين إلى قاعدتها. وتم إجلاء معظمهم نحو شمال وغرب بحر الغزال بعد أن استعادت القوات الحكومية بانتيو في مايو/ أيار (هيومان رايتس ووتش، ص٦٧، ٢٠١٤؛ يونيميس، ص٤٨، ٢٠١٤ب).[٥١٠]

دفنت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ١٤٨ جثة في بانتيو وقدرت أن ما لا يقل عن ٣٥٠ شخصاً، ليسوا جميعاً من السودانيين قد قُتِلوا خلال الهجوم، دعك عن الذين قُتِلوا خارج المدينة أثناء محاولتهم الهروب. وأعدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قائمة من ٣٣٣ اسماً لأشخاص من جميع أنحاء السودان، بما في ذلك حوالي ٢٠٠ من أصول دارفورية، و٥٥ من كردفان، و ٤٥ من وسط السودان، وعرضت هذه الأرقام على إنها «تتسق تقريباً مع الأرقام التي حصل عليها موظفو حقوق الإنسان [بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان] من خلال ما أجروه من مقابلات (يونيميس، ص١٣، ٢٠١٥أ). وقدرت البعثة أنه تم قتل٥٠٠ مدنياً على الأقل من جنوب السودان والسودان ودول أخرى. وقد وضعت الجالية الدارفورية في جنوب السودان قائمة تحمل ٥٣٧ اسماً من المدنيين الأجانب الذين قُتلوا، بينهم ٤٥٥ دارفورياً. أما الآخرين فهم إثيوبيين وأوغنديين وسودانيين من أجزاء أخرى من البلاد، بما فيها كردفان ووسط وشمال السودان. وأحصى مجتمع الزغاوة في السودان ٦١٢ ضحية سودانية، معظمهم من دارفور.[٥١١]

خلال الهجوم، نبّهت الأمم المتحدة ووسائل الإعلام إلى استخدام الدعاية ضد الدينكا الدارفوريين، مستشهدة بتصريحات عدائية من قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بثتها محطة الراديو المحلية بانتيو أف أم. ثم تكلم القائد العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة جيمس كوانغ أيضاً على الراديو معلناً أنه كان يقود القوات التي كانت تسيطر على المدينة. وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على كوانغ بوصفه مسئولاً عن عمليات القتل، بينما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على بيتر قديت مع أنه يبدو أنه كان قد وصل لتوه إلى ولاية الوحدة من ولاية جونقلي حيث كان قائد فرقة في الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل أن ينضم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ولم يشارك في الهجوم على بانتيو. وكانت الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات على قديت بسبب عمليات القتل في بور في ولاية جونقلي. في وقت لاحق، في ١ يوليو/ تموز ٢٠١٥، كما فرض مجلس الأمن في الأمم المتحدة عقوبات على قديت وكوانغ متحجّجاً بحجة خاطئة أنهما قادا الهجوم على بانتيو؛ ويلاحظ أن العقوبات فُرضت قبل أن تقدم هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان تقريرها.[٥١٢]

قال قديت أنه وصل بانتيو بعد الهجوم بثلاثة أو أربعة أيام (في ١٨ أو ١٩ إبريل/ نيسان) و «كان لا يزال في المستنقعات» عندما أُحتلت المدينة من قبل قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بقيادة جيمس كوانغ. ويزعم قديت أن كوانغ سلمه القيادة بعد يومين وطار إلى الناصر في ولاية أعالي النيل. وأكد وانغ تشوك، الذي كان موجوداً في بانتيو خلال الهجوم، هذه الرواية. وقال رياك مشار أيضاً أن «قديت لم

يقم بقيادة الهجوم»، لكنه (مشار) قال خلال زيارة للخرطوم لممثلي مجتمع الزغاوة أن قديت كان مسؤولا عن عمليات القتل. وقد تثبت هذه المسألة أنها تمثل عامل انقسام آخر بين مشار وقديت. وقد تجنب مشار إلقاء اللوم على جيمس كوانغ معلناً بدلاً من ذلك أن «جيمس أبلى بلاءاً حسناً لاحتواء العنف».[٥١٣]

وجه مشار أصابع الاتهام بقوله أن عمليات القتل لم تُرتكب من قبل قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بل من قبل «فرقة من تسعة رجال من الجيش الأبيض».[٥١٤] وأشار زوار من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة للخرطوم إلى أن الميليشيات الخارجة عن السيطرة نفذت المذبحة. وفوق ذلك، تحدث شهود عيان وناجون عن وجود مدنيين مسلحين من النوير لم يكونوا بالضرورة تحت السيطرة الكاملة للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة (يونيميس، ص٤٧، ٢٠١٤ب). وأشار البعض أيضاً إلى أنه بينما ارتدى المقاتلون النوير، الذين نهبوا ممتلكاتهم وقتلوا عدداً محدوداً من البشر، مزيجاً من الملابس المدنية والبزات العسكرية، فإن المسؤولين عن المجزرة كانوا يرتدون زياً رسمياً كاملاً.[٥١٥] اعترض قديت على مزاعم مشار: «لم يكن القتلة من الجيش الأبيض. لم أشاهد الجيش الأبيض [أفراد] عندما وصلت إلى بانتيو. [كانت المشكلة] أن كوانغ لم يسيطر على قواته، فقد كانوا قلة ومشتتين.[٥١٦]

يبدو أنه حتى لو قاد كوانغ الهجوم من الناحية النظرية، إلا أنه كان في الواقع بعيداً عن السيطرة الكاملة على قواته؛ فقد أشار العديد من ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، وكذلك شهود وناجون من القتل، عدم وجود قيادة. كما قال شاهد عيان من النوير، «حينما يكون القائد موجوداً، كان الجنود يحجمون عن القتل. لكن بمجرد أن يحسون بأنه غير موجود، يشرعون في القتل».[٥١٧] أشار قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة إلى أن قواته «لا تستطيع السيطرة على نفسها». كانت القيادة بعيدة ولم يكن الضباط الموجودين قادرين على السيطرة على الجنود».[٥١٨]

قدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تبريرات مختلفة ومتضاربة لعمليات القتل في بانتيو، سراً وعلانية، بما في ذلك خلال مناقشات مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو بدأت في اليوم التالي للمجزرة. في البداية، تظاهر المتمردون أن القوات الحكومية قد ارتكبت عمليات القتل قبل مغادرة المدينة (وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٠١٤أ). وفي وقت لاحق، قال البعض أن الضحايا، لا سيما الذين كانوا في المسجد، ليسوا مدنيين وإنما مقاتلين أو مقاتلين سابقين من حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال كانوا غير مسلحين أو أخفوا بنادقهم. وقد دافع جيمس كوانغ عن هذه الرواية باستمرار حتى بعد نشر تحقيق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥ (راديو تمازج،2015e؛ سودان تريبون، 2015d). وأيد الرواية أيضاً بعض مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما يتناقض مع تحقيقاتهم، والتي خلصت إلى أنه "لم يتوفر أي دليل يدعم هذه المزاعم" (يونيميس، ص١٤، ٢٠١٥أ).

في تحدي لموقف جيمس كوانغ، اعترف قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الرئيسيين، بما فيهم رياك مشار وتعبان دينق، بقتل أشخاص عُزّل وببعض المسؤولية على الحركة الشعبية لتحرير

السودان – المعارضة (هيومان رايتس ووتش، ص٦٧، ٢٠١٤؛ يونيميس، ص١٤، ٢٠١٥أ). وتحديداً، قال مشار، "ليس هناك عذر ل[القتل]، مهما كان شعور [الجناة] بالمرارة. لا يجب أن تطلق النار على أشخاص عُزّل. وحتى لو كانوا مسلحين، ينبغي عليك عدم إطلاق النار عليهم حال أن يستسلموا ويتركوا أسلحتهم". آخرون شاركوا بشكل مباشر لم يوافقوا على موقف مشار؛ فقد افترض أحد سياسيي الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من لير، على سبيل المثال، "لا بد وأن رياك كان نائماً عندما اعتذر عن عمليات القتل".[٥١٩]

بينما لم يُحاسب أي شخص على قتل الدارفوريين، فإن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قدمت تقرير حالة غير مؤكد عن التحقيق المتعلق بقتل مدنيين من النوير جاء فيه:

> في ٢٥ إبريل/ نيسان ٢٠١٤، أبلغ قائد رفيع المستوى من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة موظفي حقوق الإنسان أنه تم اعتقال مقاتل من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وخضع للتحقيق لقتله أربعة مدنيين نوير في المستشفى المدني في بانتيو. لم يكن قسم حقوق الإنسان قادراً على التحقق من هذا الادعاء وتظل نتيجة التحقيق غير معروفة (يونيميس، ص١٤، ٢٠١٥أ).

في مقابلات أجريت في مايو/ أيار ٢٠١٤ وأغسطس/ آب ٢٠١٤، زعم رياك مشار أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة كانت تحقق أيضاً في مذبحة الدارفوريين، وحددت «فرقة تضم عشرة أشخاص» كانوا مسؤولين؛ وكان لدي واحد منهم رشاش، بحسب ما ذكر ناجون بالحقيقة، يُعتبر الجاني الرئيسي (وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٠١٤ب؛ تقرير افريقيا، ٢٠١٤).[٥٢٠] وفي نفس الوقت تقريباً، أبلغ مشار لجنة الاتحاد الإفريقي للتحقيق في جنوب السودان:

> إنه لا يعرف ما حدث هناك [في بانتيو] إلى أن جاءته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقرير يفصل الفظائع التي ارتكبت هناك. وذكر أن ما حدث هناك كان عملاً ارتكبه ١٠ رجال يحملون بنادق رشاشة ولا يزال تعقب هؤلاء الأشخاص جارياً (AUCISS, 2014, p. 228).

تخلص اللجنة إلى أنه «بحسب رواية رياك مشار نفسه للجنة فإنه يقود الجيش الأبيض [و] وبالتالي فإنه يتحمل المسؤولية عن القوات «التي ارتكبت أعمال القتل» (AUCISS, 2014, p. 228).

في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، وجدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أنه «لم تتم محاسبة أي شخص» عن الجرائم التي ارتكبت خلال هجوم ١٥ إبريل/ نيسان على بانتيو (يونيميس، ص٤، ٢٠١٥أ). انتقد جيمس كوانغ التقرير بشدة وكرر روايته بأن «جنوده قتلوا مقاتلين سابقين عُزّل، وليس مدنيين (إذاعة تمازج، 2015e؛ سودان تريبيون، 2015d). أعلن مسؤول آخر من الحركة الشعبية لتحرير

السودان – المعارضة أن الحركة قد شكلت لجنة تحقيق (إذاعة تمازج، 2015e). وفي مارس/ آذار ٢٠١٥، قال مشار: "لقد حددنا، جزئياً، مكان الأشخاص المسؤولين، وتعقبناهم وقبضنا على القائد، وهو من سكان نهيالديو".[٥٢١] نظراً للروايات المتناقضة، فقد يؤدي السعي لتحقيق العدالة على سلسلة القيادة إلى تفاقم التوترات القائمة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.

كانت هذه القضية مثيرة للخلاف أيضاً في الخرطوم، حيث ورد أن ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قالوا للحكومة ان الضحايا كانوا مقاتلين من حركة العدل والمساواة؛ وفي وقت لاحق، اعترفوا بأنهم كانوا مدنيين سودانيين واعتذروا عن عمليات القتل. وأدان بعض المسؤولين السودانيين عمليات القتل علناً، في حين طلب آخرون، لاسيما ممثلو المخابرات والأمن الوطني، من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ألا تعتذر وأن تسحب خطاب الاعتذار الذي وجهه متمردو جنوب السودان لمجتمع الزغاوة.[٥٢٢]

مقابر جماعية في بانتيو، بعد هجوم المعارضة في إبريل/ نيسان ٢٠١٤. © جيروم توبيانا

ملابس الضحايا ومقتنياتهم خارج مسجد بانتيو، حيث قُتل نحو ٢٠٠ مدني دارفوري على يد قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في إبريل/ نيسان ٢٠١٤.

التخمين بشأن المقاتلين السودانيين

بينما تم التوثيق بشكل جيد لوجود المقاتلين السودانيين في الحرب في جنوب السودان، فإن المعلومات عن هويات وانتماءات هؤلاء المتورطين ظلت نادرة. وقد صدرت عن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة إشارات متكررة إلى حركة العدل والمساواة، آخرها إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي (SSNA, 2014؛ سودان تريبيون، 2015d؛ سودان فيشن، ٢٠١٤).

ويبدو أن تقارير الأمم المتحدة قد ركزت على وجود حركة العدل والمساواة حتى قبل الأزمة الحالية، بدءاً من حوادث في مخيم اللاجئين في بيدا، حيث، وفقاً لأحد عمال الإغاثة، "كل لقاء مع الأمم المتحدة كانت ترد فيه اسم حركة العدل والمساواة، حركة العدل والمساواة، حركة العدل والمساواة [...]. وقد ضخّمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الحوادث فيما يتعلق بحركة العدل والمساواة ولا تُذكر الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال المتورطة أكثر بكثير".[٥٢٣] ووفقاً لمنظمات غير حكومية عاملة في بيدا، فإن عمليات التقييم الأمنية للأمم المتحدة كانت منحازة منذ عام ٢٠١١، قبل الأزمة بوقت طويل، وكانت الأمم المتحدة تحاول نقل اللاجئين بعيدا عن الحدود، لكن دون نجاح. وتقول المنظمات غير الحكومية إنه، نتيجةً لذلك، ضخّمت الأمم المتحدة حوادث أمنية وقعت في بيدا بينما قلّلت من شأن حوادث وقعت في مخيم أجوان غثوك، الأكثر عرضةً لهجمات محتملة من كلٍ من السودان والمناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في أعالي النيل. على سبيل المثال، وأوردت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حوادث وقعت في أجوان غثوك بإنها وقعت في بيدا[٥٢٤].

وبحلول إبريل/ نيسان ٢٠١٤، قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد سكان بيدا يبلغ حوالي ٧٠,٠٠٠ نسمة، في حين بلغ إحصاء منظمة أطباء بلا حدود على الأرض ٨٨,٥٥٢ نسمة. وقد تم تشجيع أكثر من ١٨,٠٠٠ لاجئ سوداني على الانتقال إلى أجوان غثوك ليتم تسجيلهم هناك. وقد قطع بعضهم رحلة الخمسين كيلو متراً سيراً على الأقدام للحصول على إغاثة ومن ثم العودة إلى بيدا.[٥٢٥] يجب فهم هذا الوضع في سياق معين لمخيم بيدا: بمجرد استئناف الحرب في جنوب كردفان في يونيو/ حزيران ٢٠١١ تحرك لاجئو النوبة سيراً على الأقدام باتجاه جاو، الجزء الأقرب من الحدود المستقبلية مع دولة جنوب السودان التي كانت ستستقل قريباً، وأسسوا مخيم بيدا بالجوار. ووصلت المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة في وقت لاحق؛ وكان البعض قلقاً بشأن قرب الحدود واحتمال القصف الجوي من السودان. وتم بالفعل استهداف بيدا في أواخر عام ٢٠١١.

كان عمال الإغاثة أيضاً قلقين بشأن تزايد «عسكرة» بيدا، بالنظر إلى وجود منتظم لكلٍ من مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وبشكل أقل، قوات حركة العدل والمساواة التي جاءت إلى المخيم لزيارة عائلات والبحث عن العلاج الطبي أو عن أنواع أخرى من الإغاثة والإمدادات والتجنيد. وتصاعدت حدة التوتر أيضاً بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة (وداخل الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال) حول نجاحات حركة العدل والمساواة في تجنيد

مدنيين من النوبة، داخل وخارج المخيم على حدٍ سواء. تزعم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أن حركة العدل والمساواة جندت أكثر من ١٠٠٠ مقاتل من النوبة منذ عام ٢٠١١، على الرغم من عدم بقائهم جميعاً في الحركة (De Alessi, 2015, p. 31).

بينما ظل مقاتلو حركة العدل والمساواة في المخيم وجبال النوبة معتمدين إلى حدٍ كبير على "مضيفيهم" من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال الذين أجبروا حركة العدل والمساواة على الانتقال إلى الأراضي المنخفضة وجنوب الجبال وإلى مقربة من بيدا في منتصف عام ٢٠١٣، ألقى قادة محليين للحركة الشعبية المحلية لتحرير السودان – شمال اللوم مراراً على حركة العدل والمساواة وحدها فقط، عن انعدام الأمن في بيدا والانتهاكات ضد المدنيين النوبة داخل وخارج المخيم. وصدق العديد من اللاعبين الدوليين هذه الرواية للأحداث، على الرغم من شكوك بعضهم بها. واستمرت هذه التوترات الأساسية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة منذ اندلاع الحرب الجديدة في جنوب السودان، ومع ذلك كانت الحركتان تشعران بالقلق من إمكانية أن تتعرض المخيمات في بيدا، وخصوصاً أجوان غثوك، للاستهداف من قبل قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة القادمة من جنوب كردفان أو أعالي النيل. ونتيجةً لذلك، فإن الحركتين حشدتا قواتهما لمنع محاولات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من الانتقال من تونجا في أعالي النيل باتجاه شمال ولاية الوحدة في مارس/ آذار وإبريل/ نيسان ٢٠١٤. ويقال أيضاً أنه كان لحركة العدل والمساواة قاعدة في ونكور، شمال تونجا، على الحدود بين ولاية الوحدة وأعالي النيل.[٥٢٦]

ركزت أدبيات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أيضاً على وجود حركة العدل والمساواة في بقية ولاية الوحدة، في حين فشلت إلى حدٍ كبير في ذكر الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أو أي مجموعات سودانية أخرى. ومع ذلك، يعترف مراقبون دوليون، لا سيما من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بأنهم لم يكن لديهم اتصالات مع حركة العدل والمساواة حتى في ربكونة، حيث ظلت قاعدة حركة العدل والمساواة موجودة على بعد بضع مئات من الأمتار من مجمع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى إبريل ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، يبدو أن الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) قد امتنعت عن إصدار تقارير علنية عن وجود المتمردين السودانيين، رغم أن من المفترض أن يقوم فريق بعثة التحقق برصد وجود قوات أجنبية كانتهاك لوقف الأعمال العدائية الذي ألزم الطرفان نفسهما به عدة مرات.

على الرغم من اعتراف المراقبين الدوليين بعدم تمييزهم عملياً لوجود حركة العدل والمساواة أو مشاركتهم لها، إلا إنهم ألقوا باللوم على الحركة (العدل والمساواة) لعدد من الحوادث، دون وجود أدلة كافية بأنها متورطة أو أن مجموعات أخرى لم تكن متورطة. وفي بانتيو، ألقى مسؤولو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اللوم على حركة العدل والمساواة في إطلاق صواريخ على مجمع البعثة في ١٧ إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع ذلك، تعرف كلا الطرفين في ولاية الوحدة على نوع الصواريخ التي استخدمت، مما أدى إلى التشكيك في اتهامات المسؤولين المعنيين. وشملت بعض الحوادث الأخرى التي تم الإبلاغ عنها أعمال عنف ضد المدنيين في جنوب ولاية الوحدة وفي مخيم بيدا. لكن، حتى يونيو/ حزيران ٢٠١٤،

لم تكن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قادرة على الذهاب إلى جنوب ولاية الوحدة للتحقيق في الجرائم، وبالتالي أقرت بأن «المعلومات المتعلقة بجرائم وقعت في جنوب ولاية الوحدة، بما في ذلك حركة العدل والمساواة، استندت إلى معلومات من مصدر ثاني».[٥٢٧]

ربما يفسر هذا النقص في إمكانية الوصول سبب إعطاء تقرير حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الذي صدر في شهر مايو/ أيار ٢٠١٤ المزيد من التفاصيل حول الانتهاكات التي أُرتكبت في بانتيو أكثر مما من خارج العاصمة، وبالذات في جنوب ولاية الوحدة. وفي الحقيقة، لا يذكر التقرير أي مجموعة مسلحة سودانية عدا حركة العدل والمساواة (يونيميس، ٢٠١٤ب). أما تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي صدر بعد شهرين، يناقش حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – وإن بدون تحديد الفصيل– لكنه لا يشير إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (UNSG, 2014b, p.6). في الوقت نفسه، فإن التقارير ذات الصلة التي أصدرتها كلٍ من هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية تذكر حركة العدل والمساواة فقط (منظمة العدل الدولي، ٢٠١٤؛ هيومان رايتس ووتش، ٢٠١٤).

أحد أسباب التركيز العام على حركة العدل والمساواة هو أن وجودها كان متميّزاً من حيث الأعداد والمواقع والمدة الزمنية، كما اعترف الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة العدل والمساواة نفسها بذلك. وكان لدى جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد نور وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي قوات أقل في المنطقة الحدودية بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان، وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، لا سيما في الأشهر الأولى من الصراع الجديد في جنوب السودان، مشغولة بكبح قوات الجيش السوداني في جبال النوبة، كما أنها أيضاً أقل تحركاً. وكما أشار أحد ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، "لقد اخترنا حركة العدل والمساواة لأنها متحركة. أما إذا استدعينا الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، فقد تستولي حكومة السودان على مواقعهم".[٥٢٨]

وكما لاحظ رياك مشار فإن: « حركة العدل والمساواة كانت ذات وجود ملحوظ أكثر بسبب أسلوبها القتالي والدمار الذي تنزله – لقد نهبوا أكثر من ٢٠٠ سيارة في ولاية الوحدة». ومع ذلك فإن لحركة العدل والمساواة حضور بارز بينما يرتدي جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال نفس الزي العسكري الرسمي وبالتالي يشبهون قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان الجنوبية. وعلى حد تعبير أحد قادة الجبهة الثورية السودانية من غير أعضاء حركة العدل والمساواة:

> تتحدث الأمم المتحدة عن حركة العدل والمساواة فقط لأنها ترى عناصرهم أحياناً وهم غير مرتدين الزي الرسمي للجيش الشعبي لتحرير السودان، ولا يحاولون التخفي. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال موجودة هناك لكن الأمم المتحدة لا تراهم، إذ أنهم يرتدون الزي الرسمي للجيش الشعبي لتحرير السودان ويعملون بسرية أكبر. من الأفضل العمل مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال.[٥٢٩]

هكذا، حدد مراقبون دوليون، وشهود محليون أيضاً، بشكل عام «حركة العدل والمساواة» على أساس اتخاذها لعلامات واضحة اعتبروها مميزة للمجموعة، بما في ذلك مركبات بيك أب تحمل مدافع رشاشة، مع علامات على الجانبين (وتحمل أحياناً عبارة «حركة العدل والمساواة»)؛ وعمائم وجدائل؛ واتصالات باللغة العربية؛ وأحيانا، لون بشرة أفتح.[٥٣٠] وبالإشارة إلى المركبات، قال بيتر قديت: « نميز الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال باستخدامها شاحنات كبيرة، في حين لدى حركة العدل والمساواة سيارات صغيرة فقط، مكتوب على بعضها «حركة العدل والمساواة».[٥٣١]

في السياق السوداني، غالباً ما يكون من المضلل تصنيف الأشخاص على أساس لون بشرتهم أو لغتهم أو مظهرهم. وبالطبع، فإن الفصائل المتمردة السودانية متنوعة عرقيا كما أن اللغة العربية هي اللغة المستخدمة على نطاق واسع في المناطق الحدودية. فالمجموعات المتمردة «الدارفورية»، مثلاً، تضم عدة عناصر من أجزاء أخرى من السودان، بما فيها النوبا وعرب كردفان وحتى البعض من جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، تضم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أيضاً دارفوريين وسودانيين جنوبيين بين أعضائها. لذلك ذكر بعض قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أنهم يقاتلون ضد مقاتلي النوبة من حركة العدل والمساواة النوبة (De Alessi, 2015, p.58). واعترف أحد قادة حركة العدل والمساواة أن قوات الحركة التي هُزمت في جنوب دارفور في إبريل/ نيسان ٢٠١٥ شملت، بالإضافة إلى دارفوريين من قبائل مختلفة، "الكثير من قوات النوبا وعدد صغير من السودانيين الجنوبيين".[٥٣٢] أما العمائم والجدائل فليست مقصورة على حركة العدل والمساواة؛ وإنما يمكن مشاهدتها لدي مجموعات مختلفة، حتى عند الجيش الشعبي لتحرير السودان.

إن تحديد الهوية على أساس استراتيجيات قتال يُعتبر أمراً لا يمكن الاعتماد عليه أيضاً، ليس فقط لأن التكتيكات الدارفورية انتشرت وسط مجموعات أخرى، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال والجيش الشعبي لتحرير السودان. وذكرت تقارير أن حركة العدل والمساواة قدمت التدريب التكتيكي إلى جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان. ويقال أن «الخبراء» الدارفوريين الذين «قصوا» كبائن المركبات للمتمردين الدارفوريين قد قاموا بفعل الشيء نفسه لكلٍ من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال والجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد ازداد الطلب على هذه الخدمة بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، منذ اندلاع الأزمة الحالية حيث تم قص ٢٠٠-٣٠٠ سيارة في النصف الأول من عام ٢٠١٤؛ وعلى وجه الخصوص، زاد مقاتلو الجيش الشعبي لتحرير السودان من استخدامهم للسيارات المقصوصة منذ عام ٢٠١٢ عندما حاربوا إلى جانب حركة العدل والمساواة في هجليج[٥٣٣]. وفوق ذلك، تقول قوات بابيني مونيتويل أنهم تدربوا على نفس التكتيكات على يد الجيش السوداني عندما كانوا في صفوفه، حتى أن نصف مئات المركبات التي أعادوها إلى جنوب السودان كانت سيارات مقصوصة.[٥٣٤] وبالإضافة إلى ذلك، يقول مقاتلو بابيني مونيتويل وضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان النظاميين أن بعض جنودهم تبنوا الكدمول (العمامة) .[٥٣٥]

هناك مشكلة أخرى تبرز من حقيقة أن السودانيين الجنوبيين غير مدركين، بشكل خاص، لمختلف الفصائل المتمردة السودانية. فكما أوضح أحد قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة: «نحن لا نعرف الفرق بين حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، ولكن قد يكون الطرفان منخرطان [في جنوب السودان]».[٥٣٦] وبدلاً من ذكر «حركة العدل والمساواة» أو «جيش تحرير السودان»، فإن السودانيين الجنوبيين عموما يذكرون أسماء أكثر عمومية، لا سيما «تورا بورا». ولخص بيتر قديت المسالة كما يلي: «نطلق على الجميع تورا بورا، لكننا لا نعرف إن كانوا من حركة العدل والمساواة أو من حركات أخرى، رغم أن بعضهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال.[٥٣٧]

كان اسم «تورا بورا»، في البداية اسماً لمعسكر من معسكرات جيش تحرير السودان في وسط دارفور، وصار اللقب الأكثر شيوعاً لمختلف المتمردين الدارفوريين في دارفور نفسها وفي بلدان أخرى كانوا متواجدين فيها، بما فيها تشاد وجنوب السودان (توبيانا، ص٦٧، ٢٠١٠). وتقول عناصر من جنوب السودان إنها تستخدم المصطلح للإشارة إلى أي متمرد دارفوري وحتى أي مقاتل سوداني، بما فيهم مقاتلو النوبة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. واعترف مسؤولو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ولاية الوحدة أن محاوروهم المحليين يستخدمون في الغالب «تورا بورا» لتحديد المقاتلين وأنهم ترجموا المصطلح بأنه يعني «حركة العدل والمساواة».

ذكر ضباط من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أيضاً أن محاوريهم استخدموا تعبير جلابة، الذي كان يعني أصلاً «تاجر» في اللغة العربية السودانية. تاريخياً، في أطراف السودان، دلّت الكلمة على التجار العرب أو التجار المستعربين الذين جاءوا من شمال وادي النيل؛ وفي وقت لاحق، استخدمت كلمة الجلابة للإشارة إلى الاداريين من نفس الأصل. وخلال الحرب الأهلية في جنوب السودان وجبال النوبة، استخدمت (الجلابة) لتعني أي شخص من حكومة السودان أو الجيش السوداني. بالتالي فإن ترجمة المصطلح بـ «متمردين دارفوريين» يمثل إشكالية عالية. وفي الإشارة إلى مقاتلي النوبة، استخدم شهود النوير أيضاً مصطلح النوير «دهونغ» – لكن ليس واضحاً ما إذا كانت هذه القوات تنتمي إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أو إلى حركة العدل والمساواة.[٥٣٨]

لزيادة الطين بلة، فقد ورد أنه لا يزال لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان النظامي جنود سودانيين بين صفوفه، بما في ذلك جنود من النوبا وبعض الجنود من النيل الأزرق، على الرغم من عدم معرفة العدد ولا يوجد أي دليل على نشر مثل هذه القوات ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة (De Alessi, 2015, p.58). كما أن الجنود الشماليين في الجيش الشعبي لتحرير السودان يضمون أيضاً عرب الرزيقات من دارفور وعرب المسيرية من كردفان في مواقع مختلفة في جنوب السودان. ابتداءً من عام ٢٠٠٨، ضمت الفرقة الرابعة لولاية الوحدة لواء كان متمركزاً في دوار في مقاطعة كوش. وبعد استفتاء يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ على الانفصال، انسحب هؤلاء المقاتلون من دوار وعادوا إلى السودان كمدنيين. وعند الاستقلال، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان يضم نحو ١٥٠٠ من الرزيقات والعديد من المسيرية.

من أجل وفاء جوبا بوعودها للخرطوم "بفك ارتباط" هؤلاء المقاتلين، فيما تقوم، في الوقت نفسه بدعم المتمردين السودانيين، شجعت (جوبا) الجنود الشماليين على الانضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أو على الأقل حركات التمرد الدارفورية. لكن فضل البعض العودة إلى السودان كمدنيين، ولم يرغب آخرون في مغادرة جنوب السودان. وبحلول ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، كان هناك ٤١٨ من الرزيقات في الفرقة الثالثة للجيش الشعبي لتحرير السودان في شمال بحر الغزال، لكن لم يتم نشرهم في العمليات وذلك لتجنب اتهامات الخرطوم (كان هناك آخرون جزءاً من الفرقة الخامسة). وقد عاد البعض إلى الحياة المدنية في عام ٢٠١٢، لكن بقي حوالي ٥٠٠ من الرزيقات وبعض السودانيين من مجتمعات أخرى على كشف رواتب الجيش الشعبي لتحرير السودان (غراميزي وتوبيانا، ص٥٧-٥٨، ٢٠١٢). وبالمثل، لا تزال الفرقة الرابعة في ولاية الوحدة تضم "لواءاً" مكوناً من حوالي ٥٠٠ من المسيرية تحت قيادة بوكورا محمد فاضل.[٥٣٩] وقد انضموا رسمياً إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في شهر مايو/ أيار ٢٠١٢، وكانوا بحسب ضابط من الفرقة الرابعة على كشف رواتب منفصل بمبالغ تأتي مباشرةً من جوبا: «قدم في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقدم الأخرى في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال».[٥٤٠] ويعترف ضباط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بوجود قوات سودانية في الجيش الشعبي لتحرير السودان النظامي.[٥٤١]

بالإضافة إلى ذلك، أعطيت الفرصة لبعض المقاتلين الذين غادروا الجيش الشعبي لتحرير السودان للانضمام ثانيةً عندما اندلعت الأزمة الحالية. ووفقاً لضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، فإن ٥٠٠ مقاتلاً، معظمهم من قبيلة الرزيقات، فعلوا ذلك، على الرغم من عدم وجود دليل على مشاركتهم في القتال. ومع ذلك، فمن الممكن أن يكون بعض العرب الدارفوريين وسودانيين آخرين من الذين بقوا جزءاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان أو انضموا ثانيةً، قد شاركوا في القتال في ولاية الوحدة، خصوصاً وأن الفرقة الثالثة والرابعة والخامسة التي كان بها جنود سودانيين قبل الاستقلال قد قاتلت في ولاية الوحدة.

وأكد ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أن قواته قاتلت المسيرية من الفرقة الرابعة في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤ في باناكواش وفي إبريل/ نيسان ٢٠١٤ في توما الجنوبية حيث تم أسر بعضهم رغم أن من غير الواضح ما إذا كانوا جزءاً من الفرقة أم لا. وقال نفس الضابط إنهم لم يقاتلوا في عام ٢٠١٥ لأن الجيش الشعبي لتحرير السودان توقف عن دفع رواتبهم. كما أشار بيتر قديت إلى أن بعض المقاتلين من أولاد عمران المسيرية كانوا ما يزالون موجودين في أوائل عام ٢٠١٥ في منطقة كيغانغ بين مايوم وأبيامنوم حيث قضى بدو المسيرية موسم الجفاف وأنهم شاركوا في هجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. ومما يزيد الأمور تعقيداً الخلط وسط ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بما يسمونهم مقاتلي المسيرية مثل أن قوات المسيرية المعروفة بإنها تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان أو للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال غالباً ما توصف باسم «حركة العدل والمساواة».[٥٤٢]

وبعيداً عن وضوح وجود حركة العدل والمساواة، فإن هناك ثمة سبب آخر لإلقاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمراقبين الدوليين الآخرين اللوم على حركة العدل والمساواة مع الذكر النادر أو عدم ذكر مجموعات أخرى مثل حركات دارفورية أخرى أو مقاتلين سودانيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أو الجيش الشعبي لتحرير السودان، يبدو أنه يتعلق بشهرة حركة العدل والمساواة «كحركة إسلامية». فخلال أكثر من عشر سنوات من وجودها، عزّزت حركة العدل والمساواة تنوعاً ملحوظاً في قياداتها وقواتها وقاعدتها الشعبية؛ كما إنها قبلت آراء علمانية تتبناها فصائل أخرى من الجبهة الثورية السودانية من أجل الانضمام إلى الحلف. ومع ذلك، ناضلت حركة العدل والمساواة لتحرير نفسها من الخلفية الإسلامية لمؤسسيها الرئيسيين. وفي رواية طويلة تلقي باللوم على حركة العدل والمساواة لانتهاكات في جنوب ولاية الوحدة، مثلاً، دعت بعثة كمبوني الكاثوليكية في لير للانتباه إلى الهوية الدينية المزعومة للمجموعة:

> تلقينا معلومات [. . .] تقول أنه كان هناك في خط التماس قوات من المتمردين الدارفوريين المتحالفين مع القوات الحكومية. وهم لا يحترمون الكنيسة كما قد يفعل جنود الجيش (بعثة كمبوني، ٢٠١٤).[٥٤٣]

يبدو أن هناك تعاطف دولي أكبر مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وذكر العديد من مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن البعثة لم «ترى عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال كمقاتلين أجانب بالوكالة» بينما يسري ذلك على حركة العدل والمساواة.[٥٤٤]

انقسام أصدقاء وأعداء الجبهة الثورية السودانية

بالإضافة إلى الروابط التاريخية، لعبت الحسابات السياسية دوراً في شرح خيارات الجبهة الثورية السودانية في جنوب السودان. فقد استبدل التعديل الحكومي الذي جرى في يوليو/ تموز ٢٠١٣ في جوبا بعض المعارضين المعروفين للنظام السوداني، لا سيما من أبيي، مثل وزير الخارجية الأسبق دينق ألور. وتم تعيين سياسيين كانوا مقربين من الخرطوم بدلاً منهم، بما فيهم أعضاء سابقين في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، مثل وزير الصحة رياك غاي. بينما رفض البرلمان تعيين تيلر دينق، المشهور بموالاته لموقف الخرطوم وزيراً للعدل؛ وأصبح لاحقاً مستشاراً، قوي النفوذ، للرئيس، ثم في عام ٢٠١٤ سفيراً لروسيا الاتحادية.[٥٤٥] وقد أثر سفير السودان في جوبا، مطرف صديق، ومدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، محمد عطا، في إجراء التعديل.

عبر السودان كما يبدو عن رضاه عن النتائج التي ربما أدت إلى احتمال احداث تقارب بين الخرطوم وجوبا، على غرار تقارب تشاد – السودان ٢٠١٠ (توبيانا، ٢٠١١). وكان مثل ذلك النوع من المصالحة

سيجعل الوصول إلى جنوب السودان أكثر صعوبةً للمتمردين السودانيين. وفي محاولة لقيادة المعارضة ضد كير، انتهج رياك مشار بعد ذلك نهجاً ذمياً لا سيما في خطاباته بشأن النزاعات بين السودان وجنوب السودان، لا سيما بشأن أبيي؛ ومع ذلك، لم يتمكن من التأثير على شخصيات جنوبية وشمالية من الحركة الشعبية لتحرير السودان من الذين كانوا مقربين من خصمه، لوقت طويل، جون قرنق.[٥٤٦]

أبعدت الحرب الجديدة قضية السودان إلى الهامش. وفي الحكومة، فقد اتضح أن قادة الدينكا الذين كانوا ذات حين موالين للخرطوم مثل تيلر دينق اتبعوا أجندة قبلية بدلاً من موقفهم التاريخي الموالي للخرطوم. وصاروا يتعايشون مع شخصيات من الجيش الشعبي لتحرير السودان ظلت تاريخياً مناوئة للخرطوم، مثل حاكم شمال بحر الغزال بول مالونج الذي أصبح متنفذاً على نحو متزايد وعُيِن قائداً أعلى للجيش الشعبي لتحرير السودان في نيسان عام ٢٠١٤، أو نيال دينق نيال، الذي ترأس الوفد الحكومي في محادثات السلام.[٥٤٧]

نتيجةً لذلك، فقد تزعزع الاستقرار في كلٍ من الخرطوم والجبهة الثورية السودانية في البداية بسبب الحرب الجديدة، حيث وجد أصدقاءهم وأعدائهم التاريخيين بعضهما على طرفي نقيض. وقد حل سلفا كير محل الراحل جون قرنق، لكنه لم يعتبر نفسه من بين «أولاد قرنق»، الذين يعتبرون أن دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال بمثابة واجب حيث قاتل العديد من الجنود من جبال النوبة والنيل الأزرق إلى جانب الجنوبيين خلال الحرب الأهلية الثانية. ونتيجةً لذلك، لم يكن رئيس جنوب السودان صديقاً مقرباً من عبد العزيز الحلو؛ وإنما فضّل عليه منافسه من النوبا، النائب الأسبق لحاكم الحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب كردفان دانيال كودي، الذي يقف الآن إلى جانب الخرطوم، والحاكم الأسبق إسماعيل خميس جلاب، والمنشق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان تلفون كوكو الذي كان قد سُجن في جوبا وأطلق سراحه على يد كير في إبريل/ نيسان ٢٠١٣ والذي تحالف بعد ذلك مع جلاب.[٥٤٨]

وبالمثل، كانت رؤية زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة رياك مشار يكتنفها الغموض دائماً فيما يتعلق بعلاقات جنوب السودان مع الجبهة الثورية السودانية. ففي عام ٢٠١١، وقبل أن تستأنف الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال الحرب، اعتبر المتمردون الدارفوريون مشار حليفاً رئيسياً، ولكن قال نائب الرئيس في جوبا وقتئذ: «إن المتمردين الدارفوريين هم مجرد أداة من الأدوات التي يمكن أن نستخدمها للضغط على الخرطوم في مفاوضات ثنائية.[٥٤٩] وأزيح تعبان دينق، الذي دعمته الجبهة الثورية السودانية عندما كان حاكماً لولاية الوحدة، ويُقال أن ذلك تم بناءً على طلب الخرطوم، وتحالف الآن مرة أخرى مع منافسه مشار في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. ووفقاً لمندوب الحكومة في محادثات السلام في أديس أبابا مايو/ أيار ٢٠١٤، فإن تعبان دينق، الذي ترأس وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، شدّد على مسألة وجود حركة العدل والمساواة في جنوب السودان. ثم وجّه اللوم إلى مندوب السودان لدى الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) محمد الذهبي بوصفه «الشخص الذي أحضر حركة العدل والمساواة إلى جنوب السودان».[٥٥٠]

في الوقت الحاضر، فإن «أولاد قرنق»، الذي اعتادوا أن يكونوا من بين أقرب حلفاء الجبهة الثورية السودانية، ليسوا نشيطين في أي معسكر من «المعسكرات» المسلحة لصراعات جنوب السودان. وهم من بين «المعتقلين السياسيين» السابقين الذين يقدمون أنفسهم على أنهم طرفاً ثالثاً بما فيهم «أبيي بوي» دينق ألور، ونائب وزير الدفاع الأسبق ماجاك داغوت، والأمين العام الأسبق للحركة الشعبية لتحرير السودان باقان أموم. وقد زعم قادة الجبهة الثورية السودانية حياداً مماثلاً، وطرحت الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال فكرة التوسط في المحادثات الداخلية للحركة الشعبية لتحرير السودان في جنوب السودان. وعكس هذا التوسط المقترح صدى عروض جنوب السودان السابقة للتوسط في المحادثات بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال.[٥٥١]

كما لاحظ أحد المحللين من جنوب السودان، قائلاً «المعتقلون هم أعداء لكلٍ من كمبالا والخرطوم»، الأمر الذي يعزز صورتهم المحايدة.[٥٥٢] ولكن، تحديدا بسبب هذا، وبالرغم من العلاقات القديمة، فإنهم لا يشكلون بديلاً عن الجبهة الثورية السودانية التي تحتاج إلى الوصول إلى دولة تقع على الحدود مع السودان وذات علاقات ودية مع العدو الإقليمي الرئيسي للسودان، أوغندا. عندما اندلعت الحرب الجديدة في جنوب السودان وتدخلت أوغندا على الفور، ظهر أنه لم يكن للجبهة الثورية السودانية سوى القليل من الخيارات للتحالف مع محور جوبا - كمبالا.

على المدى القصير، عنت الأزمة في جنوب السودان أن الجبهة الثورية السودانية ستلقى دعماً أقل من جوبا، التي تفتقر بشكل متزايد للأموال وتحتاج إلى توفير أسلحة لقواتها النظامية (كريز، ص٢١، ٢٠١٤). لذلك توقفت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال عن تلقي مبالغ مالية كبيرة.[٥٥٣] مع ذلك، استمرت قوات الجبهة الثورية السودانية في تزويد مركباتها بالوقود في جنوب السودان. في فبراير/ شباط ٢٠١٤، تعرضت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال للهجوم عند عودتها بالوقود من بانتيو إلى جنوب كردفان من نوير بل مسلحين.

ومرة أخرى، اتهمت الخرطوم جنوب السودان بتقديم الدعم إلى الجبهة الثورية السودانية. وأنكر مسؤولون في جوبا القيام بذلك وزعموا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة هي مصدر هذه الاتهامات مضخّمة دور حركة العدل والمساواة من أجل كسب الود السوداني، بالإضافة إلى تحريض الخرطوم على محاربة الجبهة الثورية السودانية.[٥٥٤]

هناك معضلة تواجه كل من المعارضة المسلحة السودانية وجنوب السودان، وهي كيفية تحقيق التوازن بين الحاجة إلى دعم خارجي ومساوئ القتال نيابة عن الولايات المساندة. وكما مرّ سلفاً على بعض هذه الجماعات بالفعل، فإن ثمة ميل لتصويرها كقوات تحارب بالوكالة ومرتزقة، بدلاً من متمردين من أجل قضية. وتعرضت صورة حركة العدل والمساواة لمثل هذا التحول عندما حاربت إلى جانب الحكومة التشادية ضد المتمردين التشاديين المدعومين من الخرطوم قبل أن يتم طردهم بوحشية من تشاد عندما تصالحت نجامينا في النهاية مع الخرطوم عام ٢٠١٠ (توبيانا، ٢٠١١). وقال بعض قادة حركة

العدل والمساواة أن هذه التجربة علمتهم المخاطر التي ينطوي عليها القتال من أجل كير. وقال أحدهم بعد مجزرة بانتيو «هذه ليست قضيتنا، لا ينبغي لنا أن نقاتل قوات مشار بعد الآن.»[٥٥٥] وقال المتحدث السابق باسم حركة العدل والمساواة أحمد حسين آدم «يجب أن لا تنخرط قوى خارجية، بما فيها كيانات الدول الإقليمية والجهات الفاعلة غير الحكومية، في صراع جنوب السودان تحت أي شكل أو مبرر» (آدم، ٢٠١٤).

أثارت مشاركة المتمردين السودانيين في جنوب السودان جدلاً، ليس كثيراً بين مختلف مكونات الجبهة الثورية السودانية، نظراً إلى أنها شاركت كفصائل منفصلة وليست كجبهة سودانية ثورية موحدة. وقال أحد ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال «يجب ألا تقف الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال إلى جانب الدينكا. إذا استولى أي شخص آخر على السلطة فسوف نعاني». وفي نفس الوقت، رفض بعض المسؤولين الحكوميين في ولاية الوحدة أيضاً مزاعم بأنهم تلقوا مساعدة من المتمردين السودانيين. ومثال على ذلك حالة نوير بل الذين كانوا موالين للحكومة واشتكوا من أعمال نهب قامت حركة العدل والمساواة في ولاية الوحدة، وطالب نوير بل بوجوب مغادرة المتمردين السودانيين. ودعم هذا الرأي ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان النظامي قائلين «يمكننا حماية حقول النفط لوحدنا بدلاً من إحضار جهات لها أجندة أخرى.»[٥٥٦] وبالمثل، أدانت منظمة إنسانية مقربة من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال «التورط الواضح لقوات حركة العدل والمساواة المتحالفة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في الصراع العسكري للسيطرة على بانتيو وربكونة» (SKBN Coordination Unit, 2014, p. 2).

دور السودان

سياسات متبدلة

رأى كل من الحكومة السودانية والمتمردين السودانيين الأزمة الجديدة في جنوب السودان كتهديد محتمل، وإلى حد أقل، كفرصة. وقد قوّضت مشاركة الجبهة الثورية السودانية دور الخرطوم كوسيط مشترك، إلى جانب إثيوبيا وكينيا في عمليات السلام الإقليمية للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) في جنوب السودان. لكن، فيما عدا مسالة الجبهة الثورية السودانية، فإن الشكوك قد دارت حول الموقف الرسمي المحايد للسودان منذ البداية، لأن التزام السودان بالتقارب مع جوبا وَلَّدَ الانطباع بأن الخرطوم ستكون داعمة لكير سياسياً وحتى عسكرياً. وضغط مسؤولون حكوميون حديثو التعيين كانوا قريبين من الخرطوم – المستشارين الرئاسيين توت جاتلواك وتيلر دينق، العضو السابق في حركة تحرير جنوب السودان– على الحكومة السودانية بالنيابة عن جوبا.

وفي مارس/ آذار ٢٠١٤، عندما كان وزير دفاع جنوب السودان كول مانيانغ في زيارة للخرطوم، عرض السودان أن يقوم تدريب ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان الأمل يحدو جوبا أيضاً في شراء مركبات عسكرية وذخيرة من الخرطوم؛ وبينما قال مسؤولون في جوبا والخرطوم أنه تم فقط بيع ذخيرة

وبكميات محدودة، فإن أعضاء من المعارضة الرسمية السودانية زعموا أنه تم تسليم كميات كبيرة من الذخيرة مجاناً. وكان كول مانيانغ يرغب في شراء عربات مدرعة لكن قيل له أن السودان قد توقف عن إنتاجها، وبدلاً من ذلك، اقترحت الخرطوم سيارات لكن كان لجوبا رغبة أقل فيها. ذهب مانيانغ بعد ذلك إلى مصر بحثاً عن سيارات مدرعة أيضاً، لكن عرض عليه تدريب الضباط بالإضافة إلى ابرام اتفاق تعاون عسكري يشمل قاعدة جوية مصرية في جنوب السودان. وتمخضت الزيارتان عن نتائج ملموسة قليلة.[٥٥٧]

وبينما كانت الخرطوم لا تزال متعلقة بالتقارب والمشاركة في الوساطة، فإنها أظهرت رغبةً متزايدة في النظر في دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، مما يبعث بإشارة واضحة بشأن عدم موافقتها على الروابط المستمرة بين جوبا والجبهة الثورية السودانية. وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، هدّد مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، محمد عطا، بملاحقة متمردي الجبهة الثورية السودانية في جنوب السودان (سودان تريبون، 2014i). واصلت جوبا استضافتها للجبهة الثورية السودانية لكنها منعت المجموعة من شن هجمات مباشرة من جنوب السودان على الأراضي السودانية؛ فعلى وجه التحديد، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥، وبينما كانت حركة العدل والمساواة تخطط لشن غارة رئيسية من شمال بحر الغزال على غرب كردفان، ورد أن جوبا طلبت من المتمردين الدارفوريين عدم دخول السودان بذلك الطريق. ولتتمكن جوبا من التظاهر بأن الهجوم لم يكن ينطلق من أراضيها بل من المنطقة التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، خططت حركة العدل والمساواة التحرك للخلف إلى جنوب كردفان، لكن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال لم ترحب بها. ثم انتقلت قوات حركة العدل والمساواة إلى غرب بحر الغزال لدخول دارفور؛ واعتبرت المجموعة تغيير المسار سبباً رئيسياً في هزيمتها على يد قوات الدعم السريع في جنوب دارفور.[٥٥٨]

بحسب أحد قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة «شعر ضباط القوات المسلحة السودانية بأنهم غُدروا [من قِبل كير] وأنهم غدروا بحلفائهم [التاريخيين]»، وتحديداً بالعديد من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الذين جاءوا من مجموعات دعمتها الخرطوم مثل قوات دفاع جنوب السودان. وأضاف «كانت الخرطوم في البداية مؤيدة لكير لكن مشاركة الجبهة الثورية السودانية وأوغندا حولتها ضد كير».[٥٥٩]

قد يكون تهديد الخرطوم بالتدخل المباشر في جنوب السودان يمثل ردة فعل على الوجود المستمر للجبهة الثورية السودانية أقل مما هو على تدخل أوغندا لصالح جوبا. وبحسب مسؤول سوداني:

> إن الأساس في وجود الجبهة الثورية السودانية [في جنوب السودان] هو موسيفيني. عندما تكون متمرداً في ضيافة دولة أخرى وتريد منك هذه الدولة أن تفعل شيئاً، فإنك، إلى حدٍ ما، لا تستطيع

أن ترفض. كانت حركة العدل والمساواة مضطرة للتدخل استجابةً لموسيفيني. لا يوافق البعض في حركة العدل والمساواة لكنهم مجبرون على دخول هذه الحرب.[٥٦٠]

ينكر قادة الجبهة الثورية السودانية أن أوغندا قد ضغطت عليهم، لكن تظل الشكوك باقية بسبب استضافة كمبالا للعديد منهم حتى أوائل عام ٢٠١٥، وأجبر إصرار الخرطوم أوغندا في نهاية المطاف من أن تطلب من القادة الرئيسيين المغادرة.[٥٦١] وفي كلمات صدرت عن مراقب دولي، فهمت الخرطوم أيضاً أن «سيلفا كان مضطراً للتحالف مع أوغندا.»[٥٦٢] يعزو بعض مسؤولي الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) ومراقبين دوليين، اتفاق السلام في أغسطس/ آب ٢٠١٥ جزئياً إلى حدوث تفاهم أفضل بين الخرطوم وكمبالا وتنبأوا بتقارب دائم شبيه بالتقارب بين تشاد والسودان منذ عام ٢٠١٠. لكن آخرين، بما فيهم مراقبين سودانيين، متشككون يجادلون بأن الخرطوم ليست مضطرة للتخلي عن حرب بالوكالة لا تشكل تهديداً رئيسياً عليها.[٥٦٣] على عكس الحرب مع تشاد.

وتنظر الخرطوم أيضاً إلى ما هو أبعد من الروابط بين أوغندا والجبهة الثورية السودانية، إلى وجود القوات الأوغندية في جنوب السودان بوصفه تهديد مباشر. ولم يتم أبداً تنفيذ فكرة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) المبدئية باستبدال تلك القوات «بقوة حماية وردع» إقليمية؛ وبدلاً من ذلك، قامت بلدان في المنطقة بتوفير تعزيزات بسيطة لمساعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.[٥٦٤] وفي ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤، وقّعت أطراف جنوب السودان اتفاقاً جديداً، تعيد فيه التزامها في يناير/ كانون الثاني بوقف الأعمال العدائية والإصرار على انسحاب تدريجي للقوات الأجنبية. وفي ١٧ أغسطس/ آب ٢٠١٥، وافقت الأطراف على انسحاب القوات الأوغندية في غضون ٤٥ يوماً (باستثناء من ولاية غرب الاستوائية) والانسحاب الكامل للجبهة الثورية السودانية (ايقاد، ص٢٠، ٢٠١٥ج). وشجّع وجود القوات الأوغندية المتشددين العسكريين في جوبا.

ربما كان سبب تردد الخرطوم فيما يتعلق بأي سياسة هي الأنسب، يعود إلى الانقسامات الداخلية بشأن هذه المسألة. وتشير محاضر اجتماع أغسطس/ آب ٢٠١٤ لمسؤولين أمنيين رفيعي المستوى، زُعِمَ إنها تسربت، إلى أن بعض المسؤولين كانوا يقفون إلى جانب فك الارتباط السوداني من شؤون جنوب السودان. وكان من بينهم المدير العام للشرطة هاشم عثمان، الذي نقل عنه قوله: «ما هو شأننا في الجنوب؟ دعوهم يعالجوا مشاكلهم الخاصة، كما أن مشكلة جنوب السودان ليس لها حل.» لكن أوصى بعض جنرالات القوات المسلحة السودانية، مثل عماد الدين عدوي كبير المفاوضين الأسبق مع جنوب السودان بعد استقلاله، والذي تم تعيينه قائداً للقوات المسلحة السودانية عام ٢٠١٥ والمعروف قربه من جهاز الأمن والمخابرات الوطني والرئيس، أوصى بتقديم «دعم كبير» للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في حين قال هاشم عبد الله «إن أي حكم ذاتي لأعالي النيل الكبرى [كما تدعو إليه الحركة

الشعبية لتحرير السودان – المعارضة] سيكون جيداً بالنسبة لنا من حيث أمن الحدود والموارد النفطية والتجارة».[٥٦٥]

بالإضافة إلى الاختلافات الفردية، يبدو أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني، على النقيض من القوات المسلحة السودانية والزعماء المدنيين، يقف إلى جانب دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، وإنه كان محورياً في توفير أسلحة إلى متمردي جنوب السودان كما يدل على ذلك صناديق الذخيرة التي وجدت في باناكواش. ويبدو أن الاستخبارات العسكرية السودانية كانت ضد الدعم، على الرغم من القول بأن علاقاتها الطيبة مع تعبان دينق كانت المفتاح لعلاقات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مع الخرطوم. وقد وصفت هيئة الخبراء بشأن جنوب السودان تعبان دينق، الذي كثيرا ما سافر إلى الخرطوم بعد ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، بأنه» المسؤول عن المشتريات» مع كارلو كول، الذي أصبح نائبا لرئيس الأركان المسؤول عن التموين والمساندة في عام ٢٠١٤، والذي عمل من مكتب مشار بالخرطوم «كنقطة اتصال» بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وحكومة السودان. وقد لعب جيمس غاي يواتش القائد السابق في حركة / جيش تحرير جنوب السودان دوراً مماثلاً قبل أن ينضم إلى جوبا. (هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، ص٣١–٣٢، ٢٠١٦). وذكرت تقارير أن الرئيس البشير كان متردداً، بينما كان نفوذ جهاز الأمن والمخابرات الوطني آخذٌ بالتنامي منذ عام ٢٠١٥ بشكلٍ أضَّرَ بدور القوات المسلحة السودانية (SDFG, 2015).[٥٦٦]

حاول السودان أيضاً الاستفادة من الانقسامات الجديدة في جنوب السودان وحاجة كلا الطرفين المتحاربين إلى تأمين دعم السودان، أو على الأقل على حياده للحصول على تنازلات جديدة بشأن القضايا الخلافية بين البلدين مثل النفط أو مقاطعة أبيي. ومن أجل تقسيم معسكر الدينكا المؤيد لجوبا فيما يتعلق بأبيي، جعلت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من نفسها رسمياً مدافعةً عن قضية دينكا نقوك المحلية، مثلما فعل رياك مشار حتى قبل اندلاع الحرب؛ وبهذه الطريقة، قدّم الثوار أنفسهم كحلفاء حقيقيين لجون قرنق واتهموا الحكومة بأنها شديدة القرب من الخرطوم. وفي يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، ذهبت إلى أبعد من ذلك بإعلان أبيي ولاية جديدة من جنوب السودان على أساس الاستفتاء المحلي أحادي الجانب في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٣ الذي رفضت جوبا بحذر المصادقة عليه (إذاعة تمازج، ٢٠١٥أ).

مع ذلك، فقد ذُكر أن قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة كانت أكثر رغبةً في تقديم تنازلات خلال مناقشاتهم مع الخرطوم. فعلى وجه الخصوص، عرضت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على الخرطوم حصة مناصفة من عائدات نفط جنوب السودان، وهو مما يمثل في الواقع عودة إلى صيغة فترة اتفاق السلام الشامل ووعداً قطعه مشار من أجل كسب دعم الخرطوم في التسعينيات (ICG, 2015, p. 20). وقال بيتر قديت أنه كان يفضل هذا النهج: "إذا عقدنا صفقة نفط مع الخرطوم،

فعليهم مساعدتنا". وأشار مسؤولون في جوبا أيضاً إلى أن الخرطوم قد تكون راغبة في حكم ذاتي أكبر لأعالي النيل الكبرى الغنية بالنفط، إما بحكم الأمر الواقع ، بأن مساحات واسعة من الأراضي خرجت عن سيطرة جوبا، أو باعتراف قانوني، على طول الخط الفيدرالي الذي تدعمه الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.[٥٦٧]

لقد لخص رياك مشار في مارس/ آذار ٢٠١٥ الأمر بقوله: «إننا نحاول إقناع السودان أن يدعمنا لكننا لم نحقق الكثير من النجاح حتى الآن».[٥٦٨] واشتكى مسؤول آخر من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قائلاً «تعطينا الخرطوم فقط القليل من الذخيرة وهذا ليس كافياً».[٥٦٩] ومع ذلك، يبدو أنه، بالإضافة إلى الكميات غير الكافية، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة عانت من عدم القدرة على توزيع إمدادات سودانية إلى جنوبى ولاية الوحدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن أهمية دعم الخرطوم للحركة الشعبية لتحرير السودان يجب ألا يُقاس من حيث الكمية مع أن ذلك في غاية الأهمية، كما قال مسؤول من المعارضة السودانية «لأن السودان هو الدولة الوحيدة التي تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بالعتاد والذخيرة».[٥٧٠]

نشاطات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على الحدود

اتهمت حكومة جنوب السودان ومصادر من الجبهة الثورية السودانية، الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بالاستفادة من قواعد في السودان، لا سيما في غرب وجنوب كردفان حيث شنت من هناك هجماتها على بانتيو (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ٢٠١٥أ). وقد حددت تلك الجهات (الحكومة ومصادر الجبهة الثورية) حاميات رئيسية تابعة للجيش السوداني، شملت هجليج غرب كردفان وخرسانة التي كانت بمثابة قواعد رئيسية لحركة / جيش تحرير جنوب السودان عندما كانت مدعومةً من السودان، وكذلك دفرا، شمال أبيي وأبو جبيهة جنوب كردفان وجبل ليري ورشاد وتلودي بجنوب كردفان. وتزعم الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بأن قوات تابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قوامها ٧,٠٠٠ شخص ظلت متمركزة في غرب وجنوب كردفان منذ استعادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بانتيو في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤. ويقولون أيضاً أن قوات من النوير قاتلت إلى جانب القوات المسلحة السودانية في جبال النوبة في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥ ومارس/ آذار ٢٠١٦، لكن ليس بالضرورة أن تكون تلك القوات من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، يمكن أن يكونوا ميليشيات كلاسيكية مدعومة من الخرطوم (De Alessi, 2015, p. 59؛ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ٢٠١٥أ ؛ ICG, 2015, p.23). وفي مارس/ آذار ٢٠١٦، وجه الاتهام إلى منشقين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، بقيادة بيتر قديت، بمحاربة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جنوب كردفان (سودان تربيون، 2016b).

ويبدو أن الخرطوم تفضل أن تتمركز الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في المناطق الحدودية، لا سيما في منطقة باناكواش تشوين، بدلاً عن أن تتمركز عميقاً في داخل السودان. فبعد أن

خسرت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة باناكواش في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، استقرت غرب المنطقة الحدودية، وهو ما أكدته الحكومة السودانية ومصادر محلية من المسيرية. وفي وقت لاحق، بعد خسارة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لباناكواش مرةً ثانية في يونيو/ حزيران ٢٠١٥، لجأت إلى غرب كردفان.[٥٧١]

وأكد مسؤول حكومي سوداني أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة كان لها وجود في هجليج ودفرا، ولكن ليس في حاميات جنوب كردفان. وفي دفرا، ورد أن عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني، الذين يعملون رسمياً كجزءٍ من قوة الشرطة، ظلوا يقدمون أسلحة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة.[٥٧٢]

في حاميات غرب كردفان، بحسب مصادر محلية من المسيرية، بالإضافة إلى مسؤولين في جوبا، بدأت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في الحصول على أسلحة قبل الهجوم على بانتيو في إبريل/ نيسان ٢٠١٤. وقد جمعوا نحو ٢٠ سيارة ومدافع هاون ورشاشات (بما في ذلك رشاشات مضادة للطائرات، ورشاشات متعددة الفوهات وعدة مئات من المدافع الرشاشة نوع PKMs ومدافع رشاشا دوشكا ورشاشات جرينوف)، وأسلحة مضادة للدبابات (بما في ذلك بنادق عديمة الارتداد وقاذفات آر بي جي)، و ٣٠٠٠ بندقية طراز أيه كي (AK) وذخيرة محملة على أربع شاحنات. ولاحظ مسؤول من الخرطوم أن بعض جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قد تدربوا على قيادة المركبات المدرعة؛ وقال مسؤولون من جوبا أن قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة قد حصلت على قطع غيار وصيانة مركبات وأنهم تبادلوا دبابات مقابل سيارات على الحدود بين أعالي النيل والنيل الأبيض في السودان. في مايو/ أيار، وتلقت جوبا أيضاً معلومات غير مؤكدة تفيد بأن قافلة من ٨٠ سيارة متوجهة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة كانت في طريقها من وسط السودان إلى جنوب السودان عبر كوستي.[٥٧٣]

هناك بالفعل روايات عن نشاطات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة عبر الحدود تمتد لأبعد من حدود ولاية الوحدة – كردفان. وفيما يتعلق بالمنطقة الواقعة غرب ولاية الوحدة، هناك تقارير غير مؤكدة تفيد بأن عدة مئات من الدينكا المنشقين عن الجيش الشعبي لتحرير السودان من شمال بحر الغزال، بقيادة داو أتورجونق، قد تمت استضافتهم في المنطقة الواقعة بين غرب كردفان وشرق دارفور. وقد غادر أتورجونق نفسه شمال بحر الغزال من خلال هذه المنطقة للانضمام إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في نيروبي. ومع ذلك فإن الرزيقات شرق دارفور كانوا معادين، نوعاً ما، للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وحريصين على المحافظة على علاقات طيبة مع السلطات في ولاية شمال بحر الغزال، وهي الولاية التي تهاجر لها ماشيتهم سنوياً. وهاجمت مليشيات الرزيقات قوات أتورجونق في شرق دارفور في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤. وقد تكون مليشيات الرزيقات قد انضمت مع منشقين نوير من غرب بحر الغزال إلى قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من ولاية الوحدة في معسكر غرب كردفان– حيث يقال أن عرب المسيرية كانوا أكثر ترحيباً. (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، 2014h; 2014i).

على أي حال، لاحظ عضو من حركة العدل والمساواة بأن قوات أتورجونق كانت في إبريل/ نيسان ٢٠١٥، متمركزة، في محلية أبو مطارق شرق دارفور والتي كان من المتوقع أن يقوموا منها بشن هجمات على قواعد حركة العدل والمساواة في شمال أو غرب بحر الغزال.[٥٧٤] وتفيد تقارير أخرى بأن قاعدة أتورجونق كانت بالفعل في منطقة «الميل ١٤» المتنازع عليها والواقعة بين شمال بحر الغزال وشرق دارفور. وعلى الرغم من وقوع المنطقة شمال خط ١٩٥٦ إلا إنها كانت تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ عام ٢٠١٠ ولا يمكن القول بأن الخرطوم «كانت «تستضيف» قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة هناك.[٥٧٥]

أكد بيتر قديت أنه بحلول مارس/ آذار ٢٠١٥، أن قوات أتورجونق، التي كانت قد انضمت إليها قوات الفرتيت من غرب بحر الغزال، متمركزة في منطقة أخرى متنازع عليها هي منطقة كافيا كينجي الخاضعة تماماً لسيطرة السودان. وأكد مسؤول من حركة العدل والمساواة هذا التصريح قائلاً أن قوات حركة العدل والمساواة وجدت قاعدة للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة عند عبورها المنطقة في طريقها إلى غرب بحر الغزال من جنوب دارفور حيث تمت هزيمتها في إبريل/ نيسان. وبينما كانت المجموعتان تقاتلان إحداهما الأخرى في ولاية غرب بحر الغزال، حسب رواية قديت، فإنهن تجنبتا فعل ذلك في كافيا كينجي.[٥٧٦]

هناك أيضا تقارير تفيد بأن ميليشيات جنوب سودانية، كانت قد بقيت في الخرطوم بعد عودة بابيني مونيتويل إلى جوبا في عام ٢٠١٣، قد انضمت إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وكان من بين عناصرها القائد الأسبق لحركة / جيش تحرير جنوب السودان جيمس غاي يواتش، وهو نوير ليك من مقاطعة ربكونة وقد سُجِنَ في الخرطوم مباشرةً بعد اتفاق سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ كعلامة على حسن نوايا تجاه جوبا. وأُفرِجَ عنه قبل الأزمة بوقت قصير، ويُقال أن ذلك تم بناءً على طلب الحاكم الأسبق تعبان دينق الذين كان حريصاً على إيجاد حليف من ليك كثقل موازن لعائلة مونيتويل التي تنتمي إلى نوير بول. وقال مراقبون في جوبا أن قوات غاي يواتش المتمركزة في منطقة الرنك شمال أعالي النيل قد تكتلت في إبريل/ نيسان ٢٠١٤ مع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من أعالي النيل لمهاجمة بلدة كاكا، إحدى المناطق المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان، أقصى الجنوب.[٥٧٧]

بعض من ساندتهم الخرطوم في الماضي من مقاتلي حركة أنيانيا (٢) انضموا أيضاً- حسب ما تقول التقارير، منذ وقت طويل لقوات من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لا سيما غوردون كونغ، وهو من نوير الناصر. وفي إبريل/ نيسان ٢٠١٤، أوردت تقارير أن لكونغ قوات في بود في النيل الأزرق على الحدود مع ولاية أعالي النيل والتي يمكنه منها أيضاً شن هجمات باتجاه الرنك وكاكا (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ٢٠١٤هـ)[٥٧٨]. وقد عُرفت بود مثلها مثل هجليج وخرسانة في غرب كردفان، منذ فترة طويلة، كقاعدة للميليشيات الجنوبية؛ وقد زعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أنه تمت استضافة ٥٠٠٠ عنصر من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة هناك منذ أواخر

عام ٢٠١٤ (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ٢٠١٥ب). وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ قيل أن قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة التي هاجمت الرنك قد جاءت من ولايتي النيل الأزرق وسنار في السودان قبل أن تنسحب إلى الجبلين عبر الحدود من الرنك في ولاية النيل الأبيض السودانية (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ٢٠١٤ز).

ظلت الحدود بين أعالي النيل في جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان منذ فترة طويلة منطقة عمليات لميليشيات من غير النوير، تدعمها الخرطوم، قيل إن قواتها انضمت إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. ومن بين هذه الميليشيات ميليشيا مكونة فقط من مابان، وهي مجموعة عرقية صغيرة تسكن في مقاطعة مابان في أعالي النيل؛ وتتمركز المليشيا أيضاً في بود، ويقودها كمال لوما ومونتو مطالله عبد الله (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ٢٠١٥ب). ولقد حاربوا منذ عام ٢٠١١ إلى جانب الخرطوم ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في ولاية النيل الأزرق لكن كانت أجندتهم غير واضحة، حيث يبدو أيضاً أنهم موجهين ضد جوبا ويهدفون إلى إعادة توحيد مقاطعة مابان مع السودان. وقد تكون مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في الصراع في جنوب السودان أعطتهم مبرراً للقتال في النيل الأزرق وأعالي النيل (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ٢٠١٣د، ص٧؛ ICG, 2013, pp. 22-23).[٥٧٩] وهناك أيضاً تقارير تفيد بأن مجموعة تسمى «أبطال مابان» قد استهدفت لاجئين من النيل الأزرق في مقاطعة مابان، بدعم من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. ومع ذلك، فإن قبيلة مابان ليست موحدة، وهناك أيضا ميليشيا مابان مدعومة من جوبا استهدفت النوير في مقاطعة مابان.[٥٨٠]

هناك ميليشيا أخرى تدعمها الخرطوم تتمركز في بود بقيادة محمد شول الأحمر، وهو مسلم من دينكا أبيالانغ من منطقة الرنك. وليس واضحاً ما إذا كانت هذه القوة قد انضمت إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وفي أقصى الغرب، يُعتَقَد أن ضابطاً آخر من الدينكا هو توماس تيل الذي ينحدر من ولاية واراب قد قاد كتيبتين أو ثلاث كتائب تتألف من دينكا من ولاية واراب وعرب مسيرية من غرب كردفان؛ ويبدو إنهم متمركزين في المجلد في غرب كردفان، وأنهم قاتلوا مع الجيش السوداني في أبيي عام ٢٠٠٨ ويُقال أنهم شاركوا في هجوم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في إبريل/نيسان ٢٠١٤ على بانتيو، على الرغم من وجود اختلاف حول هذا الزعم.[٥٨١]

وأكد رياك مشار أن «الميليشيات التي كانت لا تزال في السودان قد انضمت للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، لكن ذلك صار يحدث فقط منذ مايو/أيار ٢٠١٤ وبأعداد صغيرة بما في ذلك ١١٨ رجلاً تابعين لغاي يواتش و١٠٥ تابعين لغوردون كونغ و٣٥ تابعين لمجموعة مابان التابعة لكمال لوما ومونتو عبدالله». وأضاف مشار قائلاً:

> لم ينضم محمد شول رسمياً بعد. لقد سرحتهم الخرطوم قبل الأزمة. وعندما سمعوا بأننا نريد مجندين، أعاد قادتهم حشدهم من جديد. لقد جاءوا الينا بلا أسلحة وكان علينا تسليحهم.[٥٨٢]

أكد بيتر قديت أن «الخرطوم جردت قوات نوير في السودان من السلاح وانضم إلينا غاي يواتش دون أسلحة». لكنه أضاف «طلبت منه الخرطوم الانضمام» للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وزعم بأنه لم يكن لدى غوردون كونج قوات وأنه لم يكن لدى غاي يواتش في مارس/ آذار ٢٠١٥ سوى عدد قليل من القوات في واداكونا على مقربة من الرنك شمالي أعالي النيل لكنها «لم تكن نشطة». وقال قديت إن غاي يواتش كان «على خلاف مع رياك مشار» وأراد الانضمام إلى جوبا».[٥٨٣] في يونيو/ حزيران ٢٠١٥، قال أحد قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة متأملاً «غاي يواتش واحد منا لكنه ليس كذلك حقاً».[٥٨٤] وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، انشق إلى جانب الحكومة وتم في سبتمبر/أيلول تعيين غاي يواتش برتبة فريق (سودان تريبيون، 2015cc ;2015r).

اندمجت معظم الميليشيات السودانية الجنوبية التي بقيت في السودان في الجيش السوداني أو في قوات الدفاع الشعبي، وربما يكون قادتهم قد احتفظوا بالجنسية السودانية. وهذا قد يفسر، سبب زعم جوبا، في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، بعد الاشتباكات التي اندلعت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في الرنك، إنها أسرت ثلاثة من جنود المعارضة يرتدون زياً عسكرياً سودانياً.[٥٨٥] وذُكر أنه تم تنشيط وإعادة تسليح ميليشيات جنوب السودان منذ اندلاع الأزمة الحالية. وقيل أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وميليشيات نوير المدعومة من الخرطوم بقيادة هونغ غوردون وجيمس غاي يواتش قد جندت مدنيين نوير في السودان، بما فيهم نوير من الذين بقوا في الشمال، ولاجئين عبروا الحدود منذ اندلاع الحرب الجديدة.

وفقاً لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة أو «عناصر نوير موالية للسودان» حاربتهم في النيل الأزرق في مناسبات محدودة، في باو في يوليو/ تموز ٢٠١٤، وفي الروم في وقت لاحق من العام ومطلع عام ٢٠١٥ (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ٢٠١٥ب). لكن رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (والجبهة الثورية السودانية) مالك عقار قال أن المواجهات ظلت محدودة وكانت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تتجنب عموماً الاحتكاك بالحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال.[٥٨٦] إن انتماءات المقاتلين ضبابية إذ أنهم من بين أعضاء سودانيين في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين بقوا في جنوب السودان بعد استقلال جنوب السودان. ولقد منح بعض نوير جنوب السودان، وكذلك دينكا ومابان– من الذين قاتلوا في صفوف الميليشيات المدعومة من الخرطوم، الجنسية السودانية، وتم دمجهم في قوات شبه عسكرية، مثل قوات الدفاع الشعبي، أو في الجيش النظامي. وقاتل بعضهم ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بهذه الصفة، وقد يستمروا في فعل ذلك؛ وفي نفس الوقت، قد يتحالفوا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ربما بتشجيع من الخرطوم. ومع ذلك، وبحسب مراقب دولي، فإن مشار طالب الخرطوم بأكثر من السلاح، إذ طالب تحديداً أن تتم إعارة ضباط نوير يعملون في القوات المسلحة السودانية إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لأن بإمكانهم تعزيز القدرة التنظيمية لقوة المتمردين؛ وهو ما رفضته الخرطوم.[٥٨٧] وبعد اتفاق السلام في أغسطس/ آب ٢٠١٥ الذي وقعه مشار

وكير، بدأ بيتر قديت الذي لم يوقع والمقيم في الخرطوم بتلقي دعم (محدود) من السودان.[٥٨٨] ومنذ أن غادر مشار جوبا إلى الخرطوم في منتصف عام ٢٠١٦، والسودان يحاول مصالحته مع قديت. ووفقاً لمسؤول سوداني، فإن عدم دعم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لمشار والاستعداد للعمل مع تعبان دينق أقنع الخرطوم بدعم مشار مرةً ثانية.[٥٨٩]

نفى السودان، مراراً وتكراراً، أنه قدّم دعماً إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، بما فيه عندما طلب مسؤولون في حكومة جنوب السودان نظرائهم السودانيين حول ذلك.[٥٩٠] وكما قال أحد مسؤولي حكومة جنوب السودان فإن «حكومة السودان منقسمة بشأن هذه القضية»؛ وحدّد آخر قائلاً «ربما يقوم قادة الجيش والاستخبارات بالإضافة إلى مسؤولين محليين في المناطق الحدودية بدعم [الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة] دون موافقة الرئيس البشير.[٥٩١] وخفّف مسؤول سوداني طلب عدم الكشف عن هويته عن جدارة فكرة أن يكون هناك رئيس سوداني جاهلاً بسياسة جهازه الأمني بشأن جنوب السودان بأنها «أسطورة» خلقتها الخرطوم.[٥٩٢] بدأ بعض المسؤولين في جوبا بعد هجوم إبريل/ نيسان ٢٠١٤ على بانتيو، بالتذمر من أن الخرطوم «تلعب لعبة مزدوجة» حيث كان البشير يدعم كير علانيةً بينما كان جهاز الأمن والمخابرات الوطني يدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ويبيع ذخيرة إلى الحكومة في جوبا بينما يعطي السلاح للمعارضة.[٥٩٣]

خلافاً لما حدث في ٢٠١١ – ٢٠١٢، امتنعت جوبا من المبالغة في ردة الفعل على تورط الخرطوم المزعوم وحاولت «الاحتفاظ بعلاقات جيدة». وقال مسؤول في جوبا:

> في ولاية الوحدة، تأتي إمدادات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من الخرطوم، لكننا لا نثير ضجة كبيرة حول هذا الموضوع لأننا لا نريد صراعاً مع الخرطوم. ولكن اذا استمر السودان في ذلك، فسوف نتوقف عن التغاضي عن ذلك وقد نرفض مشاركة الذهبي [مبعوث السودان] [في] محادثات وساطة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)].[٥٩٤]

وفي مايو/ أيار ٢٠١٥، وفي تناقض صارخ مع هذا التوقع، طلبت الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) من الرئيس البشير أن يكون أكثر مشاركةً في عملية سلام جنوب السودان (سودان تريبيون، 2015o).

كانت كلٌ من جوبا والمجتمع الدولي حذرين نسبياً بشأن روابط الخرطوم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وأشار مراقب دولي أن "ما يبقي الجميع صامتين هو إمكانية أن تكون الروابط أكثر من ذلك بكثير. فالخرطوم نفسها حذرة لأنها تريد اعتماد الطرفين على السودان".[٥٩٥] وبالطبع فإنه، بالمقارنة مع التاريخ الطويل من التدخل بالوكالة في جنوب السودان، والذي استمر بعد الاستقلال، يبدو أن الخرطوم قد امتنعت أيضاً عن الانخراط في تدخل أكبر. وبدلاً من ذلك، يبدو أن حكومة السودان صارت ترسل رسائل إلى الأطراف المختلفة في جنوب السودان من أجل تعزيز أجندتها الخاصة بشكل ملحوظ ضد علاقات الجبهة الثورية السودانية المتجددة مع جوبا وضد طموحات كمبالا الإقليمية.[٥٩٦]

منذ بداية الصراع الأخير، وحتى الآن، لم يقع سوى حادث رئيسي واحد فقط يظهر تورط الجيش السوداني وجيش جنوب السودان مباشرةً. ففي يونيو/ حزيران ٢٠١٥، عندما استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان باناكواش وطارد قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تجاه السودان، قام باقتحام ثلاث ثكنات للجيش السوداني في تشوين المجاورة. نظرياً، كان من المفترض نزع السلاح في ذلك المكان لأنه يقع في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح والتي وافقت عليها الخرطوم وجوبا. وزعم قديت أن الهجوم على القوات المسلحة السودانية كان «مُتعمداً» وشاركت فيه أيضاً حركة العدل والمساواة. ومع ذلك، وبسبب المخاوف من أن يؤدي الحادث إلى رد عنيف من الخرطوم، انسحب الجيش الشعبي لتحرير السودان بسرعة من قواعد القوات المسلحة السودانية وأعاد الأسلحة الثقيلة بما فيها دبابتين استولت عليهما قواته هناك؛ وعلاوةً على ذلك، التقى ماثيو بولجانغ مع محمد أحمد من القوات المسلحة السودانية في ١٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٥ لطمأنة الجيش السوداني بأن اعتداء الجيش الشعبي لتحرير السودان على السودان ليس جزءاً من هجوم أوسع ضد الخرطوم (مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ٢٠١٥هـ؛ سودان تريبون، 2015q).[٥٩٧]

تكشف هذه السلسلة من الأحداث عن تناقضات واضحة. فبينما تعتبر حكومة السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان ملتزمتان بمنطقة حدودية منزوعة السلاح آمنة، وأن محمد أحمد أكد أنه لن يسمح لأي عضو من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بالبقاء على الأراضي السودانية، فإن من الواضح أن لدى المتمردين موافقة ضمنية على الأقل للقيام بذلك تحديداً.

تقول عدة جهات فاعلة من جنوب السودان والسودان من الأطراف المختلفة أن الخرطوم غير مهتمة بأن ترى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة تنتصر، بل وإنما تهتم فقط بقدرتها على البقاء على قيد الحياة، كي تستمر الحرب ويظل جنوب السودان ضعيفاً. فبحسب رئيس الأركان الأسبق للجيش الشعبي لتحرير السودان جيمس هوث ماي، «لا تريد الخرطوم للمتمردين أن يهزموا الحكومة، وإنما تريد فقط أن يستمر القتال». وفي هذا السياق، قال بيتر قديت: «تنظر الخرطوم إلى كل جنوب سوداني عدواً لها، ولن تقوم بإعطاء معدات عسكرية كبيرة لعدوها».[٥٩٨] وكما لاحظت هيئة الخبراء بشأن جنوب السودان:

> توقع أعضاء معارضة سابقين بأن السودان ينوي توفير ذخيرة كافية لكي تستمر المعارضة في القتال، مع عدم تزويدها في نفس الوقت بمواد كافية أو معدات ذات نوعية عالية (خاصةً صواريخ أرض-جو) المطلوبة لهزيمة الحكومة (هيئة خبراء الأمم المتحدة في جنوب السودان، ص٣٢، ٢٠١٦).

عموما، يبدو أن الخرطوم كان تستخدم الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة للضغط على جوبا لوقف دعم واستضافة الجبهة الثورية السودانية.

دور المسيرية

أقر رياك مشار بتلقي الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بعض الأسلحة من السودان، «لكن من المسيرية فقط».[٥٩٩] ويؤكد شهود عيان على الهجوم على بانتيو في إبريل/ نيسان ٢٠١٤ الافتراض القائل بإمكانية أن يكون متمردو جنوب السودان قد حصلوا على دعم في غرب كردفان من ميليشيات عربية محلية: فقد ذكروا جميعهم وجود عرب من المسيرية يقاتلون الى جانب قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة (ICG, 2015, p.13) [٦٠٠]. وذكر أحد الشهود: «جاءت عناصر المسيرية بقيادة حمدين عيسى على ٢٠٠ دراجة نارية في الغالب لعمليات نهب.» «ويقال أن بعضهم أعضاء في قوات الدفاع الشعبي، لكن ليس هناك ما يشير إلى أنهم كانوا يتصرفون نيابة عن الخرطوم؛ بل يبدوا أنهم تصرفوا بمفردهم تدفعهم، في الغالب، الغنائم. وقد وصف ناجون من عمليات القتل في المسجد كيف أن قائد ميليشيا عربي جاء إلى المسجد وقدّم نفسه على أنه حمدين وقال: «لقد جئنا مع أولئك النوير من المجلد في السودان. سنحميكم ونعالجكم ونأخذكم إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. لن يقتلكم أحد الآن». ثم طلب إجلاء الناجين المسيرية القادرين كأولوية.[٦٠١] وقبل ذلك، حاول مقاتلون نوير أيضاً الإبقاء على حياة المسيرية، لكن ذلك لم يحدث إلا بعد الموجة الأولى من عمليات اطلاق النار التي كان قد قُتل فيها سلفاً مدنيين مسيرية (يونيميس، ص١٢، ٢٠١٥أ). وقال مدنيون من المسيرية أن حمدين وزميله زعيم المسيرية عبد الرحمن بخيت جاءوا إلى بانتيو لحماية المدنيين المسيرية.[٦٠٢]

لم يكن مقاتلو المسيرية موجودين أثناء المجزرة، وقبل وصول حمدين، قُتِلَ بعض المسيرية، بما فيهم أحد أقارب حمدين، في المسجد مع غيرهم من المدنيين. ووفقاً لبيتر قديت، قام حمدين بزيارة جيمس كوانغ في باناكواش في إبريل/ نيسان ٢٠١٥ قبل وقت قصير من غارة الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ومن ثم انتقل إلى بانتيو خلف قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لكنه «لم يساعد في احتلال المدينة».[٦٠٣] وقال قائد الفرقة الثالثة للجيش الشعبي لتحرير السودان، سانتينو دينق، الذي قاد استرداد الحكومة لبانتيو في إبريل – مايو/ نيسان – أيار أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قد نقلت اثنين من مقاتلي المسيرية إليه، وتظاهروا بأنهم نجوا من القتل وأنهم كانوا مختبئين في قاعدة الأمم المتحدة.[٦٠٤]

تضم قائمة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للسودانيين الذين قُتلوا في بانتيو ٢٨ اسماً من غرب كردفان. وذُكِرَ أنه جرت إقامة مراسم حداد لثمانية وثلاثين في المجلد والدباب في غرب كردفان. وانقسم المسيرية بشكل متزايد فيما يتعلق برؤيتهم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وفي عملية انتقامية، وفقاً لبيتر قديت، نصب مقاتلو أولاد عمران كميناً لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان

– المعارضة في تور أبيود وقتلوا سبعة، قام بعدها حمدين عيسى بزيارة إلى قديت في تور أبيود لمناقشة الخيارات المتاحة للمصالحة.[٦٠٥]

كان حمدين عيسى النور، المعروف في ولاية الوحدة وغرب كردفان، من عشيرة أولاد عمران من المسيرية، عقيداً في الجيش الشعبي لتحرير السودان في بداية التسعينات وتاجر على الحدود تربطه علاقات جيدة مع النوير في ولاية الوحدة، بما فيهم رياك مشار نفسه. وكان عبد الرحمن بخيت، من أولاد عمران أيضاً، جزءاً من الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء فترة اتفاقية السلام الشامل. وفي عام ٢٠١١، عند استقلال جنوب السودان، حاول حمدين الانضمام إلى زملائه المسيرية الأعضاء في الفرقة الرابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في بانتيو، لكن ألقي القبض عليه من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني وسُجن لمدة عام. زعم بيتر قديت أن حمدين أصبح بعد إطلاق سراحه قائداً في قوات الدفاع الشعبي.[٦٠٦]

وقال قديت أيضاً أنه حينما زاره حمدين في تور أبيود بعد عمليات القتل في بانتيو، كان هدفه التصالح مع قديت واستخراج إذن لهجرة ماشية أولاد عمران إلى أراضي الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وعلى حد قول قديت: «قلت له موافق لكن لا تأتوا ومعكم بنادق. وعقدنا اتفاقاً وجاءوا ومعهم العديد من الأبقار».[٦٠٧]

بعد الحرب الأهلية الثانية في السودان، بدأت هجرة المسيرية والرزيقات باتجاه جنوب السودان تتذبذب وفقاً لعلاقاتهم مع قادة محليين للجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان. ففي عام ١٩٨٦، العام الذي يتذكره النوير ب (سنة العرب)، أغارت ميليشيا المسيرية على مقاطعة مايوم، لكن تحسنت العلاقات بانضمام قادة النوير للخرطوم وعندما أصبح قادة المسيرية مستقلين عن الخرطوم. وقد تدفقت الهجرات لـ «أسواق سلام» سرية كان العرب يبيعون فيها طعاماً وأسلحة إلى المتمردين والمدنيين الجنوبيين. وقد تم افتتاح أول سوق في ١٩٨٧–١٩٨٨ في روب نياغي في مقاطعة ربكونة لكن تم إحراقه بشكل كامل من قِبل القوات الموالية للخرطوم بقيادة ماتيب في عام ١٩٩٧. وتم استبداله بأسواق أخرى، بدءاً من سوق في جزيره بيتونغ، التي تبعد قليلاً عن ربكونة في جزيرة المستنقعات.[٦٠٨]

تم تيسير عمليات الهجرة والتجارة منذ فترة طويلة من خلال المؤتمرات والاتفاقات المنتظمة بين بدو الشمال الرُحّل وقادة المجتمع الجنوبي؛ لكن من الواضح أن تلك العمليات كانت مسيسة بشكل كبير منذ البداية، وكان يقودها من الجانب العربي، قادة انقلبوا على الخرطوم، وغالباً ما انتهى بهم المطاف بالانضمام إلى الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان. وكانت الهجرة في موسم الجفاف ٢٠١٣ – ٢٠١٤ ناجحة بشكل خاص في ولاية شمال بحر الغزال في جنوب السودان لأن الطرق نحو أبيي

وولاية الوحدة كانت مغلقة فعلياً، ويعود اغلاقها في ولاية الوحدة إلى القتال في الحرب الأخيرة (كريز، ص ٥٨، ٢٠١٤).[٦٠٩]

في فبراير/ شباط ٢٠١٥، حرّضت الاتهامات المتبادلة بسرقة المواشي المسيرية ضد نوير بل على الحدود بين غرب كردفان وولاية الوحدة (سودان تربيون، 2015j).

ظلت الهجرة إلى ولاية الوحدة دائماً قليلة الأهمية، وهو ما يفسر السبب في تفضيل الكثير من المسيرية التحالف مع الدينكا بدلاً من النوير، رغم أنه يبدو أن عشيرة أولاد عمران من المسيرية تفضل الهجرة إلى ولاية الوحدة ولديها علاقات أكثر مع نوير محليين، وقد انضم الكثير منهم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. إن أولاد عمران الذين هاجر معظمهم إلى مقاطعة مايوم، هم أقرب إلى نوير بول، بما في ذلك من هم إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة وقادة مثل ماكال كول. لكن وقوف العديد من نوير بل مع جوبا أضعف الروابط بين أولاد عمران والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وينتمي أعضاء المسيرية الأساسيين بين المتمردين السودانيين إلى أولاد عمران، بدءاً ببوكورا محمد فاضل من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وقد ارتقت هذه الروابط بالعلاقات بين أولاد عمران والمتمردين السودانيين والجيش الشعبي لتحرير السودان، وليس بالحكومة السودانية.[٦١٠]

في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ في غرب كردفان، اندلع قتال حول حقوق الأرض بين أولاد عمران ورجال قبائل من عشيرة الزيود المنافسة من المسيرية الفلاتة، ووقفت الخرطوم إلى جانب الزيود. بينما قاتل نوير مسلحين إلى جانب أولاد عمران (سودان تربيون، 2014b). وقد قُتِلَ حمدين عيسى في هذا القتال مع أكثر من ١٥٠ مقاتل من كلا الطرفين. وقد استؤنف الصراع في مارس/ آذار ٢٠١٥ (إذاعة تمازج، 2015g).[٦١١]

صراع جديد على الحدود المتنازع عليها

منذ اندلاع الحرب الجديدة في جنوب السودان في منتصف ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، شهدت ولاية الوحدة نشوب صراعات داخلية في السودان وجنوب السودان (ICG, 2015). لم تكن العملية مما لا يمكن التنبؤ به: فقد خلّف انفصال جنوب السودان عن السودان وراءه نزاعات مختلفة دون حل بين البلدين، مؤججاً لصراعات داخلية ومشجعاً كلٌ منهما على دعم المعارضة المسلحة لجارتها، وفي بعض الحالات، منحدراً بالأمور إلى قتال مباشر. ومن بين النقاط الساخنة هناك الحدود المادية الضبابية والمتنازع عليها وكذلك الحدود الرمزية بين مختلف الجهات المسلحة التي لا تستطيع هوياتها العرقية وحدها تفسير الانتماءات والولاءات المنسابة أو المتعددة.

وتأكيداً على ذلك، فإن الأزمة في جنوب كردفان، مسرح الحرب الرئيسي في السودان منذ عام ٢٠١١، كانت قد انتشرت سلفاً وتخطت الحدود. لم تفاقم سيطرة الجبهة الثورية السودانية على جزء من الحدود النزاع بين السودان وجنوب السودان، وإنما جعلت من المستحيل عملياً ايضاً حل النزاع الحدودي. وقد عقّد المسالة أكثر الوجود الجديد لمعارضة مسلحة أخرى هي الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على نفس الحدود. استمرت الخرطوم وجوبا، رسمياً، بالالتزام ببعثة مشتركة للمراقبة والتحقق من الحدود، لكن ظلت الخلافات قائمة بشأن مواقع الحدود والمنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح والحشد العسكري المستمر في المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح، ودور كل بلد في إيواء ودعم متمردي البلد الآخر، بما فيه داخل المنطقة الحدودية الآمنة منزوعة السلاح. انسحبت جمهورية جنوب السودان من البعثة المشتركة للمراقبة والتحقق من الحدود في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣ ولم تعد إلا في مايو/ أيار ٢٠١٤ على أمل أن تلفت الآلية الانتباه إلى وجود الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في كردفان حسب ما تقول التقارير (كريز، ص٣٠، ٢٠١٤).

في مارس/ آذار ٢٠١٦، بعد توجيه الخرطوم الاتهام إلى جوبا مرةً أخرى بدعم الجبهة الثورية السودانية، أغلقت الخرطوم أربع نقاط عبور حدودية رسمية كان قد تم إعادة فتحها قبل بضعة أسابيع بعد أن كانت قد أغلقت منذ عام ٢٠١١. وقد بددت هذه الخطوة الآمال الدولية الأخيرة بعودة العلاقات الثنائية بفضل عملية السلام في جنوب السودان. وتعيق الديناميات الحالية قدرة الطرفين على حل نزاعهما الحدودي، كما تمثل أيضاً تهديداً مباشراً إلى الـ١٠٠,٠٠٠ لاجئ من جنوب كردفان الذين ما زالوا يعيشون على جانب حدود ولاية الوحدة محاصرين بين منطقتي الحرب.

على الرغم من انفصال الدولة الجديدة عن السودان، واصلت الحكومة السودانية والمعارضة المسلحة التدخل في جنوب السودان لكن بشكل أقل عدوانية من أي وقت مضى. وما أن اندلعت الحرب الجديدة في جنوب السودان إلا وبدأت حكومة السودان والمعارضة السودانية بإرسال رسائل إلى مختلف أطراف جنوب السودان لحشد الدعم لأجندتهما في السودان. وقد حدّد متمردو الجبهة الثورية السودانية موقفهم بالقتال إلى جانب حكومة جنوب السودان ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة لاحتواء خطر فقدان قواعدهم الخلفية في ولاية الوحدة. وكانت ردة فعل الخرطوم هي قيامها بتقديم بعض الدعم للمتمردين في جنوب السودان؛ ورغم أن الدعم كان أقل سخاءً مما كان عليه قبل الانفصال، إلا إنه لم يكن أقل تهديداً لاستقرار المنطقة.

أظهرت كيانات فاعلة دولية بل حتى محلية ولوقت طويل عدم القدرة على معالجة صراعات السودان المتشابكة السابقة بطريقة شاملة. وكانت اتفاقية السلام الشامل مثالاً على ذلك: فقد أظهر الكثير من أصحاب المصلحة الدوليين والمحليين، من الشمال ومن الجنوب، إيماناً محدوداً بجدوى الوحدة. ولم

سوق لير في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ بعد أن تعرض للنهب على يد كلا الطرفين. © جيروم توبيانا

يكن كل أنصار استقلال جنوب السودان أنصاراً حقيقيين للمسلمين المهمشين في جبال النوبة والنيل الأزرق أو دارفور. فقد عملت الانقسامات في محيط السودان - في الجنوب والمنطقتين ودارفور لصالح الانفصاليين؛ ففي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، شعر أولئك الذين كانوا لا يزالوا يؤمنوا بوحدة السودان بالأسف إذ أن «طائرة دارفور كانت تقلع بينما كانت طائرة جنوب السودان تهبط».[٦١٢]

يبدو اليوم أن نزاع السودان والمعارضة المسلحة تأخذان طابعاً وطنياً وسياسياً متزايداً، بينما يبدو طابع الحرب والمعارضة المسلحة في جنوب السودان أكثر محلية وعرقية

إذا ما أريد لعملية السلام في جنوب السودان أن تنجح، فيجب تعلم الدروس من عمليات السلام السابقة في السودان- ليس فقط اتفاقية السلام الشامل، وإنما أيضاً العمليات الجزئية الموازية لا سيما في دارفور- فالوصفات التي فشلت في دارفور مثل الحلول الجزئية المفتقرة للتنسيق لصنع السلام وحفظ السلام والشمولية والمساءلة والعقوبات من التي أدارتها كيانات فاعلة منفصلة تتنافس بالغالب ولا تعمل على نحو مشترك، من غير المرجح أن تنجح في جنوب السودان أكثر مما في السودان.

إن التشابكات تجعل من الصعب حل أزمة جنوب السودان بمعزل عن السودان. ولقد تحول التركيز الدولي من العلاقات الثنائية إلى حل أزمة جنوب السودان الجديدة بدلاً من الصراع الذي طال أمده في السودان والذي استجاب له المجتمع الدولي بشعور متزايد بالارهاق، حسب ما اعترفت به جهات

فاعلة أجنبية (كريز، ص٣٩، ٢٠١٤). ومع ذلك، فإنه إذا أريد إقامة علاقات طيبة بين السودان وجنوب السودان وإذا أريد حل الصراع الجديد في البلاد، فسوف يكون من الأهمية بمكان وضع حد ونهاية لأزمة السودان الداخلية.

الخلاصة

قامت ورقة العمل هذه بإجراء دراسة استقصائية للنزاع في ولاية الوحدة منذ اندلاع الأعمال العدائية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٥، حينما واصلت قوات ميليشيات الحكومة، شن هجمات على جنوب ولاية الوحدة، بالرغم من توقيع كير ومشار لاتفاق سلام في أغسطس/ آب ٢٠١٥. وتوحي هذه الهجمات بأن الديناميات التي تتجلى في النزاع منفصلة إلى حد معين عن الأهداف السياسية العامة للطرف الآخر، وهذا الأمر يطرح مشاكل حول كيفية إمكانية تحقيق سلام مستدام في هذه الولاية.

في يوليو/ تموز ٢٠١٦، اندلع العنف مجددا بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. وانتشر المتمردون في جوبا لحماية قادتهم، الذين انضموا مؤخرا إلى حكومة الوحدة الجديدة، والتي تشكلت في أعقاب اتفاق أغسطس/ آب ٢٠١٥. ومن منطلق الخوف على سلامته، غادر مشار جوبا واستغل سيلفا كير فرصة غيابه لتعيين تعبان دينق نائبا للرئيس. وبهذه الحركة، فقد عرّض كير عملية السلام التي تتبناها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) لخطر حقيقي، والتي كانت تستند بشكل كبير على اتفاق جديد لتقاسم السلطة بين كير ومشار. ومن خلال اختيار شريك من النوير اقل خطرا- واقل شعبية- من مشار، تمكن الرئيس أيضا من تعميق الانقسام في المعارضة المنقسمة أصلا. ويبدو أنه يحي مجددا التحالف الذي كان عقده مع تعبان دينق عندما كان الأخير حاكما لولاية الوحدة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٥، في محاولة للتصدي لطموحات مشار. ورغم أن التنافس بين مشار وتعبان قد أخذ حاليا بعدا وطنيا، فإن الصراع على السلطة بين قائدي النوير الرئيسيين- واتباعهم- سيظهر على مسرح الأحداث مجددا في ولاية الوحدة، وعلى الأرجح بعواقب وخيمة على المدنيين المحليين. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦، ورد أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يستعد لشن هجوم ثالث في الموسم الجاف الذي يلوح على الأبواب.

منذ ١ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦، عندما حصل السودان على استقلاله من البريطانيين، ظل السلام في الجنوب هو الاستثناء وليس القاعدة. لقد قضى الجنوب ٤٣ عاما مما مجموعه ٦٠ عاماً يعاني من ويلات الصراعات. ويضرب منطق الصراع في جنوب ولاية الوحدة جذوره عميقاً في أنماط نشأت خلال الحرب الأهلية الثانية. فخلال تلك الفترة قام القادة العسكريين ببناء شبكات من الزبائن وأعادوا

توزيع غنائم الحرب وقاموا بعقد زيجات استراتيجية مما عزز مواقفهم في الولاية. وخلال تلك الفترة أيضا قامت الفصائل المتناحرة باستغلال الدعم الخارجي من الخرطوم للحصول على إمدادات حيوية وذخيرة، وكانت هذه الفترة أيضا هي الفترة التي نشأ فيها اقتصاد الحرب وأصبحت الحرب نمط حياة.

وقد استمر العديد من العناصر الفاعلة من نفس الطبقة النخوبية ليس فقط في الهيمنة على الشئون السياسية في ولاية الوحدة وإنما استمرت أيضاً في بقاء هيكل الحرب دون تغيير في العديد من النواحي. وبصورة سريعة نسبيا، تقطعت روابط الصراع الحالي عن أهداف مشار وتعبان دينق بحكومة مستقبلية لجمهورية جنوب السودان. وبدلا من ذلك، فقد اصبح التركيز منصبا على الغارات وتجميع الموارد. وبعيدا عن أن تكون الإغارة تطوراً جديداً في المناطق التي تشكل حاليا جنوب السودان، فإنها كانت منذ وقت طويل جزءاً من نمط الحياة النيلية. وقد تغيرت خلال الحرب الأهلية الثانية، عندما بدأ الجنود بشن الغارات باستخدام أسلحة أوتوماتيكية، وتجاوز عدد الماشية المسروقة والأرواح المزهقة قدرة وإمكانية الطرق التقليدية في فض النزاع، مما ترك آثار جراح وندوب عميقة في مختلف أنحاء المنطقة. وقد عاد المزيج القاتل للحرب والغارات إلى ولاية الوحدة. فشباب نوير بل، من بين آخرين، يغيرون على جنوب ولاية الوحدة دون اعتبار للعواقب. وجيل جديد من نوير الجنوب سيكبر دون أن يكون له ماشية يمتلكها مما يعني فقدان الفرصة في الزواج، إلا اذا انتقموا وقاموا أيضا بشن الغارات، مشعلين بذلك فتيل صراع طاحن بين النوير في ولاية الوحدة.

وقد أدى نشر حكومة جمهورية جنوب السودان لميليشيات النوير إلى إحداث انقسامات عميقة انعكست على حرب النوير الأهلية، والتي برزت خلال الحرب الأهلية الثانية. ومنذ اندلاع الصراع الحالي، لعبت الجهات الفاعلة الإقليمية الخارجية دورا بارزا، وخصوصاً الجماعات الدارفورية المتمردة وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. ولكن من منظور ولاية الوحدة، فإن أهم العناصر الفاعلة الخارجية في الشؤون السياسية للنوير هي حكومة جمهورية جنوب السودان، إلى جانب الفرقة الثالثة والفرقة الخامسة من بحر الغزال التابعتين للجيش الشعبي لتحرير السودان. فخلال الحرب الأهلية الثانية، كانت الخرطوم هي من يوفر الرعاية لحركة/جيش وحدة جنوب السودان وقوات دفاع جنوب السودان، مما أدى إلى انقسام النوير نتيجة دعم الجماعات المسلحة بالإمدادات بصورة انتقائية، وإضعاف جنوب السودان بصورة استراتيجية. وفي الصراع الحالي، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان هي التي قسمت النوير، كما أن استخدامها لنوير بل- الأمر الذي أذعنت له نخبة نوير بل بحماس- قد أتاح لها سبيل الحفاظ على السيطرة على الولاية الوحيدة ذات الغالبية من النوير في جمهورية جنوب السودان، بالرغم من سخط المجتمع بشأن أحداث جوبا التي وقعت في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ وبشأن «هيمنة الدينكا» الظاهرة على حكومة جنوب السودان.

استفادت نخبة نوير بل الملتفة حول غوين مونيتويل من التحالف مع جوبا، وحوّلت أجزاء من الولاية إلى إقطاعيات شخصية، وأجزاء أخرى إلى مناطق برية لا يجوز أن تتعرض للدمار أو النهب. وبالمقابل، وجدت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة نفسها مكبلة اليدين بسبب عدم اهتمام الخرطوم بدعم التمرد بالكامل، مما جعلها تعاني الأمرّين من أجل تأمين الإمدادات والمجندين. وعلاوة على ذلك، فإن هدف الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة الوطني حصرها في حدود الولاية. وقادت الحاجة البراغماتية لقبول حكومة تضم كير، الأمر الذي لن يلقى ترحيبا بين صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، قاد التنظيم المتمرد إلى تبني هدف ذو شقين. فمن ناحية، سعى المتمردون إلى الوصول إلى تسوية سياسية مع الأطراف التي يكرهها القادة والجنود الأكثر تشددا للنوير؛ ومن ناحية أخرى، شنوا حملة عسكرية في ولاية الوحدة. وجاءت التسوية السياسية التي تحققت بشق الأنفس مقابل الإضرار بشرعية الحركة بين السكان النوير في ولاية الوحدة. وللمفارقة، فإن مشار عندما غادر جوبا للمرة الثانية في عام ٢٠١٦، استعاد شرعيته في ولاية الوحدة.

وأما ما بدا بأنه ظل يمثل نجاحا نسبيا للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة على المستوى الوطني، بالرغم من الإخفاق التام على مستوى الولاية، فقد كان له عواقب وخيمة على مستقبل ولاية الوحدة. فخلال الحرب الأهلية الثانية، لم تكن ولاية الوحدة أبدا معقلا للجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي التسعينيات، كانت تهيمن عليها حركة/جيش وحدة جنوب السودان التابعة لماتيب، وميليشيات نوير بل أخرى، وفصيل مشار من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٣، كانت تحت الهيمنة السياسية للصراع بين غوين مونيتويل وتعبان دينق، وهو تكرار للصراع بين حركة/جيش وحدة جنوب السودان وفصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان – ناصر. وقد أصبحت شرعية تعبان دينق حاليا اقل مما كانت عليه حينما كان حاكما بلا شعبية. وبالتالي فإن من الصعب للغاية تصور نجاح تسوية سياسية مستدامة ضمن ولاية الوحدة. لقد حاربت الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من أجل قيام أعالي النيل الكبرى، ووفقا لاتفاق سلام أغسطس/ آب ٢٠١٥، ينبغي أن تكون قادرة على اختيار حاكم ولاية الوحدة. ولكن هناك قلة من أولئك الذين بقوا في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ممن يتمتعون بشرعية كافية لشغل منصب الحاكم. ومن المستبعد جدا أن يقبل غوين مونيتويل وبولجانغ تقليص سلطاتهما بشكل جذري، سواء في ولاية وحدة موحدة أو في ولاية ليج شمالية. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦، استقال بابيني مونيتويل من منصبه كنائب رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، ذاكرا ضمن أسباب الاستقالة اقتطاع أجزاء من مقاطعة مايوم بموجب مرسوم الولايات الثمانية والعشرين وعدم موافقته على تعاون شقيقه المستمر مع كير (مونيتويل، ٢٠١٦).

وهكذا، تظل ولاية الوحدة تواجه صراعين لم يجدا حلاً. فعلى أرض الواقع، هناك هوة واسعة بين نوير

بل وباقي عشائر النوير، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى صراع منخفض المستوى بلا توقف بينهم. أما في أوساط النخبة، فإن حاكم ولاية الوحدة يجب أن يتم اختياره من حركة فقدت معظم شرعيتها الشعبية، مما يثير مخاطر تكرار سيناريو الصراع الذي امتد على مدى ٢٠ عاما بين رياك مشار وتعبان دينق وغوين مونيتويل. وبالنظر إلى المسألة من خلال هذا المنظور، فإن ولاية الوحدة لن تنعم بالوحدة أبدا.

الملاحظات الهامشية

١. أثناء كتابة هذا الموضوع في مايو/ أيار ٢٠١٦، تم عقد مفاوضات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة بشأن الوضع الذي اقترحه كير لتقسيم جنوب السودان إلى ٢٨ ولاية وولاية الوحدة إلى ثلاث ولايات منفصلة. راجع القسم الثالث من ورقة العمل.

٢. لا يوجد هناك مصطلح مقبول عموما للمعارضة، والتي تضم أحيانا عناصر عسكرية وسياسية لا يمكن التمييز بينها. يستخدم هذا التقرير "الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة" للإشارة إلى حركة المعارضة والقوى المرتبطة.

٣. دينكا بادانغ ، إحدى عشائر دينكا النهر الموجودة في معظم الأراضي الحدودية بين السودان وجنوب السودان. حيث تتألف من دينكا نغوك في أبيي، ودينكا ميلوت وابيلانغ في أعالي النيل، إضافة إلى مجموعات أخرى. وفي ولاية الوحدة، يُشار إلى دينكا الور في أبيامنوم، ودينكا اويت ودينكا كويل في مقاطعة باريانغ مجتمعين باسم دينكا روينق. وبالتالي، وضمن الولايات ٢٨ التي اقترحها كير، فإن منطقة أبيامنوم وباريانغ ستعرف باسم "ولاية روينق". كما يُعرف دينكا اويت ودينكا كويل باسم دينكا بانارو

٤. راجع تقرير لجنة الاتحاد الإفريقي للتحقيق في جنوب السودان (٢٠١٤)

٥. أنظر القسم الثاني من ورقة العمل هذه.

٦. من الناحية الاستراتيجية، يسمح هذا الأمر للخرطوم بالسيطرة على حقول النفط، والإبقاء على قوات المتمردين الجنوبية ضعيفة ومنقسمة. لمناقشة مصطلح "حرب النوير الأهلية"، راجع جوك وهاتشينسون (١٩٩٩).

٧. على سبيل المثال راجع مادوت- اروب (٢٠٠٦، صفحة ٣٢٩-٥٤).

٨. راجع القسم الثاني من ورقة العمل هذه لوصف مفصل لهذا الصراع.

٩. راجع القسم الثاني من ورقة العمل هذه.

١٠. للاطلاع بشكل كامل على هذا التنافس، انظر القسم الثالث من ورقة العمل هذه. بالرغم من صحة حقيقة انضمام بعض نواب ماتيب، مثل بيتر قديت، إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، فإن نوير بل ككل قد دعموا بشكل كبير غوين مونيتويل، والغالبية العظمى من القادة الذين شكلوا الجزء الأكبر من القيادة العسكرية الأولى للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة كانوا مقاتلين في قوات دفاع جنوب السودان تحت إمرة مشار، أكثر مما هم أعضاء في حركة/جيش وحدة جنوب السودان تحت إمرة ماتيب. وإن كان هناك ما يُقال، فإن الصراع في ولاية الوحدة إعادة لهيكل التوتر بين المجموعتين بعد انسحاب ماتيب من قوات دفاع جنوب السودان.

١١. راجع القسم الرابع من ورقة العمل هذه.

١٢. في ٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥، قام سيلفا كير باستبدال طيب غاتلواك بستيفن بواي، من نوير بل أيضا، وقائد سابق في الفرقة الأولى للجيش الشعبي لتحرير السودان القسم الأول، والتي تتمركز في الرنك، في أعالي النيل. كما نقل الجيش الشعبي لتحرير السودان بنقل تسلسل قيادتها، بحيث يكون ماثيو بولجانغ مسؤولا مباشرة أمام "باول مالونغ اوان" رئيس الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان، وليس من خلال قائد الفرقة الرابعة.

١٣. كان مقترح إقامة ولاية الوحدة جزء من حملة في السودان الشمالي "لأقلمة" الجنوب بتقسيمه إلى مناطق أصغر، وبالتالي إضعاف قدرته على مقاومة حكم الخرطوم. واستراتيجية فرق- تَسُد هي النظير المؤسسي لمحاولة حكومة السودان العسكرية الأكثر نجاحا لتقسيم الجنوب، التي تجسدت خلال الحرب الأهلية الثانية وشملت دعم الفصائل المتمردة من الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد الحركة الرئيسية. راجع بادال، من بين آخرين (١٩٨٦ صفحة ١٤٤).

١٤. ينص اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ على أن تكون الحدود التي قسمت المديريات الجنوبية والشمالية للسودان في ١ يناير عام ١٩٥٦، وهو تاريخ استقلال السودان، هي الحدود بين السودان وجنوب السودان، في حال اختيار الجنوب للانفصال، كما حصل على أرض الواقع. راجع كريز (٢٠١٣).

١٥. تم منح شيفرون ترخيص للتنقيب عن النفط في عام ١٩٧٠. وقد تم اكتشاف النفط في أواخر السبعينات في حوض المجلد بالقرب من بانتيو عاصمة ولاية الوحدة الحالية. وزاد اكتشاف النفط كثيرا من رغبة الحكومة السودانية في السيطرة على المنطقة الحدودية الواقعة بين الاقاليم الشمالية والجنوبية للسودان، حيث توجد معظم موارد النفط

هناك. وكان النزوح بسبب تطوير النفط والصراع على حق ملكية النفط من العوامل التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية الثانية. راجع مورو (٢٠٠٩) وباتي (٢٠٠٧)

١٦. يؤكد دوغلاس جونسون على أن أول حقول نفط في السودان تم إعطاؤها اسماء وهمية بهدف إخفاء موقعها (جونسون، ٢٠١٢ ب، الصفحة ٥٦٥)

١٧. هدفت المقترحات أيضا إلى المطالبة دون وجه حق بضم المناطق الغنية باليورانيوم والنحاس في كافيا كنجي (الآن منطقة متنازع عليها على الحدود بين بحر الغزال في جنوب السودان وجنوب دارفور في السودان)، والأراضي الزراعية المنتجة حول الرنك (في شمال أعالي النيل حاليا) إلى المناطق السودانية.

١٨. راجع جونسون (٢٠١١، صفحة ٥٣)

١٩. في ورقة العمل هذه، يشير مصطلح حكومة جمهورية جنوب السودان إلى الدولة المستقلة التي انفصلت عن السودان منذ ٩ يوليو/ تموز ٢٠١١. ويشير مصطلح السودان الجنوبي إلى الجزء الجنوبي من السودان قبل الانفصال.

٢٠. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار في أديس أبابا في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٢١. صارت ولاية الوحدة ولاية رسمية في عام ١٩٩٤ بعد إقامة النظام الاتحادي في السودان، وظلت حدود الولاية التي تم وضعها في حينها حتى إعلان كير في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥ عن إقامة ٢٨ ولاية جديدة في جنوب السودان.

٢٢. عادة ما يفرق علماء الأنثروبولوجيا بين النوير الغربيين الذين يعيشون على الضفة اليسرى لنهر النيل، والنوير الذين يعيشون في الجهة الشرقية منه وهم يشكلون أغلبية الجماعة. وتنقسم عشيرة جيكاني، الذين هاجر جزء منهم من غرب نهر النيل إلى شرقه، عموما إلى جيكاني الغربيين وجيكاني الشرقيين.

٢٣. يعرف بحر العرب باسم كير عند الدينكا وباسم شول في عند النوير. ولتسهيل الإشارة إليه، تستخدم ورقة العمل هذه الاسم العربي للنهر.

٢٤. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (٢٠١٢أ).

٢٥. راجع، مثلا، مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (٢٠١٥د).

٢٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار في أديس أبابا في مارس/ آذار ٢٠١٥، ومع مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في لير بيتر كيا جال، في لير، مايو/ أيار ٢٠١٥. راجع جونسون (١٩٩٤، صفحة ٤٥، ٣١٢)

٢٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار في أديس أبابا في مارس/ آذار ٢٠١٥ ومع عضو البرلمان من ولاية الوحدة، في جوبا مايو/ أيار ٢٠١٥

٢٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أعضاء برلمان من النوير، في جوبا، مايو/ أيار ٢٠١٥

٢٩. حارب العديد من النوير على كلا الجانبين خلال الحرب الأهلية الثانية، حيث غيّر العديد من القادة ولائهم. وتشير مسيرة باولينو ماتيب على التفاعل المعقد للولاءات الذي تميزت به ولاية الوحدة خلال هذه الفترة. كان ماتيب جزء من قوات حركة الأنيانيا ٢ التي هاجمت آبار نفط شركة شيفرون في عام ١٩٨٤، مما تسبب في تعليق الشركة لعملياتها في جنوب السودان. وبعد هزيمة الحركة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، تلقت قواته الدعم من الخرطوم. في عام ١٩٩٨انضم رسميا للقوات المسلحة السودانية كلواء. في عام ٢٠٠٦، التحق أخيرا بالجيش الشعبي لتحرير السودان كنائب للقائد العام، وهي رتبة تشير لأهميته العسكرية الكبيرة في السودان الجنوبي. وتم بعد ذلك تهميشه في الجيش الشعبي لتحرير السودان واصبح دوره شرفيا. وقد توفي في عام ٢٠١٢.

٣٠. راجع يونغ (٢٠١٥، صفحة ١٧)

٣١. فيما يتعلق بالروايات المهمة عن التاريخ الحدودي المعقد لولاية الوحدة خلال الحرب الأهلية، والتي يدين لها التحليل في ورقة العمل هذه بالشكر، راجع مثلا التحالف من أجل العدالة الدولية (٢٠٠٦)؛ غاغنون ورايل (٢٠٠١)؛ هيومان رايتس ووتش (٢٠٠٣). وقد تمت تغطية انقسام ١٩٩١ في الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان من قبل العديد من الكتاب، لا سيما أولئك الذين شاركوا في النضال الجنوبي. راجع أكول (٢٠٠٣) ونيابا (١٩٩٧)، من بين آخرين.

٣٢. راجع دي وال (١٩٩٣). تم تطوير العديد من هذه الآليات في أبيي. وفي فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل، استمر استخدامها لخلق الاحتلال بحكم الأمر الواقع– وللمطالبة بالمنطقة من أجل الاستخدام الحصري لحكومة السودان ومؤيديها. راجع كريز (٢٠١١).

٣٣. من المثير للسخرية أن العديد من قوى ميليشيات النوير حملت السلاح في البداية لحماية نفسها من هجمات الميليشيات العربية التي تعمل لصالح الخرطوم.

٣٤. المرجع المعتمد لما يعتبر تحولات مذهلة في الولاء والتسميات هو جونسون ٢٠١١.

٣٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/أذار ٢٠١٥؛ ومع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع مدنيين من نوير بل، في مانكين، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٣٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥، ورياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٣٧. هناك عوامل إضافية تساعد في تفسير سمعة نوير بل بأنهم "محاربون" في ولاية الوحدة وسبب هيمنتهم العسكرية. فبالنظر إلى مركزية مايوم في محاولة حكومة السودان في زعزعة استقرار الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان التي أوجدت بكل تأكيد اقتصادا عسكريا بين نوير بل، الذين كان الجندي بالنسبة لهم أحد أضمن السبل للتقدم في المجتمع، فإن المجموعة أعاقها أيضا عدم وجود مدارس في المقاطعة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٠-٢٠٠٠. ومن بين الشخصيات السياسية البارزة في ولاية الوحدة، فإن أقوى أصوات نفوذا جاءت من غويت، وكوش، ولير، وربكونة حيث كانت هناك مدارس، وليس من مايوم، التي ينحدر منها الجزء الأكبر من القادة العسكريين في الولاية.
٣٨. من اجل تحليل جيّد لمنطق اقتصاد الحرب ، راجع بنواد (٢٠١٤).
٣٩. أحد الآثار المترتبة لإعلان جوبا عام ٢٠٠٦ على الجيش الشعبي لتحرير السودان، راجع يونغ (٢٠٠٦).
٤٠. راجع القسم الرابع من ورقة العمل هذه.
٤١. قديت متزوج من شقيقة غوين وبابيني مونيتويل، على سبيل المثال. راجع القسم الرابع من ورقة العمل هذه.
٤٢. مع إعلان الناصر في أغسطس/ آب ١٩٩١، انشق فصيل الجيش الشعبي لتحرير السودان- الناصر عن الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكانت المجموعة هي الأولى في سلسلة من الفصائل التي حاربت الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال التسعينيات، وفي كثير من الأحيان بدعم حكومة السودان. تم التوقيع على إعلان الناصر الأولي من قبل رياك مشار ولام أكول، أحد قادة الشلك البارزين في الجيش الشعبي لتحرير السودان حينذاك.
٤٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/أذار ٢٠١٥؛ ومع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛؛ ومع مدنيين من نوير بل، في مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥. وقامت التنظيمات التي يقودها رياك مشار مع عدد من نفس أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان - الناصر بتغيير أسماءها مرارا وتكرارا خلال هذه الفترة، حيث أصبح الجيش الشعبي لتحرير السودان – الفصيل المتحد ثم اصبح حركة/ جيش استقلال جنوب السودان.
٤٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ماثيو بولجانغ، في مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع مسؤول سوداني سابق، في موقع سري، في يونيو/ حزيران٢٠١٥. يشير مصطلح "حرب النوير الأهلية" إلى فترة الصراع الداخلي وسط النوير والتي قامت الخرطوم خلالها بدعم مجموعات مختلفة من جماعات النوير لإضعاف الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو تكتيك أدى إلى تحويل النزاع إلى نزاع داخلي. راجع جوك وهاتشينسون (١٩٩٩)
٤٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥، ومع مدنيين من نوير بل، في مايوم ومانكين، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٤٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سوداني سابق، في موقع سري، في يونيو/ حزيران٢٠١٥.
٤٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من نوير دوك، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، بل غاتكوث في أديس أبابا، في حزيران/ تموز ٢٠١٥.
٤٨. راجع القسم الرابع في ورقة العمل هذه، والذي يبين بتفصيل أكثر تجربة نوير بل خلال فترة اتفاق السلام الشامل.
٤٩. راجع مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١١- صفحة ٤)
٥٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين حكوميين محليين ومدنيين في مقاطعات ربكونة وباريانغ، في ولاية الوحدة، في يونيو/ حزيران- يوليو/ تموز ٢٠١٢.
٥١. أجيز قانون إدارة العائدات النفطية من قبل المجلس التشريعي في عام ٢٠١٣. وعند كتابة ورقة العمل هذه، لم يكن قد تم التوقيع عليه بعد من قبل الرئيس كير. راجع أيضا سافاج ٢٠١٤.
٥٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع المقيمين في مقاطعة باريانغ القريبة من حقل تور في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٥٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع وزراء الولاية، في بانتيو، في يوليو/ تموز ٢٠١٢، ومع رياك مشار وزوجته أنجلينا تيني وقائد زميل في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة ازيكيال لول غاتكوث، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٥٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٥٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أعضاء المجلس التشريعي في الولاية، في بانتيو، في يوليو/ تموز ٢٠١٢. راجع أيضا مجموعة الأزمات الدولية ٢٠١١.
٥٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار وأنجلينا تيني، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥، ومع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع عضو في البرلمان ومسؤول سابق في لير في مايو/ أيار ٢٠١٥؛ ومع مدنيين من نوير بل، في مانكين، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٥٧. كان باقان أموم اوكيش السياسي الأبرز بين الشلك في جنوب السودان والأمين العام السابق للحركة الشعبية لتحرير

السودان. وكان باقان واحدا من إحدى عشرة محتجزا من الحركة الشعبية لتحرير السودان تم اعتقالهم في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ بعد أن اتهمهم كير بالتحريض على انقلاب في جوبا. وبينما كان المحتجزون وحدة مفاوضات مستقلة نوعا ما في حد أديس أبابا في عام ٢٠١٤، فإن سبلهم تباعدت. جيمس واني إيقا هو سياسي بارز من الاستوائية ونائب الرئيس الثاني الحالي لجنوب السودان.

٥٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار وازيكيال لول غاتكوث، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٥٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع انجلينا تيني ورياك مشار في أديس أبابا في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٦٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مابك لانغ، في جوبا وبيدا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤. ومع مسؤول آخر من باريانغ، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥. ومع رياك مشار وازيكيال لول غاتكوث، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥. لمزيد من التفاصيل حول تأثير الشؤون السياسية على مستوى الولاية على مقاطعة باريانغ خلال هذه الفترة، راجع القسم الرابع من ورقة العمل هذه.

٦١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع انجلينا تيني وازيكيال لول غاتكوث، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥، ومع بل جاتكوث، في أديس أبابا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٦٢. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٤ب). وشملت تعيينات كير عددا من الشخصيات المثيرة للجدل نظرا لقربها من حزب المؤتمر الوطني، مثل رياك غاي وتيلر دينق.

٦٣. مقابلة كاتب هذه الورقة مع انجيلينا تيني، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٦٤. راجع سودان تريبيون (٢٠١٣ب)

٦٥. في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ كان قائد الفرقة الرابعة هو جيمس كوانغ كول. وكان قد حل محل جيمس جادويل- قائد من نوير بل وكان مقربا من تعبان دينق- تقريبا في نفس الوقت الذي حل فيه غوين مونيتيل مكان تعبان دينق، مما يشير إلى مدى تعقيدات سياسات القوة في ولاية الوحدة بحيث لا يمكن اختزالها في مسألة الولاء للقبيلة.

٦٦. تم دمج هذه القوات في القوات المسلحة السودانية، وذُكر أنها قاتلت في دارفور في عام ٢٠٠٥.

٦٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من نوير بل، في مقاطعة مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٦٨. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٣د).

٦٩. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١١).

٧٠. أصبح ماكال كول في وقت لاحق القائد الرئيسي للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة المعارضة في ولاية الوحدة.

٧١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ماثيو بولجانغ ومدنيين نوير بل، في مايوم، مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥، ومع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥. وحول قاتدينغ، راجع توبيانا (٢٠١٥ ب) وهاتشينسون وبيندل (٢٠١٥).

٧٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ويونيو/ حزيران٢٠١٥.

٧٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ويونيو/ حزيران٢٠١٥، ومع بل غاتكوث، في أديس أبابا، في يونيو/ حزيران٢٠١٥.

٧٤. للمزيد من التفاصيل عن خلفية بيتر قديت العائلية، راجع القسم الرابع والخامس من ورقة العمل هذه. دمج حركة/ جيش وحدة جنوب السودان مع قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب اتفاقية الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧.

٧٥. مقابلة كاتب هذه الورقة مع كول دينق الاك المسؤول الإداري الأول في أبيي وسفير جنوب السودان السابق لدى روسيا في جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٧٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٧٧. راجع كريز (٢٠١١).

٧٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، في جوبا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٧٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولي ولاية الوحدة، في جوبا، في أبريل/ نيسان ٢٠١١.

٨٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من منظمات دولية غير حكومية، في جوبا، أبريل/ نيسان ٢٠١١. راجع أيضا إلى منظمة العفو الدولية ٢٠١٢.

٨١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بل غاتكوث، في أديس أبابا، في يونيو / حزيران ٢٠١٥.

٨٢. برزت الأدلة على أن مواد حركة/ جيش تحرير جنوب السودان هي في الأصل للقوات المسلحة السودانية خلال توغل الجماعة المتمردة في أبيي بتاريخ ٢٦ مايو/ أيار ٢٠١٢، عندما دخل ٧٠٠-٨٠٠ رجل إلى المنطقة ومعهم ٦٠ مركبة ورشاشات ثقيلة وقاذفات صواريخ، وأسلحة مضادة للطائرات. تفاوضت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي على انسحاب حركة / جيش تحرير جنوب السودان مع القوات المسلحة السودانية مباشرة – وهذا مؤشر آخر على

أن حكومة السودان ترعى مباشرة حركة/ جيش تحرير جنوب السودان (مقابلات كاتب هذه الورقة الهاتفية مع مسؤولين من منطقة أبيي في مايو/ أيار ٢٠١٢).

٨٣. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٢ أ).

٨٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من نوير بل، في مقاطعة مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع بل غاتكوث، في أديس أبابا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥. في عام ٢٠١٤ أطلقت الخرطوم سراح غاي يواتش، والذي انضم فيما بعد للحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة في أعالي النيل. لا تزال الأسباب الأولية لحبسه غير واضحة. وقد زعم بعض مسؤولي الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة أن بابيني مونيتويل حرض على الاعتقال من خلال لفت انتباه القوات المسلحة السودانية إلى قيام غاي يواتش سابقا بقتل عقيد في القوات المسلحة السودانية في كردفان، مما أفسح الطريق أمام بابيني لتولي قيادة التنظيم. وبحلول يونيو/ حزيران ٢٠١٥، انشق غاي يواتش عن صفوف المتمردين وانضم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا، بعد وساطة غوين مونيتويل (مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا في يوليو/ تموز ٢٠١٥، ومع بل غاتكوث في موقع سري في يوليو/ تموز ٢٠١٥). في ٢٣ سبتمبر/ تشرين الأول، تم تعيين غاي يواتش برتبة فريق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، من دون دور محدد. راجع هيئة خبراء الأمم المتحدة (٢٠١٦ صفحة ١٤)

٨٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بابيني مونيتويل، في جوبا، في أبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران ٢٠١٤، ومع ماثيو بولجانغ، في مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٨٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قادة نوير بل، بما فيهم ماثيو بولجانغ، والمدنيين في مقاطعة مايوم في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٨٧. للاطلاع على روايات موسعة حول أحداث ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، راجع لجنة الاتحاد الإفريقي للتحقيق في جنوب السودان (٢٠١٤)، وهيومان رايتس ووتش (٢٠١٤)؛ وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (٢٠١٤ ب).

٨٨. للاطلاع على روايات حول بداية للمعارضة، راجع يونغ ٢٠١٥.

٨٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار وانجلينا تيني، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥، ومع وانغ تشوك ألفرقة الرابعة السابقة) للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٤ ومايو/ أيار ٢٠١٥، مع أعضاء آخرين في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤، وفي لير في مايو/ أيار ٢٠١٥، وفي أديس أبابا، في حزيران يونيو ٢٠١٥، ومع رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان سابقا جيمس هوث ماي، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٩٠. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول من الدينكا، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٩١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع أحد مثقفي النوير، في جوبا، في نيسان / أبريل ٢٠١٥.

٩٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٩٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار وقادة آخرين من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١١، مع جيمس هوث، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع وانغ تشوك، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٩٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في مواقع سرية، في مايو/ أيار ٢٠١٤

٩٥. مقابلة كاتب هذه الورقة مع وانغ تشوك، في لير، في مايو/ أيار عام ٢٠١٥. كان أكبر المسؤولين في هذه الشركة هو العميد مايكل ميجور اير من الدينكا. راجع لجنة الاتحاد الإفريقي للتحقيق في جنوب السودان (٢٠١٤، صفحة ١٧١)، ومجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٥، صفحة ١٠).

٩٦. أتى هؤلاء المتمردين من عدد من مختلف المجموعات المتمردة السودانية التي تعمل عبر الحدود في السودان، والتي دعمت حكومة جمهورية جنوب السودان خلال الحرب الأهلية الحالية، وخصوصا خلال مواجهات عام ٢٠١٤. ويستكشف القسم الخامس من ورقة العمل هذه تفاصيل هذا الدعم، ومدى صعوبة تحديد أي مجموعة كانت نشطة بالفعل في فترة معينة.

٩٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، بمن فيهم رياك مشار وبيتر قديت، في ولاية الوحدة، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤، وفي أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥، ومع ضباط بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا وبانيتو، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مراقبين دوليين، في جوبا وبانيتو، في مارس/ آذار- أبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع مابك لانغ، في بانتيو، في أبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع قادة من حركة العدل والمساواة، في مواقع سرية، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

٩٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سكان بانتيو النازحين، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٩٩. مقابلة هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع مسؤول دولي في منظمة غير حكومية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣.

١٠٠. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا التمييز بين الدينكا من ولاية الوحدة وغيرها من الأماكن لم تتم ملاحظته بشكل منتظم. وتفيد العديد من المصادر في باريانغ إلى أن الجنود النوير قتلوا نحو ٤٠ مدنيا من الدينكا في ليلي في منتصف ديسمبر/ كانون الأول، بعد وقت قصير من عمليات القتل في جوبا. (مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من الدينكا في مقاطعة باريانغ، في أماكن مختلفة، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، ومع سكان نازحين من الدينكا والنوير، في بانتيو وجوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

١٠١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول في شركة النفط وصحفي محلي، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

١٠٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥، ومع وانغ تشوك وقادة آخرين من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥. راجع مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٥، صفحة ١٠).

١٠٣. مقابلة هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع مسؤول في منظمة غير حكومية، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣.

١٠٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سكان بانتيو النازحين في جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

١٠٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في مواقع سرية، في مايو/ آيار- وديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، وفي يناير/ كانون الثاني ويونيو/ حزيران ٢٠١٥.

١٠٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤.

١٠٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين ومسؤولين سابقين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في مواقع سرية، وعبر الإنترنت في مايو/ أيار ٢٠١٤ وفبراير/ شباط ٢٠١٦، ومع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

١٠٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

١٠٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤.

١١٠. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

١١١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في موقع سري في مايو/ أيار ٢٠١٤.

١١٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

١١٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين سابقين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في مواقع سرية، وعبر الإنترنت في يونيو/ حزيران ٢٠١٥ وفبراير/ شباط ٢٠١٦

١١٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤- يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥.

١١٥. مقابلة كاتب هذه الورقة عبر الإنترنت مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في فبراير/ شباط ٢٠١٦.

١١٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

١١٧. مراسلات كاتب هذه الورقة مع موظف سابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مايو/ أيار ٢٠١٥.

١١٨. مقابلة كاتب هذه الورقة عبر الإنترنت مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في فبراير/ شباط ٢٠١٦.

١١٩. مقابلة كاتب هذه الورقة عبر الإنترنت مع مسؤول سابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في فبراير/ شباط ٢٠١٦.

١٢٠. مقابلة كاتب هذه الورقة عبر الإنترنت مع مسؤول سابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في فبراير/ شباط ٢٠١٦، راجع نغيثي (٢٠١٤) لمشاهدة فيديو المؤتمر الصحفي.

١٢١. رسالة سرية اطلع عليها كاتب هذه الورقة.

١٢٢. مقابلة كاتب هذه الورقة عبر الإنترنت مع مسؤول سابق لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في فبراير/ شباط ٢٠١٦.

١٢٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع وانغ تشوك ومع ضباط سابقين آخرين في الفرقة الرابعة، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥. راجع أيضا بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٠١٤ ب، الصفحات ٤١-٤٢).

١٢٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع نيلسون تشول، قائد الفرقة الرابعة في باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول٢٠١٤.

١٢٥. شركة بايونير الكبرى لعميات البترول هي شركة تشغيلية مشتركة مسؤولة بشكل شامل عن استخراج النفط في ولاية الوحدة. وقد نظم عمال النوير أنفسهم وبعد ذلك دعوا المدنيين النوير من القرى المجاورة من اجل الانضمام للهجوم على عمال النفط في الدينكا (مقابلات كاتب هذه الورقة مع المدنيين، بالقرب من حقل النفط توما الجنوبية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤).

١٢٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مابك لانغ، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول٢٠١٤.
١٢٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول في شركة النفط في جوبا في مايو/ أيار ٢٠١٥.
١٢٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من شركة النفط، في مواقع سرية، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤- يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥ ويونيو/ حزيران- يوليو/ تموز ٢٠١٥. كان إنتاج النفط في جنوب السودان يصل إلى قرابة ٦٠,٠٠٠ برميل يوميا قبل بداية الأزمة، وانخفض بشكل كبير منذ قررت حكومة جمهورية جنوب السودان وقف إنتاج النفط في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢ ردا على خلاف مع حكومة السودان. وأنتجت ولاية الوحدة ما يقرب من ٣٥٪ من إجمالي إنتاج النفط في جنوب السودان قبل الإيقاف.
١٢٩. مقابلة كاتب هذه الورقة الهاتفية مع مسؤول في شركة بايونير الكبرى لعمليات البترول في مايو/ أيار ٢٠١٦.
١٣٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع التجار في باريانغ في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٣١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان في توما الجنوبية، في باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٣٢. على الرغم من الخطاب الدائر حول الاثنية، فإن الأسباب الكامنة وراء هذه الحرب لا يمكن اقتصارها على العرقية، كما يتضح من حقيقة أن بيتر بادنغ، نائب ستيفن بل من النوير، اختار أن يبقى مع الحكومة. وبقي في جاو مع جنود الدينكا الأساسين الذين ظلوا على ولائهم للجيش الشعبي لتحرير السودان، للسيطرة على الدبابات والمدفعية.
١٣٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع نيلسون تشول، قائد الفرقة الرابعة، في باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول، ومع مسؤول من الدينكا من باريانغ، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥. وكانت القوات الموالية هي بقايا وحدة في الفرقة الرابعة في باريانغ إلى جانب نغويت المحليين (الشباب)، الذين كانوا منظمين بشكل فضفاض بعد انفجار الأزمة، وشكل نغويت غالبية المشاركين في المواجهات.
١٣٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مفوض مقاطعة باريانغ، في باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٣٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع النازحين بالقرب من باريانغ في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٣٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، ومع صحفي محلي، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥. وذُكر أن مدنيين من الدينكا قد قتلوا امرأة في النوبة كانت متزوجة من أحد أفراد النوير مع أطفالها الخمسة.
١٣٧. استخدام كلمة "الدينكا" كإهانة لنوير بل تعتبر مؤشرا على الطابع العرقي المبكر للصراع، والى مدى ضبابية الخط الفاصل بين الولاء السياسي والفئات العرقية خلال الحرب.
١٣٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عاملين في منظمات دولية غير حكومية في جوبا في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، ومع شهود مختلفين على القتال في مقاطعة مايوم ووانغكي في مايو/ أيار ٢٠١٥.
١٣٩. انتقلت الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة إلى بلدة مايوم في ٦-٧ يناير/ كانون الثاني وحاولت السيطرة عليها، ولكن الجيش الشعبي لتحرير السودان أحكم سيطرته على البلدة في ٧ يناير/ كانون الثاني.
١٤٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٤١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع السكان النازحين من بانيتو، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤؛ ومع وانغ تشوك وقادة آخرين من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع ماثيو بولجانغ، في مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
١٤٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في مواقع سرية، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٤٣. مع نهاية يناير/ كانون الثاني، نجح الجيش الشعبي لتحرير السودان في استعادة السيطرة على ٤٠ دبابة من الفرقة الرابعة السابقة (مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥).
١٤٤. استثناءً للاستقرار في أبيامنوم ومايوم وباريانغ هو جنوب مايوم، حول مانكين، والتي كانت تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة حتى منتصف عام ٢٠١٤.
١٤٥. راجع، مثلا، هيومان رايتس ووتش (٢٠١٤، صفحة ٣٦) وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٠١٤أ). كان هناك ما يشبه تأثير الكرة الثلجية التي تكبر أثناء تزحلقها: فالمدنيون من بانتيو هربوا نحو اقصى الجنوب مع تقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان، وانضم إليهم سكان البلدات والبلدات التي تم اجتياحيها على يد القوات الحكومية.
١٤٦. راجع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) (٢٠١٤أ، صفحة ٢).

١٤٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع زعيم بارز من قبيلة نوير دوك، في لير، في يونيو ٢٠١٤. بحلول يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، نهبت قوات المعارضة سوق لير، والذي كان يديره إلى حد كبير التجار السودانيين. راجع توبيانا (٢٠١٥أ). بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، تم تعيين غديون بادينغ كزعيم أعلى لليرِ الكبرى، بما في ذلك مقاطعات بانييجار ومايندبت وليرِ وكوش ، غير أنه اعتاد أن يقدم نفسه بوصفه الزعيم الأعلى لنوير دوك. راجع إذاعة تمازج (٢٠١٦).

١٤٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مثقف من بايينجار، في جوبا، في أبريل/ نيسان ٢٠١٥.

١٤٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع شاهد، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤. راجع توبيانا (٢٠١٥أ).

١٥٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود، في بانيتو وليرِ، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤. راجع توبيانا (٢٠١٥أ).

١٥١. مقابلات الكاتب مع المدنيين النازحين من جنوب ولاية الوحدة، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ ويوليو/ تموز ٢٠١٥.

١٥٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع المدنيين النازحين من لير والمناطق المحيطة بها، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ ويوليو/ تموز ٢٠١٥.

١٥٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع المدنيين من لير، في لير وبانتيو، في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ٢٠١٤. راجع توبيانا (٢٠١٥أ).

١٥٤. راجع مثلا ايفانز-بريتشارد (١٩٤٠) وهاتشينسون (١٩٩٦).

١٥٥. ملاحظات كاتب هذه الورقة في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ ومايو/ أيار ٢٠١٥؛ ومقابلات كاتب هذه الورقة مع عمال الإغاثة الإنسانية، في رمبيك، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤، وجوبا، في أبريل/ نيسان ٢٠١٥. راجع منظمة أطباء بلا حدود (٢٠١٤).

١٥٦. تم اجتياح الميناء على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال هجومه عام ٢٠١٥.

١٥٧. ملاحظات كاتب هذه الورقة، في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ ومايو/ أيار ٢٠١٥؛ ومقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول الإغاثة الإنسانية في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، وهيئات أخرى في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع الناجين والشهود على عمليات القتل من النوير والدينكا، في بانتيو وليرِ، في مايو/ أيار- حزيران يونيو ٢٠١٤، ومع عامل إغاثة إنسانية، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٤. راجع توبيانا (٢٠١٥أ) ولجنة الاتحاد الإفريقي للتحقيق، في جنوب السودان (٢٠١٤، صفحة ١٧٥).

١٥٨. كان الزعيمان اللذان تم أخذهما من غير، في غو بايام، هما نهيال شاكوث مالك وماشيك نيتريو ليا. وأعادت هذه الهجمات ذكرى حملات الإعدام التي استهدفت الزعماء التقليديين والتي وقعت في مقاطعة بايينجار في فبراير/ شباط من العام نفسه. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة من لير، في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤، وفي موقع سري في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

١٥٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع امرأة من الدينكا متزوجة من رجل النوير، في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع مدنيين النوير، في بانتيو وليرِ، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع مسؤولي الإغاثة الإنسانية في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة وهيئات أخرى، في كوش وليرِ، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

١٦٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود، في لير وبانتيو، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

١٦١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع برلماني سابق مؤيد للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع امرأة من الدينكا، في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع إداريين من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير وكوش، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع المتحدث باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة لول رواي كونغ، في نيروبي، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ وشاهد من لير، في موقع سري، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤. مراسلات كاتب هذه الورقة مع خبير جنوب السودان جون رايل، في أكتوبر ٢٠١٤؛ راجع يونغ (٢٠٠٧). ليس هناك سجل بتورط إل أي إل جون آخر في هجوم عام ٢٠١٥.

١٦٢. شغل تاكير رياك منصب مفوض في لير خلال الفترة ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٠، حتى قام تعبان دينق، في أعقاب الاحتجاجات المحلية ضد حكمه، بعزله. وهو معروف أيضا باسم ستيفين تاكير رياك وورد اسمه خطأ على "ستيفن ثياك رياك" في لجنة الاتحاد الإفريقي للتحقيق في جنوب السودان (٢٠١٤، صفحة ١٧٥). في مايو/ أيار ٢٠١٥، تم تعيينه وزيرا لولاية الوحدة في الحكومة المحلية. (سودان تريبون ٢٠١٥ن).

١٦٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود، وزعيم، وقادة شبابين، في لير، وبانتيو وجوبا في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤ وأبريل/ نيسان ومايو/ أيار عام ٢٠١٥، ومع سلطات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير وكوش، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤. وقد استخدم تاكير رياك النساء لجمع معلومات حول مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ولجمع المواد الغذائية (مقابلات كاتب هذه الورقة مع السكان النازحين من لير، في جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

١٦٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع المدنيين النازحين من بانتيو، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٤، وفي جوبا، في أبريل/ نيسان ٢٠١٥، وكذلك مع إداري في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في كوش، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤.
١٦٥. راجع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٠١٥أ).
١٦٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، في بانتيو وجوبا، في أبريل/ نيسان ومايو/ أيار ٢٠١٤، ومع أحد أفراد نوير بل في الحركة الشعبية لتحرير السودان، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.
١٦٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين حكوميين، في بانتيو، في أبريل/ نيسان ٢٠١٤، ومع ضباط الفرقة الرابعة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، في مواقع سرية، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٦٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانيتو، في أبريل/ نيسان ٢٠١٤، ومع قادة نوير بل، بما فيهم ماثيو بولجانغ ومع مدنيين، في مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
١٦٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بابيني مونيتويل، في جوبا، في أبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع جوزيف مانيوات، الضابط في جيش تحرير جنوب السودان في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ مع كارلو كول، في مقاطعة غويت، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤، ومع قادة نوير بل، بما فيهم ماثيو بولجانغ ومع مدنيين في مايوم في أيار/ يونيو ٢٠١٥. استأنفت عملية الدمج بعد أن تم استعادة السيطرة على بانتيو من قبل القوات الحكومية واكتملت في فبراير/ شباط ٢٠١٥. (سودان تريبيون 2015i).
١٧٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، ومع ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٧١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا وباريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ ويناير/ كانون الثاني٢٠١٥.
١٧٢. مراسلات كاتب هذه الورقة ومقابلاته عبر سكايب مع سكان بانتيو في أبريل/ نيسان ٢٠١٤.
١٧٣. ملاحظات كاتب هذه الورقة، في بانتيو، في أبريل/ نيسان ٢٠١٤. بحلول ١٨ أبريل/ نيسان، أدت الأمطار الغزيرة المبكرة إلى جعل عبور الطريق بين بانتيو- مايوم صعباً، وفقا لبرنامج الأغذية العالمي.
١٧٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع جوزيف مانيوات، الضابط في جيش تحرير جنوب السودان، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤.
١٧٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع المدنيين الذين كانوا يقيمون في بانتيو في وقت الهجوم، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ ويوليو/ تموز ٢٠١٥.
١٧٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من ولاية الوحدة، في جوبا ومقاطعة باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٧٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سكان موقع حماية المدنيين في بانيتو في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ ويناير/ كانون الثاني ٢٠١٥.
١٧٨. تمت مناقشة استهداف التجمعات الدارفورية في بانتيو بالتفصيل في القسم الخامس من هذه الورقة.
١٧٩. استهدفت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المستشفى أيضا ونهبت بانتيو عندما استعادت السيطرة على المدينة في ٢٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٤.
١٨٠. في بداية الحرب الأهلية في جنوب السودان، كان كارلو كول في جوبا في ٥ مايو/ أيار ٢٠١٤. وفي أعقاب القتال مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، قام غوين مونيتويل بتعيينه في لولاية الوحدة.
١٨١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع كارلو كول، في مقاطعة غويت، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع الشهود المدنيين، في موقع سري، في مايو ٢٠١٤، ومع ضابط في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مابيك لانغ، في جوبا، في أبريل/ نيسان ٢٠١٤. مع بابيني مونيتويل، في جوبا، في أبريل/ نيسان ٢٠١٤. ومع جوزيف مانيوات، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤، ومع سياسيين من النوير، في جوبا، في أبريل/ نيسان- مايو/ أيار ٢٠١٤، ومانكين، في مايو/ أيار ٢٠١٥. راجع توبيانا (٢٠١٥ أ).
١٨٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في مقاطعة باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٨٣. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
١٨٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول في منظمة غير حكومية دولية، في موقع سري، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
١٨٥. خلال الحرب الأهلية الثانية، كان من المتعارف عليه تعيين ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج مسقط رأسهم، وذلك للحد من قدرة القادة على إنشاء قاعدة سلطة محلية من جانب، ومن جانب آخر لإعطاء حركة التمرد طابعا وطنيا حقيقيا. أظهرت قوات دفاع جنوب السودان، لا سيما في ولاية الوحدة، أظهرت ديناميات ذات طابع محلي

أكثر؛ فالقادة قاتلوا في مسقط رأسهم، واستفادت قواتهم من المعرفة العميقة بالمناطق، وحصلوا على تأييد المدنيين لهم نتيجة طريق القرابة والولاء الطائفي، إضافة إلى المعنويات الأعلى لأن الشخص يقاتل دفاعا عن مسقط رأسه. في المقابل، فإن قوات مليشيات الدينكا التي قامت حكومة جمهورية جنوب السودان أثناء الحرب الأهلية الحالية بإرسالها إلى أماكن أخرى- وتحديدا أعالي النيل- أصابها الإحباط ولم يكن من الواضح لديهم سبب خوضهم لهذه الحرب (مقابلات كاتب هذه الورقة مع محاربين من ميليشيات الدينكا في الرنك في يوليو/ تموز ٢٠١٥.)

١٨٦. بلغة النوير، تعني (كوي- نام) "بالقرب من نهر نام" (نهر بحر الغزال باللغة العربية) وهو الاسم الذي تم إطلاقه على الجزء الجنوبي من مقاطعة مايوم، في حين اطلق على الجزء الشمالي اسم (كوي- بل) أي (بالقرب من بل).

١٨٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع وانغ تشوك، في لير، في مابو/ أيار ٢٠١٥، ومع مثقف من نوير بل في مانكين في مايو/ أيار ٢٠١٥.

١٨٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع القوات الدارفورية، في مقاطعة باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

١٨٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٤، وكارلو كول، في مقاطعة غويت، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤، ومع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا وبانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤، ومع عمال الإغاثة الإنسانية، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٤ ف).

١٩٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عمال في منظمات دولية غير حكومية من بانتيو وسكان موقع حماية المدنيين، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

١٩١. في الواقع، لم يكن لأنظمة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة أثر ملموس على الصراع الحالي. فجميع القادة الذين استهدفتهم العقوبات لم يملكوا سوى أصول محدودة في الخارج، والسفريات إلى دول أجنبية، مثل أثيوبيا، لا يمكن منعها عن طريق نظام العقوبات.

١٩٢. مقابلات كاتب هذه الورقة الهاتفية مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يونيو/ حزيران- يوليو/ تموز ٢٠١٤.

١٩٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سكان بانيتو، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤. ماكال كول، ممثل قديت، من قبيلة كواش، وطائفة سينج بول من نوير بل.

١٩٤. ملاحظات كاتب هذه الورقة في جنوب ولاية الوحدة في يونيو/ حزيران ٢٠١٤، ومراسلات كاتب هذه الورقة مع عمال الإغاثة الإنسانية في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤.

١٩٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

١٩٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عامل إغاثة، في وانغكي، في مايو/ أيار ٢٠١٤، ومع مدنيين آخرين من نوير بل، في وانغكي ومانكين وجوبا، في أبريل/ نيسان- مايو/ أيار ٢٠١٥.

١٩٧. راجع مثلا إذاعة تمازج (٢٠١٤ أ)

١٩٨. راجع القسم الخامس من ورقة العمل هذه.

١٩٩. يؤثر الصراع أيضا على هذه المسارات. فمنذ اندلاع الصراع الحالي، تعثر الوصول إلى العديد من مراعي الموسم الجاف بالنسبة للنوير، نظرا إلى أن العديد من هذه المناطق توجد على حدود واراب والبحيرات، حيث كان هناك خطر متزايد من الغارات على الماشية من قبل مجتمعات الدينكا في تلك الولايات.

٢٠٠. مقابلات هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع مسؤولين في المنظمات الدولية غير الحكومية في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤، ومقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٢٠١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من دينكا بانارو، في مقاطعة باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٢٠٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين في منظمات دولية غير حكومية في جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٢٠٣. مقابلات هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع مؤيد للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في شباط/ فبراير ٢٠١٥.

٢٠٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سكان موقع حماية المدنيين في بانيتو، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤

٢٠٥. حتى حقل النفط الموجود في بالويش لم يعد مربحا كما كان في السابق. فمن عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، أدى تراجع أسعار النفط عالميا إلى خفض سعر النفط الخام من جنوب السودان بما يقارب ٥٠٪. وأدى الانخفاض إلى الحاق ضرر وخصوصا، أن حكومة جمهورية جنوب السودان تدفع رسوم عبور لحكومة السودان لنقل النفط عبر خطوط أنابيبها- بلغت ٨٨٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤. ومن المرجح أن تعيد الحكومة السودانية التفاوض على السعر.

٢٠٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٢٠٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، في موقع تول لإنتاج النفط في باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٢٠٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أعضاء قوة حماية المواقع النفطية، في مقاطعة باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٢٠٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من الفرقة الرابعة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، في حقول باريانغ النفطية، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٢١٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من شركة بايونير الكبرى لعمليات البترول، في جوبا في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، ومع ضباط جهاز الأمن الوطني، في باريانغ وجوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ ويناير/ كانون الثاني ٢٠١٥، ومع قوات حماية المواقع النفطية، في مقاطعة باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٢١١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شباب من باريانغ، في مقاطعة باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٢١٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط في قوات الدفاع عن نفط الرنك، في الرنك، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.
٢١٣. لمزيد من التحليلات المتعلقة بهذه التغييرات السياسية، راجع كريز (قادم).
٢١٤. ملاحظات كاتب هذه الورقة، في حقول باريانغ النفطية، في ديسمبر/ كانون الأول٢٠١٤- يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥.
٢١٥. خضعت نهيالديو لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة معظم حقبة النزاع، إلى جانب العديد من القرى الصغيرة خارج بلدة ربكونة، مثل قرية الجزيرة.
٢١٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سكان موقع حماية مدنيين في بانتيو، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.
٢١٧. للاطلاع الكامل تفاصيل المؤتمر، راجع يونغ (٢٠١٥ من صفحة ٤٣-٤٧).
٢١٨. راجع، مثلا، مجموعة الأزمات الدولية (٢٠١٥).
٢١٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في مواقع سرية، في مارس/ آذار ويونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٢٢٠. يشير تعيين مشار لثمانية نواب لرئيس الأركان إلى مقدار المعاناة التي تحملها لضمان أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، أو تظهر على الأقل بمظهر- تحالف متعدد الأعراق. فقد عين قادة من دينكا مالول (داو اتورجنوغ) ومن الاستوائية (مارتن كيني وآخرون) على الرغم من عدم وجود حضور قوي لحركة تحرير جنوب السودان المعارضة في الاستوائية أو شمال بحر الغزال، وعلى الرغم من أن النخبة في الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة يحملون في طياتهم شعورا راسخا بأن الحركة في المقام الأول تعبر عن مسعى من جانب النوير (مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار في أديس أبابا في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع بيتر قديت، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٥).
٢٢١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في مواقع سرية، في مارس/ آذار ويونيو/ حزيران ٢٠١٥. راجع سودان تربيون (٢٠١٥ب، ٢٠١٥ ج). للتفاصيل عن الآثار المترتبة على إعادة تسمية ولاية الوحدة بولاية الليج (وتسمية فرقة الجيش في ولاية الوحدة بفرقة الليج)، راجع صفحة ٢١ من ورقة العمل هذه.
٢٢٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من ولاية الوحدة، في جوبا، في أبريل/ نيسان ٢٠١٥. راجع، مثلا، سودان تربيون (٢٠١٣أ).
٢٢٣. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٢٢٤. راجع صفحة ٢١ من ورقة العمل هذه.
٢٢٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥، ومع سياسي من نوير ليك، في جوبا، في نيسان/ أيار ٢٠١٥. راجع سودان تربيون (٢٠١٥أ).
٢٢٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٢٢٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مثقفين من النوير، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ ويوليو/ تموز ٢٠١٥.
٢٢٨. هذه الرواية عن اعتداء الحكومة في ٢٠١٥ على جنوب ولاية الوحدة، تستند وتعدّل نوعا ما، من تقارير مثل تقرير هيومان رايتس ووتش (٢٠١٥) الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) (٢٠١٥أ) وتقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٠١٥ب).
٢٢٩. حصلت القوات في باريانغ على المساعدات من خلال إمدادات كبيرة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، والتي نقلت إلى بيدا في أبريل/ نيسان (مقابلات هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع قادة المجتمع في بيدا في يوليو/ تموز ٢٠١٥).
٢٣٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان — المعارضة، في مواقع سرية، في مارس/ آذار - يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٢٣١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولي الحكومة، في جوبا، في أبريل/ نيسان ٢٠١٥؛ ومع وانغ تشوك، ومايكل ثوت جاني من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، ومع قائد شبابي، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٢٣٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، ومع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان من نوير بل، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٢٣٣. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥، راجع سودان تريبون (٢٠١٥ب).

٢٣٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥، ومع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، تم حجب اسمه وموقع المقابلة، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٢٣٥. ملاحظات كاتب هذه الورقة في لير في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع مسؤولين حكوميين، بمن فيهم مفوض مايوم جون بل في مايوم وانغكي في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع المدنيين النازحين من مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في وانغكي في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٥م).

٢٣٦. راجع مثلا هيومان رايتس ووتش (٢٠١٥، صفحة ١٩).

٢٣٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ماثيو بولجانغ وجون بل، في مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥ ومع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٢٣٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عاملين في منظمات غير حكومية، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٢٣٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع عامل في منظمة غير حكومية، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٢٤٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شباب من النوير، في موقع سري، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٢٤١. وفقا لصحيفة افريكا كونفيدينشال، كانت الأمم المتحدة لا تزال تعتبر هذا الانتقال "مجديا" في مايو/ أيار ٢٠١٥، عندما كانت هجمات الحكومة على الجنوب في أوجها، مما يشير إلى "افتقار مثير للقلق لتحديث المعلومات على أرض الواقع، ورؤية ضعيفة ظلت تعمل بشكل مستمر على إعاقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (افريكا كونفيدينشال، ٢٠١٥). راجع إذاعة تمازج (٢٠١٥م).

٢٤٢. مراسلات كاتب هذه الورقة مع مصدر مساعدات إنسانية في مارس/ آذار ٢٠١٦.

٢٤٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع جون بل في مايوم، ومع مسؤولين من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في لير في مايو/ أيار ٢٠١٥. يشغل بل حاليا منصب المستشار الأمني لشمال ولاية الليج. راجع سودان تريبون (٢٠١٥أ).

٢٤٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قادة غوجام ومع مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير بيتر كيا، في لير في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع مثقف من نوير نيونغ، في موقع سري، في أبريل/ نيسان ٢٠١٥، ومع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٢٤٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مثقف من نوير نيونغ، في موقع سري، في أبريل/ نيسان ٢٠١٥ ومع عامل إغاثة، في جوبا، في أبريل/ نيسان ٢٠١٥.

٢٤٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر كيا، ومايكل ثوت وضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة مسؤول عن التعبئة في ولاية الوحدة وقادة غوجام، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٢٤٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع حراس قطعان ماشية في مقاطعات لير ومايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٢٤٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سكان موقع حماية المدنيين في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٢٤٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من نوير بل، في مقاطعة مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٢٥٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤.

٢٥١. مراسلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في آب/ أغسطس٢٠١٥.

٢٥٢. مراسلات كاتب هذه الورقة مع مثقف من النوير في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٢٥٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان من نوير بل، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٢٥٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سكان موقع حماية المدنيين في ربكونة، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥ ومع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان من نوير بل، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٢٥٥. راجع مثلا ايفانز–بريتشارد (١٩٤٠).

٢٥٦. لتحليل أثر الحرب الأهلية الثانية على هذه الأشكال من التداول، راجع هاتشينسون (١٩٩٦).

٢٥٧. لم تكن نوير بل الطرف الوحيد المشارك في الغارات. فقد قال مدنيون من نوير بل في مناطق الحركة الشعبية

لتحرير السودان – المعارضة أو في قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ربكونة، انهم كانوا أيضا ضحايا للانتهاكات من قبل مدنيين مسلحين آخرين من النوير ومن ثم انتقموا منهم. وبالفعل، بينما كان شباب بل يغيرون على عشائر النوير الأخرى، قام شباب جقي وليك، إلى جانب بعض القوات المتناثرة للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، بالإغارة على مناطق بل التي خسرها المتمردين لصالح القوات الحكومية. (مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من نوير بل، في مقاطعة مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥).

٢٥٨. راجع هيومن رايتس ووتش (٢٠١٥).

٢٥٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من نوير بل، في مقاطعة مايوم في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٢٦٠. راجع منظمة العفو الدولية (٢٠١٥) وهيومن رايتس ووتش (٢٠١٥).

٢٦١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سكان موقع حماية المدنيين في جوبا في يونيو/ حزيران- يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٢٦٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من النوير، في لير ووانغكي، في مايو/ أيار ٢٠١٥ ومع سكان موقع حماية المدنيين في جوبا في يونيو/ حزيران- يوليو/ تموز ٢٠١٥. راجع توبيانا (٢٠١٥ب).

٢٦٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قوات دارفورية، في مقاطعة باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٢٦٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع وانغ تشوك، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥ ومع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٢٦٥. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٢٦٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥ ومع موظفين من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري في يوليو/ تموز ٢٠١٥. للاطلاع على نقاش مستفيض حول الانقسام الأولي للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة والذي تستند إليه هذه الرواية، راجع يونغ (٢٠١٥ من صفحة ٥٩-٦٥).

٢٦٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٢٦٨. ملاحظات كاتب هذه الورقة في موقع سري في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٢٦٩. تشير مزاعم إلى أنه تم تسريب الرسالة وتم تداولها على شبكة الإنترنت من قبل جوبا ومن قبل المتعاطفين مع الحكومة. وتم التشكيك في صحتها، لا سيما من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة. راجع غاتويش (٢٠١٥).

٢٧٠. راجع مثلا انسايدر (٢٠١٥).

٢٧١. تضم القائمة الكاملة للموقعين غابريل تشانغسون وغابريل يوال دوك وثومسون ثوان تيني ومايكل ماريو دهور وتيموثي توت شول.

٢٧٢. عقد مجلس مشايخ النوير اجتماعا ساخنا مع مشار في ٣٠ يوليو/ تموز، وطلبوا منه أن يعيد تعيين الجنرالات في مناصبهم، ولكنه رفض القيام بذلك.

٢٧٣. راجع يونغ (٢٠١٥ صفحة ٥٩)

٢٧٤. راجع، مثلا، سودان تريبيون (٢٠١٥ب ب).

٢٧٥. مقابلات هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥.

٢٧٦. مقابلات هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع ضابط في الحركة الشعبية لتحرير السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥، ومع خبير دولي في المنظمات غير الحكومية في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦.

٢٧٧. مقابلات هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من الحركة الشعبية لتحرير السودان في أويل في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ ويناير/ كانون الثاني ٢٠١٦.

٢٧٨. مقابلات هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع عاملين في منظمات دولية غير حكومية في جوبا في آب/ أغسطس ٢٠١٥.

٢٧٩. مقابلة كاتب هذه الورقة عبر الانترنت مع أحد سكان موقع حماية المدنيين في ربكونة في آب/ أغسطس ٢٠١٥.

٢٨٠. مقابلة كاتب هذه الورقة عبر الانترنت مع مسؤول في مقاطعة باريانغ في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٢٨١. مقابلة كاتب هذه الورقة السرية في موقع وتاريخ سريين.

٢٨٢. راجع يونغ (٢٠١٥ صفحة ٦١). في اتفاقية التسوية الأولية المقترحة، كانت المعارضة ستحصل على تمثيل بنسبة ٥٣٪ في الولايات الثلاث لأعالي النيل الكبرى، ولكن دون أن يكون لها أي تمثيل في ولايات جنوب السودان الأخرى.

٢٨٣. راجع كير (٢٠١٥).

٢٨٤. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠٠٨)

٢٨٥. راجع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد) (٢٠١٥ د).

٢٨٦. مراسلات كاتب هذه الورقة مع مراقبين دوليين في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥.
٢٨٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين أمريكيين، في موقع سري، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥.
٢٨٨. مقابلة كاتب هذه الورقة عبر الإنترنت مع عضو في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في آب/ أغسطس ٢٠١٥.
٢٨٩. مقابلة هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع مسؤول في منظمة غير حكومية دولية في آب/ أغسطس ٢٠١٥.
٢٩٠. مقابلة هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة عبر الأقمار الصناعية مع أحد سكان طابر في آب/ أغسطس ٢٠١٥.
٢٩١. مراسلات كاتب هذه الورقة مع مدني من ليز نزح إلى نيال في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥. راجع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2015b) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠١٦ صفحة ٥٣).
٢٩٢. راجع مثلا إذاعة تمازج (2015l).
٢٩٣. مقابلة هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع مسؤول في منظمة دولية غير حكومية، في جوبا، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥.
٢٩٤. مقابلة هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع مسؤول في منظمة دولية غير حكومية، في جوبا، في مارس/ آذار ٢٠١٦.
٢٩٥. مقابلات هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع شباب في باريانغ وجوبا، ومع عمال منظمات دولية غير حكومية في جوبا في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول
٢٩٦. راجع مثلا توماس (٢٠١٥)
٢٩٧. راجع إذاعة تمازج (2015r)
٢٩٨. راجع حكومة جنوب السودان، للاطلاع على الأحكام المتعلقة بولايات جنوب السودان (٢٠١١ صفحة ٥٧–٥٩)
٢٩٩. راجع مثلا أخبار صوت أمريكا (٢٠١٥أ)
٣٠٠. راجع صحيفة سودان تريبون (2015 II)
٣٠١. روينق هو اسم مجموعة الدينكا التي تجمع دينكا بانارو من مقاطعة باريانغ ، دينكا الور من مقاطعة أبيامنوم، على الرغم من عدم اتفاق الجميع على هذا التصنيف
٣٠٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع دينكا بانارو في مقاطعة باريانغ في يوليو/ تموز ٢٠١٢ و ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٣٠٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قادة نوير بل في مقاطعة مايوم في مايو/ أيار ٢٠١٥. راجع أيضا صحيفة سودان تريبون (٢٠١٥ك ك)
٣٠٤. تم شراء كمية المواد التي كانت في عهدة الفرقة الرابعة في أوائل ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ خلال المواجهات العسكرية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية في هجليج في الفترة ما بين أواخر مارس/ آذار وأوائل أبريل/ نيسان ٢٠١٢ (مقابلة كاتب هذه الورقة مع غابريل جوك رياك، قائد القطاع الأول التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا في مايو/ أيار ٢٠١٤.). إضافة لذلك، أكد قائد الفرقة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان أن وحدات حركة/ جيش تحرير جنوب السودان المدمجة حديثا إلى الصفوف وبحوزتها بالفعل معدات واردة من السودان (مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد الفرقة الرابعة في ربكونة في مايو/ أيار ٢٠١٤).
٣٠٥. من بين ٤٨ دبابات مقاتلة رئيسية من نوع (T-55 و T-74) نشرتها الفرقة الرابعة في أوائل ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣، مثلا، كان يمكن للجيش الشعبي لتحرير السودان أن يعتمد على اقل من خمسة دبابات عاملة عندما تعرضت بانيتو لهجوم القوات المعارضة في منتصف أبريل/ نيسان ٢٠١٤ (مقابلة مع ضابط الاستخبارات العسكرية في الفرقة الرابعة في ربكونة في مايو/ أيار ٢٠١٤).
٣٠٦. صعوبة تأمين وصول سلسلة التوريد لربكونة وبانتيو في أوائل أبريل/ نيسان ٢٠١٤، على سبيل المثال، أضعف بشكل مباشر القوة الدفاعية للمدينة، وساهم في خسارتها المؤقتة (مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط في الفرقة الرابعة في ربكونة في ٢٤ مايو/ أيار ٢٠١٤).
٣٠٧. في أواخر عام ٢٠١٤، لوحظت عشرات من الشاحنات العسكرية في مقر الجيش الشعبي في بلبام في خارج جوبا مما يظهر التعزيز التدريجي للقدرات التكتيكية للقوات الحكومية لبناء شبكات الدعم اللازمة لإمداد ودعم القوات في مسرح العمليات. حصل مسح الأسلحة الصغيرة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ على صور وإفادات مباشرة توثق لوجود مسارات عسكرية جديدة.
٣٠٨. منذ المراحل الأولى للصراع، تم تشغيل العديد من طائرات الشحن المملوكة للقطاع الخاص من مطار جوبا وداخل البلاد. ووفقا لإفادات مباشرة وسجلات رحلات وفرتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإن بعض هذه الطائرات (المسجلة في أرمينيا وروسيا البيضاء وكينيا وساو تومي وبرينسيب والسودان وأوكرانيا) قد تم استخدامها في نقل البضائع، وليس بالضرورة المعدات العسكرية، للجيش الشعبي لتحرير السودان.
٣٠٩. ذُكر أنه تم ضبط المعدات خلال القتال الذي أدى إلى إعادة فرض سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان على منطقة بانتيو– ربكونة خلال الأسبوع الأول من مايو/ أيار ٢٠١٤.

٣١٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قادة الفرقة الرابعة في ربكونة في ٢٤ مايو/ أيار ٢٠١٤.
٣١١. تحمل الرشاشات رمز الشركة الصينية وهو ٤٦ (داخل مثلث) وأرقامها المتسلسلة هي ٣٣١٨٩٩ و٣٣١٨٦٦ (على الجهة اليسرى) و٣٣١٧٧٧ و١٠١٣١٥ (على الجهة اليمنى).
٣١٢. على الجهة اليسرى، تحمل الرشاشات رمز الشركة الصينية وهو ٤٦ ولأرقام المتسلسلة ٣٣١٩١٤ و٣٣١٦٣٨. وعلى الجهة اليمنى، تحمل رمز الشركة الصينية وهو ٤٦ والرقم المتسلسل ٣٣١٧٩٦ (على ماسورة البندقية العلوية) ورمز الشركة ٤٦٠٩ (في مستطيل) والرقم المتسلسل ٢٥٠١٠٠ (على ماسورة البندقية السفلية).
٣١٣. تم أسر كليهما في ١٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٤ في غويت.
٣١٤. تظهر هذه القاذفة مميزات مشابهة لنموذج سنار RPG-7 الخفيفة المضادة للدبابات الذي تصنعه هيئة التصنيع الحربي في السودان. وقد قام مشروع مسح الأسلحة الصغيرة سابقا بتوثيق قاذفات مطابقة، بما في ذلك العديد من القاذفات ذات العلامات الممحاة، في كل من السودان وجنوب السودان. للمزيد من المعلومات راجع ليف وليبرون (٢٠١٤ صفحة ٨٠-٨٥).
٣١٥. هذه البنادق تظهر ملامح تتفق مع النموذج T56-1 المصنع في الصين.
٣١٦. تشمل العينة رصاصات فولاذية مغلفة بالنحاس وتحمل الأختام ١٠١-٧٩ و٨١١-١١، ورصاصات فولاذية مطلية بالأخضر تحمل الختم ١٠-٧٩ ورصاصات نحاسية لا تحمل علامات.
٣١٧. تحمل القذيفة علامة تحتوي بأحرف سيريلية تشير إلى أنها مصنوعة عام ١٩٨٧.
٣١٨. تشير رموز العلامات على العلب إلى أنها مصنوعة في أبريل/ نيسان ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة.
٣١٩. أشار قادة الفرقة الرابعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان لعملية إمدادات ضخمة لقوات المعارضة (تتضمن ٥,٠٠٠ قطعة سلاح مختلفة) أجريت في أوائل أبريل/ نيسان ٢٠١٤ وانطلقت من هجليج في غرب كردفان.
٣٢٠. راجع غرامیزي (٢٠١٣) ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٢ ب؛ ٢٠١٣ أ؛ ٢٠١٣ ب؛ ٢٠١٣ج).
٣٢١. تمت زيارة هذه المواقع في مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ٢٠١٤.
٣٢٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة جنوبي ولاية الوحدة في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤.
٣٢٣. تحمل علامات (بالحروف السيريلية) مع رمز شركة ارسينال والرقم المتسلسل 822-25-KT.
٣٢٤. تحمل علامات (بالحروف السيريلية) مع شعار مميز يستخدمه مصنع تولا السوفياتي السابق والرقم المتسلسل 732-BG.
٣٢٥. تحمل رموز علامات (بالأحرف اللاتينية) 96 و N°11171.
٣٢٦. كان هناك رشاش واحد يحمل الرقم المتسلسل ٢٠٠٢٣٧ والرمز الصيني المميز W-85 بينما لم يكن السلاح الثاني يحمل رقما متسلسلاً واضحا.
٣٢٧. أحد الرشاشات كان من نوع A80 (تصنيع سوداني)، ويحمل الرقم المتسلسل 0157-01، وأحدها كان من نوع M80 (تصنيع صيني) ويحمل الرقم المتسلسل 181107.
٣٢٨. تحمل هذه الرصاصات المغلفة بالنحاس الختم ٩٦١١-٧٨.
٣٢٩. تحمل هذه الرصاصات النحاسية الختم ٧,٦٢ × ٥٤-٠٠.
٣٣٠. تحمل هذه البنادق الأرقام المتسلسلة ٠٧٠٠١٠٥١ (مشار إليها ب A-80 وشعار CQ)، ٢٤٠٠٢١٩، و٢٤٠٠٤٤٠٤، و٢٤٠٠٤٦٩٣، و٢٤٠٠٦١٨٢ (جميعها تحمل شعار CQ داخل مثلث). أما البندقيتان المتبقيتان، واللتان تم فحصهما في مقاطعة غويت، فتحملان رموزا ممحاة.
٣٣١. تحمل جميع الرصاصات النحاسية ختم: ٧١-٠٨ (مع حلقة خضراء مبطنة) و ٨١١-١٢ و ٨١١-١٣. وقد لوحظ وجود ذخيرة تحمل علامة ٧١-٠٨- مطابقة في المخزون الذي سلمته إلى فصائل المتمردين في جنوب السودان في عام ٢٠١٣، بما في ذلك قوات ياو ياو (فبراير/ شباط ٢٠١٣) وقوات جيش تحرير جنوب السودان في مايوم (مايو/ أيار ٢٠١٣) ووحدات جونسون أولوني في لول في أعالي النيل (يوليو/ تموز ٢٠١٣). راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٣أ).
٣٣٢. تحمل البندقية الهجومية الرقم االمتسلسل ٤٣١٠٦٠٦٦ على الإطار وعلامات IWI (الصناعات العسكرية الإسرائيلية) وISB وNSS على الجزء الخلفي من الإطار (على الجهة اليسرى من السلاح) وشعار IWI على مقبض البندقية، مما يرجح بأنها موردة إلى، أو ستكون في حيازة مكتب الأمن الداخلي التابع لجهاز الأمن الوطني في جنوب السودان. وكانت هذه البندقية بلا شك جزء من شحنة رسمية من دولة إلى دولة (تتكون من عدة مئات من البنادق المتطابقة) شُرع فيها قبل كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.
٣٣٣. أربع من ثمان رصاصات حملت الختم bxn-82 (المصنعة في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٨٢) وثلاث حملن الختم ٧١١-٧٢ (المصنعة في الصين في ١٩٧٢) وواحدة حملت الختم ٢٧٠-٧٠ (المصنعة في مصنع لوغانسك، في جمهورية أوكرانيا التابعة للاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٧٠).

٣٣٤. رقم هيكل السيارة كان JTFLB71J2A8024561.
٣٣٥. كان الرقم االمتسلسل للسلاح هو ١٥١٨.
٣٣٦. تم طلاء الرصاصات في عام٢٠١٠ باللون البني بالإضافة إلى الختم ٤١-١٠ وتم طلاء الرصاصات في عام ٢٠١٣ باللون الأخضر بالإضافة إلى الختم ٤١-١٣.
٣٣٧. تم تصنيع هذه البندقية من نوع AKM في ازماش في روسيا في عام ١٩٧٣ وحملت الرقم االمتسلسل ٥٥٤٣٢٠. وكانت سابقا في عهدة شرطة جنوب السودان في ولاية الوحدة، كما هو مشار إليه في الرمز الثانوي الظاهر على إطار السلاح (SSPSUS (شرطة جنوب السودان في ولاية الوحدة) مع رمز بالنقط) بما يتفق مع الأسلحة التي تم وضع العلامات عليها خلال برنامج وضع علامات الأسلحة النارية التي تملكها الشرطة من قبل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول الحدودية (RECSA) في عام ٢٠١١.
٣٣٨. يحمل النوع ٥٦-١ شعار الشركة العامة الصينية ٢٦ والرقم االمتسلسل٥٨٠٣٠٩٥١ . تم وتم وضع الأرقام الخمسة الأخيرة من الرقم االمتسلسل (٣٠٩٥١) على نازع السلاح.
٣٣٩. تم تصنيع هذا الرصاص في الصين في عام ١٩٧٢ بأغلفة من النحاس الصلب، وإحيط بحلقة حمراء والختم ٧١١-٧٢.
٣٤٠. يمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة بالمركبة من مجموعة Streit (n.d.).
٣٤١. للتفاصيل التقنية المتعلقة بهذا النوع راجع مثلا مجلة Army Recognition (n.d.).
٣٤٢. تشير صورة نشرتها نياميليبيا (٢٠١٥) إلى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان خسر على الأقل مدرعة تايفون إضافية. وفي صورة ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، يقف جون مابيه وتوماس توت رياك، وكلاهما قائدان ميدانيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، أمام مدرعة تايفون تحمل الرقم ١٦٦وتمويهاً مماثلاً للتمويه الموجود على مركبات الجيش الشعبي لتحرير السودان الأخرى من هذا النوع في جوبا.
٣٤٣. راجع مثلا مجلة Army Recognition (٢٠١٤أ).
٣٤٤. مصدر سري.
٣٤٥. قام مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بالتحقق من هذه المعلومات بناء على التفاصيل الواردة في الفاتورة التجارية لنورينكو 140501 D (٨ مايو/ أيار ٢٠١٤) وفي بوليصة الشحن لشركة النقل، شركة كوسكو للشحن المحدودة، رقم ٠٠٢٦٣٩١.
٣٤٦. قام مشروع مسح الأسلحة الصغيرة بالتحقق من هذه المعلومات بناء على التفاصيل الواردة في الفاتورة التجارية لنورينكو ZH040512 (١٢ مايو/ أيار ٢٠١٤)- والتي تم وفقا للشروط المذكورة فيها تسليم جميع البنود الواردة أعلاه، باستثناء قاذفات صواريخ نوع ٦٩-١ ٤٠ مم، - وفي بوليصة الشحن لشركة النقل، شركة كوسكو للشحن المحدودة، رقم ٠٠٠٤٢٩٠ (١٦ مايو/ أيار ٢٠١٤).
٣٤٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط من الأمن الوطني في جوبا في ٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٣٤٨. للتحليل الكامل ومجموعة البيانات، راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٤د). راجع الصفحات ١٢٢-١٢٥ من ورقة العمل للحصول على تفاصيل حول مجزرة مسجد بانتيو.
٣٤٩. راجع غراميزي، ولويس، وتوبيانا (٢٠١٢)؛ ومشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٢ب، ٢٠١٣أ، ٢٠١٣ب) وليف وليبرون (٢٠١٤، الصفحات ٤٠-٤١).
٣٥٠. قدم وزير دفاع جنوب السودان كول مانيانغ بيانا مماثلا (مقابلة كاتب هذه الورقة في جوبا في مايو/ أيار ٢٠١٤).
٣٥١. قام بحث تسليح النزاعات بإجراء التفتيش في ربكونة في ١٥ مايو/ أيار ٢٠١٦.
٣٥٢. بحسب ما ورد، فقد تم الاستيلاء على الذخائر في أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ (بحث تسليح النزاعات ٢٠١٥).
٣٥٣. قام بحث تسليح النزاعات بفحص رصاص ٥٧ مم لبنادق غير ارتدادية — وهو نوع من الأسلحة غير متوفر لدى متمردي جنوب السودان- من بين المواد التي تم الاستيلاء عليها من قبل قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في أواخر ٢٠١٤. راجع بحث تسليح النزاعات (٢٠١٥ الصفحات ١٥-١٨).
٣٥٤. يشير تنوع التصنيع والنماذج التي تم الاستيلاء عليها إلى عدم التنسيق في الإمدادات، وعدم الحصول عليها من مخزون واحد. وحسب أقوال ضباط الأمن في جنوب السودان والذين تمت مقابلتهم في جوبا في عام ٢٠١٤، يتم الحفاظ على العلاقة بين الخرطوم والجناح العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة عبر العديد من ضباط الارتباط السودانيين، الذين يتواصل كل واحد منهم مع قائد مختلف من قادة المتمردين.
٣٥٥. تعكس بعض الأرقام الواردة في التقرير المرحلي لهيئة خبراء الأمم المتحدة حول جنوب السودان، فيما يتعلق بتكاليف وتمويل الصراع، تأثير الصراع- وتأثير إدارة وكالات الأمن المختلفة- على النفقات العامة والموازنة الوطنية. راجع مثلا هيئة خبراء الأمم المتحدة (٢٠١٥، الفقرات ٥٨-٦١، ٤٧-٧٥)

٣٥٦. تتعارض عزلة باريانغ مع موقف المعارضة في مقاطعة أبيامنوم، والتي احتلتها القوات الموالية للقوات المسلحة السودانية معظم فترة الحرب الأهلية الثانية، وكانت دائما لها علاقات أقوى مع مجتمعات النوير، خصوصاً نوير بل في مايوم. وتظل الطرق التجارية التي تربط المقاطعتين هامة في الحرب الأهلية الحالية (مقابلات كاتب هذه الورقة مع عمال منظمات غير دولية حكومية في أبيامنوم ، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤).

٣٥٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع مابيك لانغ في مقاطعة باريانغ في يوليو/ تموز ٢٠١٢، في جويا وبيدا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤

٣٥٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مثقفين من دينكا بانارو في ، مواقع سرية، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٣٥٩. السبب الرسمي للعزل كان اعتقال مابيك لانغ لأشخاص انتقدوه وإحداث انشقاقات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان في المقاطعة. راجع سودان تربيون (٢٠١٢).

٣٦٠. لا تزال هذه التوترات موجودة في الشؤون السياسية الحالية لمقاطعة باريانغ. ففي فبراير/ شباط ٢٠١٥، تم إجبار غوين مونيتويل على إعادة تعيين مجموعة من قادة الدينكا المحليين في باريانغ ممن تم عزلهم على يد المفوض، مونيلوانغ مانيل ثول، أثناء الجدل المستمر بين مؤيدي مابيك لانغ وأولئك المهمشين داخل هياكل السلطة في المقاطعة (مقابلات كاتب هذه الورقة مع شباب مقاطعة باريانغ وسياسيين محليين من مقاطعة باريانغ، في جوبا في يوليو/ تموز ٢٠١٥). راجع إذاعة تمازج (٢٠١٥د).

٣٦١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مابيك لانغ، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٣٦٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع انجيلو ماجوك قديت، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ ويونيو/ حزيران ٢٠١٥ ومع سياسيين من باريانغ في مقاطعة باريانغ في يونيو/ حزيران ٢٠١٢.

٣٦٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع لاجئين سودانيين، في بيدا وأجيونغ ثوك، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤. راجع أيضا كريز (٢٠١٣ الصفحات ١٢٠-٢٣).

٣٦٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ماجوك قديت، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٣٦٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع السكان من دينكا بانارو حول اجيونغ ثوك، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٣٦٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من منظمات دولية غير حكومية، في بيدا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ ومع ماجوك قديت، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤. يعيش دينق ايي حالياً في ظروف سيئة ويعمل كشرطي مرور خارج جوبا.

٣٦٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مونيلوانغ مانيل ومسؤولين آخرين من مقاطعة باريانغ، في باريانغ وبيدا وأماكن أخرى في المقاطعة، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٣٦٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع سياسي من باريانغ، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٣٦٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين، في مقاطعة باريانغ، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٣٧٠. مقابلة كاتب هذه الورقة مع سياسي في باريانغ، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٣٧١. للمزيد من المعلومات عن النزاع حول هجليج، راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٢أ) وجونسون (٢٠١٢أ).

٣٧٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سكان نيال في مقاطعة باريانغ في يونيو/ حزيران ٢٠١٢، وفي العديد من المناطق في مقاطعة باريانغ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

٣٧٣. تم استبدال ستيفن ديو داو كوزير للنفط في ٢٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٦، عندما قام كير بإعلان أعضاء مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

٣٧٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول من أبيي، في جوبا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥ ومع مسؤولين على مستوى ولاية أعالي النيل في الرنك في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٣٧٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سايمون كون بوش، المحافظ السابق لولاية أعالي النيل، في الرنك، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٣٧٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قائد ميلشيات الدينكا في الرنك، في يوليو/ تموز ٢٠١٥، والمقابلات الهاتفية مع نفس الشخص في سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥.

٣٧٧. راجع صفحة ٧٤ من ورقة العمل هذه، للحصول على مزيد من التفاصيل عن ميليشيات الدينكا في حقول النفط في ولاية الوحدة، راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٥أ).

٣٧٨. مقابلة كاتب هذه الورقة عبر الإنترنت مع مسؤولين، في مقاطعة باريانغ، في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥.

٣٧٩. دلالة هذه العلاقات هي أن النازحين من نوير بل يعيشون حاليا في مراكز نازحين في أبيامنوم وأن معظم غارات النهب بين الدينكا والنوير تقع بين ولاية الوحدة وولاية واراب، وليس بين مقاطعتي أبيامنوم ومايوم داخل ولاية الوحدة.

٣٨٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع خبراء ومع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في كانون

الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ ويوليو/ تموز ٢٠١٥. وطوال فترة الصراع، فإن الخبراء العسكريين الدوليين المنخرطين في تحليل أوضاع جنوب السودان يصرون على أن جنوب ولاية الوحدة ليس له أهمية استراتيجية. أما فيما يتعلق بالحرب البرية التقليدية، فهذا الأمر صحيح بلا شك، غير أن هذا التأكيد يسيء فهم وتفسير الأهمية الرمزية للير والدور الرئيسي للماشية والنساء في صراع يركز على السيطرة على البشر، أكثر من الأرض.

٣٨١. راجع مثلا سودان تربيون (٢٠١٣ج).

٣٨٢. ملاحظات كتّاب هذه الورقة في مقاطعة باريانغ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قوات الفرقة الرابعة المتمركزة في حقول النفط في مقاطعة باريانغ في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، ومع مسؤولين تنفيذيين في شركة بايونير الكبرى لعميات البترول، في جوبا، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ ويوليو/ تموز ٢٠١٥؛ ومع ضابط أمن في شركة نفط، في جوبا، في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز ٢٠١٥.

٣٨٣. لتفاصيل مزاعم الجيش الشعبي لتحرير السودان راجع مثلا إذاعة تمازج (٢٠١٥ج). لا يوجد دليل صريح يؤكد هذا الادعاء (مقابلة كاتب هذه الورقة الهاتفية مع قائد الفرقة الرابعة في حقل توما الجنوبية النفطي في فبراير/ شباط ٢٠١٥).

٣٨٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول تنفيذي في شركة نفط، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٣٨٥. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط أمن في شركة بايونير الكبرى لعميات البترول، ، في موقع سري، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٣٨٦. راجع القسم الثالث.

٣٨٧. مقابلة كاتب هذه الورقة الهاتفية مع ضابط أمن في شركة نفط في يوليو/ تموز ٢٠١٦.

٣٨٨. يظل العمل المميز حول منطق طوائف النوير هو عمل ايفانز بريتشارد (١٩٤٠). راجع أيضا هاتشينسون (١٩٩٦).

٣٨٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٤ ومع العديد من مدنيي وقادة نوير بل، بمن فيهم ماثيو بولجانغ، في مقاطعة مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٣٩٠. راجع هاتشينسون وبيندل (٢٠١٥) وتوبيانا (٢٠١٥ب).

٣٩١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ تموز ٢٠١٥.

٣٩٢. راجع سودان تربيون (2015t).

٣٩٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أقارب جيمس غدويل، في جوبا، في يوليو/ حزيران ٢٠١٥.

٣٩٤. لا ينبغي أن يبالغ الشخص في تقدير مدى ترابط هذه المجموعة ولكن خلال هجوم موسم الجفاف عام ٢٠١٥، نشأ توتر بين طيب غاتلواك وبولجانغ على من يتولى السيطرة الشاملة العسكرية على الولاية. ولم يكن غوين مونيتويل قادرا على حل هذا النزاع وتفاقم الوضع في منتصف يوليو/ تموز عندما تم استدعاء كلا الرجلين إلى جوبا، حيث فصل كير في النزاع (مقابلات مع ضابط من نوير بل في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا، في يوليو/ حزيران ٢٠١٥).

٣٩٥. راجع سودان تربيون (٢٠١٤ه).

٣٩٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٣٩٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضباط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، بمن فيهم وانغ تشوك، في لير، في مايو/ آيار ٢٠١٥.

٣٩٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، مارس/ آذار ٢٠١٥.

٣٩٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع كارلو كول، في مقاطعة غويت، في يونيو/ حزيران عام ٢٠١٤.

٤٠٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥ ومع ضباط من نوير بل في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٤٠١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع حراس القطعان من نوير بل، في مقاطعة مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥. راجع توبيانا (٢٠١٥ ب).

٤٠٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع أحد حراس القطعان من نوير بل، في مقاطعة مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٤٠٣. تكون عقوبة حارس القطعان الذي يفقد سلاحه السجن لمدة خمس سنوات وغرامة مقدارها ٥١ بقرة، أما بالنسبة لمن انضموا إلى قوات بولجانغ، فمن الممكن أن تصل العقوبة إلى الإعدام.

٤٠٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع حراس القطعان من نوير بل، في مقاطعة مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٤٠٥. راجع بريوير (٢٠٠٩).

٤٠٦. للحصول على التفاصيل حول سياسة نزع السلاح خلال هذه الفترة، راجع بندل (٢٠١٤).

٤٠٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع منفذ غارة من نوير بل، في مقاطعة مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٤٠٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مثقفين من نوير بل ومثقفين آخرين، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ و في مايو/ أيار– يوليو/ تموز ٢٠١٥.

٤٠٩. راجع، مثلا، إذاعة تمازج (٢٠١٤ ب، ٢٠١٥ب).
٤١٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع سياسيين من ولاية الوحدة، في جوبا، في أبريل/ نيسان ٢٠١٥.
٤١١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سوداني، في موقع سري، في يوليو/ تموز ٢٠١٦.
٤١٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من نوير بل، في مقاطعة مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٤١٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عمال في منظمات دولية غير حكومية في ولاية الوحدة، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥، ومع مسؤولين من ولاية الوحدة، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥. راجع إذاعة تمازج (j 2015) أيضا.
٤١٤. لوصف أعمق عن استخدام الجيش الشعبي لتحرير السودان– الناصر لهذه الاستراتيجيات، راجع سكروغنس (٢٠٠٤).
٤١٥. راجع باتنكين (٢٠١٥). لتفاصيل حول غارة دبلوال راجع الصفحات ٩٩–١٠٠.
٤١٦. راجع قديت (٢٠١٣).
٤١٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.
٤١٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عمال العون الإنساني، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠– مايو/ أيار ٢٠١١، وولاية الوحدة، في يونيو/ حزيران– يوليو/ تموز ٢٠١٢ وديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤– يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥.
٤١٩. راجع مثلا، لي (٢٠٠٠).
٤٢٠. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٤٢١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في يوليو/ تموز ٢٠١٥.
٤٢٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٤٢٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ ويونيو/ حزيران – يوليو/ تموز ٢٠١٥.
٤٢٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع أحد عمال الإغاثة، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٤٢٥. تم طوال فترة الصراع سد الطريق على دوريات الأمم المتحدة ومهاجمة قوافل النقل وترهيب الأمم المتحدة (مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الرنك وملكال في يونيو/ حزيران – يوليو/ تموز ٢٠١٥).
٤٢٦. مقابلات كاتب هذه الورقة من مسؤول سابق في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعاملين في منظمات دولية غير حكومية، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٤٢٧. إحصاءات سكانية متوفرة من المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٥أ؛ ٢٠١٥ب).
٤٢٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مقيمين في موقع حماية المدنيين، في بانتيو، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ و يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥.
٤٢٩. راجع صفحة ٧٣ من ورقة العمل هذه.
٤٣٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عاملين من منظمات غير حكومية دولية من موقع حماية المدنيين في ربكونة، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ – يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥.
٤٣١. مقابلة هاتفية أجراها كاتب هذه الورقة مع مسؤول أمن من منظمة دولية غير حكومية، في جوبا، في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥.
٤٣٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع موظفين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٤٣٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع موظفي منظمة دولية غير حكومية، في جوبا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥. راجع أيضاً إذاعة تمازج (٢٠١٥ط).
٤٣٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع موظفين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، وفي يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٤٣٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عاملين في منظمات دولية غير حكومية في موقع حماية المدنيين في ربكونة، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.
٤٣٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عاملين في منظمات دولية غير حكومية في موقع حماية المدنيين في ربكونة، في جوبا، في ديسمبر/ كانون ٢٠١٤.
٤٣٧. راجع، مثلاً، إذاعة تمازج (٢٠١٤ج).
٤٣٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أفراد من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، وفي يونيو – يوليو/ حزيران – تموز ٢٠١٥. راجع أيضاً كريز (٢٠١٥).

٤٣٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سابق من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤، ومع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٤٤٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عاملين في منظمات دولية غير حكومية من موقع حماية المدنيين في ربكونة، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ وفي يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٤٤١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ وفي مايو/ أيار ٢٠١٥.
٤٤٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع وانغ تشوك، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥.
٤٤٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع وانغ تشوك، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع أعضاء من حركة العدل والمساواة ، في موقع سري، في مارس/ آذار وفي مايو/ أيار ٢٠١٤؛ مقابلات كاتب هذه الورقة الهاتفية مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣.
٤٤٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٤٤٥. مراسلات كاتب هذه الورقة مع قادة الجبهة الثورية السودانية في إبريل/ نيسان ٢٠١٤.
٤٤٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع سياسي دارفوري، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٤٤٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥.
٤٤٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥.
٤٤٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسولين من الدينكا من مقاطعة باريانغ، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥.
٤٥٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول حكومي، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥؛ ومع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في لير في مايو/ أيار ٢٠١٥؛ ومع مثقف من النوبة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٤٥١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مثقف من النوبة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع قائد من الجبهة الثورة السودانية، في موقع سري، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥.
٤٥٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مثقف من النوبة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع قائد من الجبهة الثورة السودانية، في موقع سري، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥
٤٥٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين ومدنيين من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤ وفي مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع مثقف من النوبة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٤٥٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط من جيش تحرير جنوب السودان، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤.
٤٥٥. يقول متمردون دارفوريون أيضاً بأن الخطة الأولية في مايو/ أيار ٢٠١٣ كانت الانتقال من أم روابة إلى الأبيض ومن ثم إلى وادي النيل لكن كان قائد القوات المشتركة عبدالعزيز الحلو كان متردداً من القيام من هذه الغارة الخطرة (مقابلات كاتب هذه الورقة مع متمردين دارفوريين، في ولاية الوحدة، في إبريل – يونيو/ نيسان – حزيران ٢٠١٤ وفي مايو/ أيار ٢٠١٥). راجع مكوتشن (٢٠١٤، صفحة ٢١)؛ كراميزي وتوبيانا (٢٠١٣، صفحة ٢٩-٣٠).
٤٥٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع متمردين دارفوريين، في مواقع مختلفة، في مارس/ آذار ٢٠١٤ – مارس/ آذار ٢٠١٥.
٤٥٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في مواقع مختلفة، في مايو – يونيو/ أيار – حزيران ٢٠١٤.
٤٥٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع شاهد عيان، في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤.
٤٥٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانتيو، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤.
٤٦٠. تمت على الصفحة ١٦١ مناقشة مشكلة التعرف على هوية المقاتلين السودانيين ومجموعاتهم المختلفة.
٤٦١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قادة من حركة العدل والمساواة، في مواقع سرية، في أغسطس/ آب ٢٠١٤ وفي إبريل/ نيسان ٢٠١٦.
٤٦٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود عيان، في ولاية الوحدة، في مارس – يونيو/ آذار – حزيران ٢٠١٤.
٤٦٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود عيان في ولاية الوحدة في مارس – يونيو/ آذار – حزيران ٢٠١٤. راجع منظمة العفو الدولية (٢٠١٤، صفحة ٢٢، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٥)؛ هيومان رايتس ووتش (٢٠١٤، صفحة ٦٣-٦٥)؛ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٠١٤ ب، صفحة ٤٥، ٥٠). بخصوص بر، راجع صفحة ١٧٧-٨٣ من ورقة العمل هذه.
٤٦٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بابيني مونيتويل، في جوبا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤.
٤٦٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانتيو، في إبريل - مايو/ نيسان – أيار ٢٠١٤.

٤٦٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود عيان، في ولاية الوحدة، في مارس – يونيو/ آذار – حزيران ٢٠١٤.
٤٦٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥
٤٦٨. ملاحظات كاتب هذه الورقة في بيدا، إبريل/ نيسان ٢٠١٤.
٤٦٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع وانغ تشوك، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥؛ ومع مابيك لانغ، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، بانتيو وبيدا، إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، في جوبا وبيدا، في إبريل – مايو/ نيسان – أيار ٢٠١٤؛ ومع قادة من حركة العدل والمساواة، في مواقع سرية، في إبريل – يونيو/ نيسان – حزيران ٢٠١٤.
٤٧٠. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٤٧١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٤٧٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٤٧٣. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٤٧٤. ملاحظات كتّاب هذه الورقة في جنوبي ولاية الوحدة في يونيو/ حزيران ٢٠١٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع ضباط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في ولاية الوحدة، في مايو/ أيار ٢٠١٥؛ ومع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٥. راجع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة (٢٠١٤).
٤٧٥. ملاحظات كتّاب هذه الورقة في جنوبي ولاية الوحدة في يونيو/ حزيران ٢٠١٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع ضباط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في ولاية الوحدة، في مايو/ أيار ٢٠١٥؛ ومع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٥. راجع الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة (٢٠١٤)
٤٧٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم ، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٦.
٤٧٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان ومع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤، ومع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥. راجع كريز (٢٠١٤، صفحة ٣٢).
٤٧٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع أعضاء من النوبة في حركة العدل والمساواة، في بيدا، في مايو/ أيار ٢٠١٢.
٤٧٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول سوداني، في موقع سري، في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤؛ ومع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥. راجع سودان تريبيون (٢٠١٤ ك)؛ وورلد بوليتن (World Bulletin) (2014).
٤٨٠. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥.
٤٨١. تقرير سري لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اطلع عليه كتّاب هذه الورقة.
٤٨٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت في، مواقع سرية، في مارس و يونيو/ آذار و حزيران ٢٠١٥؛ ومع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع سلطات الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٤٨٣. مقابلة كاتب هذه الورقة على الانترنت مع مسؤول من الأمم المتحدة في مايو/ أيار ٢٠١٦.
٤٨٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع جبريل إبراهيم، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٦؛ ومقابلة كاتب هذه الورقة على الانترنت مع مسؤول من الأمم المتحدة في مايو/ أيار ٢٠١٦.
٤٨٥. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في أكتوبر/ كانون الأول ٢٠١٥.
٤٨٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٦.
٤٨٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٦.
٤٨٨. شيفريلو – غوبرت (٢٠١٣أ – ٢٠١٣ب)؛ دي وال (٢٠٠٥، صفحة ٩١-١٠٤)؛ إليتوم (٢٠١٤، صفحة ١٠-١٧)؛ توبيانا (٢٠٠٨).
٤٨٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع غيدوين بادنغ، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٤٩٠. عبدالله عثمان التوم، عالم أنثروبولوجيا دارفوري مخضرم وعضو في حركة العدل والمساواة أيضاً.
٤٩١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع تجار دارفوريين، في مواقع سرية، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مسؤولين من الحركة الشعبية لتحرير السودان –

المعارضة، في مواقع سرية، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع دارفوريين أعضاء في الجبهة الثورية السودانية، في مواقع سرية، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٤. راجع هيومن رايتس ووتش (٢٠١٤، صفحة ٣٥).

٤٩٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع تجار دارفوريين، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤، ومع مقيمين نازحين من بانتيو، في جوبا، في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤.

٤٩٣. راجع كوبنال (٢٠١٤). راجع التعليقات التي أدلى بها رئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم، المكتوب اسمه Gebreil Fediel في نهاية القطعة.

٤٩٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود عيان نوير، في لير وجوبا، في إبريل – مايو/ نيسان – أيار ٢٠١٥.

٤٩٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع زعماء وسياسيين تقليديين، في ولاية الوحدة، في مايو – يونيو/ أيار – حزيران ٢٠١٤. راجع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٠١٤ ب، صفحة ٤٦).

٤٩٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شاهد عيان من لير، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مسؤول من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

٤٩٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود عيان من لير، في لير وبانتيو، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤ وفي جوبا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥؛ ومع مسؤولين من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع تجار دارفوريين، في جوبا، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع مسؤولين حكوميين، في بانتيو وجوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع مسؤولين من الجبهة الثورية السودانية، في مواقع سرية، في مارس/ آذار - يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع ناجين دارفوريين ، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤. راجع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٠١٤ب، صفحة ٤٦).

٤٩٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مابيك لانغ ومع مسؤولين حكوميين آخرين، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤.

٤٩٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شاهد عيان من لير، في جوبا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥؛ ومع ممثلي الجالية الدارفورية، في جنوب السودان، وتجار دارفوريين، في جوبا، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

٥٠٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ممثلي الجالية الدارفورية في جنوب السودان، في جوبا، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع تجار دارفوريين، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع عمال إغاثة إنسانية، في بانتيو ورمبيك، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع مسؤولين من الجبهة الثورية السودانية، في موقع سري، في مارس/ آذار - يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

٥٠١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ممثل الجالية الدارفورية في جنوب السودان، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥.

٥٠٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود عيان، في مواقع سرية، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

٥٠٣. مقابلة كاتب هذه الورقة مع تاجر دارفوري من الناجين، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ تقرير دولي سري اطلع عليه كتّاب هذه الورقة. أفاد بعض الشهود العيان بأن أكثر من مجموعة واحدة (تصل إلى ثلاث مجموعات) من الجنود قد نهبت ممتلكاتهم قبل مجيء القتلة.

٥٠٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ناجي، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ وتقرير دولي سري اطلع عليه كتّاب هذه الورقة.

٥٠٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين، في بانتيو، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع ناجين دارفوريين، في مواقع سرية، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع عبد الله حماد عثمان رئيس الجالية الدارفورية في جنوب السودان، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع ضابط من جيش تحرير السودان – ميني ميناوي ، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانتيو في مايو/ أيار ٢٠١٤. وثيقة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووثيقة دولية سرية أخرى اطلع عليها كتّاب هذه الورقة. راجع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٠١٤ب، صفحة ٤٨).

٥٠٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود عيان نوير ودارفوريين، في مواقع سرية، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بانتيو في مايو/ أيار ٢٠١٤.

٥٠٧. وثيقة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اطلع عليها كتّاب هذه الورقة.

٥٠٨. وثيقة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اطلع عليها كتّاب هذه الورقة.

٥٠٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أحد عمال الإغاثة، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع ضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤.

٥١٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ناجين سودانيين، في بانتيو وجوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع عبد الله حماد عثمان، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤. تقرير دولي سري اطلع عليه كتّاب هذه الورقة.

٥١١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع ممثلين للجالية الدارفورية والمسيرية، في جوبا، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع ناجي دارفوري في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومراقبين دوليين، في بانتيو وجوبا، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مندوب جالية الزغاوة في الخرطوم، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥. وثيقة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اطلع عليها كتّاب هذه الورقة.

٥١٢. مراسلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مارس/ آذار ٢٠١٥. راجع الاتحاد الأوروبي (٢٠١٤)؛ مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥أ)؛ وزارة الخزانة الامريكية (٢٠١٤أ؛ ٢٠١٤ب). راجع أيضا مجلس الأمن الدولي (٢٠١٥ب).

٥١٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في مواقع سرية، في مارس/ آذار ويونيو/ حزيران ٢٠١٥؛ ومع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع وانغ تشوك، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥؛ ومع زعيم جالية الزغاوة في السودان، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥. لمعرفة ردة فعل قديت على العقوبات، راجع توبيانا (٢٠١٥ب).

٥١٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٥١٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود عيان وناجين من نوير ودارفوريين، في مواقع سرية، في مايو/ أيار ٢٠١٤ ومع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤. تقرير دولي سري اطلع عليها كتّاب هذه الورقة. راجع أيضا لجنة الاتحاد الافريقي للتحقيق في جنوب السودان (٢٠١٤، صفحة ٢٢٨).

٥١٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٥١٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع أحد الشهود العيان من النوير، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤.

٥١٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في مايو/أيار ٢٠١٤.

٥١٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع قادة آخرين من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير ومواقع أخرى، في مايو/ أيار– يونيو/ حزيران ٢٠١٤ ومايو/ أيار ٢٠١٥؛ ومع ممثل جالية الزغاوة في الخرطوم، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٥٢٠. للدليل على وجود مدفع رشاش، راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٤د).

٥٢١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٥٢٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين سودانيين بما فيه جهاز الأمن والمخابرات الوطني، في مواقع سرية، في يوليو/ تموز ٢٠١٤ ويونيو/ حزيران ٢٠١٥ ومع ممثل جالية الزغاوة في الخرطوم، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٥٢٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عمال إغاثة إنسانية، في بيدا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤ ومع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانتيو، في مايو/ أيار ٢٠١٤.

٥٢٤. وثائق سرية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولمنظمة غير حكومية اطلع عليها كتّاب هذه الورقة؛ ومقابلات كاتب هذه الورقة مع عمال إغاثة إنسانية، في بيدا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤.

٥٢٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع لاجئين من النوبة، في بيدا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع عمال إغاثة إنسانية، في بيدا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤. راجع تقارير النوبة (٢٠١٣).

٥٢٦. ملاحظات كاتب هذه الورقة في بيدا ومقابلات كاتب هذه الورقة مع عمال إغاثة إنسانية، في بيدا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤.

٥٢٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانتيو، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٤. راجع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٠١٤ب، صفحة ٤٧).

٥٢٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع قادة من حركة العدل والمساواة، في مواقع سرية، في مايو/ أيار ٢٠١٤ وإبريل/ نيسان ٢٠١٦؛ ومع مسؤول من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤.

٥٢٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥ ومع قائد من الجبهة الثورية السودانية، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

٥٣٠. ذكر شاهد عيان أيضاً شارات تحمل صورة قائد حركة العدل والمساواة الراحل خليل إبراهيم التي كان يرتديها عادةً مقاتلو حركة العدل والمساواة؛ أوضح مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن مخبريهم عن الجرائم في ولاية جنوب ولاية الوحدة قد تعرفوا على هويات دارفوريين بناءً على لون بشرتهم (مقابلات كاتب هذه الورقة مع شهود عيان محليين ومراقبين دوليين، في ولاية الوحدة، في مايو/ أيار– يونيو/ حزيران ٢٠١٤).

٥٣١. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٥٣٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥.

٥٣٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر تاب قديت، في رير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع مسؤول من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع ضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في بانتيو، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع ضباط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع قادة حركة العدل والمساواة، في مواقع سرية، في مايو/ أيار– يونيو/ حزيران ٢٠١٤ وأكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥؛ ومع مدنيين نوير، في لير وبانتيو، في مايو/ أيار– يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

٥٣٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع كارلو كول الضابط في الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، وضابط سابق في حركة تحرير جنوب السودان، في مقاطعة غويت، في يونيو/ حزيران ٢٠١٤.

٥٣٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بابيني مونيتويل وضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا وولاية الوحدة، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٥.

٥٣٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٥٣٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥. راجع هيومان رايتس ووتش (٢٠١٤، صفحة ٦٣–٦٤).

٥٣٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة ومع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في ولاية الوحدة، في مايو/ أيار– يونيو/ حزيران ٢٠١٤. مراسلات الكاتب مع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع المختص في شؤون جنوب السودان دوغلاس جونسون في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤. راجع كيغن (١٩٤٨، صفحة ٩٢، المادة: دهونغ: النوبي).

٥٣٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط رزيقات في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في شمال بحر الغزال، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، بينهم مسيرية (مثل بوكورا محمد فاضل)، في بانتيو وجوبا وجنوب كردفان، في مايو/ أيار ٢٠١٢ وإبريل/ نيسان ٢٠١٥؛ ومع مراقب دولي، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤. ملاحظات كاتب هذه الورقة في ربكونة وجنوب كردفان في مايو/ أيار ٢٠١٢. راجع غراميزي وتوبيانا (٢٠١٣، صفحة ٥٢).

٥٤٠. مقابلة كاتب هذه الورقة مع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة في لير في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٥٤١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥؛ ومع مسؤول سابق في ولاية الوحدة، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٥٤٢. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام ٢٠١٣ قام بعض العرب السودانيين، بما فيهم حوازمة ومسيرية ورزيقات ودارفوريين غير عرب أعضاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي بتشكيل حركة تمرد سودانية جديدة تسمى الجبهة الشعبية والتي نشطت في غرب كردفان حيث هاجموا حقول النفط في منطقة هجليج في إبريل/ نيسان ٢٠١٤. وقد بقوا مقربين من الجيش الشعبي لتحرير السودان وربما حاربوا معهم في ولاية الوحده أيضاً. في أوائل ٢٠١٥، وبعد أن تكبدوا خسائر على يد القوات الحكومية، انضموا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال على أمل تلقي التدريب في جبال النوبة (مقابلات مع ضابط من المسيرية من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال مسيرية، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥؛ ومع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار عام ٢٠١٥؛ ومع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في لير، في مايو/ أيار ٢٠١٥). راجع راديو دبنقا (٢٠١٤) وسودان تريبيون (2015l).

٥٤٣. اتهم التقرير الأولي حركة العدل والمساواة بنهب البعثة الكاثوليكية بناءً على شهادة أدلى بها أحد عمال الإغاثة من منظمة غير حكومية، لكن تم سحب البلاغ بعد أن نفى العامل وجود أي دليل على دور حركة العدل والمساواة في عملية النهب. وقال ممثل منظمة غير حكومية أن كمبوني كان "منحازاً ضد المسلمين" وليس لديهم الكثير الذي يتطابق مع ما قامت به حركة العدل والمساواة في لير. (مقابلات كاتب هذه الورقة مع أحد عمال الإغاثة، في جوبا، في مارس/ آذار ٢٠١٤). وقال أحد كبار المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جوبا بأنه يبدو أن بعض التقارير التي كانوا يتلقونها من الميدان كانت تتأثر بانتماءات المراسلين الصحفيين الدينية: "فقد كان الضابط المسيحي أحياناً أكثر عدائية تجاه حركة العدل والمساواة من الضابط المسلم" (مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤).

٥٤٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في بانتيو وجوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤.

٥٤٥. تم في إبريل/ نيسان ٢٠١٤ تم استبدال رئيس الاستخبارات العسكرية ماك بول ورئيس الأركان جيمس هوث، اللذان كان ينظر لهما داعمين أساسيين للجبهة الثورية السودانية، لا سيما من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني.

(مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضابط من جهاز الأمن والمخابرات الوطني، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥ ومع قائد من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في أديس أبابا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥).

٥٤٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في أديس أبابا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٥٤٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سوداني كان مسؤولاً عن ملف جنوب السودان خلال الحرب الأهلية الثانية، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥. يعتبر نهيال دينق نهيال من الموالين لقرنق خاصةً في الخرطوم.

٥٤٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مثقف من النوبة "ابن قرنق" جنوبي وقائد في الجبهة الثورية السودانية، في مواقع سرية، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع تلفون كوكو وإسماعيل خميس جلاب في جوبا في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٥٤٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في إبريل/ نيسان ٢٠١١.

٥٥٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول من جنوب السودان، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤ ومع قائد من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في أديس أبابا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٥٥١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مسؤول سوداني مسؤولاً عن ملف جنوب السودان أثناء الحرب الأهلية الثانية، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٥٥٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع محلل من جنوب السودان، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٥٥٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضابط من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤، ومع مراقبين دوليين، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤.

٥٥٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين حكوميين من جنوب السودان، في جوبا، في مارس/ آذار – مايو/ أيار ٢٠١٤ ، ومع مسؤولين سودانيين ، في موقع سري، في يوليو/ تموز ٢٠١٤.

٥٥٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قادة من حركة العدل والمساواة في، مواقع سرية، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٤.

٥٥٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع أعضاء من الجبهة الثورية السودانية ومع مسؤولين حكوميين من جنوب السودان، في مواقع سرية، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٤.

٥٥٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين حكوميين من جنوب السودان ومن السودان ومع سياسي من المعارضة السودانية في جوبا، في مواقع سرية، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٤ ويونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٥٥٨. وجهت حركة العدل والمساواة الاتهام أيضاً إلى بعض المسؤولين في جوبا بأنهم زودوا الخرطوم بمعلومات عن تحركاتهم وألقت اللوم على الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال لرفضها المستمر السماح لهم بتنفيذ عمليات في شمال كردفان من قاعدة في جبال النوبة بدلاً من دارفور البعيدة (مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من حركة العدل والمساواة، في مواقع سرية، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٥ وأكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥).

٥٥٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٥٦٠. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سوداني، في موقع سري، في يوليو/ تموز ٢٠١٤.

٥٦١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قادة من الجبهة الثورية السودانية، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥ ومع مسؤولين سودانيين، في موقع سري، في يوليو / تموز ٢٠١٤.

٥٦٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مراقب دولي، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٥٦٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع عدة مراقبين، في مواقع سرية، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٦.

٥٦٤. ضحك العديد من مراقبين السودان منذ فترة طويلة على التعبير سيء الاختيار لقوة (قوات الدفاع الشعبي) المطابقة تماماً للمليشيات السودانية التي حاربت الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب الأهلية الثانية (مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سوداني، في موقع سري، في يوليو/ تموز ٢٠١٤).

٥٦٥. راجع غالوبين (٢٠١٥) وريفز (٢٠١٤). لمعرفة المزيد عن عدوي، راجع SDFG (2016).

٥٦٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول حكومي سوداني، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٥٦٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت ومع خبير من جنوب السودان، في مواقع سرية، في فبراير/ شباط– مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع مسؤول حكومي من جنوب السودان، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٥.

٥٦٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٥٦٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٥٧٠. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤولين معارضين وحكوميين سودانيين في ، مواقع سرية، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.

٥٧١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤول حكومي سوداني ومع بيتر قديت، في مواقع سرية، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥؛ ومع مدنيين من المسيرية، في مايوم، في مايو/ أيار ٢٠١٥. راجع هيئة خبراء الأمم المتحدة (٢٠١٦، صفحة ٣٢).
٥٧٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول حكومي سوداني، في موقع سري، في يونيو/ حزيران عام ٢٠١٥، و سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦.
٥٧٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من جنوب السودان، في جوبا وبانتيو، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع سياسي من المسيرية، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مسؤول سوداني، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥. راجع هيئة خبراء الأمم المتحدة (٢٠١٦، صفحة ٣٢).
٥٧٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥.
٥٧٥. لمعرفة المزيد من الخلفية والمعلومات الأساسية، راجع كريز (٢٠١٤، صفحة ٥١–٥٨).
٥٧٦. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت ومع مسؤولين من حركة العدل والمساواة، في مواقع سرية، في مارس/ آذار ومايو/ أيار ٢٠١٥. راجع سودان تريبيون (٢٠١٥ح)
٥٧٧. مقابلات كاتب هذه الورقة مع كول مانيانغ، مدير عمليات سمسون مابيور للجيش الشعبي لتحرير السودان والمتحدث الرسمي للجيش الشعبي لتحرير السودان فيليب أغوير، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع قائد من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في أديس أبابا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٣د، صفحة ٨–٩).
٥٧٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع كول مانيانغ وسامسون مابيور وفيليب أغوير، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥؛ ومع قائد من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في أديس أبابا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٣د، صفحة ٨–٩).
٥٧٩. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا، في مايو/ أيار– يونيو/ حزيران ٢٠١٤ ومع رياك مشار، في أديس أبابا، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٥٨٠. راجع وحدة تنسيق SKBN (2014).
٥٨١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا، في مارس/ آذار – مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع ضباط من المسيرية من الجبهة الثورية السودانية، في موقع سري، في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤. راجع مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (٢٠١٣د، صفحة ٧).
٥٨٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٥٨٣. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٥٨٤. مقابلة كاتب هذه الورقة مع قائد من الحركة الشعبية لتحرير السودان – المعارضة، في أديس أبابا، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٥٨٥. ألقي القبض على جنديين سودانيين أيضاً في حقل نفط ولاية الوحدة يبدو إنهم جاءوا فقط لنهب كيبولات (سودان تريبيون، ٢٠١٤ ف).
٥٨٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قائدين من الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، هما مالك عقار وياسر عرمان، في مواقع سرية، في مارس/ آذار – إبريل/ نيسان ٢٠١٥.
٥٨٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مراقب دولي، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٥٨٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سوداني، في موقع سري، في يوليو/ تموز ٢٠١٦.
٥٨٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سوداني، في موقع سري، في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦.
٥٩٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع كول مانيانغ، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤، ومع ضابط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤.
٥٩١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين حكوميين من جنوب السودان، في جوبا، وبانتيو في إبريل/ نيسان – مايو/ أيار ٢٠١٤ ومع سياسي من المسيرية، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤.
٥٩٢. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مسؤول سوداني، في موقع سري، في يوليو/ تموز ٢٠١٦.
٥٩٣. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من جنوب السودان، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤، ومع مسؤول من المعارضة السودانية، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٥٩٤. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مسؤولين من جنوب السودان، في جوبا، في مايو/ أيار ٢٠١٤.
٥٩٥. مقابلة كاتب هذه الورقة مع مراقب دولي، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.

٥٩٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع قادة من حركة العدل والمساواة، في مواقع سرية، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤، ومع قادة من الحركة الشعبية لتحرير السودان - المعارضة، في مواقع سرية، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤.
٥٩٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٥٩٨. مقابلات كاتب هذه الورقة مع جيمس هوث وبيتر قديت ومسؤول من المعارضة السودانية، في جوبا، في موقع سري، في مايو/ أيار-يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٥٩٩. مقابلة كاتب هذه الورقة مع رياك مشار، في أديس أبابا، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٦٠٠. راجع أيضا لجنة الاتحاد الافريقي للتحقيق في جنوب السودان (٢٠١٤، صفحة ١٢٠).
٦٠١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ناجين وشهود عيان دارفوريين ونوير، في بانتيو وجوبا، في مايو/ أيار- يونيو/ حزيران ٢٠١٤؛ ومع سياسي من المسيرية، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في بانتيو وجوبا، في إبريل/ نيسان - مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع مسؤول من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤. راجع الأمين العام للأمم المتحدة (٢٠١٤ب، صفحة ٦).
٦٠٢. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من المسيرية، في مايوم ، في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٦٠٣. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٦٠٤. مقابلة كاتب هذه الورقة الهاتفية مع سانتينو دينق في مايو/ أيار ٢٠١٤.
٦٠٥. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضباط مسيرية من الجبهة الثورية السودانية وبيتر قديت، في مواقع سرية، في مارس/ آذار - مايو/ أيار ٢٠١٥.
٦٠٦. مقابلات كاتب هذه الورقة مع مدنيين من المسيرية وضابط مسيرية في الجبهة الثورية السودانية وبيتر قديت في مايوم، في مواقع سرية، في مارس/ آذار - مايو/ أيار ٢٠١٥.
٦٠٧. مقابلة كاتب هذه الورقة مع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٦٠٨. مقابلة كاتب هذه الورقة مع سياسي من نوير ليك، في جوبا في مايو/ أيار ٢٠١٥.
٦٠٩. ملاحظات كاتب هذه الورقة ومقابلاته مع زعيم من المسيرية، في ماجوك (شمال بحر الغزال)، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع مدنيين رزيقات، في مايوم أنغوك (شمال بحر الغزال)، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع المنشق من المسيرية عن القوات المسلحة السودانية بندر أبو البالول ومع قائد من حركة العدل والمساواة، في موقع سري، في مايو/ أيار ٢٠١٤؛ ومع أعضاء مسيرية في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥؛ ومع تجار نوير، في ليز، في مايو/ أيار ٢٠١٥. مراسلات كاتب هذه الورقة مع الخبير في شئون جنوب السودان جون رايل الذي زار روب نياغي في عام ١٩٩٤ وفي يونيو/ حزيران ٢٠١٥.
٦١٠. مقابلات كاتب هذه الورقة مع بوكورا محمد فاضل في بانتيو في مايو/ أيار ٢٠١٢؛ ومع زعماء المسيرية التقليديين، في ماجوك (شمال بحر الغزال)، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع منسق السلام جيمس كولانغ، في أويل، في إبريل/ نيسان ٢٠١٤؛ ومع مسؤولين مسيرية في الجبهة الثورية السودانية، في جوبا، في إبريل/ نيسان ٢٠١٥؛ ومع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٦١١. مقابلات كاتب هذه الورقة مع ضابط مسيرية في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ومع مدنيين من المسيرية، في جوبا ومايوم في إبريل/ نيسان - مايو/ أيار ٢٠١٥، ومع بيتر قديت، في موقع سري، في مارس/ آذار ٢٠١٥.
٦١٢. اقتباس منسوب إلى السياسي في الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال ياسر عرمان (مقابلة كاتب هذه الورقة مع عضو من الجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان في الخرطوم في ٢٠١١).

قائمة المراجع

Adam, Ahmed Hussain. 2014. 'Bentiu Massacre Reminiscent of Darfur Genocide.' World Policy Blog. 2 May.

AFP (Agence France-Presse). 2014a. 'S. Sudan Rebels Deny Massacres, Blame Government.' 22 April.

—. 2014b. 'S. Sudan Rebel Chief Admits "Not in Control" of Troops.' 31 May.

—. 2015. 'Women Held as Sex Slaves in South Sudan "Rape Camps."' 28 September.

Africa Confidential. 2015. 'South Sudan: Revenge Culture.' Vol. 56, No. 10. 15 May, pp. 6–7.

Africa Report. 2014. 'South Sudan's People Are Forced to Fight This War—Riek Machar.' 11 August.

Akol, Lam. 2003. SPLM/SPLA: The Nasir Declaration. Lincoln, NE: iUniverse.

Amnesty International. 2012. South Sudan: Overshadowed Conflict—Arms Supplies Fuel Violations in Mayom County, Unity State.

—. 2014. Nowhere Safe: Civilians under Attack in South Sudan. May.

—. 2015. South Sudan: Escalation of Violence Points to Failed Regional and International Action. 21 May.

—. 2016. 'Their Voices Stopped': Mass Killing in a Shipping Container in Leer, South Sudan. March.

Army Recognition. 2014a. 'Streit Group is Reporting Rapid International Expansion in the Wheeled Armoured Vehicles Sector.' June.

—. n.d. 'Streit Group Cougar 4×4 APC Light Armoured Personnel Carrier.'

AUCISS (African Union Commission of Inquiry on South Sudan). 2014. Final Report of the African Union Commission of Inquiry on South Sudan. Addis Ababa: AUCISS. 15 October.

Badal, Raphael. 1986. 'Oil and Regional Sentiment in the South.' In Muddathir Abd Al-Rahim et al., eds. Sudan since Independence: Studies of the Political Development since 1956. London: Grower, pp. 143–51.

Brewer, Cecily. 2009. Disarmament in South Sudan. Caste Study 7. Washington, DC: Center for Complex Studies, National Defense University.

Changson Chang, Gabriel, et al. 2015. 'SPLM/A–IO Political Leaders Support to Senior Officers Move.' 11 August.

Chevrillon-Guibert, Raphaëlle. 2013a. 'La guerre au Darfour au prisme des alliances du mouvement islamique: retour sur quelques trajectoires d'hommes d'affaires Zaghawa.' Politique africaine, No. 130. June.

—. 2013b. Des commerçants au coeur de l'expérience islamiste au Soudan. PhD thesis, Université d'Auvergne.

CIJ (Coalition for International Justice). 2006. Soil and Oil: Dirty Business in Sudan. Washington: CIJ.

Comboni Missionaries. 2014. 'Sharing in the Griefs, Anxieties and Hopes of the People: An Account of War Conflicts in Leer Mission.' 21 February.

Conflict Armament Research. 2015. Weapons and Ammunition Airdropped to SPLA-iO Forces in South Sudan. Dispatch from the Field. June.

Copnall, James. 2014. 'Bentiu Massacre Highlights Continued Links between the Sudans after Divorce.' African Arguments. 8 May.

Craze, Joshua. 2011. Creating Facts on the Ground: Conflict Dynamics in Abyei. HSBA Working Paper No. 26. Geneva: Small Arms Survey.

—. 2013. Dividing Lines: Grazing and Conflict along the Sudan–South Sudan Border. HSBA Working Paper 30. Geneva: Small Arms Survey. July.

—. 2014. Contested Borders: Continuing Tensions over the Sudan–South Sudan Border. HSBA Working Paper No. 34. Geneva: Small Arms Survey. November.

—. 2015. 'In South Sudan Nobody Talks about the Weather.' Creative Time Reports. 24 March.
—. Forthcoming. Three's a Crowd: Conflict Dynamics in Upper Nile (working title). HSBA Working Paper. Geneva: Small Arms Survey.
De Alessi, Benedetta. 2015. Two Fronts, One War: Evolution of the Two Areas Conflict, 2014–15. HSBA Working Paper No. 38. Geneva: Small Arms Survey. August.
de Waal, Alex. 1993. 'Some Comments on Militias in the Contemporary Sudan.' In Martin Daly and Ahmed Alawad Sikainga, eds. Civil War in Sudan. London: British Academic Press, pp. 144–51.
—. 2005 (revised edn.). Famine that Kills: Darfur, Sudan. Oxford: Oxford University Press.
—. 2014. 'When Kleptocracy Becomes Insolvent: Brute Causes of the Civil War in South Sudan.' African Affairs, Vol. 113, Iss. 452, pp. 347–69.
El-Tom, Abdullahi Osman. 2014. The Zaghawa Aptitude for Commerce: A Biography of Bushara Suleiman Nour of Darfur, Sudan. Trenton, NJ: Red Sea Press.
EU (European Union). 2014. Council Regulation (EU) No. 748/2014 Concerning Restrictive Measures in Respect of the Situation in South Sudan. Official Journal of the European Union, 10 July.
Evans-Pritchard, Edward. 1940. The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institutions of a Nilotic People. Oxford: Oxford University Press.
FDP (Federal Democratic Party). 2015. 'FDP/SSAF Position on IGAD-Plus Imposed Compromised Peace and How All Stakeholders Previously Excluded Can Be Included in the Peace.' Press release. 18 September.
FEWS NET (Famine Early Warning Systems Network). 2015. 'South Sudan Food Security Alert.' 24 June.
Fleischner, Justine. 2015. Deadly Enterprise: Dismantling South Sudan's War Economy and Countering Potential Spoilers. Political Economy of African Wars No. 3. Washington, DC: Enough Project.
Fraser, Shannon, et al., eds. 2004. Trading for Peace: An Overview of Markets and Trading Practices, with Particular Reference to Peace Markets in Northern Bahr el Ghazal, South Sudan. Sudan Production Aid, Bahr el Ghazal Youth Development Agency, and Concern Worldwide.
Gagnon, Georgette, and John Ryle. 2001. Report of an Investigation into Oil Development, Conflict, and Displacement in Western Upper Nile, Sudan. October.
Gallopin, Jean-Baptiste. 2015. 'Machiavelli in the Twenty-First Century: Sudanese Security Leaks in Perspective.' Jadaliyya.com. 2 February.
Gatdet, Peter. 2013. 'South Sudan Ground Rules for Humanitarian Response.' December.
—. 2015. 'We Denounce and Disown Dr. Riek Machar as SPLM/A–IO Chairman and C-in-C [Commander-in-Chief].' Press release. 10 August.
Gatwich, Simon (unconfirmed author). 2015. 'Text of Letter from Breakaway Commanders in the SPLA–IO, Requesting that President Omar al-Bashir of the Khartoum Regime Send Them Arms Directly.' 20 June.
GoSS (Government of Southern Sudan). 2011. Transitional Constitution of the Republic of South Sudan.
Gramizzi, Claudio. 2013. At an Impasse: The Conflict in Blue Nile. HSBA Working Paper No. 31. Geneva: Small Arms Survey. December.
—, Mike Lewis, and Jérôme Tubiana. 2012. 'Letter Dated 24 January 2012 from Former Members of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) and enewed Pursuant to Resolution 1954 (2010) Addressed to the Chairman of the Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Concerning the Sudan.' Document published by Africa Confidential, 13 April.
— and Jérôme Tubiana. 2012. Forgotten Darfur: Old Tactics and New Players. HSBA Working Paper No. 28. Geneva: Small Arms Survey.
—. 2013. New War, Old Enemies: Conflict Dynamics in South Kordofan. HSBA Working Paper No. 9. Geneva: Small Arms Survey. March.

GRSS (Government of the Republic of South Sudan). 2012. Petroleum Revenue Management Act.
—. 2015. Establishment Order Number 36/2015 for the Creation of 28 States in the Decentralized Governance System in the Republic of South Sudan. 2 October.
Gurtong. 2014. '10 Killed and 7 Injured in Antonov Bombing in Maban County'. 14 November.
HRW (Human Rights Watch). 2003. Sudan, Oil and Human Rights. November.
—. 2014. South Sudan's New War: Abuses by Government and Opposition Forces. August.
—. 2015. 'They Burned It All': Destruction of Villages, Killings and Sexual Violence in Unity State, South Sudan. July.
HSBA (Human Security Baseline Assessment for Sudan and South Sudan). 2008. Neither 'Joint' nor 'Integrated': The Joint Integrated Units and the Future of the CPA. HSBA Issue Brief No. 10. Geneva: Small Arms Survey. March.
—. 2011. Fighting for Spoils: Armed Insurgencies in Greater Upper Nile. HSBA Issue Brief No. 18. Geneva: Small Arms Survey. November.
—. 2012a. 'The Conflict over Hejlij.' Facts and Figures Report. 26 April.
—. 2012b. 'Weapons Seized from the Forces of George Athor and John Duit.' Arms and Ammunition Tracing Desk Report. December.
—. 2013a. 'Weapons in Service with David Yau Yau's Militia, Jonglei State, February 2013.' Arms and Ammunition Tracing Desk Report. April.
—. 2013b. 'Weapons and Ammunition of Returning SSLA Forces, Mayom, Unity State, May 2013.' Arms and Ammunition Tracing Desk Report. July.
—. 2013c. 'Weapons Captured from David Yau Yau's Militia, Jonglei, July 2013.' Arms and Ammunition Tracing Desk Report. August.
—. 2013d. Pendulum Swings: The Rise and Fall of Insurgent Militias in South Sudan. HSBA Issue Brief No. 22. Geneva: Small Arms Survey. November.
—. 2014a. 'The Conflict in Unity State.' Facts and Figures Report. 11 January.
—. 2014b. 'The SPLM-in-Opposition.' Facts and Figures Report. 1 April.
—. 2014c. 'The Conflict in Unity State.' Facts and Figures Report. 2 May.
—. 2014d. 'Small Arms Ammunition Documented at Bentiu Mosque, May 2014.' Arms and Ammunition Tracing Desk Report. July.
—. 2014e. 'Timeline of Recent Intra-Southern Conflict.' Facts and Figures Report. 27 June.
—. 2014f. 'The Conflict in Unity State.' Facts and Figures Report. 2 October.
—. 2014g. 'The Conflict in Upper Nile State.' Facts and Figures Report. 13 October.
—. 2014h. 'The Conflict in Northern and Western Bahr el Ghazal States.' Facts and Figures Report. 16 October.
—. 2014i. 'The 14-Mile Area.' Facts and Figures Report. 3 November.
—. 2015a. 'The Conflict in Unity State.' Facts and Figures Report. 29 January.
—. 2015b. 'Conflict in the Two Areas.' Facts and Figures Report. 29 January.
—. 2015c. 'The Conflict in Unity State.' Facts and Figures Report. 14 April.
—. 2015d. 'The Conflict in Upper Nile State.' Facts and Figures Report. 16 April.
—. 2015e. 'The Conflict in Unity State: Update.' Facts and Figures Report. 3 July.
Hutchinson, Sharon. 1996. Nuer Dilemmas: Coping with Money, War, and the State. Berkeley: University of California Press.
— and Naomi Pendle. 2015. 'Violence, Legitimacy, and Prophecy: Nuer Struggles with Uncertainty in South Sudan.' American Ethnologist, Vol. 42, Iss. 3, pp. 415–30.
ICG (International Crisis Group). 2011. Compounding Instability in Unity State. Africa Report No. 179. 17 October.
—. 2013. Sudan's Spreading Conflict (II): War in Blue Nile. Africa Report No. 204. 18 June.
—. 2015. Sudan and South Sudan's Merging Conflicts. Africa Report No. 223. 29 January.
IGAD (Intergovernmental Authority on Development). 2014a. Agreement on the Cessation of Hostilities between the Government of the Republic of South Sudan (GRSS) and the Sudan

People's Liberation Movement/Army (in Opposition) (SPLM/A in Opposition). Addis Ababa, 23 January.
—. 2014b. Investigations into Violations of the Cessation of Hostilities Agreement in Bentiu and Mayom, Unity State. Addis Ababa: Joint Technical Committee Monitoring and Verification Mechanism. 24 September.
—. 2015a. Violations Report, No. 43. IGAD Monitoring and Verification Mechanism. 8 July.
—. 2015b. 'Proposed Compromise Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan.' 24 July.
—. 2015c. Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan. Addis Ababa, 17 August.
—. 2015d. 'Minutes of the Permanent Ceasefire and Transitional Security Arrangements (PCTSA) Workshop.' September/October.
Insider. 2015. 'Garang's Son Denies Machar's Camp Falling Apart.' 22 July.
IOM (International Organization for Migration). 2015a. 'Humanitarian Update: 7–23 October.'
—. 2015b. 'UNMISS Bentiu PoC Update—Displacement Tracking and Monitoring: 24–30 October 2015.'
Johnson, Douglas. 1994. Nuer Prophets: A History of Prophecy from the Upper Nile in the Nineteenth and Twentieth Centuries. Oxford: Oxford University Press
—. 2011. The Root Causes of Sudan's Civil Wars, revised edn. Oxford: James Currey.
—. 2012a. 'Note on Panthou/Heglig.' 2 May.
—. 2012b. 'The Heglig Oil Dispute between Sudan and South Sudan.' Journal of Eastern African Studies, Vol. 6, Iss. 3, pp. 561–69.
Jok, Jok Madut and Sharon Hutchinson. 1999. 'Sudan's Prolonged Second Civil War and the Militarization of Nuer and Dinka Ethnic Identity.' African Studies Review, Vol. 42, No. 2, pp. 125–45.
Kiggen, J. 1948. Nuer–English Dictionary. London: St. Joseph's Society for Foreign Missions.
Kiir, Salva. 2015. 'South Sudan: The World's Youngest Nation Strives to Build Democracy.' 11 October.
Leff, Jonah, and Emile LeBrun. 2014. Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan. HSBA Working Paper No. 32. Geneva: Small Arms Survey. May.
Li, Darryl. 2000. 'Anatomy of a Balkan Massacre.' Harvard International Review, Vol. 22, Iss. 3, pp. 34–37.
Madut-Arop, Arop. 2006. Sudan's Painful Road to Peace. London: Booksurge.
McCutchen, Andrew. 2014. The Sudan Revolutionary Front: Its Formation and Development. HSBA Working Paper No. 33. Geneva: Small Arms Survey. October.
Monytuil [Mantuil], Bapiny. 2016. '[Letter of] Resignation as Deputy Chief of General Staff for Moral Orientation.' 7 October.
Moro, Leben. 2009. Oil Development Induced Displacement in the Sudan. Working Paper. Durham: Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Durham.
MSF (Médecins Sans Frontières). 2014. 'Child Malnutrition Rates Skyrocket in South Sudan.' 14 July.
—. 2015. 'South Sudan: Trapped by Violence in Unity State.' 30 October.
Ngethi, Ally. 2014. 'South Sudan President Salva Kiir Told UN of Acting Like a Parallel Government.' 20 January. YouTube. Posted 22 January 2014.
Nuba Reports. 2013. 'South Kordofan Situation Report.' November–December.
Nyaba, Peter Adwok. 1997. The Politics of Liberation in South Sudan. Kampala: Fountain Publishers.
Nyamilepedia. 2015. 'Brig. Gen. John Mabieh Vows to Take Malakal Town by 9th March This Year.' 15 February.
OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2015a. 'South Sudan Crisis: Humanitarian Snapshot.' 15 May.
—. 2015b. 'Humanitarian Bulletin: South Sudan Bi-Weekly Update.' 18 September.

—. 2016. 'South Sudan: Humanitarian Snapshot.' 27 April.
Patey, Luke. 2007. 'State Rules: Oil Companies and Armed Conflict in Sudan.' Third World Quarterly, Vol. 28, No. 5, pp. 997–1016.
Patinkin, Jason. 2015. 'South Sudan Soldiers Accused of Stealing Relief Food.' Associated Press. 30 July.
PCSS (Protection Cluster South Sudan). 2015. 'Protection Situation Update: Southern and Central Unity (April–September 2015).' 25 September.
Pendle, Naomi. 2014. 'Interrupting the Balance: Reconsidering the Complexities of Conflict in South Sudan.' Disasters, Vol. 38, Iss. 2, pp. 227–48.
Pinaud, Clémence. 2014. 'South Sudan: Civil Wars, Predation, and the Making of a Military Aristocracy.' African Affairs, Vol. 113, Iss. 451, pp. 192–211.
Radio Dabanga. 2014. 'Popular Front of Sudan Claims Abduction of Oil Engineers in West Kordofan.' 24 April.
Radio Tamazuj. 2014a. 'South Sudan Army Attacks Food Distribution.' 16 July.
—. 2014b. 'Unity State Top Official Abruptly Dismissed.' 31 October.
—. 2014c. 'South Sudan's Kiir Equates UN-protected Civilians with Rebels.' 2 November.
—. 2015a. 'SPLM–IO Declare Abyei a State of South Sudan.' 5 January.
—. 2015b. 'Ex-security Official Slams Governor Monytuil's Leadership.' 13 January.
—. 2015c. 'Fire at Oil Facility in South Sudan.' 21 January.
—. 2015d. 'Unity Governor Reinstates Pariang Chiefs Sacked by His Deputy.' 23 February.
—. 2015e. 'SPLA–IO Rebels Begin Investigation into April 2014 Bentiu Massacre.' 25 February.
—. 2015f. 'Generals Say Juba Massacres Done by Private Militia, Not SPLA.' 9 March.
—. 2015g. 'Fresh Clashes between Feuding Clans in West Kordofan.' 23 March.
—. 2015h. 'UN Considers Relocating Nuers from South Sudan Govt to Rebel Territory.' 9 May.
—. 2015i. 'UN Delays Leave 'Protection' Site Area Unfenced amid Horrific Violence in S Sudan's Unity State.' 22 May.
—. 2015j. 'South Sudan: Hungry Soldiers Ordered to Loot from Starving Civilians.' 5 August.
—. 2015k. 'SPLA-IO Defectors Confirm Formation of New Rebellion.' 13 August.
—. 2015l. 'Rebels Accuse Govt of Killing Civilians in Saturday Leer Attack.' 1 September.
—. 2015m. 'Kiir and Makuei Want 28 States in S Sudan.' 2 October.
—. 2015n. 'Tribal leaders in Raja reject newly created Lol state.' 7 October.
—. 2015o. 'Deadline Passes for Ugandan Army Withdrawal from S Sudan.' 10 October.
—. 2015p. 'Olony Says Willing to Fight Kiir over New States if Necessary.' 13 October.
—. 2015q. 'WBEG Governor Expresses Reservations on Kiir's Establishment Order.' 13 October.
—. 2015r. 'Kiir's Allies in Parliament Say Ready to Approve Proposal for 28 States.' 14 October.
—. 2015s. 'Dinka Council: Kiir Added 4 States to Our Proposal.' 29 October.
—. 2016. 'Leer Paramount Chief Dies.' 9 May.
Reeves, Eric. 2014. 'New and Authoritative Translation into English of Minutes for August 31 Meeting of the Most Senior Military and Security Officials in the Khartoum Regime.' 22 October.
Savage, Emily. 2012. 'South Sudan's Petroleum Revenue Management Act.' Policy Brief. Juba: Sudd Institute. 12 December.
Scroggins, Deborah. 2004. Emma's War. London: Vintage.
SDFG (Sudan Democracy First Group). 2015. 'All the President's Men: On al-Bashir's New Presidency.' 7 July.
—. 2016. 'Sudan Update.' 18 February.
SKBN (South Kordofan and Blue Nile) Coordination Unit. 2014. 'Update on Humanitarian Needs in South Kordofan and Blue Nile States, Sudan.' April.
SPLM–IO (Sudan People's Liberation Movement-in-Opposition). 2014. 'Photos of Prisoners of War Captured from JEM Rebels and Vehicles.' May.
SPLM–N (Sudan People's Liberation Movement–North). 2015. 'Leadership Meeting of the SPLM–N, Final Communiqué: Resolutions and Recommendations.' 6 August.

SSLM/A (South Sudan Liberation Movement/Army). 2011. Mayom Declaration. April.
SSNA (South Sudan News Agency). 2014. 'SPLA and Its Foreign Allies Launch Fresh Attacks on Rebels' Positions in Unity State: Chief Negotiator.' 8 November.
Streit Group. n.d. 'Typhoon–MRAP.'
Sudan Tribune. 2011a. 'SPLA Sets Fire to over 7,000 Homes in Unity Says Mayom County Official.' 24 May.
—. 2011b. 'South Sudan Rebel Leader Peter Gatdet Returns to Juba after Peace Deal with Gov't.' 4 August.
—. 2012. 'Unity State Governor Fires Three Pariang Officials.' 16 November.
—. 2013a. 'Unity State MPs Demand Speaker Resigns.' 18 February.
—. 2013b. 'South Sudan's Kiir Relieves Unity State Governor Taban Deng.' 8 July.
—. 2013c. 'Ex-VP Machar Says Forces Will Divert Oil Revenues from Juba.' 23 December.
—. 2014a. 'Officials Blame Bureaucratic Bungling for Fall of Bentiu Town.' 16 April.
—. 2014b. 'Infighting among Missiriya Tribe Kills 150 in West Kordofan.' 3 July.
—. 2014c. 'Civilians Targeted in Attacks by Government Troops in Unity State: Rebels.' 8 July.
—. 2014d. 'S. Sudanese Army Denies Rift with Allied Ex-rebel Leader.' 24 July.
—. 2014e. 'S. Sudan President Appoints Gordon Buay Ambassador.' 21 September.
—. 2014f. 'South Sudan Deploys Troops along Border with Sudan.' 25 September.
—. 2014g. 'South Sudan and Uganda Sign Military Cooperation Deal.' 14 October.
—. 2014h. 'UNMISS Destroys Weapons Seized in Displaced Camps.' 10 December.
—. 2014i. 'Khartoum Threatens to Pursue Rebels inside South Sudan Territory.' 12 December.
—. 2014j. 'We Have "Documented Evidence" over Juba Support to Sudanese Rebels: Khartoum.' 14 December.
—. 2014k. 'Sudanese Warplane Hits South Sudan Territory: Official.' 31 December.
—. 2015a. 'Machar Appoints Top Rebel Command, State Governors.' 1 January.
—. 2015b. 'S. Sudan Rebel Leader Appoints More Deputies to Chief of General Staff.' 3 January.
—. 2015c. 'South Sudan: Rebels Appoint Top Field Commanders.' 3 January.
—. 2015d. 'Senior Rebel Commander Slams UN Human Rights Report on Bentiu Massacre.' 11 January.
—. 2015e. 'South Sudanese Army Abandon Positions after Rebel Clashes.' 24 January.
—. 2015f. 'S. Sudan Rebels Deny Destroying Oil Facilities.' 24 January.
—. 2015g. 'Senior S. Sudan Army Officer Arrested after Troops Abandon Positions during Rebel Clashes.' 29 January.
—. 2015h. 'S. Sudanese Official Accuses Khartoum of Supporting Rebels.' 10 February.
—. 2015i. 'South Sudan Army Integrates over 5,000 Former Rebel Fighters.' 16 February.
—. 2015j. 'Unity State Commissioner Returns Meseriya's Stolen Cows.' 1 March.
—. 2015k. 'Juba Accuses Khartoum of Bombing Towns inside South Sudan.' 8 April.
—. 2015l. 'Sudan's RSF Destroys Rebel Camp in W. Kordofan State: Report.' 11 April.
—. 2015m. 'Top Rebel Commanders Blame SPLM–IO Leadership for Delayed Military Operation.' 11 May.
—. 2015n. 'S. Sudanese Artist Appointed Youth Minister in Unity State.' 13 May.
—. 2015o. 'IGAD Asks Bashir to Facilitate Resolution of South Sudan Conflict.' 24 May.
—. 2015p. 'South Sudan Army Claims Seizing Control of Several Rebel Areas in Unity State.' 9 June.
—. 2015q. 'South Sudanese, Sudanese Army Commanders Meet over Border Security Matters.' 12 June.
—. 2015r. 'Former Militia General Reunites with South Sudan Army.' 28 June.
—. 2015s. 'S. Sudan to Expel Head of UN Office in Unity State over Reported Human Rights Abuses.' 12 July.
—. 2015t. 'S. Sudanese Rebel Commander Says Death of His Son No Different.' 15 July.
—. 2015u. 'South Sudanese President Queries IGAD's Peace Proposal.' 31 July.

—. 2015v. 'South Sudan's Kiir Threatens War over IGAD Imposed Peace Deal.' 8 August.
—. 2015w. 'Hunger Forces 45,000 People out of Unity State Homes.' 10 August.
—. 2015x. 'Rebels Accuse Gov't Forces of Mass Killing in S. Sudan's Unity State.' 12 August.
—. 2015y. 'S. Sudan Rebel Leader Says Will Not Sign "Shifted" Peace Proposal.' 15 August.
—. 2015z. 'Uganda Urges Kiir to Sign Peace Agreement Despite Museveni Pull Out.' 19 August.
—. 2015aa. 'South Sudan Admits Killing Civilians in Unity State.' 24 August.
—. 2015bb. 'Sacked S. Sudan Rebel General Declines to Rejoin Movement.' 27 August.
—. 2015cc. 'South Sudan President Assigns Top Allied Military Commander.' 27 September.
—. 2015dd. 'S. Sudan Opposition Claims Recapture of Leer and Koch Counties in Retaliation to Army Offensives.' 2 October.
—. 2015ee. 'Juba Warns Full Hostilities after Fresh Clashes with Opposition Forces in Unity State.' 3 October.
—. 2015ff. 'South Sudan Government Defends 28 States Unilaterally Decreed by Kiir.' 6 October.
—. 2015gg. 'Troika Countries Condemn Creation of 28 New States for South Sudan.' 7 October.
—. 2015hh. 'Unity State Authorities Welcome Creation of 28 States in S. Sudan.' 7 October.
—. 2015ii. 'Bul Nuer Community Says New States Will Create More Conflicts.' 11 October.
—. 2015jj. 'Ugandan Army Declares Withdrawal from South Sudan.' 13 October.
—. 2015kk. 'Mayom Intellectuals Warn of Violence over S. Sudan's New States.' 19 October.
—. 2015ll. 'South Sudan's Kiir Appoints Governors of 28 New States.' 25 December.
—. 2016a. 'Unity State Traditional Leaders Warn of Massive Conflicts over 28 Tribal States.' 2 January.
—. 2016b. 'SPLM–N Rebels Say South Sudanese Militiamen Are Fighting beside Sudanese Troops.' 27 March.
—. 2016c. 'Bul Nuer Community Calls for Unconditional Release of Detained Generals.' 19 May.
Sudan Vision. 2014. 'SPLM–Machar Releases Pictures of Booties Captured from SRF in Unity State.' 27 August.
Thomas, Edward. 2015. South Sudan: A Slow Liberation. London: Zed Books.
Tubiana, Jérôme. 2008. 'Land and Power: The Case of the Zaghawa.' Making Sense of Sudan, Social Science Research Council blog. 28 May.
—. 2010. Chroniques du Darfour. Grenoble: Glénat.
—. 2011. Renouncing the Rebels: Local and Regional Dimensions of Chad–Sudan Rapprochement. HSBA Working Paper No. 25. Geneva: Small Arms Survey. March.
—. 2015a. 'An Elusive Peace in South Sudan.' Foreign Affairs. 3 February.
—. 2015b. 'Cattle-Camp Politics.' Foreign Affairs. 31 July.
UNDHCSS (United Nations Office of the Deputy Humanitarian Coordinator for South Sudan). 2016. Crisis Impacts on Households in Unity State, South Sudan, 2014–2015: Initial Results of a Survey. January.
UNHRC (United Nations Human Rights Council). 2016. 'Assessment Mission by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to Improve Human Rights, Accountability, Reconciliation and Capacity in South Sudan: Detailed Findings.' 10 March.
UNMISS (United Nations Mission in South Sudan). 2014a. Interim Report on Human Rights: Crisis in South Sudan. 21 February.
—. 2014b. Conflict in South Sudan: A Human Rights Report. 8 May.
—. 2015a. Attacks on Civilians in Bentiu and Bor, April 2014. 9 January.
—. 2015b. Flash Human Rights Report on the Escalation of Fighting in Greater Upper Nile, April/May 2015. 29 June.
—. 2015c. 'The State of Human Rights in Protracted Conflict in South Sudan.' 4 December.
UNPoE (United Nations Panel of Experts). 2015. Interim Report of the Panel of Experts on South Sudan Established Pursuant to Security Council Resolution 2206 (2015). S/2015/656 of 21 August 2015.

—. 2016. Final Report of the Panel of Experts on South Sudan Established Pursuant to Security Council Resolution 2206 (2015). S/2016/70 of 22 January 2016.
UNSC (United Nations Security Council). 2011. Resolution 1996. S/RES/1996 of 8 July 2011.
—. 2013. Resolution 2132. S/RES/2132 of 24 December 2013.
—. 2014. Resolution 2155. S/RES/2155 of 27 May 2014.
—. 2015a. 'The List Established and Maintained by the 2206 Committee.' 1 July.
—. 2015b. 'Narrative Summaries of Reasons for Listing.' 1 July.
UNSG (United Nations Secretary-General). 2014a. Report of the Secretary-General on South Sudan. S/2014/158 of 6 March 2014.
—. 2014b. Report of the Secretary-General on South Sudan. S/2014/537 of 25 July 2014.
—. 2014c. Report of the Secretary-General on South Sudan. S/2014/708 of 30 September 2014.
—. 2014d. Report of the Secretary-General on Children and Armed Conflict in South Sudan. S/2014/884 of 11 December 2014.
US Treasury (United States Department of the Treasury). 2014a. 'Treasury Targets Those Engaged in Violence and Atrocities in South Sudan.' 5 June.
—. 2014b. 'Treasury Targets Individuals Responsible for Attacks on Civilians and Ceasefire Violations in South Sudan.' 18 September.
VOA News. 2015a 'South Sudan Rebels Condemn Creation of 28 New States.' 5 October.
—. 2015b. 'IGAD: Creating New States in South Sudan Violates Peace Deal.' 13 October. World Bulletin. 2014. 'Aerial Bombing Kills 35 in S. Sudan.' 3 November.
Young, John. 2006. The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration. HSBA Working Paper No. 1. Geneva: Small Arms Survey. November.
—. 2007. The White Army: An Introduction and Overview. HSBA Working Paper No. 5. Geneva: Small Arms Survey. June.
—. 2015. A Fractious Rebellion: Inside the SPLM–IO. HSBA Working Paper No. 39. Geneva: Small Arms Survey.

نبذة عن المؤلفين

جوشوا كريز، كاتب مستقل وزميل برنامج هاربر شميدت وأستاذ جامعي مساعد في جامعة شيكاغو، حيث يدرّس الفلسفة السياسية. وقد عمل في جنوب السودان منذ ٢٠٠٦، ونال درجة الدكتوراة في مجال علم الانثروبولوجي من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، استنادا إلى العمل الميداني على الشريط الحدودي بين السودان وجنوب السودان لمدة ١٨ شهرا. وقد أصدر منذ عام ٢٠١١ مجموعة متنوعة من التقارير في إطار مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، بما فيها أوراق عمل حول أبيي وحدود السودان وجنوب السودان، وتحديثات منتظمة للحقائق والأرقام حول الوضع في ولاية الوحدة وولاية أعالي النيل خلال الحرب الأهلية في جنوب السودان. وفي عام ٢٠١٤ كان هو الحائز على جائزة منظمة اليونيسكو في حقل الكتابة الإبداعية، ونشر أعماله عن شمال شرق إفريقيا في العديد من الإصدارات مثل: تقارير التايمز الإبداعية، وتشيمورينغا والجارديان.

جيروم توبيانا، باحث مستقل متخصص في السودان، وجنوب السودان وتشاد، يحمل شهادة دكتوراه في الدراسات الأفريقية. وقد ظل على مدى الـ٢٠ عاما الماضية يجرى ويشارك في بعثات بحثية ميدانية في مناطق النزاع في السودان بما فيها (دارفور وجنوب كردوفان والنيل الأزرق)، وجنوب السودان وشمال تشاد، وشرق النيجر. ومنذ عام ٢٠٠٤، ظل يعمل في السودان وتشاد كمستشار بحثي لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة ومنظمات أخرى، بما فيها مجموعة الأزمات الدولية (حيث شغل منصب محلل رئيسي للشؤون السودانية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٢–٢٠١٥) ومنظمة العمل ضد الجوع، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة أطباء بيطريون بلا حدود، والمعهد الأمريكي للسلام، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن الدولي بشأن السودان. وقد قام بتأليف، والمشاركة في تأليف، العديد من المؤلفات حول السودان وجنوب السودان، وتشاد، بما في ذلك كتاب يوميات دارفور Chroniques du Darfour (Glénat, 2010). وقد ظهرت مقالاته في المجلات والدوريات العالمية، مثل الشؤون الخارجية، والسياسة الخارجية، لندن ريفيو أوف بوكس، Le Monde diplomatique .

كلوديو غراميزي، أحد كبار مستشاري مشروع بحث تسليح النزاعات. وقد شغل حتى عام ٢٠١١ منصب مستشار أسلحة وخبير أسلحة في مجموعة الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي في ساحل العاج وجمهورية

الكونغو الديمقراطية، والسودان، كما شارك في العديد من المشاريع البحثية لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري. وقد قام بتأليف والمشاركة في تأليف تقارير عن الصراعات في النيل الأزرق ودارفور وجنوب كردفان لصالح مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.

شكر وتقدير

يعبّر كُتّاب هذه الورقة عن امتنانهم لثلاث مراجعين دون إيراد اسمائهم، ساعدتهم تعليقاتهم في جعل هذا التقرير أكثر تركيزا. كما أنهم يتقدمون بالشكر إلى كل من شارون هاتشينسون ودوغلاس جونسون ونعومي بيندل وجون رايل، الذين ساعدت معرفتهم الهائلة بجنوب السودان في تسليط الضوء على الديناميات العرقية في ولاية الوحدة والسياق التاريخي.

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

يمثل مشروع الأسلحة الصغيرة مركزا عالميا مرموقا مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدرا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

Small Arms Survey
Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland
t +41 22 908 5777
f +41 22 732 2738
e sas@smallarmssurvey.org
w www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي ممتد زمنيّاً لسنوات عديدة، تحت إدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة البحثي المستقل التابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية. وتم تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في تعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالإضافة إلى شركاء من منظمات غير الحكومية.

ومن خلال الإنتاج والنشر النشطين للبحوث الميدانية المناسبة، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية للحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لعمليات تجميع الأسلحة من المدنيين، إلى جانب إصلاح قطاع الأمن والتدخلات الموجهة لمكافحة تسريب الأسلحة عبر السودان. ويقدم المشروع إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة إنعدام الأمن.

ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري أوراق عمل مصممة بحيث تقدم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وعلى طول الشريط الحدودي. كما يصدر عن المشروع تقارير موجزة تلقي الضوء على معلومات أساسية بشكل دوري وسلس بحيث يسهل على القارئ فهمها. وتتوفر السلسلتان باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني التالي:

sudan/org.smallarmssurvey. www

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعمًا ماليًا مباشرًا من وزارة الشؤون الخارجية الدانماركية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة الخارجية الأميركية. وقد حصل المشروع أيضاً على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالميين الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا ومن الصندوق المعني بمنع الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة، كما تلقى المشروع دعمًا إضافيًا في السابق من قبل فريق إزالة الألغام الدانماركي وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية ومعهد السلام الأمريكي. ويتلقى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة دعما إضافيا من سويسرا، والذي لولاه لما تم الاضطلاع بمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على نحو فعال.

لمزيد من المعلومات أو لإرسال آرائكم واستفساراتكم، يُرجى التواصل معنا على العنوان التالي:

كريستوفر كارلسون، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

مسح الأسلحة الصغيرة

المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية

Maison de la Paix

Chemin Eugène-Rigot 2E

1202 Geneva

Switzerland

e khristopher.carlson@smallarmssurvey.org

w http://www.smallarmssurveysudan.org

بحث تسليح النزاعات

بحث تسليح النزاعات (www.conflict.com) هو منظمة بحثية مستقلة مقرها في لندن وهي متخصصة في تتبع الأسلحة والذخيرة وتعمل في اكثر من اثني عشر دولة بما فيها جنوب السودان. ويتم نشر غالبية المعدات العسكرية التي تم التفتيش عليها من قِبل بحث تسليح النزاعات في قاعدة بيانات (iTrace) المجانية، وهي أداة تم تطويرها وفقا لتعليمات مجلس الاتحاد الأوروبي (بما يتوافق مع قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي 2013/698/CFSP و 2015/1098/CFSP)

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

ملخصات الإعداد

العدد ١، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات في جنوب السودان منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، (الإصدار الثاني)، فبراير/ شباط ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار دبلوماسية الآجال الأخيرة بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، مايو/ أيار ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو/ تموز ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطوّر العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير/ شباط ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس/ آذار ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، مايو/ أيار ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢ ، أغسطس/ آب ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨
اللا موقف، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/ أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، ابريل/ نيسان ٢٠١٠
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، مايو/ أيار ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، ابريل/ نيسان ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفّق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

العدد ٢٠، سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢
الأعمال تجري كالمعتاد : تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

العدد٢١، أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٢
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

العدد ٢٢، نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣
البندول يتأرجح: صعود وهبوط المليشيات المتمردة في جنوب السودان

العدد ٢٣: يوليو/ تموز ٢٠١٤
إجراءات إحترازية: تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

العدد ٢٤، تموز/ يوليو ٢٠١٦
نكث الوعود: حظر الأسلحة المفروض على دارفور منذ عام ٢٠١٢

أوراق العمل

العدد ١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦
قوات الدفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد ٢، شباط/ فبراير ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، أيار/ مايو ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤، أيار/ مايو ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، أيار/ مايو ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦، تموز/ يوليو ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تانر جيروم توبيانا

العدد ٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال- الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨، أيلول/ سبتمبر٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماريكه شوميروس

العدد ٩، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠، كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد ١١، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والاستهداف بالأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حال جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨
حرب تشاد- السودان بالوكالة و(درفرة) تشاد: أساطير وحقائق
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، حزيران/ يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماريكه شوميروس

العدد ١٤، تموز/يوليو ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: وجهات نظر حول العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨
نزاع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات النازحين في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، حزيران/ يونيو ٢٠٠٩
ما بعد (الجنجويد): فهم مليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، أيلول/ سبتمبر٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، كانون الثني/ يناير ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، نيسان/ أبريل ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

العدد ٢١، حزيران/ يونيو ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة الدمج في جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقم جولي فلينت

العدد ٢٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم رايان نيكولز

العدد ٢٥، أذار/ مارس ٢٠١١
نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، حزيران/ يونيو ٢٠١١
تأسيس حقائق على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، حزيران/ يونيو ٢٠١٢
مهمة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى شباط/ فبراير ٢٠١٢
بقلم جون أ. سنودن

العدد ٢٨، تموز/ يوليو ٢٠١٢
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد
بقلم كلوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٢٩، نيسان/ ابريل ٢٠١٣
حرب جديدة وأعداء قدامى: ديناميات الصراع في جنوب كردوفان
بقلم كلوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٣٠، تموز/ يوليو ٢٠١٣
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

العدد ٣١، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣
الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق
بقلم كلوديو غراميزي

العدد ٣٢، أيار/ مايو ٢٠١٤
اقتفاء الأثر: تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان
بقلم جونا ليف وإميل ليبرن

العدد ٣٣، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤
الجبهة الثورية السودانية: تقديم ونظرة موجزة
بقلم أندرو ماك كاتشيون

العدد ٣٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤
حدود مختلف حولها: توتر مستمر حول حدود السودان/ جنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

العدد ٣٥، آذار/ مارس ٢٠١٥
حقيقي لكنه هش: منطقة البيبور الإدارية الكبرى
بقلم كلوديو توديسكوبي

العدد ٣٦، مايو/ أيار ٢٠١٥
التنمية المؤجلة: شرق السودان بعد إتفاق سلام شرق السودان،
من إعداد مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

العدد ٣٧، تموز/ يوليو ٢٠١٥
الخضوع للهجوم دون الإخضاع للرقابة؟ تسريب الأسلحة والذخيرة من قوات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان، ٢٠٠٢-٢٠١٤،
بقلم إريك بيرمان وميهيلا راكوفيتا

العدد ٣٨، آب/ أغسطس ٢٠١٥
جبهتان، وحرب واحدة: نشوء الصراع في المنطقتين، ٢٠١٤-٢٠١٥
بقلم بينا ديتا دي أليسي

العدد ٣٩، ديسمبر ٢٠١٦
تمرد فصائل: داخل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان - المعارضة
بقلم جون يونغ

العدد ٤٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥
حقول السيطرة: النفط وانعدام الأمن في السودان وجنوب السودان
بقلم لورا م. جيمس

العدد ٤١، تموز/ يوليو ٢٠١٦
الصراعات الشعبية وواستقطاب النُخَب: الحرب الأهلية لجيش النوير الأبيض في جنوب السودان
بقلم جون يونغ

مصادر من الإنترنت

معظم نشرات مسح الأسلحة الصغيرة متاحة للتحميل مجانا من موقعنا على الإنترنت
www.smallarmssurvey.org/publications

العديد من نشرات مسح الأسلحة الصغيرة متاحة بلغات أخرى على الموقع الإلكتروني:
www.smallarmssurvey.org/languages

هناك مجموعة من أدوات الإنترنت المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح – بما في ذلك تحديد الأسلحة وتتبع الموارد – وخرائط غنية بالبيانات الغنية وكتيبات تفاعلية يمكن الوصول إليها على الموقع الإلكتروني:
www.smallarmssurvey.org/tools

للحصول على كل جديد عبر البريد الإلكتروني بخصوص النشرات وغيرها من الأخبار، اشترك في الخدمة الإخبارية الإلكترونية عبر الموقع الإلكتروني:
www.smallarmssurvey.org/eAlerts

تابع مسح الأسلحة الصغيرة على

www.facebook.com/SmallArmSurvey

www.twitter.com/SmallArmSurvey

www.smallarmssurvey.org/prodcasts

وقولوا لنا عما تفكرون فيه

نحن حريصون على تلقي ملاحظاتكم حول كيفية استخدام بحوث مسح الأسلحة الصغيرة وكيف يمكننا تحسين نشراتنا وغيرها من الموارد. يرجى ملء استبيان قصير على الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/feedback أو مراسلتنا على البريد الإلكتروني لإبداء أي ملاحظات أو اقتراحات إلى: feedback@smallarmssurvey.org.

Icons by Freepik from www.flaticon.com